

الجزء الثاني من كتاب الاقتصاد المخطط في شكله ودوره

دكتور محمد صادق

الناشر
دار الامعان المصرية
شركة الامعان المصرية

حیدرآباد ۱۰۰۰ توہمیں
 محمد رفیع گیلانی نے منہ سے نہ کاگو
 کونہ کہ بد نہ اسے نینا آج
 صبح
 ۱۳۸۶
 صادق زئی دس

منتدی اقرأ الثقافي

www.iqra.ahlamontada.com

الجهاز المصّنى فى الاقتصاد المخطط

هيكلة ودوره

دكتور محمد صادق

١٩٧٧

الناشر:

دار الجامعات المصرية
جديد القاهرة - مكتبة

هذا الكتاب

هو رسالة الدكتوراه التي تقدم بها للأول

إلى كلية الحقوق جامعة الإسكندرية في يناير ١٩٧٦

تقديم

يمارس الجهاز المصرفي دوراً بارزاً في الحياة الاقتصادية غير مدافع . فهو أداة لا غنى عنها في اقتصاد السوق لا يمكن تصور عمليات الاتاج والمبادلة فيه دون تدخل منه ، بل انه قد يسيطر على بعض فروع الصناعة في هذا الاقتصاد عندما يقيم المشروعات الصناعية محرّكا دورة السلع بصورة مباشرة وفي الاقتصاد المخطط (ونعني به الاقتصاد الذي الطابع السوفيتي) تتخذ الدولة من هذا الجهاز أداة تتوسل بها في تحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية المخططة .

وقد توافرت معظم الكتابات العربية في الأدب الاقتصادي على تقديم الدراسات التفصيلية عن هيكل ومهام الأجهزة المصرفية في إطار اقتصاد السوق ، دون أن تحظى الدراسات الخاصة بالأجهزة المصرفية في الاقتصاديات المخططة بنفس هذا القدر من الاهتمام . ومن هنا تولدت فكرة إعداد دراسة خاصة بهذا الموضوع على الرغم من المخاطر والصعاب التي تكثفت . فالمؤلفات التي صدرت من دول التخطيط المركزي سواء بالإنجليزية أو الفرنسية والتي طرقت هذا الموضوع جد قليلة ، والاحصائيات التي تنشرها هذه الدول والتي يستعين بها الباحث على التحليل واستخلاص النتائج شحيحة ومبتمرة وتغطي فترات زمنية طال العهد بها . أما الكتابات العربية التي تناولت هذا الموضوع ، كتباً كانت أم مقالات ، فكان يجب أن تؤخذ بكثير من الحذر تجنباً للانسياق وراء بعض التيارات الفكرية غير المحايدة التي يمثلها أصحاب هذه الكتابات . هذا بالإضافة إلى أن توفري على دراسة هذا الموضوع كان يتطلب نفعاً كاملاً أحظى به نظراً لظروف عملي في الحقل المصرفي المصري .

وقد وقع اختيارى لى هذه الدراسة على الجهاز المصرفى السوفيتى كنموذج لسائر الأجهزة المصرفية فى الاقتصاديات المخططة مركزيا . وكان لهذا الاختيار ما يبرره . فالاتحاد السوفيتى كان الدولة الرائدة الأولى التى شهدت أول تجربة تنظيم النشاط الاقتصادى على أساس من التخطيط المركزى الشامل الذى يستند إلى الملكية الاجتماعية لوسائل الانتاج ، كما أن الجهاز المصرفى السوفيتى يعتبر النموذج الذى اتخذته سائر دول أوروبا الشرقية التى سلكت طريق التخطيط الشامل لتبنى على نمطه هياكل أجهزتها المصرفية وتضع تنظيماتها وتحدد وظائفها التمويلية والراقية نقلا عنه ، وذلك بصرف النظر عن الفيرتات التى طرأت على هذه الأجهزة بعد ذلك ، والتى انصب معظمها على الشكل دون أن يتال من الجوهر .

وبعد ، فهذه الدراسة التى اتخذت طابعا وصفيا تحليليا تعتبر محاولة متواضعة لإلقاء مزيد من الضوء على هيكل الجهاز المصرفى السوفيتى والدور الذى يؤديه فى الاقتصاد القومى . ومع أنى لا أدعى لهذه الدراسة كمالا فى الميدان طرقة ، إلا أنى أرجو أن أكون قد أسهمت فى التعريف بطبيعة ووظائف الجهاز المصرفى فى اقتصاد مخطط .

وعلى الرغم من الصعاب التى واجهتها فى مراحل دراسى والتى أملت إليها فائى وجدت عوناً صادقا حقا من أستاذى الدكتور محمد حامد دويدار على تخطيطها ، إذ تلمست من خلال فكرة الثاقب طريق البحث الصحيح . وقد كان لتوجيهاته الذكية وإرشاداته العلمية الدقيقة وسعة صدره خلال المناقشات التى كانت تدور عند لقاءاتنا المتعددة أثرها الحاسم فى إخراج الدراسة بالصورة التى أقدمها الآن ، ولذلك فائى أدين له بالفضل كل الفضل والعرفان كل العرفان .

كما أننى أنوجه بالشكر والتقدير لأستاذى الدكتور محمد إبراهيم غزلان الذى طالما زودنى بأرائه الفية خاصة فى المرحلة الأولى من مراحل إعداد هذه الدراسة .

أما الأستاذان الكبيران الدكتور محمد حلمى مراد والدكتور فؤاد مرشى فأننى أقدم إليها شكرى عميقا وخالصا على تفضلها بالمشاركة فى لجنة الحكم وما بذلاه فى سبيل ذلك من وقت وجهد طالما قدماه بسخاء فى سبيل إثراء الفكر الإنسانى .

كما أننى أدين بالشكر الجليل لمبة العاملين بمكتبة الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والاحصاء والنشرىع الذين تعاونوا بصدق وإخلاص فى سبيل جمع مادة البحث ، وكذلك هيئة العاملين بمكتبة معهد التخطيط القومى .

وشكراً لوالدى التى طالما وقفت إلى جوارى تحفزنى على إنجاز هذا العمل ، وشكراً لزوجتى التى تحملت معى بصبر مشقة إنجازة .

وحمداً لله تعالى من قبل ومن بعد ، فهو ولى كل توفيق .

مدحت صادق

مقدمة

لم تمض سنوات قليلة على اندلاع الثورة الاشتراكية في الاتحاد السوفيتي عام ١٩١٧ حتى أخذ هناك بأسباب التخطيط الاقتصادي الشامل كأسلوب لتنظيم أوجه النشاط الاقتصادي والاجتماعي المختلفة في الاقتصاد القومي .

وقد وقر في أذهان بعض الاقتصاديين السوفيت في مرحلة تاريخية مبكرة من مراحل التجربة التخطيطية أن اتباع طريق التخطيط الشامل يعمل في الإمكان الاستغناء كلية عن النقود استناداً إلى فكرة التوزيع المباشر للمنتجات والخدمات ، أى إلغاء اقتصاد المبادلة .

إلا أن التجربة العملية قد أسفرت عن فشل ذريع أدى بحجج أنصار هذا الرأي . وقد أدى هذا الفشل إلى عودة العلاقات السلعية النقدية لتتخذ مكانها في الاقتصاد مرة أخرى .

وطالما كان الاقتصاد السوفيتي اقتصاداً نقدياً تباشر فيه النقود والأثمان دوراً أساسياً في تحقيق المبادلات السامية بين القطاعات الاقتصادية المختلفة ، فإنه من ثم لا بد من وجود جهاز مصرفي يتولى إصدار النقود وإدارة تداولها في الاقتصاد القومي الذي يتميز بأداء مخطط .

طبيعة هذا الجهاز المصرفي والدور الذي يقوم به في عملية تخطيط الاقتصاد السوفيتي هي ما سوف تدور حوله هذه الدراسة .

ويتحدد هيكل الجهاز المصرفي وطبيعة نشاطه وفقاً للحاجة التي تنبثق من طبيعة الاقتصاد والنظام الاقتصادي السائد ، ومن ثم فإن النموذج الذي يحكم سلوك الوحدات الاقتصادية المختلفة هو الذي يحكم أيضاً تصرفات وحدات

الجهاز المصرفى ، بمعنى أن الهيكل المصرفى مرتبط بنوع الهيكل الاقتصادى بصفة عامة .

ولما كانت الدولة تتخذ من الجهاز المصرفى أداة لتنفيذ سياستها وتحقيق أهدافها الاقتصادية ، فإنها تضع له التنظيمات التى تكفل له مباشرة نشاطه فى إطارها ، كما تحدد له المهام والوظائف التى يتعين عليه القيام بها .

وتأسيساً على الارتباط النائم بين الهيكل المصرفى والهيكل الاقتصادى ، فإنه لا بد وأن نتعرض فى هذه الدراسة للمحائص الأساسية للاقتصاد السوفيتى اعتباراً من مرحلة التصنيع للوقوف على الظروف والمؤثرات التى تحيط بعمل الجهاز المصرفى وتحدد له هيكله وديره .

ابتداء من المحائص الأساسية للاقتصاد السوفيتى يصبح من الممكن التعرف على طبيعة النظام النقدى السوفيتى والدور الذى تؤديه النقود والأمان فى الاقتصاد ، ثم التعرف بعد ذلك على هيكل ووظائف الجهاز المصرفى الذى يشغل أساساً بالنقود بإدارتها ، ثم دراسة النظم والقواعد التى تحكم وتنظم التداول النقدى .

ومن الأهداف الأساسية لهذه الدراسة تباين العلاقة بين الجهاز المصرفى وعملية التخطيط سواء فى مرحلة إعداد الخطة أو فى مرحلة تنفيذها .

وفى سبيل التعرف على دور الجهاز المصرفى عند إعداد الخطة ، فإن هذه الدراسة سوف تتعرض بشئ من التفصيل لأبعاد التخطيط الاقتصادى . ولما كان محور اهتمام الجهاز المصرفى فى مرحلة إعداد الخطة هو الجانب المالى منها . وكان تخطيط هذا الجانب يستند أساساً إلى التخطيط العيى ، فإن

التصدي للتعريف بهذا النوع الأخير من التخطيط بصبغ ضروريا لتفهم طبيعة التخطيط المالى فى الاقتصاد القومى .

ويتركز دور الجهاز المصرفى فى مرحلة تنفيذ الخطة فى وظيفتين رئيسيتين هما : تمويل النشاط التجارى والاستثمارى للمشروعات ، ثم فرض رقابة مالية على كيفية تنفيذها لمهامها المخططة . ومن أجل بلورة هاتين الوظيفتين فانه يلزم تفصيل الغظم والقواعد التى تحكم النشاط التمويلي للجهاز المصرفى ، وكذلك الاطار التنظيمى للرقابة المصرفية والقنوات التى تمارس من خلالها . ولذلك ، فانا سوف نقسم دراستنا - فى خطوطها العريضة - على النحو التالى :

فى مبحث تمهيدى : نتعرض للخصائص الأساسية للاقتصاد السوفيتى
إعتبارا من مرحلة التصنيع للتعرف على المناخ الاقتصادى
الذى يحكم نشاط الجهاز المصرفى .

وفى باب أول : تقدم النظام النقدى السوفيتى .

وفى باب ثان : ندرس العلاقة بين الجهاز المصرفى وعملية التخطيط
فى مرحلتى إعداد الخطة وتنفيذها .

مبحث تهيئى

الخصائص الأساسية للاقتصاد السوفيتى

تمثل الخصائص الأساسية التى تتميز أى نظام اقتصادى عن غيره من الأنظمة الاقتصادية الأخرى فى شكل ملكية وسائل الإنتاج التى تعتبر الأساس الذى يحدد علاقات الإنتاج وعلاقات توزيع الناتج فى المجتمع ، ثم الهدف المباشر من الإنتاج والذى توجه لتحقيقه وسائل الإنتاج وقوى المجتمع الإنتاجية ، وأخيراً فى كيفية أداء العملية الاقتصادية .

ويتميز الاقتصاد السوفيتى بأن علاقات الإنتاج فيه تقوم على الملكية الاجتماعية للشطر الأعظم من وسائل الإنتاج ، وبأن الإنتاج فيه يهدف إلى إشباع الحاجات الاجتماعية ، وأن النشاط الاقتصادى يقوم على أساس من التخطيط المركزى الشامل .

وسوف نتناول فيما يلى هذه الخصائص بقليل من التفصيل .

أولاً — الملكية الاجتماعية للسيطرة الأعظم من وسائل الإنتاج :

تعنى الملكية الاجتماعية لوسائل الإنتاج السيطرة الفعلية للمجتمع على هذه الوسائل على نحو يمكن من استخدام الموارد الإنتاجية المتاحة استخداماً يحقق مصلحة غالبية أفراد المجتمع (١).

وتجسد فكرة الملكية الاجتماعية لوسائل الإنتاج تبريرها في الفكر الاشتراكي في أنه توجد علاقة تناقض اجتماعي بين الطبيعة الاجتماعية لعملية الإنتاج وبين طبيعة الملكية الخاصة الفردية لوسائل الإنتاج والتي تختص بنتاج العمليات الإنتاجية ، ومن ثم فإنه إذا ما أصبح الإنتاج والملكية جماعيا فإن هذا التناقض الاجتماعي يزول حيث يختص العاملون جميعهم بنتاج العملية الإنتاجية (٢).

(١) وتختلف الملكية الاجتماعية للسيطرة على كافة وسائل الإنتاج أو الجانب الأعظم منها في الاقتصاد الاشتراكي عن ملكية الدولة الرأسمالية لبعض وسائل الإنتاج والتي انتقلت إليها بطريق التأمين في أن الملكية في الحالة الثانية — على الرغم من منحها القانوني بعد التأمين — لا تؤدي إلى تغيير في طبيعة علاقات الإنتاج السائدة في المجتمع والتي تظل مركزة على الملكية الفردية لوسائل الإنتاج . انظر :

د. محمد حامد دويدار : في اقتصاديات التخطيط الاشتراكي . دراسة المشكلات الرئيسية لتخطيط التطور الاقتصادي في مصر . المكتب المعرفي الحديث للطباعة والنشر الطبعة الأولى ١٩٦٧ ص ٦٩ — ٧٠ .

(٢) قس المرجع ص ٦٦ — ٧٠ .

ول هذا يقول Olango

« إن الشرط الأساسي لتحكم في أسلوب سير النظام الاجتماعي هو تقرير الملكية الاجتماعية لوسائل الإنتاج الرئيسية ، مما يوفر البواعث الاقتصادية بحيث يكون رد الفعل من جانب الشعب أذاها متمنيا مع إرادة المجتمع المنظم ... فالملكية الاجتماعية لوسائل

وتتخذ الملكية الاجتماعية في الاقتصاد السوفييتي شكلان : الأول هو الملكية المباشرة للدولة ، والثاني هو ملكية المزارع الجماعية والملكية التعاونية ، وإلى جانب الملكية الاجتماعية توجد بعض صور الملكية الخاصة .

وقد نشأ هذان الشكلان للملكية الاجتماعية نتيجة ظروف تاريخية وموضوعية . ففي بداية الثورة الشيوعية في روسيا وجدت الطبقة العاملة أن هناك أشكالا متعددة للملكية الخاصة تكونت تاريخيا ، وكان أهمها شكلان : أولهما هو الملكيات الرأسمالية الكبيرة والاقطاعات الزراعية التي تستخدم العمل الأجير على نطاق واسع ، وثانيها هو الملكية الصغيرة للفلاحين والصناع والحرفيين والتي يقومون باستغلالها بأنفسهم . وقد تم خلال الفترة الانتقالية مصادرة الملكيات الرأسمالية لتدخل في ملكية المجتمع بأكمله ، وهكذا نشأ الشكل الأول من أشكال الملكية الاجتماعية وهو ملكية الدولة ، أما الملكيات الصغيرة فقد استقرت مع إنضمام المزارعين والصناع في مجموعات تمتلك كل منها جماعيا - بالنسبة إلى المزارعين - وتعاونيا - بالنسبة إلى الصناع - وسائل الإنتاج التي كانت مملوكة لكل فرد منهم ملكية خاصة من قبل (١) .

= الإنتاج تزيل الطابع المظلم على الصراع الذي تتم به علاقات الإنتاج ، وتزيل الوقت نفسه العقد التي تمثلها المصالح الطبقة الثابتة التي تقاوم أية محاولة لجعل القوانين الاقتصادية تحدث مفعولها بطريقة يقصدها المجتمع كله وتكون متشعبة مع إرادته . انظر : أوسكار لانج : الاقتصاد السياسي (القضاء العامة) . ترجمه عن الانجليزية د. راشد البرادى . دار المعارف بمصر ١٩٦٦ ص ٩١ .

(١) د. أحمد جامع : الاقتصاد الاشتراكي . دراسة نظرية تحليلية . دار النهضة العربية

وتشتمل الملكية الدولة في الاتحاد السوفيتي على حوالي ٩١ ٪ من كافة الأصول الانتاجية للاقتصاد القومي ^(١)، وهي تضم الأرض وما تحويه في باطنها من ثروات طبيعية والمياه والغابات والمصانع والورش والمناجم وخطوط السكك الحديدية والمواصلات المائية والجوية والبنوك والبريد والتليفون والتلفراف والمزارع الحكومية سونخوز Sovkhoz ^(٢) والمنشآت التجارية والثقافية والمجموعات الرئيسية للمنازل السكنية في المدن والمجمعات الصناعية .

أما الملكية الجماعية والتعاونية فتوجد أولا في المزارع الجماعية كولخوز Kolkhoz التي بدأ تكوينها عام ١٩٢٩ ^(٣) ويمتلك المزارعون الجماعيون (الكولخوزيون) مائة جماعية كافة المواشي الخاصة بالعمل وأدوات الزراعة البسيطة ومباني المزرعة والبذور وكميات العلف اللازمة لغذاء المواشي ، كما أضيفت الجرارات والآلات الزراعية إلى هذه الأصول منذ عام ١٩٥٨ ، أما الأرض التي تستغلها الكولخوز فتعتبر ملكا للدولة وتعود إلى الشعب بأجمعه إلا أنه أعطى للكولخوزيين حق استغلالها على نحو مؤبد دون أن يكون لهم حق

I.Y.Pisarev : Statistics & . Planning, in "Planning & (١)
Statistics in Socialist Countries. Indian Statistical Institute.
Asia Publishing House 1966 p 1

Sovetskoe khozjaistvo كلمة روسية تمثل المصطلح الأولي لكلمة (٢)
وتنظم الكولخوز وتدار على نسق المشروع الصناعي، وهي تقوم بتشغيل القوة العاملة مقابل أجر، وتباشر نشاطها على أساس خطط انتاجية خاصة بها .

Kollektivnoe Kolkhoz كلمة روسية تمثل المصطلح الأولي لكلمة (٣)
Khozjaistvo

التصرف فيها لا بالبيع أو الشراء ، كما لا يجوز تأجيرها (١) :

= وهي تعتبر وحدة إنتاجية كبيرة ، ويعتمد الإنتاج على جهود العمل الشغلي لأعضائها ولا يجوز استئجار عمال العمل في المنكولوز إلا في حالات الضرورة عندما يستعمل بخبرة المهندسين الزراعيين . ويوضح الجدول التالي - ط - دور بعض المؤثرات الخاصة بالزراعة الجماعية :

السنة	عدد عائلات الزراعيين	المساحة المزروعة عاصل (بالهكتار)	عدد رؤوس الماشية	عدد الآلات الزراعية ومعدات قوة ١٥ حصان
١٩٢٨	١٣	٤٠	٥	٠.٢
١٩٤٠	٨١	٥٠٠	٨٥	٢.٤
١٩٥٠	١٦٥	١٠٠٠	٢٢٤	٦.٠
١٩٦٠	٣٨٣	٢٧٠٠	٨٠٧	٢٤.٠
١٩٦٥	٤٢١	٢١٠٠	١٠٣٨	٣٨.٠
١٩٦٦	٤١٧	٢٨٩٠	١٠٧٢	٤١.٠

انظر :

M. Gobb : Soviet Economic Development Since 1917.
Routledge & Kegan Paul Ltd. London, 1966, pp 282-283 ;
A.S.Makhov (ed.), Society and Economic Relations. Progress
Publishers Moscow, 1969, p 126 .

(١) على الرغم من تناقص عدد المزارع الجماعية في الاتحاد السوفيتي نتيجة انقسام بعضها الى مزارع الدولة ، إلا أنها ما زالت تحتل أهمية كبيرة في التنظيم الزراعي وذلك على نحو ما يظهره الجدول التالي :

عدد المزارع (بالآلاف)	١٩٢٧	١٩٤٠	١٩٥٠	١٩٦٦
المزارع الجماعية	١٤٥٨	٢٣٦٩	١٢٣٧	٣٧١
مزارع الدولة	١٣٤	٤٢٢	٥٠	١٢.٢

للصدر :

Soviet Union 50 Years. Progress publishers, Moscow 1969, p 126,

وتوجد الملكية الجماعية والتعاونية تانياً في التعاونيات الانتاجية الصناعية. ويقيم أعضاء هذه التعاونيات بانتاج السلع الاستهلاكية الجارية بصفة خاصة وهم يمتلكون تعاونياً أدوات الانتاج التي يعملون بها .

وتوجد الملكية التعاونية ثالثاً في التعاونيات الاستهلاكية التي تعتبر الهيئات التجارية الرئيسية في الريف والتي تنتشر في صورة جمعيات تعاونية استهلاكية تتكون أصولها الثابتة من رسوم الانضمام التي يدفعها حملة الاسهم من سكان الريف ومن الاصول الثابتة غير القابلة للرد المقدمة من الدولة (١) .

ويرى Lange ان المرحلة الثانية للمجتمع الشيوعي (ويعني بها المرحلة التي ستوزع فيها الدخول طبقاً للاحتياجات وليس طبقاً لمساهمة الفرد في الانتاج كما هو الحال في المجتمع الاشتراكي) تقتضي ادماج شكلي الملكية الاشتراكية لوسائل الانتاج (ملكية الدولة والملكية التعاونية) في شكل واحد للملكية الشيوعية وذلك لتقديم اساس نظام جديد من التوزيع الشيوعي طبقاً للاحتياجات. ويرى Lange ايضاً ان مثل هذا الادماج يصعب ضرورياً في مرحله معينة من التنمية لأن وجود أنظمة مختلفة للملكية الاشتراكية سيصبح في يوم ما عائقاً لنمو القوى الانتاجية في المستقبل (٢) .

ويوجد في الاتحاد السوفيتي الى جانب الملكية الاشتراكية بعض اشكال الملكية الخاصة للسلع الانتاجية على سبيل الاستثناء ، وتشمل ملكية المصانع الحرفيين الفرديين لبعض وسائل الانتاج الصغيرة التي يستغلونها في نشاطهم

Moscow Financial Institute : Soviet Financial System' (١)

Progress Publishers, Moscow 1st Printing 1966 p 169

Oskar Lange : Essays on Economic Planning, Indian (٢)

Statistical Institute. Asia Publishing House, London 1963 p. 4

الشخصى دون استخدام عمل الغير (وهذه تفرض عليها ضرائب باهظة)^(١). وهناك كذلك ملكية المائلة المنضمة الى المزرعة الجماعية لقطعة صغيرة من الارض الملحقة بمنزلها فى الحدود التى تنظمها الجمعية التعاونية . وقد قدرت مساحة هذه القطع الخاصة بحوالى ٤ ٪ من جملة المساحة المزروعة . ومثل هذه الصور من الملكية الفردية لا يمكن ان تتحول بحال الى ملكية رأسمالية بسبب تحريم استخدام العمل الأجير فيها .

وتنص المادة العاشرة من الدستور السوفيتى على ان القانون يحمى حقوق المواطنين فى التملك مثل تملك منقولات الاستعمال المنزلى ، والدخول والمدخرات التى يكون مصدرها العمل ، ومنزل السكنى والادوات التى يكون لها صفة الاستخدام الشخصى^(٢) .

وسيطرة المجتمع على ما يوجد تحت يده من موارد وقدرات انتاجية لاننى غياب اقتصاد المبادلة او الغاء الدور الذى تؤديه البقود كظاهرة تتكامل مع تداول السلع بصفة عامة^(٣) . وتفسير ذلك أن الانتاج فى الاقتصاد السوفيتى انتاج سلمى يترتب عليه قيام مبادلات على نطاق واسع ، وهذا يتطلب وجود نقود لتحقيقها ، ومن ثم فإن الاقتصاد السوفيتى اقتصاد نقدى Money-using

William N. Loucks & William G. Whitney : Comparative (١)
Economic Systems, Harper & Row Publishers 8 th ed. 1969 p. 393

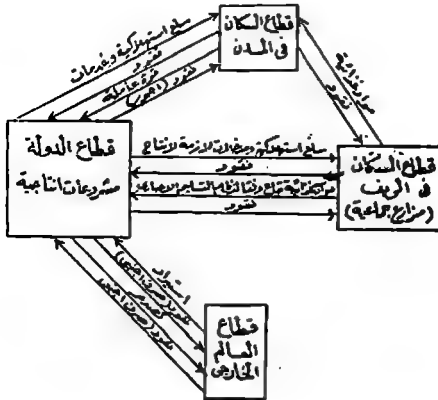
Constitution (Fundamental Law) of the U. S. S. R., (٢)
Progress Publishers, Moscow. 1969 p. 15

(٣) د. محمد دويدار : محاضرات فى الاقتصاد السياسى . محاضرات أُلتيحت على طلبه للسنة الثانية بكلية الحقوق جامعة الاسكندرية فى العام الدراسى ٧٤/٧٣ . المكتب المصرى الحديث للطباعة والنشر ص ٣٠ .

economy تستمد القود فيه أسباب بقائها من وجود الانتاج السلمى .
وتؤكد الكتابات السوفيتية دائما « إن الثورة الاشتراكية وعلاقات الانتاج
الاشتراكية التى تنشأ عنها لا تلتقى علاقات الانتاج السلعية التقديرية القائمة
والملاقات المالية المترتبة عليها » (١) .

ويفسر وجود الانتاج السلمى فى الاقتصاد السوفيتى بالآتى :

١ - وجود قطاعات مختلفة يتكون منها الاقتصاد القومى فى مجموعه .
ف هناك - كما تقدمت الاشارة قطاع الدولة (بما يتضمنه من مشروعات
صناعية وزراعية وتجارية وخدمات) وقطاع تعاونى (ويشمل المزارع
الجماعية والتعاونيات الانتاجية) وقطاع السكان بصفتهم مستهلكين . وتستلزم



نمذج مبسط بين العلاقات المتبادلة بين بعض القطاعات
فى الاقتصاد السوفيتى ويزود المفرد فى تحقيق المبادلات
السلعية بينها

العلاقات المتصلة التي تنشأ بين هذه القطاعات بعضها البعض بل وبين الوحدات المختلفة داخل قطاع الدولة تبادل المنتجات وانتقالها من ذمة إلى أخرى ، أى تستلزم قيام الإنتاج على أساس سلمي (١) .

وتظهر العلاقات السلمية التقديرية في الصور التالية (٢) :-

— تقوم مشروعات الدولة ببيع إنتاجها الى المشروعات الأخرى (إما مباشرة أو من خلال تجارة الجملة) وإلى المستهلكين (عن طريق شبكات متاجر التجزئة) ، وتستخدم المشروعات التعمود المدفوعة لها لقاء هذه المبيعات في عملياتها الإنتاجية والاستثمارية .

— تستخدم المشروعات جانباً من متحصلاتها النقدية في سداد أثمان مشترواتها من المواد الأولية والمواد الأخرى وفي سداد الأجور ... الخ ، وتستخدم الأرباح التي تحققها في سداد التزاماتها للدولة مقابل استخدام أصولها

١- (١) وقد ذكر ستالين في معرض تبريره لوجود الإنتاج السلمي في الاقتصاد السوفيتي : « لأنك أنت عندما يكون لديك بدلا من قطعتين أساسيتين للإنتاج - الدولة والمزارع الجماعية - قطاع واحد عام يستحق بحق التصرف في كافة منتجات الاستهلاك بالبلاد فإن تداول السلع مع « اقتصاد القدي » سوف يكون تمدد اختفى باعتباره خفيرا لا تقوم منه في الاقتصاد القومي ، ولكن حق يتحقق ذلك ، وطالما أن قطاعي الإنتاج الرئيسيين ثمان ، فإن الإنتاج السلمي وتداول السلع باقون باعتبارهما عنصرا ضروريا وناهما جديدا في نظام اقتصادنا القومي . انظر :

د. زكريا نصر : النقد والائتمان في الرسالية والاعترافية . مطبعة المدنى القاهرة :

١٩٦٥ ص ٣٨ .

V.M. Batyrev : Commodity - Money Relations Under (٢)
Socialism. in "The Soviet Planned Economy" Progress Publisher,
Moscow 1974, pp 153 - 154.

الإنتاجية وسداد القروض المصرفية الممنوحة لها والفوائد المحتقة على هذه القروض، وهي تستخدم أرباحها أيضا في تغذية صناديق الحوافز الاقتصادية بها، وفي تمويل جانب من استثمارات وزيادة أصولها المتداولة .

— تقوم المزارع الجماعية ببيع منتجاتها إلى الدولة وإلى جمهور المستهلكين مقابل نقود ، كما أنها تشتري من الدولة المواد اللازمة للزراعة والآلات الزراعية .. الخ . وتحصل المزارع الجماعية على قروض مصرفية لمواجهة احتياجاتها الموسمية وللتوسع في إنتاجها .

— يتحقق الاستهلاك الخاص من خلال استخدام النقود . فأجور العمال والمعاشات والمكافآت تدفع في صورة نقدية ، ثم هي تنفق بعد ذلك في شراء السلع الاستهلاكية المختلفة من متاجر الدولة والتعاونيات الاستهلاكية .

٢ تتمتع الوحدات الاقتصادية العاملة في الاقتصاد القوي باستقلال إقتصادي (وسوف تعرض لهذه النقطة فيما بعد بقدر من التفصيل) * يسمح لها بإدارة ملكية الدولة الموضوعة تحت رقابها الإدارية أو تحت تصرفها . ويترب على هذا الاستقلال ضرورة التمييز بين نشاط ونتاج كل وحدة على حدة الأمر الذي يحكم بإقامة المبادلات بينها على أساس من التبادل السلمي (١) .

٣ — كذلك من الأسباب المنعرة للبقاء على الإنتاج السلمي تميز مختلف أنواع العمل اقتصاديا واجتماعيا . لما زالت هناك فروق كبيرة بين مختلف ضروب

* أنظر المبحث الأول من الفصل الثاني من الباب الثاني من هذه الدراسة .

(١) د زكريا نصر : التمدد والائتمان ... للرجع السابق ص ٣٩ .

العمل : ما بين العمل الجسماني والعمل الذهني ، ما بين العمل المدرب والعمل غير المدرب ، ما بين العمل البسيط والعمل المعقد ، ما بين عمل الصانع وعمل الزارع ، ما بين العمل في الظروف المادية والعمل في الظروف الصعبة الخ ، ويتميز مقارنة هذه الأنواع المختلفة من العمل الاجتماعي وتحديد نصيب كل منها ما لم يفسح المجال للمبادلات ، لأسواق تتحدد فيها قيمة مختلف المنتجات الراجعة عن مختلف أنواع العمل .

٤ - تستخدم النقود - التي يرتبط وجودها بالإنتاج السامى - في تحقيق الفوارق بين الدخل المختلفة للسكان بوصفهم متعجين فالعمال يحصلون على دخولهم في صورة أجور تتحدد وفقا لكمية ونوع العمل المبذول (١) . وتستخدم الأجور كحوافز لزيادة إنتاجية العمل في مختلف الوحدات العاملة في الاقتصاد . ويعتبر الحل وإنتاجية العمل انما العاملين الحاكمين لمستوى الدخل القومي ، ومن هنا تبرز أهمية الحوافز - المادية وغير المادية - في زيادة هذه الإنتاجية .

نخلص من هذه الخصيصة الأولى للاقتصاد السوفيتي إلى أن الملكية الاجتماعية تسيطر على الجانب الأعظم من وسائل الإنتاج فيه ، وأن هذه السيطرة لم تلغى التبادل النقدي الذي ظل قائما كظاهرة تلازم طبيعة التداول السامى ، وأنه يوجد جهاز مصرفي يدخل في نطاق ملكية الدولة ويهتم بتنظيم التداول النقدي في الاقتصاد القومي .

Y.L.Manevich : Wages System. in "The Soviet Planned Economy" op. cit., p 228. (١)

لانيا : الانتاج في الاقتصاد السوفيتي يهدف الى اشباع حاجات المجتمع

ويرتب على الملكية الاجتماعية لوسائل الانتاج في الاقتصاد السوفيتي أن توجه هذه الوسائل نحو تحقيق أقصى إشباع ممكن لحاجات المجتمع المادية والمنوية (١). فالاقتصاد السوفيتي اقتصاد حاجات لا اقتصاد طلب ، بمعنى أن الانتاج فيه يرتبط من حيث حجمه وهيكله ارتباطا وثيقاً متناسباً ومتوازناً مع هيكل وحجم الحاجات الاجتماعية ومن هنا يختلف الفرض من الانتاج فيه عن الفرض من الانتاج في اقتصاد السوق ، حيث يستهدف هذا الأخير في المقام الأول تحقيق أقصى الأرباح للمكته (٢) .

Fundamentals of Marxism Leninism. 2 nd. ed. Progress (١)
Publishers, Moscow 1964, pp 568 - 570 ; L. Leontyev : Political
Economy. A Condensed Course. Progress Publishers, Moscow.
1872, pp 167 - 169.

(٢) ذكر « لانيه » أن تعط ملكية وسائل الانتاج في المجتمع هو الذي يصوغ القانون الاقتصادي الأساسي Basic Economic Law لنظام الاجتماعى . هذا القانون هو الذى يحدد الهدف الذى توجه نحوه وسائل الانتاج وقوى المجتمع الانتاجية بأمرها ، أو بعبارة أخرى يحدد الممار الاقتصادي الذى يحرك ملك وسائل الانتاج ، وهو الذى يحدد كذلك سبل الوصول الى هذا الهدف .

والهدف من الانتاج في الاشتراكية - كما حدده «تقانون الاقتصادى الأساسى» كما مرره برنامج الحزب الشيوعى السوفيتى عام ١٩٦٢ - هو التوسع المستمر فى الانتاج المبى على استخدام الوسائل الفنية المتقدمة والعمل الجماعى من أجل الاشباع الكامل لحاجات المادية والثقافية للتنمية باستمرار لسكان أفراد المجتمع انظر فى هذا الشأن : أوسكار لانجه : الاقتصاد الاجتماعى - المراجع السابق ص ٩١ .

Fundamentals ... op.cit., p 569 ; Soviet Planning, Principles
and Techniques. Progress Publishers, Moscow ١972, pp 33-34.

ويتوقف تزيك الحاجات الاجتماعية (social needs) ^(١) على عوامل متعددة منها : الموارد الاقتصادية المتاحة والوسائل الفنية المستخدمة فى الانتاج ودرجة تطور المجتمع ، كما يتوقف على عناصر طبيعية وديموغرافية (مثل توزيع السكان حسب الأعمار والجنس والمهنة والتميز بين سكان المدن وسكان الريف وحركة الهجرة وغير ذلك) . غير أنه يأتى فى مقدمة هذه العوامل كلها هيكل الانتاج والتفريات التى نظراً عليه .

ولما كان اشباع الحاجات الاجتماعية يتوقف على مستوى تطور القوى الانتاجية فى المجتمع ، فان هذا يتطلب تزايد قوى الانتاج وحجمه لمواجهة الحاجات الاجتماعية المتزايدة واشباعها الأمر الذى يتطلب بدوره استخدام أرقى وأحدث الفنون الانتاجية . بل أن النمو المتزايد للقوى الانتاجية يصل من ناحيته على خلق حاجات جديدة فى انتظار الاشباع مما يحفز على ازدياد تنمية القوى الانتاجية ^(٢) ،

ويعتبر تحديد الحاجات الاجتماعية الواجب اشباعها خلال فترة زمنية معينة

(١) وتنقسم الحاجات الاجتماعية فى الاتحاد السوفيتى الى حاجات منتجة productive needs وحاجات غير منتجة non-productive needs والأولى هى الحاجات التى تتعلق بتمتية الانتاج نفسه ، وهى تتضمن استخدام وسائل العمل (مثل المدد والآلات والأدوات والمباني التى يتم الانتاج داخلها والكسك الحديثة والطرق ... ، والطاقة والمواد الأولية أما الحاجات غير المنتجة فتشتمل على الاستهلاك الحائى بالوامتين والمؤسسات التى لا تنتج لها مادة . غير أنه عندما تذكر الحاجات الاجتماعية فى سياق المشاكل المتعلقة بالتخطيط ، فإن معناها ينصرف الى الحاجات المتعلقة بالاستهلاك الاجتماعى النهائى ، أو الحاجات غير المنتجة انظر : Soviet Planning' op. cit, pp 34-35.

(٢) د. محمد دويدار ، فى اقتصاديات التخطيط الاشتراكى ، المرجع السابق ص ٧٢-٧٤

من أم مشكلات التخطيط ، إذ أن ذلك يتطلب التوفيق بين احتياجات المجتمع في الزمن القصير واحتياجات تطوره في الزمن الطويل في الوقت الذي لا نستطيع فيه الموارد المخزونة المتاحة اشباع كل الحاجات الاجتماعية في نفس الوقت . ويتوقف توزيع الموارد الاقتصادية المتاحة بين احتياجات الحاضر والمستقبل على الحد الأدنى للاستهلاك ، أو بهارة أخرى يعتمد تخصيص القدر من الموارد الاقتصادية التي توجه لأغراض الاستثمار على الحد الأدنى من الاستهلاك الحاضر (١) . فإذا ما تم التوفيق بين احتياجات الحاضر والمستقبل فإن الحاجات الاجتماعية التي سيجري اشباعها ترقب ترتبها هربا يحقق بعض الحاجات أولوية في الاشباع باللبلة للبعض الآخر (٢) .

وهنا قد يثور التساؤل عن طبيعة الربح في الاقتصاد السوفيتي طالا أن الانتاج فيه لا يستهدف أساسا سوى اشباع الحاجات الاجتماعية وليس تحقيق الربح . وللإجابة على هذا التساؤل يذكر الكتاب السوفيت أن الربح في الاقتصاد السوفيتي نبارة عن فائض مخطط يقدر كنسبة مئوية من نفقات الانتاج المخططة Planned cost وتعتمد الدولة إلى خاق هذا الفائض من أجل تحقيق بعض الأغراض ، وذلك كأن تستخدمه كمعيار في الحكم على مدى الكفاءة الانتاجية لنشروعاته ، فانخفاض الربح الذي تحققه الوحدة الانتاجية عن الربح المخطط يعنى أنها تعمل في ظروف تجعل النفقة المتوسطة للانتاج مرتفعة ، الأمر الذي يتطلب دراسة لهذه الظروف لمعرفة ما إذا كانت إدارة

(١) د. موريس مكرم الله واصف ، الأسس النظرية لتخصيم الموارد وتخطيط الاستهلاك النهائي في النظم الاقتصادية الاشتراكية المخططة ، محاضرات معهد الدراسات المصرفية ١٩٦٨ ص ٦ .

(٢) د. ع. دويدار : في اقتصاديات ٠٠٠ المرجع السابق ص ٧٤ .

الوحدة الانتاجية أو كيفية عملها سليمة من عدمه^(١). وتستخدم الدولة القائض المحقق في بعض القطاعات في تلبية الدوائر المحقق في قطاعات أخرى، حيث قدر أن حوالى ٢٠ ٪ من المشروعات تعمل بخسارة مقدرة. ونظراً لأن جانباً من الأرباح المحققة لدى الوحدات الانتاجية يذهب إلى ميزانية الدولة في صورة اقتطاعات من الأرباح - يتخذ بعد ذلك - بطريقة مخطئة - في تمويل أوجه النشاط الاقتصادى، فإنه يمكن القول أن القائض (الربح) الذى تحققه الوحدات الانتاجية يعود على المجتمع بأسره^(٢).

وقد ذكر « ليبرمان » أن الربح في الاقتصاد الاشتراكي له طبيعة خاصة تميزه عن الربح الذى يتحقق في اقتصاد السوق، إذ لما كانت الأثمان في الاشتراكية تعبر عن معايير المبذول من العمل اللازم اجتماعياً، فإن الربح يكون مؤشراً للوفر النسبي الذى ينتج به إنتاج معين والذى يخدم فى النهاية أهداف المجتمع بأكمله^(٣).

(١) للمرجع السابق ص ٢٨٢ - ٢٨٣.

(٢) L. Gatovski : The Role of Profit in a Socialist Economy (٢) Soviet Review, Summer 1963 p. 19 ; M. Dobb : Soviet ... op cit, pp. 390 - 391 ; R.W. Davies : The Development of the Soviet Budgetary System. Cambridge University Press 1958. p. 164.

(٣) انظر اراء « ليبرمان » فى الربح :

E. G. Liberman : Are We Flirting With Capitalism Profits & Profits, " Problems of Economics " Vol. VIII No. 4 August 1965 pp 36 - 41 ; Idem : Profitability of Socialist Enterprises, the same review Vol. VIII No. 11, March 1966 pp. 3 - 10 ; Idem : Once Again on the Plan, Profits and Bonuses, the same review Vol. VII No. 9 January 1965 p. 14.

ويمكننا إجمال الفروق الجوهرية بين الربح في الاشتراكية والربح في الرأسمالية في الآتي : -

- يعتبر الربح في الرأسمالية محور النشاط الاقتصادي والمهدف النهائي الذي تسعى إلى تحقيقه كافة المشروعات العامة ، أما في الاشتراكية فإن الربح لا يعتبر هدفا في ذاته ، وإنما يستخدم كمعيار للحكم على كفاءة سير المشروع .

- توزيع الأرباح في الرأسمالية على المساهمين في رأسمال الوحدة الانتاجية ، ومعظم هؤلاء المساهمون يعدون كل البعد عن العملية الانتاجية التي تتم داخل الوحدة ، في حين يستهدف توزيع الأرباح في الاشتراكية تحقيق مصلحة المجتمع كله بالدرجة الأولى ، كما أن العاملين بالمشروع (المنتجين المباشرين) هم الذين يختصون بالأرباح الموزعة .

- تعتبر الأرباح الموزعة على المساهمين في المشروعات الرأسمالية مسئولة بدرجة كبيرة عن خلق ذلك التفاوت الضخم بين مختلف الطبقات الاجتماعية من حيث مستويات الثروة ومستويات الدخل ، أما في الاشتراكية فإن الأرباح توزع على المنتجين المباشرين في صورة حوافز مادية وغير مادية ينمكس أثرها على الانتاج وحده .

- أن اعتبارات الربح ومعدلاته هي التي تسيطر على نمط توزيع الاستثمارات في الاقتصاد الرأسمالي بين المشروعات المختلفة ، أما في الاشتراكية فإن الاستثمارات الأساسية تحدد مركزيا ونقأ لاعتبارات متعددة تخدم جميعها الأهداف المخططة .

الثا - قيام النشاط الاقتصادى على أساس من التخطيط المركزى الشامل :

إن التخطيط الاشتراكى فى عبارات عامة ما هو إلا نشاط اجتماعى يستهدف تنظيم حركة الاقتصاد القومى وتنميته وذلك عن طريق تحديد مجموعة متسقة من الأهداف فى مجال الإنتاج والاستهلاك ومن الأولويات المتعلقة بالنمو الاقتصادى والاجتماعى مع تحديد أفضل الوسائل الكفيلة بتحقيق هذه الأهداف ، ثم وضع الوسائل موضع التنفيذ (١) .

فالتخطيط الاقتصادى الاشتراكى بصير الأستاذ « لانبج » « تخطيط إيجابى » لا يتحصل فقط فى تسبق نشاطات مختلف فروع الإنتاج فى الاقتصاد القومى ، بل أنه تحديد إيجابى للخطوط الرئيسية لتنمية هذا الاقتصاد القومى بواسطة الإرادة الواعية للمجتمع المنظم (٢) .

ويتميز التخطيط الاشتراكى بملامح عدة أهمها أنه تخطيط شامل وملزم : شامل بمعنى أنه يحيط بمختلف جوانب الحياة الاقتصادية المجتمعية أو على الأقل للقطاعات التى تلعب الدور الاستراتيجى فى حياة الجماعة الاقتصادية . وذلك نظراً لوجود ارتباط عضوى بين مختلف أجزاء الاقتصاد القومى وبين مختلف أوجه النشاط الاقتصادى ، وهذا يتطلب بالضرورة السيطرة الفعلية للمجتمع على وسائل الإنتاج كلها أو الشطر الأعظم منها وذلك حتى يمكن أن يتسع ..

(١) واجع فى تعريف التخطيط :

شارل بطليم : ماهية التخطيط الاشتراكى . مقال نشر فى كتاب « التخطيط والتنمية »

ترجمه : د. اسماعيل صبرى عبد الله . دار المعارف بمصر ١٩٦٦ ص ١٠ - ١١ ،

O. Lange : Role of Planning in Socialist Economy. (٢)

in, Problems of Political Economy of Socialism (O.Lange ed.)
People's Publishing House, New Delhi, Sept. 1962, p 21.

مجال القرارات الاقتصادية التي تتضمنها الخطة القومية ليشمل الاقتصاد القومي كله ، ولكي يتسنى أيضا تطبيق أية اجراءات تكفل تنفيذ هذه القرارات عملا . ومن هنا نشأ اللزوم بين التخطيط الاقتصادي كظاهرة سائدة وبين التكوين الاجتماعي الاشتراكي (١) .

« الشرط الأساسي للتخطيط الاقتصادي الاشتراكي هو إمتلاك الجماعة لما يسمى « النعم المسيطرة » في الاقتصاد : الصناعات الكبرى - المناجم - وسائل النقل - المشروعات التجارية الكبرى - التجارة الخارجية - البنوك - شركات التأمين (٢) .

(١) د. محمد دويدار : في اقتصاديات .. المربع السابق ص ٧٨ و ٨٣ .

(٢) شارل بتليم . المربع السابق ص ٨ .

ومن هنا يفرق التخطيط الاشتراكي عن محاولات بعض الدول الرأسمالية منذ عام ١٩١٧/١٩ أعمال بعض المخطط لاضلال نوع من التنظيم على اقتصادياتها القومية .. عندما الماس بوضع علاقات الملكية والتي تتميز بسيطرة للملكية الخاصة على وسائل الانتاج . والواقع أنه لا يمكن اعتبار اقتصاديات هذه الدول الرأسمالية اقتصاديات مخططة لأنها اقتصاديات سوق يتخذ القرارات النهائية فيها ملاك وسائل الانتاج الذين لا يسمون إلا لزيادة أرباحهم . ومن هنا فإن الخطة لا تلعب دورا حاسما في اقتصاديات السوق حتى ولو أثرت بعض التأثيرات على مجرى بعض التطورات . ويمتدق التخطيط الاشتراكي أيضا من تخطيط التنبة التي يقصد به اقامة مجموعة متناسقة من الأهداف المحددة التي يسعى المجتمع الى تحقيقها خلال مدة محددة أيضا للنهوض بالاقتصاد القومي من حالة التخلف التي يمانى منها والاسراع بمره في موارج التقدم الاقتصادي والاجتماعي بإتباع سياسة اقتصادية مصل على تحقيق هذه الاهداف وعلى الأمن فيما يتعلق بزيادة تراكم رأس المال لقيام باستثمارات تستهدف تطوير القوى الانتاجية المعتمد وزادتها باستمرار . ورغم تشابه أهداف التخطيط الاشتراكي وأهداف تخطيط التنبة ، إلا أن الاختلاف الموهري بينهما هو في تخلف شرط الملكية الاجتماعية لوسائل الانتاج الأساسية في المجتمع .

انظر

ويمكن القول أن توافر صفة الشمول في التخطيط ينبثق كنتيجة للخاصيتين السابقتين اللتين يتسم بهما هذا النظام . فسيطرة الدولة على معظم وسائل الإنتاج يلقى على عاتقها مسؤولية تشغيل هذه الطاقات بطريقة تتجنب كافة أنواع الإسراف والتبديد للموارد الاقتصادية ، مع تحقيق أكبر قدر من الإشباع لحاجات المجتمع المادية والمعنوية ، وهو أمر لا يجوز تركه - طبقاً لما استقر عليه التطبيق الاشتراكي - للعمل التلقائي لقوى السوق وإنما يتم تديره عن طريق التخطيط الشامل .

وقد وضعت أول خطة اقتصادية قومية شاملة في الاقتصاد السوفيتي في فبراير ١٩٢٠ وهي تلك المعروفة بـ «خطة جوبيلرو Goelro plan» أو «خطة الدولة لكهربة روسيا وكانت تتعلق بقطاع واحد فقط» (١) .

والتخطيط الاشتراكي في الاقتصاد السوفيتي ، فضلاً عن أنه يتصف بالشمول فإن له طابع الزامي بمعنى أن الخطة القومية ليست مجرد برنامج توقعي لما سوف يكون عليه الاقتصاد القومي في تطوره خلال فترة زمنية تالية ، وإنما

== شارل بتلهم : المرجع السابق ص ٨ وأنظر أيضاً د. احسان : الاقتصاد الاشتراكي المرجع السابق ص ١١٣ - ١١٤ .

(١) ثم وضع خطة جوبيلرو بمجودات لينين الذي كان من انتاع كامل بأهمية الدور الذي تلعبه الكهرباء في الحياة الاقتصادية . وقد عرف دن لينين عبارته المأثورة « إن مجالس السوفيت زائد الكهرباء تساوي الشيوعية » . ولذلك تضمنت هذه الخطة إذاعة حوالي ٣٠ محطة قوى كهربائية في أماكن مختلفة من البلاد انظر :

Harry Schwartz : Russia's Soviet Economy. 2nd ed Prentice-hall, Inc. Englewood Cliffs 1965, pp 117 - 118 ; Alexander Baykov : The Development of the Soviet Economic System. Cambridge University Press 1946 (Reprinted 1970), pp 45-46 ; M, Dobb ; Soviet... op. oik., pp 338 - 339.

هي برنامج عمل تلزم بتنفيذه كافة الوحدات الاقتصادية العامة في الاقتصاد كل في حدود المهام الموكول اليها تنفيذها . ولهذا فإن الخطة القومية الشاملة تصدر في صورة قانون ملزم كسائر القوانين يصبح واجب التنفيذ بمجرد صدوره . ولا تنفى صفة الالتزام في الخطة أنه ينظر اليها باعتبارها وثيقة جامدة غير قابلة للتغيير طالما تمت الموافقة عليها ، بل على العكس من ذلك فإنها تنقسم بالمرونة بمعنى أنها تقبل ادخال تعديلات عليها خلال فترة تنفيذها طالما كانت هذه التعديلات ضرورية (١) .

ويستهدف التخطيط — بصفة عامة — تنمية الاقتصاد القومي ، ومن ثم فإن جوهره كما يقول « لانجه » هو ضمان قدر من الاستثمار الانتاجي تم توجيهه نحو السبل التي تكفل أسرع معدل للنمو للقوى الانتاجية للاقتصاد القومي بحيث يؤدي في النهاية إلى زيادة الدخل القومي بنسبة تزيد كثيراً عن نسبة زيادة السكان وبالتالي ارتفاع الدخل القومي في المتوسط لكل فرد (٢) .

فالخطة التي تحكم تنمية الاقتصاد القومي كما يرى « لانجه » بتعيين أن

(١) وقد عبر « ستاين » عن مرونة الخطة بقوله « بالنسبة لنا ، شأنها في ذلك شأن سائر الخطط الأخرى ، ليست سوى خطة مقبولة كتقريب أولى بتعيين أن يصبح أكثر دقة وأن يتغير وأن يكتمل على أساس التجربة . ولا يمكن لأية خطة اقتصادية أن تأخذ في الاعتبار كافة الامكانيات التي تتوارى في أعماق مجتمعاتنا والتي يمكن اكتشافها في محار الصل وعدمه وخلال تنفيذ الخطة في المصانع والمزارع الجارية ومزارع الدولة والأقاليم : انظر :

H. Schwartz : Russia's... op. cit., pp 147 - 148.

O. Lang : Economic Development, Planning & (٢)

International Cooperation, Central Bank of Egypt Commemoration lectures, Cairo 1961.

تتضمن شيان لا يمكن أن يوجد دونهما توجيه إيجابي لمجرى نمو الاقتصاد القومى : أولهما هو تقسيم الدخل القومى بين الاستهلاك وال تراكم أو الاستثمار وبهذا يتحدد المعدل الإجمالى للنمو الاقتصادى ، وثانيهما هو توزيع الاستثمارات ما بين الفروع المختلفة للاقتصاد القومى وبهذا يتحدد اتجاه التغيير الاقتصادى ومعالم التغيير البنائى فى الاقتصاد القومى (١) :

وقد ذكر M. Bor أن التخطيط الاقتصادى قد استهدف فى عملية البناء الاشتراكى فى الاتحاد السوفيتى تحقيق الأهداف الأساسية التالية (٢) .

- تحقيق الاستغلال الاقتصادى والتكنولوجيا للدولة .
- تحقيق معدلات نمو عالية فى الإنتاج والاستهلاك .
- تحقيق أقصى توسع ممكن فى قطاع الدولة والقطاع التعاونى ،
- العمل على حفظ النسب الصحيحة بين نمو مختلف الفروع الإنتاجية فى الاقتصاد القومى (٣) .

(١) O. Lang : Role of Planning... op. cit., p 22.

(٢) M. Z. Bor : Draft Relating to Chapter 1, 2, 3 and 4 (٣)

United Nations Planning for Economic Development • Report of the Secretary General Transmitting the Study of a Group of Exports (A / 5535 / Rev. 1) New York, 1953 p 123.

(٣) من الملاحظ أن تنمية مختلف فروع الجهاز الإنتاجى للاقتصاد السوفيتى لم تكن تنمية متوازنة من الناحية العملية ، وإنما كان الأمر على العكس من ذلك تماماً ، فقد استهدفت كل خطة من الخطط المتعاقبة التركيز بقوة على تنمية فرع معين من هذه الفروع يطلق عليه الحلفاء الرئيسية ، بإعطائه الأولوية المطلقة على غيره من الفروع فى الحصول على الموارد المادية والبشرية والمالية الناتجة فى الاقتصاد القومى خلال فترة الخطة . ومن ثم يترتب على إعطاء أولوية للفرع الذى تم التركيز دلي تنميته التمهيدية بتنمية بقى الفروع —

— تعبئة وترقيم كافة احتياطات الدولة من أجل تحقيق كل هذه الأهداف .

وقد اختلف أسلوب التخطيط في الاقتصاد في السوفيتي باختلاف مراحل تطوره . فقد كان التخطيط في بداية تجربته الأولى يتصف بالمركزية الشديدة ، غير أن هذا الأسلوب قد تغير منذ نهاية عام ١٩٩٥ حيث يتميز الآن بالخصائص التالية :

— إلغاء المركزية الشديدة وإعطاء استقلال أوسع للمشروعات الفردية مع تحسين التخطيط المركزي الذي استمر العمل به .

= الأخرى أو تنميتها بترتبة غير متوازنة مع الفرع المذكور نظراً لأن الموارد المتاحة لا تكفي لاشباع حاجات كافة فروع الجهاز الانتاجي . ومن المعروف تاريخياً أنه في مجال تنمية القطاعات الانتاجية فإن الأولوية قد أعطيت للصناعات وعلى الأخص انتيكية منها . وقد اختلف نظام اختيار الأولويات بين تنمية هذا الفرع أو ذلك داخل قطاع الصناعة حسب المرحلة التي بلغها الاقتصاد القومي في تطوره . في مرحلة ما قبل الحرب العالمية الثانية كانت الفروع التي تغطي بالأولوية داخل قطاع الصناعة هي صناعات بناء الآلات والمعدات وصناعات النسيج والطاقة . وفي الوقت الحاضر تغطي الصناعات الكيميائية والصناعات الكيماوية بين سائر الفروع الأخرى في قطاع الصناعة لما يقترب على استخدام المتعديلات الكيميائية من تنبؤات كمية جديرة في الفروع الاقتصادية المماثلة في الاعتماد القومي انظر :

M. Z. Bor : The Organization and Practice of National Economic Planning in the Union of Soviet Socialist Republics. in "Planning for Economic Development" Vol. 2 Studies of National Planning Experience. Part 2 Centrally Planned Economies. U. N. New York, 1965 pp 158 - 159.

— التوسع في الدور الذي تؤديه خطط الجمهوريات وخطط المناطق الاقتصادية والمشروعات الفردية .

— زيادة أهمية التخطيط متوسط المدى .

— التخلي عن التخطيط المفصل لإنتاج المزارع الجماعية ، مع الاستمرار في تخطيط ما تحصل عليه الدولة من المنتجات الزراعية (١) .

والتخطيط في الاقتصاد السوفيتي لا يقتصر على التخطيط المادي الذي يعمل على تعبئة الموارد الإنتاجية المتاحة في الاقتصاد القومي واستخدامها أكفأ استخدام ممكن على ضوء الأهداف المقررة في الخطة ، وإنما يوجد أيضا بالضرورة تخطيط مالي تشتق أهدافه من التخطيط المادي ويعتبر جزءا من النظام العام للتخطيط الاقتصادي . وتتبع أهمية وضرورة التخطيط المالي من حقيقة كون الاقتصاد السوفيتي تسود فيه المبادلات النقدية الأمر الذي فرض ضرورة وجود هيئات مالية متخصصة منها ما يتولى عملية التخطيط النقدي والاثنان على مستوى الاقتصاد القومي وتنفيذ هذه الخطط بالكيفية التي تتفق مع مقتضيات تنفيذ الخطط المادية . هذه المهمة هي التي ينهض بمسؤولياتها الجهاز المصرفي السوفيتي .

هذه هي الخصائص الأساسية للنظام الاقتصادي السوفيتي الذي يفترض فيه أنه تجربة تاريخية لمحاولة التغلب على تلقائية التطور الاجتماعي مع إقامة

A. N. Efimov : Organization of Planning Today. in (١)
Report of the United Nations Seminar on Planning Technique,
U. N. 1966; p 37; G. Sorkin : Planning in the U. S. S. R, Prob-
lems of Theory and Organisation. Progress Publishers, Moscow,
1967 p 225.

نظام من علاقات الانتاج تؤدي فيه القوانين الاقتصادية المختلفة عملها بطريقة يقصدها المجتمع كله وتكون متشعبة مع ارادته، وبحيث تسعى كافة الوحدات الاقتصادية العاملة في الاقتصاد في إطار الملكية الاجتماعية إلى هدف أساسي هو تحقيق أقصى قدر من الاشباع لحاجات المجتمع المادية والمعنوية .

وتعكس الخصائص التي يتميز بها الاقتصاد السوفيتي على الجهاز المصرفي فيه ، إذ يدخل هذا الجهاز في إطار ملكية الدولة التي تديره لأصلحة الجماعة كلها ، هذا فضلا عن أن وحداته لا تستهدف تحقيق أى ربح تقدي - على عكس ما هو معروف بالنسبة لوحدات الجهاز المصرفي في اقتصاديات السوق وإنما تستهدف أساسا تحقيق المؤشرات الواردة في الخطة الاقتصادية القومية والتي تباشر هذه الوحدات نشاطها في إطارها .

الباب الأول

النظام النقدي السوفيتي

لما كان الاقتصاد السوفيتي - على نحو ما رأينا في المبحث التمهيدي - يعرف الانتاج السلعوي وتسود فيه المبادلات النقدية ، فانه لا مناص من التعرف على الدور الذي تؤديه كل من النقود والائمان في هذا الاقتصاد طالما أن هذه الادوات الاقتصادية ترتبط ارتباطاً عضوياً بانتاج المبادلات النقدية .

وما دام للنقود دور تقوم به ، فائنا سوف نتعرف على الجهاز الذي يعمل على تخطيط وإدارة النقد ، أي الجهاز المصرفي الذي هو محور دراستنا ، فنستعرض أولاً المراحل التي مر بها في تطوره ثم نتعرف على هيكله الحاسي ووظائفه في الاقتصاد بصفة عامة .

ومن أجل تفهم طبيعة عمل الجهاز المصرفي في اقتصاد يتبع نظام التخطيط الشامل ، فانه لا بد وان نتعرف على نظام التداول النقدي وخصائصه المميزة في هذا الاقتصاد .

ولذلك سوف يتضمن هذا الباب الفصول الثلاثة التالية :

الفصل الأول النقود والائمان في الاقتصاد السوفيتي .

الفصل الثاني : هيكل الجهاز المصرفي السوفيتي ووظائفه بصفة عامة .

الفصل الثالث : نظام التداول النقدي .

الفصل الأول

النقود والأثمان في الاقتصاد السوفيتي

انطلاقاً من حقيقة كـون الاقتصاد السوفيتي اقتصاداً تنود فيه المبادلات النقدية فإن الفصل الحالي سوف يتطوّر على المبحثين التاليين :

الأول ، ويخصّص لمناقشة مدى ضرورة النقود في الاقتصاد والوظائف التي تؤديها .

والثاني ، ويخصّص للتعرف على أسس تكوين الأثمان ، بوصفها التعبير النقدي عن القيمة ، ووظائفها في الاقتصاد .

للمبحث الأول

النقود : ضرورتها ووظائفها

كان « ماركس » - شأنه في ذلك شأن الاقتصاديين التقليديين من قبله - يفرق بين قيمة الاستعمال للسلعة use value وتمثل فيما تحقّقه للمستهلك من منفعة، أي صلاحيتها لاشباع حاجة إنسانية وبين قيمة المبادلة Exchange value وتمثل في قدره السلعة على المبادلة بسلعة أخرى . فقد ذكر « ماركس » أن قيمة المبادلة لسلعة ما تبتدئ من النظرة الأولى في صورة علاقة كمية ، أي في صورة نسبية يتم طبقاً لها تبادل قيمة استعمال من نوع معين بقيمة استعمال من نوع آخر . هذه العلاقة أو النسبة تخضع لتغيير مستمر من زمن إلى آخر ومن

مكان الى آخر^(١). وقيمة المبادله (أى النسبة بين قيمتين) هى الشكل الذى تعبر به القيمة عن نفسها فى التبادل^(٢) .

وتحدد القيمة فى رأى « ماركس » بعدد ساعات العمل اللازم اجتماعيا فى إنتاجها ، أى كمية العمل تحت الظروف السائدة ، أو الغالبة فى المجتمع^(٣) . ولما كانت السلع تعتبر فيما تمثل عملا إنسانياً وبالتالي تكون قابلة للمعادلة فيما بينها Commonaurable فإنه يمكن من ثم أن تقاس جميعها وفقا لسلعة واحدة مخصوصة تتخذ شكلا محدداً ، ويمكن لهذه الأخيرة بالتالى أن تتحول إلى مقياس عام للقيم ، أى إلى نقود .

« فكما يحدث أن تتحول المنتجات إلى سلع ، كذلك تتحول سلعة واحدة خاصة بنفس النسبة إلى نقود^(٤) » .

وقد عرف « ماركس » النقود بأنها السلعة التى تؤدي وظيفة مقياس القيمة ، وبذا تقوم « بشخصها أو عن طريق ما يمثلها » بوظيفة أداة التداول^(٥) . وقد رأى « ماركس » أن النقود تعتبر نتيجة طبيعية للإنتاج السلعى أى الإنتاج لأغراض التبادل السوقى وأنه إذا اختفى الطابع السلعى للإنتاج كنتيجة لاستيلاء الجماعة على وسائل الإنتاج ، فإن الحاجة إلى النقود

Karl Marx : Capital . A, Critical Analysis of Capitalist (١)

Production. Vol. 1 Progress Publishers, Moscow N. D. pp 43 - 48.

(٢) د. محمد دويدار ، محاضرات فى الاقتصاد السيلدى - المرجع السابق ص ٧٢ -

٧٤ و ص ٨٣ .

Marx : Capital. op. cit., p 44

(٣)

Ibid., p 90 , 97

(٤)

Ibid., p 130

(٥)

سوف نتخني بالتالى باعتبار أن وجودها مرتبط بالتداول (١) .

وتأسيسا على هذا الفكر الماركسى ذهب فريق من الاقتصاديين السوفيت فى السنوات الأولى من الثلاثينات إلى القول بإمكان إلغاء النقود كلية فى الاقتصاد وذلك عن طريق تنظيم التبادل المباشر للسلع والخدمات فيما بينها على قرار التخطيط المباشر للإنتاج الذى جرى تطبيقه فى الخطة الخمسية الأولى (١٩٢٨ - ١٩٣٢) (٢) .

الا أن هذه الآراء قد عولت بعد ذلك بنقد حاد نظراً لما أدت إليه التجربة من اضطراب فى الحياة الاقتصادية (٣) فقد كان من شأن سداد الاجور والمرتبات فى صورة عتيه انتفاء حرية المستهلكين فى الاختيار أو كادت ، كما أدى اختلاف جداول تفضيل المستهلكين من حيث التذوق دخولهم الى ظهور أساليب المقايضة السلمية بكل ما يصاحبها من معوقات التبادل وانتشار

(١) ولهذا استند « ماركس » الاشتراكيين البورجوازيين الذين نادوا بالابقاء على الإنتاج السلمى مع القضاء على النقود وقال « ان ذلك شبيه بإلغاء الملكية مع الإبقاء على البابا » انظر : Ibid., pp 90 - 91

(٢) M. Dobb : Soviet. op. cit., p 386 ; R.W. Davies : The Development.. op. cit., p 141

(٣) أعلن « ستالين » فى المؤتمر السابع عشر للحزب الشيوعى السوفيتى فى عام ١٩٣٤ الآراء الثلاثة بإمكان تنظيم التبادل المباشر للمنتجات وإلغاء النقود ، ووصف هذه الآراء بأنها « لنوا يساريا وبورجوازيا مضيرا » كما أعلن « ستالين » فى نفس المؤتمر أن النقود أداة للاقتصاد البرجوازى التى أخفها الحكومة السوفيتية ووجبتها الى ما ليسه تحقيق مصلحة الاشتراكية من حيث توسيع نطاق التجارة السوفيتية الى أقصى حد ممكن انظر : Ibid., pp 141 - 142 ; M. Dobb : Soviet. op. cit., p 386

السوق السوداء وتزاحى حوافز العمل والانتاج^(١). ولهذا كله عادت العلاقات السلعية النقدية تأخذ مكانها في الاقتصاد السوفيتي، واستمر الجهاز المصرفي بالتالي يقوم بدوره في إصدار النقد وتخطيط وإدارة تداوله في الاقتصاد^(٢).

والوظائف التي تؤديها النقود في الاقتصاد السوفيتي، وعواقب اقتصاد مبادلات نقدية لا تختلف عن تلك التي تؤديها في اقتصاد السوق فيما عدا أنها لا تقوم مطلقاً بوظيفة الاستئجار، فلا يمكن أن تصبح رأسمال بشراء الفرد وسائل الانتاج، ولا أن تلد نقوداً عن طريق الائتمان^(٣) وتمارس النقود وظائفها - التي سوف نتعرف عليها حال في إطار من التخطيط القومي الذي يشمل كافة قروص الانتاج الاشتراكي^(٤).

فالنقود كقياس عام للقيم، تقيس مقدار العمل الاجتماعي الذي تحتويه السلع المختلفة وذلك في شكل محدد هو ثمن السلعة، ويتم ذلك على أساس

M. Dobb : Soviet. op. cit., pp 368 - 369 (١)

Soviet Financial System. op. cit., p 17 ; H. Schwartz : (٢)
Russias Soviet Economy. op. cit., p 468 : Philippe J Bernard
Planning in the Soviet Union. Pergamon Press, First English
Edition, 1966 p 27

(٢) د. فؤاد مرمي : النقود والبنوك والطبعة الأولى، دار المعارف ١٩٥٨ ص ٤٨.

V. A. Vorobyev : The Planning of Money Circulation & (٤)
Credit in the U. S. S. R. in Banking in the U. S. S. R Lectures
Delivered at the 15th International Banking Summer School
Moscow. July 1962, p 118 : Charles Bettelheim ; La Planification
Sovietique. Librairie Marcel Riviera et Cie. Paris 3e Edition
1945 p 56 ; H. Schwartz ; Russia's .. op. cit., pp 468 - 469

تخطيط نفقات الانتاج واثمان السلع للنتيجة^(١) دون الاعتماد على ظروف السوق (اللهم فيما عدا السلع الزراعية التي يعرضها الفلاحون مباشرة في الاسواق فهذه تترك اثمانها ليحددها تفاعل قوى العرض والطلب) .

وتؤدي النقود بهذه الصفة دوراً هاماً في المحاسبة الاقتصادية economic accounting التي تركز اساساً على الاثمان والنفقات ، اذ يمكن عن طريق ترجمة بيانات التكاليف في الخطة الانتاجية الى نقود كوحدة قياسية ، التغلب على مشكلة تجميع الوحدات الكمية غير المتجانسة ، كما يمكن ايجاد اساس لنظام اثمان لمنتجات السلع والخدمات ، وفي ضوء هذا النظام تتحدد مجموعة العلاقات بين الجهاز المصرفي والقطاعات الانتاجية من جهة اخرى^(٢) .

والنقود في الاقتصاد السوفيتي - ابتداء من وظيفتها كقياس للقيم - تعمل

(١) يفرق البرود-ور Baykov بين الدور الذي تؤديه النقود في كل من القطاع الاشتراكي وقطاع السكان في الاقتصاد السوفيتي ويقول « تؤدي النقود في القطاع الاشتراكي من الاقتصاد القومي السوفيتي وظيفة وحدة الحساب unit of account التي يمر بها من نفقات الانتاج ونفقات التشغيل ، غير أن النقود في هذا القطاع تتميز أداة التخطيط الانتاج والنفقات أكثر من كونها مقياساً للقيم ... أما فيما يتعلق بالسكان فإن النقود تؤدي في الاتحاد السوفيتي نفس الوظائف الاقتصادية الأساسية التي تؤديها في ظل نظام المنافسة ، فيما عدا أنه لا يمكن تحويلها الى رأس مال منتج من خلال استخدام عامل ابراء » انظر :

A. Baykov : The Development... op. cit., p 417

V. A. Vorobyev : The Planning.. op. cit., p 118 ; L. Leon- (٢)
tyev ; Political Economy. op. cit., pp 199 - 202

كوسيط في التبادل يتم عن طريقها نقل السلع الى من يحتاجها (١) وهذا الرباط بين السلع والعاجات رباط مغلط سواء تعلق الأمر بسوق السلع الاتاجية ما بين مختلف المشروعات او بسوق سلع الاستهلاك ما بين مشروعات التجارة وجمهور المستهلكين (٢) .

والنفود وسيلة للدفع يتم عن طريقها توزيع جانب من الدخل القومى فى شكل مرتبات واجور على السكان العاملين ، وهى بهذا تستخدم فى موازنة اجمالى هذه الاجور مع اجمالى قيمة السلع الاستهلاكية والخدمات المتاجسة ، كما يتم عن طريقها تحويل جزء من ايرادات المشروعات الى ميزانية الدولة والجهاز المصرفى واعادة توزيع جزء من الدخل القومى بواسطة الميزانية على

(١) وفى هذا يقول أستاذنا الدكتور فؤاد مرسى أن النفود فى المجتمع الاشتراكى لا تستخدم كوسيلة لمبادلة السلع من مالك لآخر ، وانما تستخدم كوسيلة لتوزيع المنتجات التى اُعدت لتوزيع لا تباع فى سوق يتمنى يتحدد بقيمة المبادلة وبالعلاقة بين العرض والطلب . انظر :

د. فؤاد مرسى . النفود والبنوك ، المرجع السابق ص ٤٧

(٢) يذهب بعض الاقتصاديين من أمثال M Lavigne الى اعتبار النفود أداة لتداول قطاعات الاستهلاك فقط حيث يتم شراء وبيع السلع الاستهلاكية نقداً ، أما فى قطاعات المشروعات فإن النفود تستخدم كأداة لتعاسب فقط حيث يتم التعامل بين المشروعات الاتاجية بعضها البعض وبين هذه المشروعات من جهة والمشروعات التى تقوم بالتوزيع من جهة أخرى عن طريق التحويلات النقدية . إلا أن الرأى الغالب أنه لا يوجد تفرقة بين ما يلى تداوله سلم الانتاج وسلم الاستهلاك استناداً الى وحدة دورة الانتاج والتبادل فى الاقتصاد السوفيتى وإلى وجود انتاج سلمى فيه . فلوحة القسدية سواء كانت ورقية أم كتابية تؤدي كافة وظائف البنوك . انظر فى ذلك :

==

المشروعات لقيام باستثماراتها وكذلك على اوجه الاستثمار غير الانتاجية (١).
وتستخدم الاجور في شكلها النقدي كحافز مادي لتنمية الانتاجية في
المعمل وذلك عن طريق إيجاد فروق في معدلات الاجور النقدية التي تدفع
للعمال wage differentials . فهذه المدفوعات النقدية هي الوسيلة لتحقيق
هذه الفوارق الاجرية وتنمية الحوافز المرغوب فيها . وعلى الرغم مما قد يقال
من ان المدفوعات العينية للعمال يمكن ان تحقق نفس الهدف ، الا انه يؤخذ
عليها انها تحد من حرية اختيار العمال للسلع الاستهلاكية والخدمات المتاحة
في حين يهيئ الاجر النقدي للعمال فرصا اكبر لهذا الاختيار ، ولذا فانه
اكثر تنمية للحافز على الانتاج (٢) .

Marie Lavigne ; Les Economies Socialistes, Sovietique et
Europeennes. Collection U. Serie Sciences Economique. Librairie
Armand Colin, Paris 1970 p 346 ; Srafc (G.) Les Fondements
economiques de la circulation de la monnaie scripturale. L'U.
R. S. S. et Les Pays de L'Est, 1962 No. 4 pp 87 - 88 ; Allan G.
Gruchy ; Comparative Economic Systems Houghton Mifflin Co.
ed. 1966. pp 764 - 765

وانظر ايضا :

د. صبحي تادرس فريجه ، الدور التمويلي والرقابي لجهاز الميزان ، عافرات - ممد
الدراسات المصرية ١٩٦٨ ص ١٦
G. Halm ; Economic Systems. A Comparative Analysis. (١)
Holt, Rinehart & Winston, Inc 1968, p 20 ; R. W. Davies : The
Development... op. cit., p 142
V. A. Vorobyev ; The Planning... op. cit. p 118 ; M. Dobb (٢)
Soviet Economic... op. cit., pp 388 - 389 ; M. L. Seth ; Theory
and Practice of Economic Planning, 4th ed, S. Chand & Co.
New Delhi 1969 pp 70 - 71

=

وتستخدم النقود في الاقتصاد الوافقي أيضا كخزن للقيم store of value بحكم كونها تتمتع بقبول عام كوسيط للمبادلة وباعتبارها « سند ملكية خاصة يتسم بالعمومية ويعطى لحامله الحق في الحصول على كل ما يمكن تملكه في السوق » (١)

وطالما أنه يتمدر تحقيق التوافق بين موافقت تفضي النقود وموافق اتفاقها . غير ان كتاب الاشتراكية ينكرون امكانية استخدام النقود لاغراض المضاربة او للاكتناز ، وانما يسلّمون بإمكان حجزها عن التداول في صورة مدخرات ، فالدخول التقديري للسكان يمكن ايداعها في بنوك الادخار مقابل

في هذا المقام أودع « لايحه » أن حرية اختيار المستهلكين في الجمع الاشتراكي تختلف عن تفضيلات المستهلكين أو سيادة المستهلك في اقتصاد السوق . لحرية اختيار المستهلكين إنما تنحى حرية المستهلكين في توزيع دخولهم فيما بين مختلف السلع الاستهلاكية والخدمات المتاحة . أما تفضيلات المستهلكين أو سيادة المستهلك فأنه تنحى أن يوجه الانتاج وأن تتخذ قرارات المنتجين على أساس اختيارات هؤلاء المستهلكين عن طريق الائتمان وهكذا فأنه من المتصور أن توجد حرية اختيار دون أن توجد تفضيلات المستهلكين وذلك في كل حالة يسمح فيها للمستهلكين باتفاق دخولهم كيفما يشاءون ووفقا لائتمان محددة دون أن يكون لطلبهم أي تأثير على قرارات الانتاج ، تلك القرارات التي تنفرد باتخاذها السلطات العليا في الدولة . ومع ذلك يمكننا القول أن افتراض وجود سيادة المستهلك في اقتصاد السوق قد أصبح محل شك كبير ، لاذ إن سيادة المنتج قد حلت في واقع الأمر على سيادة المستهلك نظرا لقدرة المنتجين على التأثير على رغبات المستهلكين وأذواقهم باستخدام وسائل الدعاية والاعلان التي أصبحت تشكل جزءا هاما من النفقات الانتاجية . انظر :

Oskar Lang & Fred. Taylor ; On the Economic Theory of Socialism. (Benjamin E. Lippincott, ed.) The University of Minnesota Press 1938 , pp 95 - 96

(١) د. محمد دويدار : محاضرات في الاقتصاد . المرجع السابق ص ١١٠ - ١١١

فائدة محددة، كما يمكن توظيفها في شراء سندات حكومية تدفع فائدة ذات سعر محدد، كما أن النقود تعتبر وسيلة التراكم التي يتم عن طريقها تكوين المشروعات لاحتياجاتها وتمويلها جزئياً من أرباحها إلى ميزانية الدولة (١).

والنقود في الاقتصاد السوفيتي تعتبر وسيلة لتسوية المدفوعات الخارجية الناشئة عن علاقاته التجارية وغير التجارية مع الدول الاشتراكية الأخرى وعدد آخر من البلدان الرأسمالية (٢).

ومن هذا يتضح أن وظائف النقود في الاقتصاد السوفيتي لا تختلف عنها في اقتصاد السوق. غير أن هناك من الاقتصاديين من يرى أن النقود في النظام الاشتراكية لا تتمتع بتلك الأهمية الخاصة التي تحتلها في النظام الرأسمالي والتي تستمد من أهمية الدور الذي يلعبه جهاز الأمان فيه، فالنقود هي الأساس الذي يرتكز عليه جهاز الأمان، أو هي الوسيط الذي يباشر هذا الجهاز عن طريقه دوره الهام في توجيه الإنتاج وتنظيمه وتوزيعه (٣).

ومن ناحية أخرى فإن نطاق عمل النقود في الاقتصاد المخطط يضيق عنه في اقتصاد السوق نتيجة لضيق نطاق الإنتاج السلمي في الأول عنه في الثاني

(١) H. Schwartz ; Russia's.. op. cit., pp 468 - 469

Charles Bettelheim : Studies in the Theory of Planning (٢)
Asia Publishing House. London, 1961. pp 74 - 78; Krondrod (Ja)
Les Fonctions de la Monnaie en Economie Socialiste. L'URSS
et Les Pays de L'Est. 1961, No. 1 pp 111 - 113 ; L. Leoncyev :
political Economy, op. cit., p 201

(٣) د. محمد زكي شافعي ، النقود والبنوك ، المراجعة الثانية ص ٢٢ - ٢٥ .

طالاً لأرضي والموارد الطبيعية والمنشآت الإنتاجية كالمصانع والمناجم تخرج من نطاق السلع ، ومن ثم لاستخدام النقود كأداة للبادلة فيما يتعلق بها (١) .

المبحث الثاني

الائتمان : أمس تكونها ووظائفها في الاقتصاد السوفيتي

أن المشكلة الأساسية التي يعنى بها الاقتصاد المخطط هي كيفية توزيع الموارد الإنتاجية المتاحة التي تعمل على تحقيق أقصى اشباع ممكن للحاجات الاجتماعية . وهذه المشكلة تتطلب اتخاذ قراراتين أولهما هو اختيار الحاجات التي سيتم اشباعها وفقاً لأولويات معينة ، أما القرار الثاني فيتعلق باستخدام الموارد الإنتاجية أي توزيعها بين الاستهلاك والاستثمار فضلاً عن توزيع الموارد المخصصة للاستثمار بين الأنشطة المختلفة بالصورة التي تحقق الأهداف المخططة بأقل تكلفة ممكنة من وجهة نظر المجتمع ، هذا الأمر يتطلب اتخاذ القرارات المتعلقة بالاختيار على أساس المعرفة المنضبطة للائتمان النسبية للموارد الإنتاجية ، وهذا يتطلب بدوره أن تعكس الائتمان القيمة الاجتماعية لهذه الموارد (٢) .

وفي الاقتصاد السوفيتي يستند أساس تكون الائتمان إلى نظرية «ماركس» في القيمة وهي «أن الذي يحدد مقدار قيمة أية سلعة هي كمية العمل الاجتماعي الضروري ، أو وقت العمل اللازم اجتماعياً لإنتاجها . ولهذا فإن السلع التي تتجسد فيها كميات متساوية من العمل أو التي يمكن أن تنتج في وقت متساو

(١) د. ذكريا نصر : النقد والائتمان .. المرجع السابق ص ٤٣ .

(٢) دكتور عبد دويدار ، محاضرات في التخطيط الاقتصادي - ألفت بكتابة الاقتصاد والعلوم السياسية ، مجامة القاهرة في عام ٦٥ - ٦٦ ص ١٤٧ .

لها نفس القيمة (١) .

ويمكن التعبير عن مكونات القيمة عند ماركس في المعادلة التالية : -

$$ق = ر + م + ف$$

حيث :

ق = القيمة .

ر = رأس المال ذي القيمة الثابتة constant capital أى قيمة استهلاك الأصول الإنتاجية والمواد الأولية التي استخدمت في إنتاج السلعة . وهذه القيمة تنتقل إلى قيمة السلعة من خلال العمل باعتباره العنصر الحى الذى يستخدم وسائل الإنتاج .

م = رأس المال المتغير variable capital أى قيمة قوة العمل (قيمة الأجور) .

ف = الناتج الاجتماعى الصافى ويسمى ناتج المجتمع ، وهو يمثل وفقا لماركس استقطاعا من القيمة التى خلقتها قوة العمل .

وعند مواجهة قيمة أية سلعة بقيمة أخرى عند التبادل فإننا نكون بصدد قيمة المبادلة ، ويعتبر الثمن مقيرا من قيمة المبادلة بوحدة النقود

وقد نص برنامج اللجنة المركزية للحزب الشيوعى السوفيتى عام ١٩٦١ على أنه « يجب أن تعكس الأثمان ، إلى أبعد مدى ، مقادير العمل المبذول اللازم اجتماعيا وأن تضمن تغطية نفقات الإنتاج والتوزيع بالإضافة إلى بعض

الرج لكل مشروع يباشر نشاطه بصورة عادية « (١) .

ومع أن هذه هي القاعدة المتبعة (٢) ، إلا أن الدولة قد تسمح بأن تبعد الأثمان المخططة للسلع عن قيمتها بنية تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية والاجتماعية المقررة ، أو أن تستخدم هذا الإجراء كحافز للشروعات لكل تأخذ بأساليب فنية أكثر تقدماً وتطوراً ، على أن يتم ذلك كله في نطاق المخططة (٣) .

V. Siteln : Price Policy. Aims & Tasks, in Soviet (١)

Economic Reform Novosti Press Agency, 1966, pp 61- 62 B.
Berousov : Price as a means of Planning the National Economy
in Pricee Formation in various Economics Macmillan 1967
pp 135 - 136

(٢) ذهبت بعض الآراء المعارضة لقانون القيمة مثل آراء Maisenberg, Turetski إلى القول بأن استثناء يؤدي قانون القيمة لنظرية القيمة لما ركس في تأييد آرائهم بالنسبة إلى تحديد أثمان السلع في الاقتصاد الاشتراكي على أساس قيمتها هو استثناء غير سليم . إذ أفت النظرية الماركسية في هذا الشأن إنما تتعلق بتعيين السعر التي تحددها القيمة والأثمان في اقتصاد رأسمالي تتنافس تتكامل قوى السوق فيه عن طريق الاثمان بأنامة نوع ما من التوازن في اقتصاد القوى . ولذلك فمفهوم هذه الآراء ترك مجال واسع من الحرية والمرونة أمام المخططين وهم يحددون التكوين الاثمان وذلك حتى يتمكنوا من استخدامها بنجاح كإداة فعالة من أدوات السياسة الاقتصادية لتحقيق الأهداف المخططة فيما يتعلق بنمو الاقتصاد القومي واتجاهات هذا النمو المخططة على وجه الخصوص .

انظر في تفصيل ذلك :

A. Nore : The Soviet Economy George Allen & Unwin Ltd.
London 1965, pp 229- 231

(٣) نيكولاى كورنيل « أسس تخطيط الاقتصاد الوطنى في الاقتصاد السوفيتى » دار
نشر وكالة نوفوستى ، موسكو ١٩٧٢ ص ٢٨٩ =

وفي الاعتماد السوفيتي توجد أساساً ثلاثة أنواع متميزة من الأثمان المخططة هي : أثمان الجملة ، وأثمان التجزئة ، وأثمان المنتجات الزراعية التي تحصل في أثمان التسليم التي تسلم مزارع الدولة بمقتضاها منتجاتها إلى الدولة ، وهذه الأثمان تتفاوت حسب المناطق حتى يمكن مراعاة التغيرات في تكاليف إنتاج المنتجات الزراعية ، ثم أثمان الشراء التي تحددها الدولة في المناطق ويعنى بها الأثمان التي تتم وفقاً لها مشتريات الدولة للمنتجات الزراعية من المزارع الجماعية ، وأخيراً أثمان المنتجات الزراعية في أسواق المزارع الجماعية والتي تتكون عن طريق تفاعل قوى العرض والطلب ، وإن كانت تتأثر بشكل مباشر بالأثمان الجارية في متاجر التجزئة الحكومية .

H. Hirsch : Quantity Planning & Price Planning in the Soviet Union (W. N. Loucks ed.) Philadelphia, University of Pennsylvania press, 1961. p 62 ; R. Belonsov, op. cit., p 139

ويدير بالدعم أن من أهم أوجه التقدير التي وجهت إلى أثمان أموال الإنتاج - قبل إصلاح عام ٦٧ - أنها تعددت مستوى أقل من قيمتها الحقيقية . كان السبب الأساسي في ذلك يرجع إلى الرغبة في حفز مديري المشروعات الاشتراكية على استعمال الآلات والمعدات الحديثة وتطبيق أحدث التقنيات الفنية لمنع عجلة التقدم الاقتصادي . ذكر V. Sitnin أن « هناك صناعات مثل صناعة الفحم وخام الحديد وغيرها من الصناعات الاستراتيجية كانت تخططها بنفس على سير العمل فيها بتجسدة ، ربحاً أخرى لم تكن أثمان منتجاتها تعبر عن المقدار الفعلي للعمل البشري اللازم اجتماعياً » . وقد كان من شأن استمرار هذا الوضع التواء كل أثمان لأثمان أموال الإنتاج عند حساب فعالية الاستثمار على مستوى المشروعات الفردية .

انظر في تفصيل ذلك :

Henri Denis & Marie Lavigne : Le Probleme Des Prix En Union Soviétique. Editions Cujas. Paris 1965 pp 81.88 ; V. Sitnin : Price Policy. op. cit., p 60

وسوق تعرض فيها بلى لكيفية تكون أثمان الجملة والجزئية .

تكوين أثمان الجملة :

المقصود بأثمان الجملة تلك التي تقوم مشروعات الدولة على أساسها بيع أو تسليم المنتجات من السلع والخدمات التي تنتجها إلى غيرها من المشروعات الاشتراكية .

وبوجد نوعان من أثمان الجملة هما : أثمان الجملة للمشروع enterprise wholesale prices وأثمان الجملة للصناعة industry wholesale prices^(١) . أما النوع الأول وهو أثمان الجملة للمشروع فهي تلك التي يتخلى المشروع في مقابلها عن منتجاته إلى غيره من المشروعات الإنتاجية أو المشروعات الإستهائية أو هيئات تصرف المنتجات . ولا يوجد فرق فيما يتعلق بتكوين أثمان الجملة للمشروع ما بين أثمان السلع الإنتاجية وأثمان السلع الاستهلاكية . وتتكون هذه الأثمان من عنصرين هما : نفقة الإنتاج^(٢) وهامش الربح .

H. Hirsch: Quantity Planning... op. cit., p 163 ; A. Nove. (١)
The Soviet Economy, op. cit., p 135 ; U. N., Basic Principles
and Experience of Industrial Development Planning in the
Soviet Union, New York, 1965, p 128

(٢) تتكون نفقة الإنتاج من :

تكاليف المواد الأولية والوسيطة والنهائية المستخدمة في الإنتاج .
• النفقات المنصرفة على البطانة والوقود والخدمات المقدمة من المشروعات الانتاجية الأخرى .

- نفقات الاجور والمرتبات ومدفوعات التأمين الاجتماعي والنفقات الادارية .
- قيمة انتظامات انخفاض قيمة أدوات الإنتاج الثابتة .
- فوائد القروض المقررة مع بنك الدولة .

وليس المقصود بثقة الإنتاج عنا ثقة العملية ذلك أن أى نظام لضمان البيع مستندا إلى ثقة إنتاج المشروع لن يؤدي إلى تحقيق أى كفاءة في استخدام الموارد، إذ لن يتوفر لدى المشروع أى حافز لتخفيض ثقة الإنتاج مادام سيحصل على ثمن للسلة المنتجة يغطي نفقات إنتاجها أيا كانت الكفاءة التي يتم بها هذا الإنتاج . ولذلك يؤسس الاقتصاد السوفيتي هذا النوع من الأتمان على ثقة الإنتاج المتوسطة (١) في الفرع الذي ينتمي إليه المشروع على مستوى الدولة كلها (sobestvoimost) (٢) ، بالإضافة إلى هامش معين للربح . فكل مشروع يعمل بشكل طبيعي لابد وأن يكون لديه مستوى من الربح يضمن له الاستمرار في تجديد الإنتاج الموسع ودفع مقابل الأصول الإنتاجية (من ٥ ٪ إلى ٦ ٪ من قيمتها في المتوسط) وتحديد مخصصات لصندوق الحوافز (٣) .

= • تكاليف نقل السلة إلى الجهة التي تستخدمها إذا تحملها المشروع المنتج لها .

(١) يتم حساب ثقة الإنتاج المتوسطة على أساس المعدلات الفنية المتوسطة التي تبين الكمية من كل عنصر من عناصر الإنتاج (بما فيها العمل) اللازمة لإنتاج وحدة واحدة من المنتج . وضرب هذه الكمية في ثمن العنصر ينتج الجزء من الثقة الخاص بهذا العنصر . وبإضافة أثمان كميات عناصر الإنتاج المختلفة اللازمة لإنتاج وحدة واحدة من الناتج يمكن الحصول على الثقة المتوسطة للإنتاج .

(٢) اقتد بعض الكتاب من أمثال D.Kondrashev جامعة تأسيس أثمان سلع الإنتاج على متوسط الثقة لسكلة المشروعات العامة في الترع الإنتاجي لما تزودى إليه من جبل بعض المشروعات وهي التي تعد أحوال ظروف الإنتاج تحقق خساره نتيجة لتناطها لا جله لما في تجنبها وبالتالي تمتد اعتماداً منظماً على دعم : الحكومة لها .

G. Grossman : Industrial Prices in the U. S. S. R. Am. (٣)

Econ. Rev. May 1959, pp 50 - 64 : V. Sitnin : Price Policy... op. cit., p 64 ; U. N. , Basic Principles... op. cit., p 126

أما النوع الثانى وهو أنما الجلمة للصناعة فهى تلك التى تبىع مشروعات الدولة أو هبئات التوزىع بالجلمة فى الصناعة على أساسها متبجائها إلى غيرها من مشروعات الدولة وكذلك إلى الهبئات القائمة بتوزىع المتبجات سواء كانت تابعة للدولة أو للجمعباء التعاونبة الاستهلاكة وتتحدد أنما الجلمة للصناعة على أساس أنما الجلمة للمشروع التى تضاف إليها نسبة معينة منها فى مقابىل تفقات التوزىع التى تتحملها هبئة التوزىع بالجلمة التابعة للصناعة محل الببخت ونسبة أخرى كرىب لهذه الهبئة . وهذا الثمن هو الذى يؤخذ فى الاعتبار عند قىد أنما هذا السلع فى حسابات المشروعات المسوكة لدى بنك الدولة . هذا هو الحال بالنسبة لأنما الجلمة للصناعة فىما يتعلق بسلع الإنتاج ، أما بالنسبة لسلع الاستهلاك فانه بضاف إليها عنصر هام هو الضريبة على رقم الأعمال والتى تعنى منها سلع الإنتاج فى نطاق أنما الجلمة للصناعة وذلك باستثناء البترول والغاز الطببعى والطاقة الكهربة ، فهذه سلع إنتاجبة تحمل بالضريبة . (١)

وقد قامت الحكومة السوفبة فى أول يوليو ١٩٦٧ بوضع جدول لأنما الجلمة لعدد من السلع العناببة بترابح بين ثمانية وتسعة ملايين سلعة ؛ وقد انبذت أنما التكلفة لعام ١٩٦٥ أساسا لحساب أنما الجلمة (٢) . وقد أسفر ذلك عن زبادة قدرها حوالى ٢٥ ٪ فى متوسط مستوى الأسعار ، وعلى سبىل المثال ارتفعت أسعار البترول ٢٣ ٪ وخام الحديد ١٢٧ ٪ والقمح ٧٨ ٪.

(١) A. Novs : The Soviet Economy. op.cit. , p 140

بقولائى مكودال ، أسس تخطيط ٠٠٠٠ المرجع السابق ص ٢١٠ .

(٢) نفس المرجع ص ٢١٧ ، وانظر أيضا ،

Loucke & whitney : Comparative .. op. cit., pp 476 - 4٤7

والمعادن ٤٣٪ والخشب ٥٪ (١).

تكوين ائمان التجزئة

ويقصد بهذه الائمان تلك التي تباع بها هيئات التوزيع بالتجزئة التابعة للدولة والجمعيات التعاونية الاستهلاكية السلع الاستهلاكية المختلفة للسكان .

وتتمثل قاعدة الكفاءة في تحديد ائمان التجزئة للسلع الاستهلاكية في ضمان تصفية السوق market clearing بمعنى أن هذه الائمان ينبغي لها أن تحقق التعادل بين الطلب على كل ساهم وبين العرض المتاح لها . ويعتبر ضمان موحد لائمان التجزئة للسلع المتشابهة واحد من أهم مبادئ تخطيط ائمان التجزئة ، ولهذا تحدد ائمان تجزئة موحدة متوسطة على مستوى الاتحاد السوفيتي للسلع الغذائية الاساسية وهناك سلع مثل الاثاث والأبذية تحدد لها ائمان تجزئة موحدة في حدود كل جمهورية اتحادية حيث يؤخذ في الاعتبار اختلاف ظروف الانتاج والاستهلاك في كل منطقة (٢).

وتتكون ائمان التجزئة من ائمان الجملة للصناعة بالنسبة لأموال الاستهلاك (والتي تتضمن الضريبة على رقم الاعمال) بالإضافة نسبة معينة منها في مقابل نفقات التوزيع والبيع للمستهلكين (اجور عمال التوزيع - نفقات التخزين ... الخ) وكذلك نسبة أخرى كربح الهيئات التي تتولى القيام بهذا التوزيع ولا يتوقف ائمان بيع التجزئة على تكلفة انتاج السلع موضوعها ، وإنما تحدد عند المستوى الذي يحقق التعادل بين القيمة النقدية للنتاج المخطط من السلع

(١) W. Wilczynski - Profit, Risk and Incentives Under

Socialist Economic Planning. Macmillan 1973, p 95

(٢) نيكولاي كوفال ، أسس تخطيط - المرجع السابق ص ٢١٠

الاستهلاكية التي ستطرح للبيع وبين الدخول النقدية الشخصية للسكان التي يتوقع منهم إنفاقها في أسواق الدجزة ، وبعبارة أخرى يجب أن تزيد القيمة النقدية لهذه السلع عن نفقات إنتاجها بالقدر الذي يساوي مجموع الأجور في كافة القطاعات الأخرى في الاقتصاد القومي (١) . ولذلك فإن المخططين سوفيت يقومون بتحديد المستوى العام للأمان النجزمة في قطاع الدولة عن طريق المقارنة بين ميزانين تخطيطيين أولها هو ميزان الدخول والنفقات النقدية للسكان والذي يتضمن المصادر المختلفة (وهو ماسوف تناوله تفصيلا عند تعرضنا لهذا الميزان كأحد الموازين التركيبية) ، وثانيها هو ميزان الموارد والاستخدامات للسلع الاستهلاكية والخدمات والذي يتضمن الموارد المتعددة للسلع الاستهلاكية (الإنتاج التجاري - الأشكال المختلفة من المخزون - الاستيراد) وتوزيعها (أما في صورة مبيعات إلى السكان أو إضافتها إلى المخزون أو تخصيصها للقوات المسلحة والهيئات التابعة للدولة أو لأغراض التصدير . الخ) ، وعن طريق هذين الميزانين يمكن المخططين تحديد مستوى الأمان التي يتم عنده بيع الكميات المخططة من السلع الاستهلاكية بحيث تمتص المبالغ النقدية الموجودة تحت يد السكان والمتوقع إنفاقها في أسواق هذه السلع (٢) .

J. Lipinski : The Correct Relation Between Prices (١)
of Producer Goods and Wage Cost in a Socialist Economy. in
(D.C. Hague ed.) Price Formation in Various Economies.
Proceedings of a Conference Held By the I. E. A. Macmillan,
1967, p 108

M. Bornstein : The Soviet Price System. in The Soviet (٢)
Economy A Book of Readings (Bornstein & Furfeld ed.)
Homewood Illinois 1962, p 118

(شكل رقم ٢)

شكل يوضح التركيب الداخلي لثمن أحد المنتجات الصناعية

هامش خاص بنفقة هيئة التوزيع بالجزئة	الضريبة على رقم الأعمال	هامش خاص بنفقة هيئة التوزيع بالجملة	هامش للربح	النفقة الكلية للاتاج
			ثمن الجملة للمشروع	
			ثمن الجملة للصناعة	
			ثمن التجزئة	

نفقة إنتاج المصنع (١)	= ٩٢ روبل
مدفوعات غير إنتاجية (٢)	= ٨
النفقة الكلية (٢) = (١) + (٢)	= ١٠٠
هامش الربح (١)	= ٥
ثمن الجملة للمشروع (٥) = (٢) + (١)	= ١٠٥
هامش خاص بنفقة هيئة التوزيع بالجملة (٦)	= ٥
الضريبة على رقم الأعمال (٧)	= ٢٠
ثمن الجملة للصناعة (٨) = (٥) + (٦) + (٧)	= ١٣٠
هامش خاص بنفقة هيئة التوزيع بالتجزئة (٩)	= ١٠
ثمن التجزئة (١٠) = (٨) + (٩)	= ١٤٠

ويتضح من تكوين أثمان التجزئة ان الضريبة على رقم الاعمال تمثل الفرق بين نفقات الانتاج والتوزيع والربح من ناحية واثمان التجزئة من ناحية أخرى ، ولذلك فان هذه الضريبة تعتبر نتيجة لتحديد اثمان السلع الاستهلاكية عند مستوى معين هو مستوى التوازن وليست عنصراً مضافاً سلفاً يضاف الى العناصر الاخرى المكونة لهذا الثمن (١).

ومن هنا يتضح الدور الهام الذي تمارسه الضريبة على رقم الاعمال كأداة تعمل على تحقيق التوازن في سوق السلع الاستهلاكية . فضمن التجزئة لا يتأثر تأثيراً مباشراً بالتغيرات التي تحدث في نفقات انتاج السلعة ، وانما يتأثر هذا الثمن بالسياسة المقررة لأثمان أموال الاستهلاك والتي تنحصر في اقامة التوازن بين عرض هذه الاموال والطلب عليها . والوسيلة الرئيسية لاجداث التأثير المطلوب في الثمن هو التغير في معدل الضريبة على رقم الاعمال . وبالإضافة إلى هذه الوظيفة الاساسية للضريبة ، فهي تستخدم كأداة لتشجيع الطلب على سلع معينة بذاتها أو على العكس لصرف الطلب عن هذه السلع الضرورية مثل الاحذية . بخفضة نسبياً ، في حين أنها ترتفع على السلع التي ليست لها أهمية قومية مثل التودكا . وتستطيع الدولة عن طريق الاسعار التفاضلية للضريبة التحكم في مستوى الارباح في مستوى الارباح في المشروعات التي تنتج نوعاً واحداً من المنتجات مع تفاوت تكاليف انتاجها من مشروع لآخر نتيجة اختلاف مستويات التجهيز الفني أو نوعية المواد المستخدمة أو الظروف

A. Nove : The Soviet Economy. op. cit., p 142 ; M. Dobb (١)
Soviet Price Policy. A Review in Papers on Capitalism,
Development Planning Routledge & Kegan Paul 1967, p 183

المناخية... الخ^(١).

وظائف الائتمان :

وبعد ان تعرفنا على أسس تكوين الائتمان بأنواعها المختلفة يمكننا ان نلخص الدور الذي تؤديه في الاقتصاد السوفيتي في الوظائف التالية :

أولا - تستخدم الائتمان في تخصيص الموارد allocation of resources بين قطاعات الاقتصاد القومي المختلفة وبالتالي فانها تؤثر في نمط الانتاج ، خاصة وأن ائتمان الدولة قد أصبحت - بعد اصلاح نظامها عام ١٩٦٧ - تعكس الى حد كبير كمية العمل اللازمة اجتماعيا لانتاج البضاعة . وبالنسبة لسلطات التخطيط فإن الائتمان يؤثر في اختيارها للمعاملات الفنية technological coefficients اللازمة للتخطيط العيى كما ان الوحدات الاقتصادية تعطى قدرا من الحرية في تحديد مدخلاتها ومخرجاتها حيث يتعذر من الناحية العملية تحديد كل هذه التفضيلات الصغيرة مركزيا ، وهنا تتدخل الائتمان (سواء أئتمان الناتج او ائتمان عناصر الانتاج) لارشاد مثل هذه الوحدات الى اتخاذ القرارات المتعلقة بالانتاج والاختيار بين عناصر الانتاج البديلة والسماح بالاختيار فيما بينها بقصد تخفيض هتقات الانتاج المتوسطة بشرط الا يكون لذلك أثر غير موات على جودة الانتاج . وهكذا تكلل الائتمان قرارات المخططين في هذا الخصوص في توجيه ادارة الوحدة الاقتصادية نحو افضل طرق الانتاج الممكنة لتحقيق الاهداف المخططة^(٢).

(١) Soviet Financial System. op. cit, pp 179-180

(٢) د. محمد دويدار : مخاضات التخطيط الاقتصادى : المربع السابق ص ١٥٠ .

ثانيا - ان الائمان كأداة للمحاسبة accounting device تعطى كل وحدة من وحدات الانتاج المادية تعبرا قيميا يسمح بتجميعها او بمقارنتها بعضها البعض بسهولة على الرغم من عدم التجانس المادى لهذه الوحدات (ومن ذلك مقارنة اجمالي الاجور المدفوعة للسكان خلال فترة معينة مع اجمالي ثمن السلع الاستهلاكية المتاحة للبيع في الاسواق خلال نفس الفترة) وتظهر أهمية هذه الوظيفة - وهى اعطاء تعبير تقدى للوحدات المادية المختلفة من السلع - عند القيام بتحضير الخطة خاصة عند محاولة التنسيق بين اجزائها بهدف ازالة التناقض بين الاهداف المختلفة ثم بين الاهداف والوسائل اللازمة لتحقيقها ، وهو ما سوف نتعرض له في الجانب الخاص بالموازن القيمة ودورها في تحقيق تناسق الخطة (١)

ثالثا - تؤدي الائتمان عدة وظائف ترتبط جميعها بانتاج واستهلاك المنتجات الاستهلاكية . فائمان هذه المنتجات هى التى تحدد مستوى الدخل الحقيقية للأفراد أى مانستطيع الدخل التقدي الحصول عليه من السلع والخدمات كما تحدد ائتمان المنتجات الاستهلاكية ايضا نمط توزيع الجزء من الدخل القومى الذى يخصص للاتفاق الاستهلاكى ، وتعمل الائتمان الى حد ما على تحقيق التوازن بين الكميات المطلوبة والمعرضة من السلع الاستهلاكية سواء بالنسبة

John Michael Moutias : Price-Setting Problems in the Polish = Economy. The Journal of political Economy, Vol. LXV No 6 Dec. 1957, p 488 ; Bela Balassa ; The Hungarian Experience in Economic planning. New Haven, Yale University press. 1959 p 94 ; Bornstien ; The Soviet price System. op. cit., pp 115 - 116

(١) انظر ص ١٣٢ من هذه الدراسة وما بعدها.

كل السلع او بالنسبة لساعة معينة ، وكذلك بصفة اقليمية او زمنية . وتعتبر ائمان المنتجات الاستهلاكية اداة لتحويل جزء من الناتج الاجتماعى الى ايرادات بوزارة الدولة ممثلا في الضريبة على رقم الاعمال^(١) .

رابعا - تستخدم الائمان كاداة لتوزيع الدخل بين المدينة والريف ، حيث يتحدد شروط المبادلة عن طريق العلاقة بين ائمان كل من المنتجات الزراعية الصناعية^(٢) .

خامسا - تستخدم الائمان لتحقيق الرقابة على نشاط المشروعات الانتاجية بمدى انجازها للاهداف المرسومة لها حيث يعتمد تماما استخدام وحدات لقياس العيني في تحقيق هذه الرقابة وذلك عند تعدد منتجات المشروع الواحد ويستلزم لقيام الائمان بوظيفة الرقابة على نشاط المشروع أن تكون تاجرة لدة طويلة حتى تسهل مهمة المراقبة بين انتاج المشروع وتفقاته من سنة الى اخرى ، وان تتسار مع المتوسط المخطط لتفقات الانتاج في كافة المشروعات العاملة في فرع انتاجى معين او قرية منها وذلك حتى يمكن تقدير مدى ايجاد تفقات مشروع معين عن المتوسط السائد في الفرع الذى ينتمى اليه والمبررات التى ادت الى هذا الاقتصاد . وبالإضافة الى ذلك فان بقاء ائمان منتجات المشروعات التى تعمل في صنائه معينة عند مستوى قريب من متوسط تفقات الانتاج فى هذه الصناعة انما يسمح انما لية هذه المشروعات بتحقيق ارباح قليلة أو حدية الأمر الذى يدفع ادارتها الى العمل على تخفيض نفقاتها عن طريق تحسين كفاءتها الانتاجية ، وذلك لأن الارباح الكبيرة تجمل المشروع فى غنى عن الاتجاه الى بنك الدولة طلبا لا ئتمانه ، ومن ثم تهدر استخدام الرقابة المصرفية كوسيلة فعالة من وسائل الرقابة على نشاط المشروعات^(٣) .

(١) M' Bornstien ; The Soviet Price System. op. cit., p117

(٢) دة محمد دويدار : محاضرات في التخطيط الاقتصادى . المرجع السابق ص ١٤٧ .

(٣) دة أحمد جامع : الاقتصاد الإشتراكي . المرجع السابق ص ٤٥١ - ٤٥٢ .

سادساً - تؤثر العلاقة بين أثمان السلع الإنتاجية من جهة وبين الأجور التي يحصل عليها المشتركون في الإنتاج من جهة أخرى في الاختيار بين الفنون الإنتاجية بتحديد نفقة استبدال السلع الرأسمالية بالعمل في مجال الإنتاج أو الحصول على إنتاج إضافي عن طريق استخدام عمل إضافي مباشر بدلاً من استخدام مزيد من الآلات أو الوقود أو الطاقة أو المواد (مع افتراض أن نسب استخدام هذه العناصر قابلة للتغيير) (١)

سابعاً - وتقوم الأثمان في سوق العمل بدور مشابه لدورها في السوق الاستهلاكي ، فالأجور (أو بمعنى التوارق الأجرية) تستخدم من أجل توجيه العمل وتوزيعه حسب العبارات المختلفة على مختلف القطاعات الاقتصادية أو الفروع وكذلك على المناطق الجغرافية المختلفة في الدولة (٢)

ثامناً - وأخيراً فإن قيام التجارة الخارجية بين الاقتصاد السوفيتي والاقتصادات الأجنبية يحتم استخدام الأثمان لإمكان المقارنة بين الصادرات والواردات في صورة قيمة في ميزان المدفوعات .

Hans Hirsch : Quantity Planning... op. cit., p 50 ; G. Halm : Economic Systems, op. cit., pp 271 - 273 ; G. Grossman : Industrial Prices in the U. S. S. R , op. cit., p 57 ; B. Balassa : The Hungarian... op. cit., pp 93 - 94

(١) د. محمد دويدار : محاضرات في التخطيط الاقتصادي - المرجع السابق ص ١٤٨

M. Dobb : An Essay on Economic Growth & Planning. Routledge & Kegan paul, London 1960, Chapter VI p 77 ; Jan Lipinski : The Correct Relation... op. cit., p 107 ; Bela Balassa : The Hungarian Experience in Economic planning, op cit., p 94

Ibid., pp 94 - 95 ; J. M. Montias ; price-setting . op. (٢)

cit., p 488 ; M. Rostation : The Soviet. price System, op. cit. p 116

والآن نخلص مما تقدم إلى أن الثمن هو التعبير النقدي عن قيمة السلعة .
وتحدد هذه القيمة وفقاً لوقت العمل اللازم اجتماعياً لإنتاجها . وأنه إذا
ما تعدد ثمن الوحدة من كل ناتج من المنتجات المختلفة فإنه يصبح في الإمكان
تصوير الكميات العينية (سواء كانت سلعاً إنتاجية أم سلع استهلاكية) في
صورة نقدية تضمها موازين قيمة يمكن بواسطتها تحقيق التناسق الداخلي
للخطة ، كما يصبح في الإمكان أيضاً حساب التيارات المالية (نقدية وائتمانية)
اللازمة لمقابلة التخصيصات الميزية وهذا هو ما يهدف به إلى الجهاز المصرفي
الذي يتولى مهمة التخطيط النقدي والائتماني على مستوى الاقتصاد القومي ،
ثم تنفيذ هذه الخطط وفقاً لمقتضيات الخطة الاقتصادية القومية .

الفصل الثاني

هيكل الجهاز المصرفي ووظائفه بصفة عامة

بعد أن تعرفنا في الفصل الأول على الوظائف التي تؤديها النقود والأمان فإن اهتمامنا سوف ينصب الآن على الجهاز الذي يهتم أساساً بالنقود والتخطيط المالي ، وهو الجهاز المصرفي .

ولذلك فالتنا سوف نبدأ في هذا الفصل بالتعرف على المراحل التاريخية لتطوره منذ عام ١٩١٧ وذلك من خلال استعراض سربع لتطور الاقتصاد السوفيتي ، ثم نتعرف بعد ذلك على الهيكل الحالي للجهاز المصرفي والوظائف التي تمارسها وحداته بصفة عامة .

ومن ثم فإن هذا الفصل سوف يضم مبحثين يتناولان الموضوعين التاليين :

المبحث الأول : ويتضمن استعراض لتطور الجهاز المصرفي السوفيتي منذ عام ١٩١٧ .

المبحث الثاني : وتعرف من خلاله على الهيكل الحالي للجهاز المصرفي السوفيتي ووظائفه بصفة عامة .

البحث الاول

تطور الجهاز المصرفى السوفيتى منذ عام ١٩١٧

كان اندلاع الثورة الاشتراكية فى روسيا فى ٢٥ اكتوبر ١٩١٧، (١) تحت قيادة « لينين » نقطة تحول بارزة فى تاريخها . فقد نشبت هذه الثورة والحرب العالمية الاولى (١٩١٤ - ١٩١٨) تقريبا من نهايتها . وكان اقتصاد روسيا وما يهتم بها فى ذلك الوقت - على نحو ما وصفها به بعض الكتاب السوفيت - « فى مركز دقيق وعلى حافة المساوية » فالشغل الاقتصادى والفوضى التقيدية والعجز المائل فى الميزانية والديون الخارجية والداخلية الضخمة ، كانت تشكل سمات اقتصاد روسيا القيصريه فيما قبل الثورة (٢) . وكان الاقتصاد الروسى حتى عام ١٩١٤ يعتمد اقتصاداً زراعياً ذى مستوى فى منخفض ، وكان التراكم الرأسمالى الداخلى ضئيلاً ، وكان التوسع الصناعى يشق طريقه من خلال استثمارات رأس المال الأجنبي (٣) .

(١) وذلك طبقاً للتقويم الروسى القديم و ٧ نوفمبر طبقاً للتقويم الأوروبى الغربى الذى اتبع فى الاتحاد السوفيتى منذ ٢ فبراير ١٩١٨ .

(٢) Soviet Financial System. op.cit., pp 70 - 71

(٣) R.W. Davies : The Development .. op. cit., p 3

وبوضع الجدول التالى مدلات نمو الناتج القومى الاجامى G.N.P. فى روسيا فى الفترة السابقة على عام ١٩١٣ بالمقارنة ببعض الدول الأخرى التى توصف اقتصادياتها باقتصاديات السوق .

وقد كانت حالة الاقتصاد الرومى فى بداية الثورة تنمكس على الجهاز المصرفى الذى كان يتكون من بنوك ذات رأسمال مشترك أغلبه مملوك للأجانب كما أنه كان يعمل لخدمة الصناعات الجديدة فى المدن الصناعة الرئيسية^(١).

وقد أدرك « لينين » أهمية الدور الذى سيعمل به إلى البنوك فى إرساء دعائم النظام الاقتصادى الجديد، فقد كتب فى شهر أكتوبر عام ١٩١٧ (قبل قيام الثورة) أنه « لا سبيل إلى بناء الاشتراكية بدون وجود بنوك

(متوسط المعدلات السنوية)

الدولة	الاجالى. %	بالنسبة للفرد. %
روسيا	٢٠٥	١٠
المملكة المتحدة	٢٠٢	١٣
فرنسا	١٠٦	١٤
ألمانيا	٢٠١	١٨
اليابان	٤٨	٣٨
الولايات المتحدة	٤٣	٢٢

• ١٨٦٠ - ١٩١٣ بالنسبة لروسيا ١٨٧٨ - ١٩١٣ بالنسبة ليابان ١٨٧٠ -

١٩١٧ بالنسبة لباى الدول .

انظر :

For Russia : Raymond Goldsmith : The Economic Growth of Tsarist Russia, 1860 - 1913 in Economic Development & Cultural Change. April 1961, pp 472 - 473 ; Western European Countries and The U. S. A. Angus Maddison, Economic Growth in the West Twentieth Century Fund 1964. pp 28, 30 ; Japan, Bank of Japan Historic Statistics of the Japanese Economy 1962

R. W. Davies : The Development... op. cit., p 3

(١)

كبيرة» (١) . ومن هنا قامت الحكومة بعد نجاح الثورة مباشرة بالاستيلاء على بنك الدولة الرومى وكان يباشر وظيفة البنك المركزى ، وتركت البنوك الخاصة تحت إدارة أصحابها مع اقرار رقابة العمال على نشاطها (٢) . إلا أن هذا الوضع لم يستمر طويلا نتيجة مقاومة المسئولين عن إدارة هذه البنوك للرقابة الصارمة ، ولذلك سارعت الحكومة واتخذت قرارها فى ١٤ ديسمبر ١٩١٧ بتأميم البنوك التى كانت قائمة وتوكلت وأدمجتها جميعاً فى بنك واحد أطلق عليه اسم « بنك الشعب Narodnyi Bank » رغبة منها فى التحكم فى الإنتاج (٣) .

وكانت الحكومة قد قامت أيضاً فى ٨ ديسمبر ١٩١٧ - بعد تأميم الأرض - بتصفية بنك أراضي النبلاء وبنك أراضي الفلاحين اللذين أقبا فى عهد القيصرية لتدعيم مركز أصحاب الأراضي والمزارعين الاغنياء

(١) K. N. Plotnikov : The Financial & Credit System of the U. S. S. R. in Banking in the U. S. S. R. op. cit. p 55

(٢) كانت توجد بنوك مقايير للاقراض طويل الأجل (١٢ بنك كبير وقلة من البنوك الصغيرة) كما كانت توجد بنوك تجارية ذات رأسمال مشترك للاقراض قصير الأجل (٤٦ بنك) يتبعه ٨٢٢ فرما ونوكيلا) وأكثر من ١٠٠٠ جمعية للائتمانات المشتركة mutual credit Societies وكانت هذه الجمعيات تختص بتوفير الصناعات الصغيرة ، وكان رأسمالها يتكون من رسوم العضوية والقائمه على القروض التى تمنحها والائتمانات التى تحصل عليه من البنوك الأخرى والمساعدات المالية الأجنبية من الدولة .

انظر فى ذلك :

A. Baykov : The Development... op. cit., p 31

Soviet Financial System, op. cit., p 76 ; R. W. Davies ; (٢)

The Development... op. cit., p 15

(الكوليك) (١) .

ولم يخل « ليتين » بمصادرة أو تأميم المشروعات الصناعية والتجارية القائمة فقد كان يدرك أن «البروليتاريا المتصرة» لم تكن تملك الخبرة الإدارية أو الأجهزة المناسبة القادرة على القيام بتسيير وإدارة المشروعات والإشراف الإقتصادي على البلاد . ولذلك فإنه دعا الى تنظيم نوع من رأسمالية الدولة State capitalism يسمح فيه لأصحاب هذه الصناعات بإدارتها والإشراف على شئونها تحت الرقابة العالية التي أنشئت في كل مشروع .

إلا ان الدولة قامت اعتباراً من مايو ١٩١٨ بتأميم بعض الصناعات ، كما

= ويذكر الأستاذ Baykov أن تأميم البنوك في الفترة الانتالية كان له أهداف سياسية أكثر منها اقتصادية ، إذ استأثرت الحكومة الروسية من الخطأ الذي ارتكبه « كوميون باريس » حين تراخى في الاستيلاء على البنك القومى الفرنسى تاركا الثروة التي تجتمعت فيه في أيدي الثورة المضادة . وقد ذكر الأستاذ « فينوجرادوف » أن الأباطة في تأميم البنوك ، كما تشبه بذلك تجربة « تركستان » قد خلق صعوبات اضافية ، إذ لم تؤمم البنوك هناك الا في الفترة من ابريل الى يونيو ١٩١٨ ، وقد استلكت طبقة البروجوازية هذا الوقت في القيام بتخريب مالي على نطاق واسع ورفضت البنوك الخاصة تمويل المؤسسات التي خضعت للرقابة العاليه ، كما عطلت دفع أجور العمال والمستخدمين ، وعمل الرأسماليون على سحب رؤوس أموالهم من البنوك .

انظر :

A. Baykov : The Development... op. cit., p 32 ; Soviet Financial System, op. cit., p 75

فينوجرادوف ، التأميم الاشتراكي للصناعة والبنوك . دار التقدم . موسكو (بلوت تاريخ) ص ٣٤ .

Soviet Financial System, op. cit., p 76 : A. Baykov (١) .
The Development... op. cit., p 34

أعلنت تأميمها للنشاط التجارى الداخلى بالنسبة لسلع مقيمة ، كما أعلنت تأميم النشاط المتعلق بالتجارة الخارجية ، وقد ذكر Dobb أن السبب فى تأميم ٥٠٪ من الصناعات التى تم تأميمها فى الشهور الأولى من الثورة كان بسبب انجلاء أصحابها إلى تخريبها أو بسبب اخفائهم للمواد الخام والامتناع عن سداد أجور العمال وذلك رغبة منهم فى تعطيل الانتاج واحداث انهيار اقتصادى (١) . وقد وصل عدد المشروعات المؤتممة فى شهر أغسطس من نفس العام إلى حوالى ثلاثة آلاف مشروع كلها تقريباً من الصناعات الكبيرة ثم شمل بعد ذلك المشروعات المتوسطة ، وفى النهاية لجأت الحكومة إلى تأميم المشروعات الصغيرة ابتداء من تلك التى تستخدم أكثر من ٥ عمال وآلة واحدة . وقد وصف « لينين » عملية تنفيذ التأميم الاشتراكى على هذا النطاق الواسع وفى هذا الوقت القصير للغاية بأنه « هجوم للحرس الأحمر على معاقل رأس المال » .

وفى هذه الفترة بدأ بنك الشعب يقوم بتقديم تسهلاته الائتمانية بضمان كيالات وبضمان بضائع إلى المشروعات المؤتممة جنباً إلى جنب مع المنح المقدمة من الميزانية . وكانت هذه المشروعات تسدد القروض المقدمة إليها من خصيلة مبيعاتها ، وكانت الارصدة التقديرية المودعة بحساباتها الجارية توضع تحت تصرفها المباشر ، وكانت المنح المالية تغطى الفرق بين متحصلاتها ومصرفاتها وعلى ذلك كانت الموارد المالية للمشروعات الصناعية أبان عام ١٩١٨ تتكون من : خصيلة مبيعاتها لانتاجها ، دفعات من الميزانية ، مدفوعات الخزانة لتغطية الطلبات المخططة ثم القروض المقدمة من بنك الشعب (٢) .

(١) M. Dobb ; Soviet Economic Development., op. cit., p 84

(٢) لم تنعز أية أرقام عن حجم القروض وكيفية توزيعها خلال هذه الفترة .

وكان يتعين على كل مشروع من مشروعات الدولة أن يودع جميع موارده النقدية في حسابه الجارى لدى بنك الشعب وان يستخدم نظام التحويل الدفترى بدلا من المدفوعات النقدية فى تسوية التزاماته قبل المشروعات الاخرى .

وفى مجال تمويل الزراعة ، انشأت الحكومة صندوقا خاصا بمبلغ ١٠٠٠ مليون روبل لتدعيم التطورات الجديدة فى الزراعة ، وكانت الجمعيات التعاونية للمستجيبين الزراعيين تحصل على مساعدات مالية فى شكل قروض ومنح مالية (١) .

غير أنه فى أواخر عام ١٩١٨ وجدت حكومة البروايا رايحا الحاكه نفسها أمام حرب أهلية وتدخل أجنبي مسلح من جانب الدول الرأسمالية ، وبذلك انتهت فتره الهدوء النسبية التى سادت منذ أن وقعت معاهدة « برست - ليتوفسك » ، للسلام فى مارس ١٩١٨ وقد أدى استيلاء قوات الثورة المضادة على العديد من المناطق الزراعية والصناعية الهامة إلى السيطرة على مصادر الطعام والمواد الخام بما فيها حقول القمح فى الدون ، ولذلك توقفت المصانع ومحطات القوى بسبب نقص الوقود وكادت حركة النقل ان تتوقف تماما ، كما حاققت المجاعة بالبلاد .

وقد حتمت الاوضاع الطارئة تعبئة كافة الموارد الاقتصادية المتاحة لتغطية احتياجات الجبهة العسكرية والسكان ، فوضعت الصناعة بما فيها المؤسسات الصغيرة للغاية تحت اشراف الدولة ، وحلت الادارة العمالية محل الرقابة العمالية ، وكانت الحكومة تقوم بتزويد المشروعات الصناعية مباشرة

باحتياجاتها الضرورية من المواد الخام والوقود والاجهزة، وكان الناتج المناعي لمشروعات الدولة بوضع تحت تصرف المجانس الاعلى للاقتصاد (١) حيث كان يوزع مباشرة عن طريقه وليس عن طريق السوق . وقد أقيم احتكار للحبوب وحظرت التجارة الخاصة بها . وفى ١١ يناير ١٩١٩ صدر مرسوم لاجبار الفلاحين على تسليم كل الفائض من المواد الغذائية والعلف طبقاتاً لخطوة تتم الموافقة عليها مركزياً فى كل وحدة ادارية اقليمية ، وكانت قيمة الناتج المستولى عليه تدفع بأثمان محددة بنقود ورقية تستهلك دورياً ، وكانت تعتبر فى واقع الامر ايصالات لقرض عيني (٢) .

وقد عرفت هذه الاجراءات الاقتصادية جميعاً باسم « شيوعية الحرب » War Communism وهى مرحلة من مراحل فترة الانتقال لجأت اليها الحكومة السوفيتية لدرء خطر الغزو الخارجى والثورة المضادة فى الداخل .

ولما كانت الموارد النقدية للميزانية والتى تأتى أساساً من حصيلة الضرائب قد عجزت من تغطية الجانب الأعظم من نفقات الدولة لضمان سير المرافق العامة وتمويل الاستثمارات ، لذلك لجأت الحكومة إلى الإصدار النقدى ، وأصدرت مرسوماً فى ١٥ مايو ١٩١٩ يسمح بإصدار النقد اللازم لتغطية احتياجات الاقتصاد القومى (٣) .

(١) نامت الدولة فى أوّل ديسمبر ١٩١٧ بإنشاء أول بنك حكومى لتوجيه الاقتصاد القومى على أساس مركزي، أطلقت عليها اسم « المجلس الأعلى للاقتصاد (vosenhkhka) » ويختص بوضع المبادئ والخطط اللازمة لتنظيم الحياة الاقتصادية بالبلاد ، مع التركيز على رفع كفاءة الرقابة العمالية .

Soviet Financial System, op. cit., p 82 (٢)

A, Raykov : The Development, op. cit., p 36 (٣)

ويبدو أن الحكومة الموفيتية قد لجأت إلى إغراق السوق بمقادير ضخمة من النقود الورقية لا بغرض مواجهة تقاتها بحسب ، وإنما كانت تستهدف إلغاء قيمة النقود ، وبالتالي تجريد الطبقة المتوسطة (أي البورجوازية الصغيرة التي كانت هي العنصر المسيطر بسبب المضاربات) من مركزها الدافعي الذي كان يستند إلى المدخرات . وقد أدت هذه السياسة بالفعل إلى تدهور قيمة النقود بسرعة هائلة مما ساعد على تصفية الرأسمالية بضياع المدخرات النقدية (١) ومع العجز الحاد في السلع والانخفاض الهائل في قيمة النقود نتيجة للتضخم الجامح ، لم تمد للأجور النقدية أهمية ، وأخذت الأجور العينية تحمل محلها (٢) وفي عام ١٩٢٠ لم يعد العمال والموظفين مطالبين بدفع إيجار أو دفع مقابل للخدمات البلدية . وكانت كافة الحسابات بين مشروعات الدولة نسوى عن طريق القيود الدفترية وحدها ، وبذلك لم تعد النقود تستخدم إلا كأداة للتحاسب ، كما كانت تستخدم لسداد أثمان المواد الغذائية التي يتم الحصول عليها من الفلاحين ، وكانت قومية الشبب للأغذية . تدفع

(١) د. دفت المحجوب ، النظم الاقتصادية . مكتبة النهضة المصرية ١٩٦٠ م ١٢٥
Michael Kaser ; Soviet Economics, World University Library.
1970, pp 96 - 97 : M. Dobb : Soviet. op. cit., pp 121 - 122

(٢) مكونات الأجور في الفترة من نهاية عام ١٩١٧ حتى أوائل عام ١٩٢١ (نسبة مئوية)

الأجور النقدية	الأجور العينية	
٩٣ر٨	٦ر٢	نهاية عام ١٩١٧
٧٢ر١	٢٧ر٩	النصف الثاني من عام ١٩١٨
٦ر٣	١٣ر٧	الربع الأول من عام ١٩٢١
المصدر :		

A. Baykov : The Development, op. cit., p 43
« كانت يطلق على الوزراء حتى عام ١٩٢٦ اسم « قومية الشبب » واختصاراً كلمة Narkomat .

أثماًنا تحددها الدولة لمنتجات الصناعة المؤممة الخاضعة للمجلس الأعلى للاقتصاد^(١).

وفي ظل هذا الاقتصاد القائم أساساً على المفايضة كف الاتمان عن ممارسة دوره وألقى بنك الشعب بمقتضى مرسوم صدر في ١٩/١/١٩٢٠ وانتقلت أصوله إلى قواميسارية المالية^(٢).

وخلاصة الأمر أن الوضع الاقتصادي في البلاد كان ، بعد مضي مامين من بدايه مرحلة شيوعية الحرب ، متدهوراً تماماً^(٣) . غير أنه بعد انتهاء

Soviet Financial System. op. cit., p 83 (١)

A. Baykov : The Development .. op. cit. p 39 Soviet (٢)

Ibid p 82

(٣) يوضح الجدول التالي تطور الانتاج الصناعي من عام ١٩١٧ الى ١٩٢٠/٢١ (بلايين الروبلات) بالتياس الى عام ١٩١٣ .

النسبة	المجموع الكلي	النسبة	الصناعة الصغيرة	النسبة	الصناعة الكبيرة	
١٠٠	٨٤٣١	١٠٠	٢٠٤٠	١٠٠	٦٣٩١	١٩١٣
٧٥٠٧	٦٣٨٠	٧٨٠٤	١٦٠٠	٧٤٠٨	٤٧٨٠	١٩١٧
٤٣٠٤	٣٦٦٠	٧٣٠٥	١٥٠٠	٣٣٠٨	٢١٦٠	١٩١٨
٢٣٠١	١٩٥٥	٤٩٠٠	١٠٠٠	١٤٠٩	١٥٥	١٩١٩
٢٠٠٤	١٧١٨	٤٤٠١	٩٠٠	١٢٠٨	٨١٨	١٩٢٠
٢٤٠٧	٢٠٨٠	٤٩٠٠	١٠٠٠	١٦٠٩	١٠٨٠	١٩٢٠ - ٢١

وند انخفض أحياناً حجم عمليات الشحن بالمرجات الى ١٧٠٢ ٪ خلال نفس الفترة قياساً وسام ١٩١٣ ، وانخفض الانتاج الزراعي من ١٢٠٦ مليا دروبل عام ١٩١٣ الى ١٠٠٦ مليار دروبل عام ١٩٢٢ (مقدره بأثمان سنة ٢٧/٢٦) وبإضافة الى ذلك فقد أدى =

الحرب الأهلية والتدخل الأجنبي الملح بدأت العلاقات السلعية النقدية تجدد مكانها مرة أخرى في الحياة الاقتصادية ، فقد أوقف التوزيع المباشر للمنتجات الصناعية وبدى مرة أخرى في سداد أثمان السلع والخدمات نقداً . وفي مارس ١٩٢١ أصدرت الحكومة الويفية قراراً يقضى بفرض ضريبة عينية على الفلاحين بدلا من مصادرة المنتجات الغذائية . ووفقاً للنظام الجديد كان الفلاح حراً في أن يصرف في المحصول الفائض بالطريقة التي يراها مناسبة بعد أن يدفع الضريبة العينية والتي أصبحت تدفع نقداً بعد ذلك . وكان هذا القرار بمثابة علامة تحول من مرحلة « شيوعية الحرب » إلى مرحلة جديدة من مراحل الفترة : الانتقالية تعرف باسم « السياسة الاقتصادية الجديدة (النيب) (١) » .

وكانت الخطوة التالية هي ادخال نوع من التجارة الحرة تمكن الفلاح من بيع جزء من الفائض الزراعي الذي يحققه ، ومن ناحية أخرى ألغى تأمين المشروعات الصناعية التي يعمل بها عدداً من العمال يقل عن العشرين ، كما أعيدت التجارة الى النشاط الفردي ، وتولى التجار عمليات تبادل المنتجات

= الاستيلاء على فائض المنتجات الزراعية وحرمان الفلاحين من التصرف فيها الى من يبيعون بالحق الزيف ، مع محاولة اخفاء الحاصل مما حددته الطبقة الناهلة مع الفلاحين وهو التحالف الطبقة الذي تركز عليه الثورة الاشتراكية .

انظر :

د. ريمت المحبوب : النظر الاقتصادي . المرجع السابق ص ١٢٤ ، يتالى دنتكو : خيف تطور الاقتصاد السوفيتي . مطبوعات وكالة أنباء نوفوستي . موسكو ١٩٧٠ ص ٢٦

(١) يطلق اسم الـ N.E.P اختصاراً لجملة الروسيه

Novaja ekonomicheskaja politika.

الصناعية التي تنتجها مشروعات الدولة والمشروعات الخاصة . وقد قامت الحكومة بإصدار روبل جديد وهو وحدة العملة السوفيتية مرتبط بروبيل ما قبل الحرب . وسرعان ما عادت العلاقات الائتمانية تحتل مكانها في الاقتصاد السوفيتي ، وصدر مرسوم في ١٣ أكتوبر ١٩٢١ بإنشاء بنك الدولة للاتحاد السوفيتي ليتبع قوميسارية الشعب للمالية ، ونمعدت له بعض الأهداف وأهمها الرقابة على النقد والتداول النقدي وتشجيع نمو الصناعة والزراعة والتجارة (١)

وقد كانت النية متجهة في بداية الأمر إلى أن يكون بنك الدولة هو المؤسسة الائتمانية الوحيدة في البلاد ، ولذلك فرضته الحكومة في إنشاء فروع له ومكاتب ونوكيلات بلغ عددها ١١٦ وحدة في أول أكتوبر ١٩٢٢ (٢) . إلا أن البنك لم يتمكن بشبكته المحدودة من الفروع من مجابهة وظيفة التمويل وحده خاصة مع تزايد احتياجات فروع الاقتصاد القوي المتخلف من الائتمان أبان فترة ال « نيب » ، ولذلك تطلب الأمر إنشاء مجموعة من المؤسسات الائتمانية لمعاونته وتكون خاضعة لإشرافه وذلك لتمويل أوجه النشاط الزراعي والصناعي والتجاري والتعاوني والخدمات البلدية . وقد أطلق على هذه البنوك اسم « البنوك المتخصصة » Spetsial'nye banki .

وفي أول أكتوبر ١٩٢٦ بلغ عدد المؤسسات الائتمانية العاملة وفروعها في الاقتصاد السوفيتي ١٣٧٤ وحدة كانت تتولى تقديم الائتمان طويل وقصير الأجل على نحو ما يتضح من الجدول التالي :

V. Perelegin : Finance & Credit in the U. S. S. R. Progress (١)
Publishers, Moscow 1971, p 147 ; Dobb : Soviet.. op. cit., p 149
A. Baykov : The Development.. op. cit., p 84

هيكل الجهاز المصرفي السوفيتي في أكتوبر ١٩٢٦^(١)

عدد المؤسسات	عدد الفروع	
١	٤٨٦	بنك الدولة
٦	١٢٠	البنوك التجارية
٢	٩٧	البنوك التعاونية
٤٥	١٢٠	البنوك البلدية
٧٨	١٢٤	جهاز الائتمان الزراعي ويشمل :
١	—	- البنك الزراعي المركزي
٦	١٧	- للبنوك الزراعية الجمهورية
٧١	١١٧	- جمعيات التسليف الزراعي
٢٨٥	—	جمعيات الائتمان المشترك
٤١٧	٩٥٧	المجموع

(وكان يوجد بالإضافة إلى ذلك ٩١١٤ جمعية ائتمان زراعية)

وإلى جانب المؤسسات الائتمانية انشئت بنوك للاذخار — تحت إشراف وزارة المالية — بقرار من مجلس قوميساري الشعب في ٢٦ ديسمبر ١٩٢٢ بغرض تنظيم تجميع المدخرات في المدن والريف وتنميتها لزيادة الموارد المالية للدولة لمواجهة احتياجات الإنتاج الاشتراكي وتدعيم التداول النقدي وتنشيط العلاقات الائتمانية^(٢). وقد مارست هذه البنوك نشاطها في بداية

V. Pereslegin : Finance.. op cit., p 148

(١)

Soviet Financial System op. cit., pp 88 - 89

(٢)

عام ١٩٢٢ فى موسكو أولا حيث بلغ عددها فى أول مارس من نفس العام ستة بنوك فقط ، ثم امتد نشاطها الى بتروجراد ، ثم أخذت فى الانتشار بعد ذلك فى سائر أنحاء الاتحاد السوفيتى . وقد كان من المهام الرئيسية لبنوك الادخار فى عامها الأول تأمين الأجور ضد انخفاض قيمة النقود . وقد أمكن تحقيق ذلك بمزاولة جميع عمليات السحب والابداع فى أذونات الحجزاته ولكن مع حساب قيمة المعاملات المالية على أساس الروبل الذهبى الرسمى . وقد أدى هذا إلى اقبال المودعين على ابداع أموالهم الفائضة فى بنوك الادخار حماية لها من الضياع^(١) .

وقد انسم الجهاز المصرفى خلال الفترة من ١٩٢٢ - ١٩٢٦ بفقدان الترابط بين وظائف وحداته حيث لم يوجد أى تمييز بين الوحدات التى تختص بمنح الائتمان طويل الأجل وتلك التى تختص بمنح الائتمان طويل الأجل ، كما لم تختص بمنح الائتمان قصير الأجل وتلك التى تختص بمنح الائتمان طويل الأجل ، كما لم تخصص أى من هذه الوحدات لخدمة فرع بيعته أو منطقة معينها ، وإنما اخلطت اختصاصاتها تماماً^(٢) . وقد انسمت وحدات الجهاز

(١) Ibid., p 89 ; A. Baykov : The Development., op. cit., p 88

(٢) جرت محاولة من بنك الدولة فى يونيو ١٩٢٤ استهدفت تنظيم نشاط البنوك التى كانت تائمه وتنداك والعمل على التنسيق بين وظائفها ، إذ قام البنك بـ تكوين لجنة مصرفية Komitet po Delam Bankov لهذا الغرض ، غير ان محاولات هذه اللجنة لم تسفر عن أية نتيجة إيجابية فى هذا الشأن .

انظر :

T.M. Podolski : Socialist Banking & Monetary Control. The Experience of Poland. Cambridge at the University Press 1973, p 22

المصرفي أيضاً بضعف قدراتها التمويلية بسبب ضآلة مواردها المالية التي كانت تتكون من ودائع لأجل وودائع تحت الطلب (حسابات جارية) وحصيلة بيع البنوك لأسهمها، الأمر الذي أدى إلى إنشاء وحدات أخرى بهدف تدعيم الوحدات القائمة مما أدى بالتالي إلى عدم استقرار هيكل الجهاز فضلاً عن التزام هذه الوحدات جانب الخسر في سياساتها الائتمانية لتجنب آثار الانخفاض المستمر في قيمة الروبل أبان هذه الفترة، ولذلك كان إقبال البنوك على منح القروض قصيرة الأجل كبيراً إذا قورن بحجم القروض طويلة الأجل الممنوحة منها وقد قدم بنك الدولة في هذه الفترة حوالى ٦٠ من مقدار الائتمان قصير الأجل .

جدول يبين توزيع الائتمان وفقاً لآجاله خلال الفترة

من ١٩٢٣ - ١٩٢٦^(١)

(بملايين الروبلات)

المجموع	الائتمان طويل الأجل	الائتمان قصير الأجل	
٥٤١	١٢٢	٤١٩	أول أكتوبر ١٩٢٣
١١٢١	٢١٩	٩٥٢	أول أكتوبر ١٩٢٤
٢٥٠٢	٤١٥	٢٠٨٧	أول أكتوبر ١٩٢٥
٢٤٢٠	٨٤٠	٢٥٨٠	أول أكتوبر ١٩٢٦

ويوضح الجدول التالي نسبة توزيع الائتمان بحسب القطاع المستخدم^(٢)

V. Pereslegin : Finance, op. cit., p 148

(١)

ibid., p 149

(٢)

(نسبة مئوية)

١٩٢٦	١٩٢٥	١٩٢٤	١٩٢٣	
٨١.٠	٧٧.٥	٧٢.٠	٦١.٠	مشروعات الدولة
١٧.٠	٢٠.٠	٢٦.٠	٢٧.٥	التعاونيات
٢.٠	٢.٥	٢.٠	١١.٥	المواطنين والمشروعات الخاصة
١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	

ومن هذا يتضح أن الجانب الأعظم من الائتمان كان يوجه إلى مشروعات الدولة والمشروعات التعاونية بهدف تغيير الهيكل الاقتصادي القائم مع تحقيق سيطرة الملكية الاجتماعية على وسائل الإنتاج .

ونظراً لأن الموارد الائتمانية كانت محدودة ، فقد قدمت البنوك الائتمان إلى المشروعات الصناعية لتمويل أصولها المتداولة فقط ، أما القرون الممنوحة لأغراض الاتفاق الاستثماري فكانت نادرة نسبياً . هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى كان الائتمان الجاري مسموحاً به لتمويل حاجة المشروعات ، وكان الجهاز المصرفي يفضل منح ائتمانه للمشروعات الصناعية التي تحصل انتاجها بالتجارة وذلك لكي يستطيع استرداد قروضه بسرعة (كأن يمنح الائتمان للمشروعات العاملة في صناعة النسيج والصناعات الغذائية والصناعات الخفيفة) إلا أن امكانيات منح الائتمان اتسعت نسبياً ابتداء من عام ١٩٢٥ وأصبحت القروض تقدم للمشروعات الطاقة (الفحم والبتروك) والصناعات المعدنية^(١) .

وقد انتهت فترة النيب في أواخر عام ١٩٢٨^(١) بعد أن حققت غرضها الأساسي وهو الوصول بالإنتاج في مختلف قطاعات الاقتصاد القومي إلى المستوى الذي كان عليه في عام ١٩١٣ ومن ثم أصبحت الأوضاع والظروف مهيئة لانتهاء من الفترة الانتقالية بأكملها .

وقد اتجهت السياسة الاقتصادية في الفترة التالية إلى التوسع في بنسائها الصناعات الثقيلة لكي يتحول الاتحاد السوفيتي من بلد مستورد الآلات والتجهيزات الفنية إلى بلد منتج لها (٢) .

(١) ذهب عدد كبير من الكتاب إلى القول بأن فترة « النيب » قد انتهت عام ١٩٢٨ حيث أخذ الاتحاد السوفيتي يمدّها يطبق خططه الخبيّة المروّه . ومع ذلك يذهب البعض وعلى رأسهم « جويف ستاين » إلى أن فترة « النيب » قد استمرت حتى عام ١٩٣٦ بمعنى أنها استمرت حتى تم تصفية القطاع الرأسمالي في الاقتصاد القومي تماماً سواء في الصناعة أو التجارة أو الزراعة .

المنظر :

د. زكريا نصر ، تطور النظام الاقتصادي . القاهرة ١٩٦٧ ص ٢٧٦ - ٢٧٧

(٢) انتهت هذه السياسة بعد الجدل الكبير الذي ثار في الفترة بين عامي ١٩٢٤ - ١٩٢٨ حول أسلوب تقنية الاقتصاد السوفيتي وبالذات حول التصنيع . فقد تمخّض داخل الحزب الشيوعي في ذلك الوقت جدّاحين أحدهما يميني ويمتزعه نيقولاى بوخارين ومعه م. توشكى وأ. دايكوف ، أما الجناح اليسارى فكان يقوده ليون تروتسكى وجيورجى زينوفيف وايغنى بريومراتسكى . ويتخلّص هذا الجدل في الجناح اليميني قد جدّ اجتماع أسلوب يعتبر استمراراً لسياسة النيب ، فقد نادى بتخفيف الضرائب على الزراعة وعدم تعميلها بعبء عملية تصنيع سريع مِم ضرورة تحقيق نمو متكامل للنظامى الصناعى والزراعى . تنمية الصناعى في رأى هذا الجناح يتطلب زيادة حجم الإنتاج الزراعى لتمكن اطعام وكساد العمال في المدن ، فضلاً عن أن الصادرات الزراعية تعتبر ضرورية لتوفير شراء المددات من الخارج . أما الجناح اليسارى فقد دعا إلى الاسراع في عملية التصنيع والتوسع في الإنتاج الصناعى -

وعندما بدىء فى تخطيط الاقتصاد القومى ووضعت الخطة الخمسية الأولى (١٩٢٨ — ١٩٣٢) لوحظ أن من مميزات تنفيذها عدم استخدام الموارد المالية المتاحة فى الاقتصاد وفقاً للخطة ، فضلاً عن التوسع فى الائتمان الجارى المتبادل بين المشروعات العاملة فى قطاع الدولة ، الأمر الذى أدى إلى تعذر مراقبة حركة التيارات النقدية والائتمانية لهذه المشروعات واضعاف كفاءة نظام محاسبة التكاليف . وكانت البنوك أبان هذه الفترة تقوم بخصم كيالات لعملائها لم يكن يشترط فيها أن تكون نتيجة لعمليات حقيقية . فعلى سبيل المثال كان هناك ما يعرف «الكبيالات المسحوبة مقدما» (avansovye vekselja) advance bills أى تلك التى يتم سحبها قبل استلام البضاعة ، وكانت البنوك تقبل خصم هذه الكبيالات لديها الأمر الذى كان يؤدي إلى زيادة حجم السيولة النقدية فى الاقتصاد دون أن يقابل ذلك زيادة المعروض من السلع فى الأسواق (١) . لذلك جاء الاصلاح الائتماني (١٩٣٠ - ١٩٣٢) (٢) . ليساهم فى وضع علاج لهذه الموعات . وكان من أهم التنظيمات التى جاء بها

== اعتمداً على قسطنطين قطاع الزراعة الذى يمكن الممول عليه إما من طريق الفرائب أو عن طريق سياسة الائتمانات التى تعتمد على استخدام سلطة الدولة فى شراء المنتجات الزراعية بأثمان منخفضة وإعادة بيعها للمستهلكين فى المدن بأسعار مرتفعة مع زيادة أثمان السلع المنوعة . وهذا هو ما حدث بالفعل عام ١٩٢٣ .
أنظر فى تفاصيل هذا الجدل :

Alexander Erlich ; The Soviet Industrialization Debate 1924 — 1928 Harvard University Press 1960 ; M. Dolb ; Soviet Economic Development .. op. cit., pp 181 - 191

T. M. Podolski : Socialist Banking.. op. cit., p 20 (١)

(٢) صدر به مرسوم من اللجنة التنفيذية المركزية للحزب الشيوعي فى ٣٠ يناير ١٩٣٠

الإصلاح الفاء الائتمان التجارى تماماً (بما فى ذلك وقف خصم الكبيالات لدى البنوك) واحلال الائتمان المصرفى المباشر بدلاً منه ، كما وضع أسساً ثابتة لمنح الائتمان ، أهمها أن يكون الائتمان مخططاً ومخصصاً ويتحتم سداؤه خلال فترة معينة . بالإضافة إلى ذلك استهدف الإصلاح الائتماني تدعيم مركز بنك الدولة بوصفه المركز المحاسبي للبلاد وأداة من أدوات الرقابة المالية على الإقتصاد (١) .

وقد ترتب على الإصلاح الائتماني اعادة النظر فى التركيب التنظيمي لاجهاز المصرفي واختصاصاته . ففي عام ١٩٣٠ أعيد تنظيم الجهاز على أساس أن يكون هو المصدر الوحيد للائتمان مع الفصل بين الائتمان قصير وطويل الأجل ، وتخصيص البنوك كل واحدة نشاط بعينه . ونتيجة لذلك تركز معظم الائتمان قصير الأجل فى يد بنك الدولة ، وبلغت نسبة ما منحه البنك من هذا النوع من الائتمان حوالى ٩٣٪ من اجمالى الائتمان الممنوح فى الإقتصاد السوفيتي (وذلك فى أول يناير ١٩٣١) (٢) وكان من جراء اختصاص بنك الدولة بمسئولية منح الائتمان قصير الأجل على مستوى الإقتصاد القومي زيادة عدد المشروعات التى تتعامل معه الأمر الذى تطلب انشاء فروع أخرى جديدة ليصل مجموعها إلى ٨٩ فرعاً . وفى عام ١٩٣١ أدمجت فيه جمعيات الائتمان الزراعي فى المناطق ليصل عدد فروعها مرة أخرى إلى ٣٤٦٥ فرعاً . وقد ازداد حجم الائتمان قصير الأجل من ٥٠٥٣ مليون روبل فى أول

A. Baykov ; The Ecvelopment. op. cit., p 401 ; Scvlet (١)
Financial System. op. cit., p 94 ; V. Pereslegin ; Finance &
Credit in the U. S. S. R. op. cit., p 152

T, M. Podolski : Socialist Banking. op. cit., p 31 (٢)

أكتوبر ١٩٢٩ إلى ١٠٥٦٧ مليون روبل في أول يناير^(١)

وفي ٥ مايو ١٩٣٢ أنشئت أربعة بنوك تخصصت في تمويل الاستثمار طويل الأجل وهي : البنك الصناعي Prombank والبنك التجاري Torgbank والبنك الزراعي Selknozhbank وبنك الكوميونات المركزي Tsekombank (وكان له فروع عديدة تخصص بالشئون البلدية وقطاع الاسكان) . وكانت هذه البنوك جميعاً تتبع وزارة المالية .

وقد شهدت السنوات من ١٩٢٣ حتى ١٩٤١ توسعاً ائتمانياً ملحوظاً لبنك الدولة يعتبر مؤشراً للنشاط المتزايد في مختلف فروع الاقتصاد القومي . ويوضح الجدول التالي تطور الائتمان قصير الأجل وتوزيعه بين فروع الاقتصاد القومي المختلفة خلال الفترة المذكورة (٢) .

V. Pereslegine Finance & credit.. ap. cit., p 154

(١)

H. Schwartz : Russie's.. op. cit., p 509

(٢)

(بيللين الروبلات)

أول يناير ١٩٤١	أول يناير ١٩٣٨	أول يناير ١٩٣٣	
١٠ر٠	٤ر٧	٠ر٩	الصناعات الثقيلة
٩ر١	٩ر٦	٠ر٧	الصناعات الخفيفة وصناعة النسيج
١٠ر٧	٨ر٥	١ر٧	الصناعات الغذائية
٣ر٣	٢ر٨	١ر٦	قومية صارية الاستيلاء
٢ر٥	١ر٣	٠ر٥	صناعة الأخشاب
١ر٥	١ر٤	٠ر٤	النقل والمواصلات
٢ر٢	١ر٧	١ر٤	الزراعة
١١ر١	١٠ر٧	٢ر٣	التجارة
٠ر٩	٠ر٤	٠ر٣	التجارة الخارجية
١ر٤	٠ر٨	٠ر٥	الصناعات المحلية والتعاونيات الصناعية
٢ر٣	١ر٨	٠ر٢	أخرى
٥٥ر٠	٤٠ر٧	١٠ر٥	المجموع

ومن ذلك يتضح ان الائتمان قصير الأجل قد ارتفع خلال الفترة المشار إليها بحوالي ٥ أضعاف في حين لم يزداد الائتمان طويل الأجل خلال نفس الفترة - طبقاً لما ذكره Perelegin - سوى ١ر٣ مرة فقط (١) نظراً لأن الاستثمارات الرأسمالية كانت تعمل عن طريق الميزانية في صورة منح لا ترد . وقد قام الجهاز المصرفي السوفيتي بدور هام في تمويل الأنشطة المختلفة أبان

الحرب العالمية الثانية . ففى ٢٣ يونيو ١٩٤١^(١) أوقفت بنوك الادخار سحب الودائع التى أودعت قبل نشوب الحرب ، ولم يسمح للمودعين بسحب أكثر من ٢٠ روبل شهرياً . وقد رفع هذا الحظر فى يناير ١٩٤٤ ، وقد درت المبالغ التى دخلت ميزانية الدولة عام ١٩٤٥ من بنوك الادخار وحدها حوالى ٤٩٠ مليون روبل^(٢) .

وقد قام الجهاز المصرفى بعد انتهاء الحرب بتقديم القروض قصيرة الأجل لتمويل عمليات إعادة التعمير وإنجاز برامج التنمية ، فقد ارتفعت قيمة القروض المخصصة لتمويل التشييد حوالى ٣٥ مرة عن قيمتها عام ١٩٤٠ ، وارتفعت قيمة القروض الاستثمارية طويلة الأجل حوالى ٤٥ مرة^(٣) .

وخلال الفترة من عام ١٩٣٣ الى ١٩٥٧ لم يطرأ أى تغيير على هيكل الجهاز المصرفى . غير أنه لوحظ أن وجود عدة بنوك لتمويل الاستثمار طويل الأجل قد أدى إلى ازدواج الوظائف التى تقوم بها وإلى صعوبة الرقابة على تنفيذ خطط الاستثمار الرأسمالى ، ففى بعض الحالات كان يتم تمويل عمليات ذات طبيعة واحدة من أكثر من بنك . ومن ذلك على سبيل المثال . كان تمويل تشييد المساكن التى تقوم بها المجالس البلدية يتم بواسطة بنوك الكيوانات ، أما أعمال التشييد التى تقوم بها المشروعات الصناعية فكانت تمول عن طريق البنك الصناعى ، وتلك التى تقوم بها المنظمات الزراعية فكانت تمول عن طريق البنك الزراعى ، وفى بعض الحالات الأخرى كان المشروع

(١) راجع الاتحاد السوفيتى للغزو الألمانى فى ٢٢ يونيو ١٩٤١ .

(٢) Soviet Financial System. op. cit., p 94

(٣) V. Pereslegin ; Finance & Credit., op. cit., p 155

المقترض يتعامل مع بنك معين في حين يتعامل المفاول الذي ينفذ أعمال التشييد الخاصة بهذا المشروع مع بنك آخر^(١).

ومن هنا خطا الجهاز المصرفي خطة أخرى نحو تعديلات جديدة تناول هيكله . ففي عام ١٩٥٧ ألغى البنك التجارى ونقل اختصاصاته إلى البنك الزراعى وبنك الكيونات المركزى . وفى عام ١٩٥٩ ألغى البنك الزراعى وألغيت بنوك الكيونات وانتقلت اختصاصاتها إلى بنك الدولة^(٢) . أما البنك الصناعى فقد أطلق عليه اسم « البنك الاتحادى لتمويل الاستثمارات الرأسمالية »^(٣)

وفى عام ١٩٦٣ أدمجت بنوك الادخار فى جهاز بنك الدولة بهدف تطوير دورها فى تحصيل المدفوعات الشخصية المستحقة للميزانية والمدفوعات مقابل الخدمات التى تؤديها المجالس البلدية للجمهور ، كما استهدف هذا الادماج وضع بنوك الادخار تحت الاشراف المباشر لبنك الدولة لوضع نظام للتوسع فى التسهيلات الائتمانية للمشروعات الصناعية والمؤسسات الحكومية والمزارع الجماعية^(٤) .

Ibid., p 158

(١)

(٢) رأى البعض أن تولي المومس بنك اختصاص منيع الائتمانات طويل الاجل لتقطاع الزراعى دون باقى القطاعات الاخرى اجراء يكس سياسة الاتحاد السوفيتى نحو أمطاء أهمب كبيره للنشاط الزراعى .

انظر :

د . أحمد الجموعى : تطور الجهاز المصرفى فى الاتحاد السوفيتى . الاهرام الاقتصادى .

العدد ٢٥٤ مارس ١٩٦٦ ص ٢٦ - ٢٧ .

A. Nove ; The Soviet Economy. op. cit. p 119

(٣)

Soviet Financial System: op. cit, p 273

(٤)

نخلص من هذا إلى أن هيكل الجهاز المصرفى السوفيتى وحجم نشاطه وسبائسته الائتمانية قد تأثرت جميعها تأثراً بعيد المدى بالتطورات التى مر بها الاقتصاد السوفيتى ، كما تعزى التغيرات التى طرأت على هيكل الجهاز خلال الفترة من ١٩٢١—١٩٣٣ إلى عدم نضوج التجربة التخطيطية نتيجة لحالة عدم الاستقرار التى انصفت بها الفترة الانتقالية .

وقد أسفرت التطورات الاقتصادية التى استعرضنا معالمها فى إيجاز فى هذا البحث عن انتاج هيكل معين للجهاز المصرفى يتميز من حيث الكم بعدم تشتت عناصره فى صورة عدد من الوحدات ذات الوظائف المتداخلة المتنافسة — على نحو ما هو مشاهد بالنسبة للأجهزة المصرفية فى اقتصاديات السوق — وإنما يتكون هذا الجهاز من عدد محدود من المؤسسات الائتمانية التى عهد إليها بمهام محددة وهذا الهيكل سوف نتعرف على معالم صورته فى البحث التالى .

للبحث الثانى

الهيكل الحالى للجهاز المصرفى السوفيتى ووظائفه بصفة عامة

أسفرت التعديلات السابقة التى استهدفت تجميع الطاقات التمويلية فى الاقتصاد ومنع الازدواج فى وظائف البنوك وحصر وظائف التمويل والرقابة على المشروعات فى عدد محدود منها عن الوضع الراهن للجهاز المصرفى السوفيتى والذى يتكون حالياً من الوحدات التالية (١) .

(١) لا يتفق تركيب هيكل الأجهزة المصرفية فى الدول الاشتراكية بالضرورة مع بعضها البعض ، وإنما توجد بين الاختلافات على نحو ما يوضحه الجدول التالى :
=

١ - بنك الدولة لاتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية

Cosudarstvennyi bank SSSR (Gosbank)

٢ - بنكين مخصصين هما :

أ - البنك الاتحادى لتمويل الاستثمارات الرأسمالية Stroibank

ب - بنك التجارة الخارجية للاتحاد السوفيتى

Bank dlia Vneshney Torgovii (Vneshtorgbank)

٣ - بنوك الادخار .

أولاً : بنك الدولة للاتحاد السوفيتى « الجوس بنك » :

يعتبر « الجوس بنك » حجر الزاوية فى النظام المصرفى السوفيتى بوصفه

الدولة	بنك الدولة	بنك الاستثمار	بنك الزراعى	بنك القروض	بنك الادخار	بنك التجارة الخارجية	بنك النقد
بنساريا	×	×	×	—	×	×	×
تشيكوسلوفاكيا	×	—	—	×	×	×	×
ألمانيا الديمقراطية	×	×	×	×	×	×	×
المجر	×	×	—	×	×	×	×
بولندا	×	—	×	×	×	×	×
رومانيا	×	×	×	—	×	×	×
الاتحاد السوفيتى	×	×	—	—	×	×	×

According to : J. Wilczynski : The Economics of Socialism, Principles Governing the Operation of the Centrally Planned Economics in the USSR and Eastern Europe Under the New System Aldine Publishing Co.1970 p145

التعدادات التي طرأت على هيكل الجهاز

عام ١٩٣٣	عام ١٩٣٢	أكتوبر ١٩٣١	يناير ١٩٣٠	ديسمبر ١٩٢٩
<ul style="list-style-type: none"> - بنك الدولة - مؤسسات ائتمانية زراعية - بنك زراعية جمهورية - البنك التعاوني لماندروسيا - البنك التعاوني الأوكرائي - جمعيات الائتمان المتوحد - البنك التجاري الصناعي - بنك تمويل مشروعات كبرياء الزراعية - بنك التجارة الروسية - بنك ادغار - بنك بلد بعلية لتحويل التبرعات البلدية 	<ul style="list-style-type: none"> - بنك الدولة - مؤسسات ائتمانية زراعية - بنك التعاون الاستهلاكي - جمعيات الائتمان المتوحد لتحويل الاعطاع الخاص - البنك التجاري الصناعي تمويل تعاون - البنك التعاون والتبادل - بنك تمويل مشروعات كبرياء الزراعية - بنك التجارة الروسية - بنك ادغار 	<ul style="list-style-type: none"> - بنك الدولة 	<ul style="list-style-type: none"> - 	<ul style="list-style-type: none"> - بنك الشعب

المرقى السوفيتى منذ ديسمبر ١٩١٧

عام ١٩٥٩	عام ١٩٥٧	عام ١٩٢٢	عام ١٩٣١	عام ١٩٢٤
<ul style="list-style-type: none"> - بنك الدولة (وقد ضم اليه البنك الزراعى والكومبونات - البنك الاتحادى لشميل الاشترايات الأساسية 	<ul style="list-style-type: none"> - بنك الدولة - البنك الزراعى - البنك الصناعى 	<ul style="list-style-type: none"> - بنك الدولة - البنك الزراعى - البنك التجارى - البنك الصناعى 	<ul style="list-style-type: none"> - بنك الدولة - بنك زراعية - البنك التجارى الصناعى 	<ul style="list-style-type: none"> - بنك الدولة - مؤسسات التأمين زراعية - بنك زراعية جمهورية - البنك الصناعى عمالة روسيا - البنوك التجارية الاوسع كالى - جهات الاحتياطى للتبوك - البنك التجارى الصناعى
<ul style="list-style-type: none"> - بنك التجارة الخارجية للاتحاد السوفيتى - بنك الحصار - بنك الدولة الذى يخلق - بنك الدولة اعتبارا من عام ١٩٦٣ ومع الاحتياطيات باستغلالها الى ادارة تساهلها 	<ul style="list-style-type: none"> - بنك التجارة الخارجية للاتحاد السوفيتى - بنك الحصار - بنك الدولة الذى يخلق - بنك الكومبونات المركزى 	<ul style="list-style-type: none"> - بنك التجارة الخارجية للاتحاد السوفيتى - بنك الحصار - بنك الكومبونات المركزى 	<ul style="list-style-type: none"> - بنك التجارة الخارجية للاتحاد السوفيتى - بنك الحصار - بنك بلدية عليا 	<ul style="list-style-type: none"> - بنك تجارى الكومبونات روسيا - بنك التجارة الخارجية للاتحاد السوفيتى - بنك الحصار - بنك بلدية عليا

البنك المركزي والبنك التجاري الوحيد في نفس الوقت ، فهو يتولى المهام التقليدية المعروفة للبنوك المركزية في الاقتصاديات الرأسمالية ، كما يقوم بالإضافة إلى ذلك بالوظائف التمويلية التي تباشرها البنوك التجارية في هذه الاقتصاديات ، ويمتد بعض الكتاب الغربيون مسؤولاً من الناحية الفعلية عن كافة الوظائف المالية بما فيها تلك التي يتولاها كل من بنك الاستثمار وبنك التجارة الخارجية للاتحاد السوفيتي . وبالإضافة إلى هذا يؤدي الجوس بنك دوراً رقائماً هاماً على النشاط المشروعات والمؤسسات العامة (١) .

ويباشر « الجوس بنك » وظائفه من خلال شبكة من المكاتب والفروع والتوكيلات منتشرة في جميع المدن والأقسام بلغت أكثر من ٦٠٠٨ مكتب وفرع ونوكل Kontory & subkontory (٢) تعمل كلها تحت إشراف مركز البنك الرئيسي في موسكو Pravlenie ، وذلك بخلاف بنوك الادخار التي دخلت في نطاق أجهزته عام ١٩٦٣ ويصل عددها إلى أكثر من ٧٨٠٠٠ بنك .

وتتبع الجوس بنك مباشرة مجلس وزراء الاتحاد السوفيتي (٣) الذي

(١) G. Grosman : U. S. S. R. in Banking Systems. (B. H. Deckhart ed.) Columbia University press. New York 1959 p 762
W. N. Loucks ; Comparative Enomic Systems. op. cit., p 444

(٢) هذا الرقم في ١٩٦٠/١/١ وهو آخر بيان إحصائي متاح . انظر :
K. N. Plotnikov : The Finacial . op. cit., p 58

(٣) وذلك بعد أن استل من وزارة مالية الاتحاد السوفيتي بموجب القانون الصادر في ١٩٥٤/٨/٢١ .

بحول تعيين مجلس ادارته ، أما رئيس مجلس الإدارة فيعين بقرار من مجلس السوفيت الاعلى بناء على توصية من رئيس مجلس الوزراء^(١).

وقد تحدت وظائف الجوس بنك بالقانون الذى أصدره مجلس وزراء الاتحاد السوفيتى والجنة المركزية للحزب الشيوعى السوفيتى فى ١٩٥٤/٨/٢١ بشأن وظائف ومهام بنك الدولة للاتحاد السوفيتى) وتنقسم هذه الوظائف إلى قسمين : وظائف نقدية واثنائية ووظائف رقابية يباشرها على نشاط الوحدات الاقتصادية فى الدولة .

وتتلخص الوظائف النقدية والاثنائية فى الآتى^(٢) :

— يعتبر الجوس بنك مركز إصدار النقد والعملة المساعدة على نطاق البلاد^(٣) ، وهو الذى يباشر تنظيم تداوله فى الاقتصاد القومى من حيث حجم النقد المصدر وسرعة تداوله وذلك وفقاً للخطط والموازن الموضوعه فى هذا الشأن • ويباشر الجوس بنك كذلك كافة عمليات الصرف الاجنبى والشيكات والتحويلات بالعملة الأجنبية .

Soviet Financial System. op. cit., p 68

(١)

(٢) أنظر فى وظائف بنك الدولة صفة ٥٥ :

V. pateslegin : Finance & Credit. op. cit., pp 191 - 164 ; K. N. Plotnikov : Mhe Financial.. op. cit., pp 57 l ; M. Lavigne : Les Economies Socialistes.. op. cit., p 342 ; C. Bettelheim : L'Economie Soviétique. Recueil Sirey. Paris, re 1950, pp 360 - 369

Копеек والكوبيك Ruble الروبل السوفيتى : الروبل

الذى يساوى ١٠٠/١ من الروبل ، والروبل يساوى ١٣٠٠ دولار تقريباً .

• خطة النقد وميزان الدول والائتمانات النقدية للسكان لها المشوطين عن تخطيط النقد على مستوى الائتماد القومى ، وسوف تتعرض لها فيما بعد .

- وكيل مالى الحكومة ، حيث تتركز لديه حساباتها ، كما يتولى عمليات الصرف والتحصيل الخاصة بميزانية الدولة وتسجيلها وفقاً للبنود الخاصة بها ويضطلع الجوس بنك بالمسئوليات التالية فيما يتعلق بإدارة النقدية لميزانية الدولة (١) :

(أ) تحصيل إيرادات كل الميزانيات المختلفة (المدفوعات من مشروعات الدولة والتنظيمات التعاونية والاجتماعية ومن الأفراد) . وتقوم مؤسسات بنك الدولة مرتين فى الشهر (فى أول الشهر وفى يوم ١٦ منه) بتوزيع الابرادات والضرائب التى تم تحصيلها بين ميزانية الاتحاد وميزانيات جمهوريات الاتحاد .

(ب) تحويل الاقطاعات من الابرادات والضرائب الحكومية الخاصة بالاتحاد إلى الميزانيات المختلفة (على أساس النسب المئوية المخططة) ويتم تحويل الاقطاعات إلى ميزانيات الجمهوريات ذات الحكم الذاتى وإلى الميزانيات المحلية يومياً .

(ج) دفع النفقات من الميزانية وتسجيلها .

وتقوم مكاتب بنك الدولة بإطلاع السلطات المالية أولاً بأول على مدى التقدم فى انحاز الميزانية فى صورتها النقدية وموافقتها بالتقارير الخاصة بذلك (٢) - يعتبر الجوس بنك مركز مقاصد clearing centre يقوم بأجراء

(١) Soviet Financial System, op. cit., pp 343-344

(٢) ما يذكر أن الجوس بنك بدأ مهمه ادارة النقدية لميزانية الدولة للاقتصاد السوفيتى اعتباراً من السنة المالية ١٩٢٧/١٩٢٨ .
انظر :

التسويات بين حقوق ودبون المشروعات المختلفة في حساباتها المفتوحة لديه (١).

— يضطلع الجوس بنك ، بابتباره البنك التجارى الوحيد في الاقتصاد
السوفيتى ، بمهمة توزيع الموارد المالية الحرة — أى العاطلة بصفة مؤقتة
temporarily free funds والتي تظهر لدى بعض المشروعات خلال دورة
عملياتها الانتاجية — توزعاً مخططاً في صورة قروض قصيرة الأجل لتمويل
رأس المال العامل للمشروعات وقروض طويلة الأجل لتمويل الاستثمارات
في الزراعة .

أما فيما يتعلق بوظيفة الجوس بنك في الرقابة على المشروعات المختلفة
العامة في الاقتصاد القومى ضمناً لحسن أدائها لما هي مكلفة به من مهام
مخططة ، فسوف نتعرض لها تفصيلاً عند دراسة دور الجهاز المصرفى في الرقابة
على تنفيذ الخطة الاقتصادية القومية .

على أن هناك من الوظائف التى تمارسها البنوك المركزية في اقتصاديات
السوق ما لا محل لها في نطاق وظائف الجوس بنك ، إذ تستهدف البنوك
المركزية في اقتصاديات السوق من إدارتها للنقد والائتمان تحقيق معدل سريع
للمنمو الاقتصادى وتأمين التشغيل الشامل للموارد الانتاجية وتثبيت القوة
الشرائية للنقود ، في حين لا يقع على عاتق الجوس بنك بلوغ أهداف من هذا
النوع ، ذلك أنه يؤول إلى الخطة الاقتصادية القومية تحقيق مثل هذه

(١) يختلف الجوس بنك عند ممارسته لهذه الوظيفة (وهى اجراء المناقشة بين حقوق ودبون
المشروعات المختلفة) عما يقوم به البنك المركزى في اقتصاد السوق ، اذ يقوم هذا الأخير
باجراء المناقشة بين حقوق ودبون البنوك التجارية قبل بعضها البعض نقلاً على حساباتها
المسوحة لديه .

الأهداف (١) .

ويستمد الجوس بنك موارده المالية (جانب المخصص في ميزانيته) من رأس المال الخاص به ومن ودائع وقائض الميزانية العامة للدولة^(٢) ، ومن ابداعات المشروعات والمؤسسات ومن حسابات المواطنين الفتوحة لدى بنوك (شكل رقم ٤)

هيكل مبسط لميزانية الجوس بنك (٢)	
أصول	مخصص
١ - معادن ثمينة ونقد أجنبي	١ - النقد في التداول البنكونت
٢ - النقد في خزانة البنك	٢ - ودائع المشروعات والمؤسسات والمزارع الجماعية
٣ - قروض قصيرة الأجل ممنوحة لمشروعات	٣ - ودائع المواطنين لدى بنوك الادخار
	٤ - ودائع وقائض ميزانية الدولة
	٥ - رأس المال والاحتياطيات

(١) د. محمد زكي شاهي ، المعالم الأساسية لتنظيم للمعريه بالبلاد الاشتراكية

المخططة مركزيا ، مجلة مصر المعاصرة العدد ٣٢٧ يناير ١٩٦٧ ص ٣١

(٢) تعتبر أموال الميزانية المودعة بحسابها لدى الجوس بنك والتي تتكون في حالة ركود وتبقى بالاضافة الى فائض الميزانية السنوي مصدرا هاما من مصادر الائتمان قصير الأجل ، ولقد قدر أن أكثر من ٥٠٪ من اجمالي الائتمان الذي يقدمه الجوس بنك يأتي من موارد ميزانية الدولة .

انظر :

Soviet Financial System. op. cit., p 310

G. Grossman : U. S. S. R. op. cit., p 739; F. Holzman; (٣)

Soviet inflationary proasyres, 1928-1957 , Causes & Cures. The Quarterly Journal of Economics Vol. LXXIV May 1969 No. 2 p 178;

الادخار ومن اشتراكات التأمين الاجتماعى التى تحولها المشروعات اليه ، ثم من الأرباح التى يحققها البنك نتيجة لنشاطه .

أما جانب الاستخدامات (الأصول) فى ميزانية البنك فيتكون من المعادن الثمينة والنقد الأجنبى التى يحتفظ بها البنك ومن النقد القائم فى خزائنه ، ثم من القروض الممنوحة للمشروعات .

وبشر وضع الجوس بنك - بوصفه البنك التجارى الوحيد فى الاقتصاد السوفيتى - التساؤل عن مدى قدرته على خلق الائتمان شأن سائر البنوك التجارية فى الاقتصاد الرأسمالى (١) .

(١) يتوارى للبنوك التجارية فى اقتصاد السوق سلطة خلق نقود الودائع . فالبسوك يمكنها أن تخلق من الودائع بمثابة ما تقوم به من عمليات الاقتراض أضاف ما يتوارى لديها من احتياطات ، ومن هنا جاء التعبير الانجليزى الشهير *loans create deposits* . أى أن القروض هى التى تخلق الودائع ، وبذلك فإنها تؤثر على حجم النقود المتداولة وبالتالي على التوازن الاقتصادى العام . وبحرك سلطان البنوك فى خلق نقود الودائع اعتبار تحقيق الربح النقدى ، شأنها فى ذلك شأن أى مشروع رأسمالى ، هى تلقى مسخرات الأفراد (أى تقتضى منهم) مقابل سلفة مبدئية منخفضة ، ثم تقوم بمنحهم مرموئاً تفوق قيمتها قيمة الودائع الأصلية وبمرافقة أعلى . وكما توسعت البنوك فى منح الائتمان كما حققت ربحاً أكبر ، فغير أنه توجد عدة عوامل تؤثر فى المدى الذى يستطيع سلطان البنوك التجارية فى خلق نقود الودائع أهمها - دور المدخول فى التفاضيل - ما يسبب احتياطات النقود القانونية التى يحتفظ بها البنك سواء فى خزائنه أو لدى البنك المركزى - مدى تقابل مادة الدفع بواسطة الشيكات أو الجوالان دول استخدام النقود القانونية - الميل العام للشعوبين للاحتفاظ بالنقود القانونية داخل أو خارج البنوك - الطلب على الائتمان من ناحية ومدى استجابة البنوك لاشباع هذا الطلب من ناحية أخرى - سياسة السلطات النقدية (البنك المركزى) التقليدية .

وقد ذهب غالبية الكتاب الاقتصاديون السوفيت من أمثال Vorobyev, Usoskin إلى تكيف نشاط الجوس بك على أنه وسيط ائتمان وليس منتج ائتمان ، حيث تتجمع لديه الموارد المالية من مختلف الوحدات الاقتصادية ثم يقوم بتوزيعها في صورة قروض لمختلف الأغراض ، بمعنى أن قدرة البنك على منح الائتمان تتحدد — في رأيهم — بما في حوزته بالفعل من موارد ائتمانية ، ومن ثم فإنه لا طاقة له على خلق نقود الودائع .

ومع ذلك فما لا شك فيه أن للجوس بك القدرة على خلق قوة شرائية جديدة ، سواء تم ذلك لاحتكاره اصدار النقد تمويلا لحاجة المعاملات ، أو بمناسبة قيامه بفتح حسابات ائتمانية لديه وإضافة قيمة القروض التي تمنح للمشروعات المقرضة إليها (١) . وإذا نحن تأملنا الميزانية المبسطة للجوس بك فأننا سوف نلاحظ أن الائتمان الممنوح لمختلف المشروعات يظهر في جانب الأصول في شكل زيادة في القروض قصيرة الأجل ، ويظهر في جانب

= لزبد من التفصيل في هذا الخصوص ، راجع :

د. محمد زكي شاهي ، مقدمة في النقود والبنوك . دار النهضة العربية ١٩٦٩ م
١٨٤ — ١١٧ .

د. محمد دويدار : محاضرات في الاقتصاد السيامي . المرجع السابق ص ١٤٥ — ١٦١
(١) د. زكريا نصر : النقد والائتمانات ٥٥٥٠ المرجع السابق ص ١٨٩ — ١٩٥

د. أبو السعود أحمد السوده . خلق الائتمانات أو خلق نقود الودائع بين النظامين الرأسمالي والاشتراكي ، محاضرات معهد الدراسات المصرفية ١٩٦٩/١٩٧٠ ص ١٤

وانظر أيضا :

G. Grossman: U. S. S. R. op. cit., p 742

المخصوم في شكل زيادة في مجموع الودائع (١) .

ومن هنا يتضح أن للجوس بنك القدرة على خلق الودائع ونقود الودائع التي تستخدم في تسوية المدفوعات المختلفة دون اللجوء إلى النقود القانونية ، وهذه القدرة «الكامنة» على خلق النقد المصرفي تكاد أن تكون كاملة وذلك إذا ما استبدلنا النقود القانونية التي يسمح الشرعات بسحبها من البنك لسداد مدفوعات محددة بيمينها ، إذ أن نظام المدفوعات السائد والذي يحتم ضرورة استخدام التحويلات الدفترية بين حسابات الشرعات المسوكة لدى الجوس بنك ، والقيد القانونية الصارمة المفروضة على تحول نقود الودائع إلى نقود قانونية ، يمنع تماماً حدوث أية تسربات Leakages كذلك التي تحدث عادة في دورة الابداع والاقرض في البنوك التجارية في اقتصاديات السوق كما أنه لا يوجد مجال لاعتبارات السيولة التي تمثل قيداً على قدرة البنوك التجارية على خلق الائتمان .

غير أن طرح موضوع مدى قدرة الجوس بنك على خلق الودائع أو المدى الفعلي لهذا الخلق لا يعني أنه يمثل مشكلة تواجه الاقتصاد السوفيتي في الواقع ، ذلك لأن الجوس بنك ، مع سيطرته على وسائل الدفع ، لا يهدف من وراء عمليات الاقرض التي يقوم بها بتحقيق ربح نقدي كما هو الحال بالنسبة للبنوك التجارية في اقتصاديات السوق ، وإنما يمارس نشاطه الائتماني وفقاً لخطط موضوعة مسبقاً تستهدف أساساً تحقيق الأهداف القومية المخططة ، ومن ثم فإن المحدد الوحيد لحجم نقود الودائع في النهاية هو احتياجات الخطة القومية من الائتمان . فالجوس بنك يضع خطته الائتمانية — والتي تركز إلى خطط

مادة في قطاعات الانتاج والاستهلاك — بحيث يكون حجم نفود الودائع التي سيخلفها مساوياً لمجموع عمليات الدفع والتسوية التي ستم بين المشروعات عن طريقها والتي تكون ضرورية لتنفيذ الخطة ، وبذلك لا يخشى من نشوء أية آثار تضخمية تهدد وحدة النقد^(١) . وبذكر الاستاذ الدكتور زكريا نصر ان سياسة بنك الدولة في الدول الاشتراكية — من حيث الخلق للفصلى للائتمان — « سياسة محافظة تحاول بكل الوسائل ان تتجنب كل ما قد يهدد باخطار تضخمية ... ومن ثم فان بنك الدولة يحاول أن يجعل تيار النقد الخاص بالمدفوعات أقل من تيار النقد الخاص باليرادات ، الامر الذي يشير بالفعل إلى احجامة عن خلق الائتمان بالمعنى المعروف في الدول الرأسمالية : تعدى البنوك لمواردها اعتماداً على توازن تيارات السحب وتيارات الابداع وبصرف النظر عن التطور في قيم الانتاج الحقيقية »^(٢) .

ثانياً : البنك الاتحادي لتمويل الاستثمارات الرأسمالية « ستروى بنك »

يخص ستروى بنك بتمويل الجانب الاعظم من الاستثمارات في الاقتصاد السوفيتي^(٣) . ويعتبر هذا البنك مؤسسة مصرفية مستقلة يخضع لاشرف

(١) د . د محمد عبد العزيز عجميه و د . صبحي تادوس قريشه : النقود والبنوك والتجارة

الخارجية ٠ ١٩٦٢ ص ٢١٨

(٢) د . زكريا نصر ، النقد والائتمان ٠٠٠ المرجع السابق ص ١٩٠

(٣) تهتم الدول الاشتراكية بالفصل بين التمويل قصير الأجل الذي يستخدم في تمويل النشاط الجاري للمشروعات والتمويل طويل الأجل الذي يستخدم لمواصلة الاستثمارات ويرجع السبب في ذلك إلى وجود علاقة وثيقة بين قيمة الاستثمارات ومعدل النمو الاقتصادي بحيث يمكن الاستدلال على معدل النمو في الفترات المختلفة عن طريق تتبع مقادير التمويل الاستثماري في هذه الفترات ولتحقيق الفصل بين عمليات التمويل الاستثماري وغيرها من عمليات التمويل الأخرى ، فقد أنشأت معظم الدول الاشتراكية الخططة مركزياً بنوك استثمار متضمنة تتركز لديها الموارد المالية المخصصة لتمويل الاستثمارات .

مجلس وزراء الاتحاد السوفيتي مباشرة شأنه في ذلك شأن بنك الدولة (١) والبنك
فروع في كافة جمهوريات الاتحاد والجمهوريات ذات الحكم الذاتي وفي المراكز
الإدارية للأقاليم والمناطق ، كما أنه يقيم إدارات أو مكاتب تمثيل في فروع
الجوس بنك في المناطق التي توجد بها مشاريع إنشائية كبيرة (٢) .

ويستمد ستروى بنك موارده التمويلية من الاعتمادات المخصصة لذلك في
ميزانية الدولة ، كما تخول إليه الموارد الذاتية للمشروعات والمخصصة للاستثمار
الرأسمالي مثل : اقتطاعات الاستهلاك واحتياطيات التجددات وجزء من الأرباح
المحتجزة في الوحدات الاقتصادية ، فكل هذه المخصصات تتجمع لديه حيث
يستخدمها في مباشرة نشاطه التمويلي وفقاً للخطة المعدة لذلك (٣) .
ويضطلع ستروى بنك بالوظائف التالية بصفة عامة (٤) :

— تمويل استثمارات مشروعات الدولة العاملة في القطاعات التالية :
الصناعة — النقل والمواصلات ، الثقافة والعلوم ، الخدمات الجارية ،
التجارة (٥) .

I. D. Sher : Long-term credit & the Financing (١)

of Investment in the H. S. S. R. in "Banking in the U. S. S. R.
op. cit., p 84

V. Pereslegin : Finance & credit ... op. cit., p 165 ; Soviet (٢)
Financial System op. cit., p 68

A. Nove : Banking in the Soviet Economy. in The (٣)
Banker No 417, Nov. 1960, p 723

V. Pereslegin : Finance... op. cit., pp 163 - 164 ; L. D. (٤)

Sher : Long-term.. op. cit., p 84 ; K. N. Plotnikov : The Finan-
cial.. op. cit., p 58

(٥) وذلك فيما عدا تمويل الاستثمارات في قطاع الزراعة وفي بعض فروع الاتفاقي
المتعلقة بتطوير الأساليب الفنية في الإنتاج حيث يتولى الجوس بنك تمويلها .

- تقديم القروض قصيرة الاجل لمشروعات المقاولات والبناء .
- تمويل الاصلاحات الرأسمالية الخاصة بمشروعات المقاولات والبناء .
- تقديم الائتمان طويل الاجل لاقامة الأبنية السكنية في المدن ، أما تمويل الاسكان الريفي فمهمود به إلى الجوس بك .

- تقديم الائتمان طويل الأجل للصناعات المحلية والمرافق البلدية لتمويل انتاج سلع الاستهلاك الشعبي ، واقامة مشروعات تقديم الخدمات المعيشية للسكان .

- القيام بعمليات المقاصة بين للدفومات الخاصة بمشروعات التشييد .
- المراقبة المالية على الاتفاقات على عمليات التشييد والعمل على تخفيض هذه النفقات .

ونشير في هذا المقام إلى أنه نظراً لأهمية الاستثمارات كوسيلة لتخلق وتدعيم الأساس المادى والنقى للاقتصاد الحديث ، فقد قامت دول الكومينكون Comecon^(٢) بإنشاء « بنك الاستثمار الدولى » الذى بدأ فى مباشرة نشاطه (١) هذه الدول هي : الاتحاد السوفيتى - بلغاريا - تشيكوسلوفاكيا - المانيا الديمقراطية - منغوليا - الجبر - بولندا - رومانيا . وهى أعضاء فى التنظيم الذى يطلق عليه « مجلس المعاهد الاقتصادية المتبادلة The Council of Mutual Economic Assistance » الذى أنشئ عام ١٩٤٩ بهدف التعاون فى تنمية اقتصاديات الدول الأعضاء وتهديق تقسيم العمل الدولى الاختراكم عن طريق تنسيق خطط تنمية الاقتصاديات القومية والتخصص والتعاون فى الانتاج ن الدول الأعضاء فيه والسبل على التقريب التفرجى بين مستويات التطور الاقتصادى لهذه الدول .

انظر فى تفصل ذلك :

C M E A. Secratarjat : A Survey of 20 Years of the Council for Mutual Economic Assistance, Moscow 1969

في أول يناير ١٩٧١ بغرض تمويل الاستثمارات في الدول الأعضاء بالروبل القابل للتحويل والعملات الأجنبية الأخرى القابلة للتحويل ، متوخياً في ذلك التنسيق بين خططها القومية للتنمية الاقتصادية . فالهام الرئيسية لهذا البنك هي منح الائتمان من أجل تحقيق التدابير المتعلقة بتقسيم العمل الدولي بين الدول الاشتراكية والمتعلقة بتخصص الانتاج والتعاون فيه ، وبالاتفاق على توسيع قاعدة الطاقة والمواد الأولية بما يحقق المصلحة المشتركة ، وإقامة مجمعات صناعية في فروع الاقتصاد الأخرى ذات الأهمية المتبادلة لتنمية اقتصاديات الدول الأعضاء في البنك ، وأيضاً لتشييد منشآت لازمة لاقتصاديات هذه الدول ولغير ذلك من الأغراض التي يحددها مجلس البنك وطبقاً لأهدافه ويستمد هذا البنك موارده من اسهامات الدول الأعضاء في رأسماله ، ومن اسهامات هذه الدول في الصناديق الخاصة التي يكونها البنك ومن الأموال التي يحصل عليها من الدول الأعضاء فيه وكذلك من الأسواق المالية العالمية ، وأخيراً من ذلك الجزء الذي يقتطعه من أرباحه . ويمنح البنك قروضاً متوسطة الأجل لفترة خمسة سنوات عادة ، وقروضاً طويلة الأجل لفترة خمسة عشر عاماً للدول الأعضاء لتحقيق الأهداف التي أشرنا إليها آنفاً (١) .

(١) أنظر في استعراض لتكوين البنك وموارده ودوره في تمويل المشروعات في للدول الأعضاء وشروط هذا التمويل : -

V. A. Veroyev : The International Investment Bank, An Article Published in Moscow Narodny Bank = Ex-terly Review 1070 1971, pp 38, 44 ; Y. Constantinov The Socialist Countries Investment Bank In U. S. S. R. Ministry of Foreign Trade Review Moscow. No 8 , 1971 pp 12 - 17 ; Moscow Narodny Bank Quarterly Review Vol; XII, No 1, 1972, pp 8 - 11; M. Morozov International Economic Organizations of the Socialist States. Novosti Press Agency Publishing House, Moscow 1973 pp 40-45

ثالثاً : بنك التجارة الخارجية للاتحاد السوفيتي « فيشتورج بنك » :

تقوم الدولة السوفيتية — شأنها في ذلك شأن غالبية الدول الاشتراكية الأخرى — بممارسة النشاط المتعلق بعمليات التجارة الخارجية عن طريق مؤسسات متخصصة تابعة لها^(١). وقد نص الدستور السوفيتي في المادة (١٤) فقرة «هـ» على أن « توجيه التجارة الخارجية على أساس احتكار الدولة لهذه التجارة هو من اختصاص أعلى سلطات اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية »^(٢).

(٢) تتولى مهمة توجيه التجارة الخارجية في الاتحاد السوفيتي هيئات ثلاثة هي : مجلس وزراء الاتحاد السوفيتي ، ووزارة التجارة الخارجية والبنات التجارية التي تفتتحها في الخارج ، وأخيراً لجنة الدولة للعلاقات الاقتصادية مع الخارج . ويمارس النشاط الخارجي عن طريق مؤسسات التجارة الخارجية ، وهذه المؤسسات هي هزمة الوصل بين الشروط المتبعة ومؤسسات التجارة الداخلية من جهة وبين الشركات والمؤسسات الأجنبية من جهة أخرى . وتختص كل مؤسسة مباشرة العمليات التجارية في فرع معين دون غيره من فروع التجارة الخارجية تنس عليه لأنشطتها .

انظر في تفصيل ذلك :

د. أحمد جامع : العلاقات الاقتصادية الدولية للدول الاشتراكية . دار النهضة العربية ١٩٧٣ ص ٤٤ — ٥٨ .

(٢) يخدم تأميم التجاركة الخارجية في الدول الاشتراكية أساساً العلاقات التجارية التي تنشأ فيما بينها وبين الدول الرأسمالية ، وكذلك العلاقات التجارية التي تنشأ بين بعضها البعض . ففي حالة التجارة مع الدول الرأسمالية ، فإن سيطرة الدولة على تجارتها الخارجية يعمل على امتصاص الصدمات الناشئة عن التقلبات التجارية في السوق الرأسمالية العالمية ، ويجعل الاقتصاد القومي محمناً من آثار هذه الصدمات . أما بالنسبة للعلاقات التجارية التي تنشأ بين الدول الاشتراكية ، فإن هذه السيطرة تساعد على التنسيق بين خطط تجارتها الخارجية ومن ثم تحقيق خططها الاقتصادية القومية بطريق غير مباشر .

وقد صدر قرار تأميم التجارة الخارجية في ٢٢ أبريل ١٩١٨ حيث آلت بموجبه إلى الدولة كافة المؤسسات والشركات التي تعمل في مجال التجارة الخارجية ، وأصبحت الدولة تختص بكافة عمليات التصدير والاستيراد التي تبأسرها وفقا لخطة تعتبر جزءا هاما من الخطة العامة للتنمية الاقتصادية .

وعلى الرغم من انشاء بنك للتجارة الخارجية في الانحمار السوفيتي عام ١٩٢٢ فإن تمويل عمليات التجارة الخارجية كان معهودا به من الناحية العملية إلى الجوس بنك ولم يكن بنك التجارة الخارجية - بعد اعادة تنظيمه عام ١٩٢٤ سوى مجرد ادارة من ادارات الجوس بنك ، على حد ما وصفه به الاقتصادي A. Nove (١) ، إذ لم يكن البنك يزاول سوى عدد محدود من عمليات النقد الاجنبي التي لا تتسم بالطابع التجاري كالسياحة والتعامل مع البعثات الدبلوماسية الاجنبية .

إلا أنه اعتبارا من عام ١٩٦١ أعطى « فينشتورج بنك » المسؤولية الكاملة للقيام بكافة العمليات المصرفية الخاصة بالتجارة الخارجية ، وانتهى بذلك اختصاص الجوس بنك في هذا المجال (٢) .

O.Lange : Essays, op. cit., p 11 : U. N. Planning for Economic Development, op. cit., p 78

A, Nove : The Soviet Economy, op. cit., p 117 (١)

(٢) يتخذ « فينشتورج بنك » حاليا شكل شركة مدعومة حكومية يشترك في ملكيتها بنك الدولة ووزارة المالية وبمسئولة المؤسسات العامة والجمعيات التعاونية . ويرجع السبب في اتخاذ البنك شكل شركة مدعومة الى أن بعض دساتير الدول الغربية لا تميز بينوكها التعامل مع بنوك حكومية صرفة ، ويرأس البنك محافظ بنك الدولة . ويوجد المركز الرئيسي للبنك في موسكو وله فرع واحد في ليننجراد ، وتقوم فروع بنك الدولة خارج موسكو =

وبعزى هذا التغيير إلى تزايد حجم عمليات التجارة الخارجية في الاتحاد السوفيتى وما صاحبه من تزايد حجم العمليات المصرفية المتعلقة بهذا النشاط ، وذلك على نحو ما يوضحه الجدول التالى (١) :

(بيليين الروبلات)

١٩٧١	١٩٧٢	١٩٧٠	١٩٦٧	١٩٦٥	١٩٦١	١٩٥٨	١٩٤٦	
								أجمالى حجم التجارة الخارجية . بما فيها الصادرات والواردات إلى ومن الدول الاشتراكية
٣١٢	٢٦٠	٢٢٩	٢١٦	١٤٦	١٠٦	٧٨	١٣	

— ولينجrad مباشرة نشاط فينتتورج بنك نيابة عنه .
انظر

د . ٤ — ودأمين أنيس : دراسة مقارنة للنظم المصرفية في دول أوروبا الشرقية مجلة

مصر المعاصرة . العدد ٣٢٣ يناير ٦٦ من ٣١ - ٣٢ .

V. Pereslegin ; Finance... op. cit., p 165 ; Paul Gekker : The Soviet Bank for Foreign Trade & Soviet Banks Abroad A. Ncto Economics of Planning Vol. 7 No 2 1967, pp 183 - 186

(١) الأرقام مأخوذة من المصادر التالية :

N. N, Lubimov : The Foreign Trade of the U. S. S. R. in Banking in the U. S. S. R. op. cit. p 153 ; The U. S. S. R. in Figures for 1965. Progress Publishers, Moskow 1967. p 32. V. Klychek : U. S. S. R. Foreign Trade in 1970 in U. S. S. R. Foreign Trade No 6 1971 pp 16 - 19 ; A. A. Meilakhs : Facts and Figures in The Soviet Blanned Economy op. cit., p 323

ويقوم « فنتشورج بنك » بالوظائف التالية (١) .

— فتح الحسابات بالعملات الوطنية والاجنبية والاحتفاظ بودائع الأشخاص الطبيعيين والمنعويين سواء كانوا وطنيين ام أجنب ، كما يحتفظ لعملائه بودائعهم من الصرف الاجنبى والمعادن الثمينة والاوراق المالية .

— تمويل التجارة الخارجية للانحداد السوفيتى وذلك بمنح الائتمان لمؤسسات التجارة التى تحتاج اما إلى تمويل بالعملة المحلية لسداد أثمان للسلع التى تحصل عليها من المشتريات الإنتاجية بصر العملة ، وأما إلى تمويل بالنقد الاجنبى لسداد أثمان السلع المستوردة من الدول الأخرى . ويتم منح الائتمان لمؤسسات التجارة الخارجية لآجال تتراوح بين ثلاثة شهور واثنى عشر شهرا وتقرر الحدود الائتمانية وفقا لخطة الائتمان وبحيث يتطابق ذلك مع الحركة المادية للسلع المصدره والمستوردة . ويتلقى البنك الحصيله النقدية الخاصة بالسلع المصدره ويسترد منها قيمة القروض التى سبق منحها لمؤسسات التجارة الخارجية كما أنه من ناحية أخرى يسترد قيمة القروض الممنوحة لهذه المؤسسات بعد أن يتم بيع السلع المستوردة للوحدات الإنتاجية التى تم الاستيراد لحسابها .

— تسوية الحسابات الخاصة بالاستيراد والتصدير عن طريق حسابات القاصة التى يحتفظ بها للبنوك الخارجية التى يتعامل معها (٢) .

M. N. Plotnikov : The Financial op. cit., p 59 ; V. (١)
Pereslegin Finance & Credit op. cit., d 65 ; U S. S. R. Foreign
Trade Review No 3. 1972, pp 32 : 33

(٢) بلغ عدد المراسلين من البنوك الأجنبية التى يتعامل فينتشورج بنك معها ١٥٢٠ بنك منشتر في كافة أنحاء العالم (وذلك في أول يناير ١٩٧٤) .

— القيام بالخدمات المصرفية المتصلة بالتجارة الخارجية كإصدار خطابات الاعتماد لعملائه ومراسلة أو إجراء التحويلات النقدية للخارج أو دعم الكيانات المستندية أو تقديم مستندات التصدير للتحميل من البنوك الأجنبية .
— تحويل العملات للسباح الوافدين أو المسافرين .
— القيام بالأعمال المصرفية الخاصة بالسفارات والبعثات الدبلوماسية الأجنبية .
— إدارة العمليات المتعلقة بالديون الخارجية والمساعدات السوفيتية للخارج .
— بيع وشراء الصرف الأجنبي والشيكات السياحية .

يقوم البنك عن طريق إدارة التجارة ببيع المعادن والأحجار النيرة والذهب والعملات الذهبية والنفضية والعملات التذكارية الروسية للبنوك والمؤسسات الأجنبية والمواطنين والأجانب .

ويسام « فينتسورج بنك » في اتفاقيات المقاصة متعددة الاطراف multilateral settlements المعقودة بين الدول الأعضاء في مجلس المساعدة الاقتصادية المتبادلة والتي بدأ العمل بها منذ عام ١٩٦٤ وتقضى باستخدام الروبل الذهبي القابل للتحويل ^(١) في تسوية للدفعات بين الدول الأعضاء .

Bank for Foreign Trade of the U.S. S. R. Balance as on January =
1 st. 1974, Moscow, p 5

(١) الروبل الذهبي القابل للتحويل convertible gold ruble هو عملة جامعة لحسابات الدولة بين البلدان الاعضاء في مجلس المساعدة الاقتصادية المتبادلة لها وزن معين من الذهب - ١.٨٧٤١٢ غرام (الدولار الأمريكي - ٨.١٨٥١٣ غرام) ويقوم الروبل القابل للتحويل بوظائف منها أنه مقياس للقيمة فانسب لاسرار التجارة الخارجية ، ووسيلة لتسوية الدفعات بين الدول الاعضاء في المجلس ، وأنه وسيلة للتراحم في مجال الامراض الدولي متوسط وطويل الأجل .

انظر :

M. Morozov : International ... op cit., pp 32 - 33

المجلس عن طريق البنك الدولي للتعاون الاقتصادي (١) .

(١) قامت الدول الأعضاء في المجلس بتوقيع اتفاق في أكتوبر ١٩٦٣ يهدف الى تحقيق التسويات المتعددة الأطراف بين التزاماتها التي تنشأ نتيجة التبادل التجاري فيما بينها وذلك عن طريق استخدام الروبل الذهبي القابل للتحويل ، بعدما أُنْصَح أن الاتفاقات والتسويات الثنائية - في ظل تقسيم العمل الدولي الاشتراكي وتزايد حجم عمليات التجارة الخارجية - غير كافية - اذ كانت نظام المفاضلة الثنائية يتطلب توازناً ثنائياً بين الواردات والصادرات الأمر الذي كان يشفر تحقيقه في الغالب . ولهذا انبج انشاء البنك الدولي لتعاون الاقتصادى *International Bank For Economic Cooperation* الذى ساهمت البنوك المركزية لدول الكومينون في رأسماله لكي يتولى - اعتباراً من أول يناير ١٩٦٤ - اجراء المفاضلة بين التزامات هذه الدول الناشئة عن التبادل التجارى فيما بينها ، ولدى يقوم أيضاً بتقديم القروض قصيرة الأجل بالعملة القابلة للتحويل وذلك لتحويل العمليات التجارية بين هذه الدول ولم يعد من الضروري تحقيق التوازن الثنائي سنوياً بين الواردات والصادرات ، وإنما يكفي بأث يتحقق التوازن سنوياً بين مدفوعات مجموع الدول الأخرى الأعضاء في المجلس ومدفوعات مجموع هذه الدول اليها . وعهد الى هذا البنك أيضاً بوظائف أخرى منها قبول الودائع من الدول الأعضاء بالروبل القابل للتحويل أو بالعملة الحرة أو الذهب ، ومنح القرضات لبنوك الدول الأعضاء فيه وكذلك للأشخاص الطبيعيين والاعتباريين في هذه الدول .

وبلاحظ أنه لا يوجد دور للبنك في مجال التسويات الجارية لتجارة الخارجية بين الدول الاعضاء فيه والدول الرأسمالية ، حيث ظلت هذه التسويات من اختصاص بنوك التجارة الخارجية لهذه الدول بصفة أساسية .

أنظر في هذا الخصوص المراجع التالية :

Marcin R. Wyczałkowski : *Communist Economics and Currency Convertibility*. L.M.F. Staff Papers Vol. XIII No 2 July 1966 pp 188 - 189 ; Nosko (P) , Poljakov (M) *Lemonopole des changes et les reglements internationaux de L'U. R. S. S. (Don'gi 1 kred, 1967, No 10) L'U. R. S. S. et les Pays de L'Est* Vol. IX No 4 1968 p 920 ; Nozarkin (K) *La Banque internationale de cooperation economique (Don'gi 1 kred, 1966, 12) La meme revue* Vol. VII, 1967 No 4, p 939

البنوك السوفيتية في الخارج :

ولا يتم د فيشتورج بنك ، أنه البنك الوحيد الذي يباشر العمليات المصرفية الخاصة بنشاط التجارة الخارجية في الاتحاد السوفيتي ، إذ تمتلك الحكومة بنوكاً أخرى في العالم الغربي تباشر هي أيضاً جانباً من هذه العمليات مع دول هذا العالم (١) .

وتستخدم هذه البنوك جزءاً كبيراً من مواردها في تمويل التجارة بين الشرق والغرب ، كما أنها تعمل كوكلاء في التحصيل وفي الدفع لمؤسسات التجارة الخارجية ولبنوك الدولة وبنوك التجارة الخارجية في الدول الاشتراكية وبالإضافة إلى ذلك فإنها تباشر العمليات المصرفية المعتادة شأنها في ذلك شأن سائر البنوك الأوروبية المتخصصة في التجارة الخارجية ، كما أنها تمارس نشاطها في أسواق النقد .

رابعاً : بنوك الدولة للادخار :

على الرغم من ادماج بنوك الادخار في الجوس بنك عام ١٩٦٣ على نحو

(١) أهم البنوك السوفيتية في الخارج ثلاثة : هي Moscow Narodny Bank Ltd الذي أنشئ عام ١٩١٩ في لندن وله فرعين : أحدهما في بيروت والثاني هو La Banque Commerciale pour l'Europe Du Nord ومقره باريس ، وقد قامت بتأسيسه في عام ١٩٢١ جماعة من المهاجرين الروس المادين للثروة ، غير أن الحكومة السوفيتية افتتته عام ١٩٢٥ . وقد أنشئ البنك السوفيتي التاك في زيمورخ عام ١٩٦٦ تحت اسم Voskhod Handelsbank. A G.

أنظر في دراسة أسنم تممبلا من البنوك السوفيتية في الخارج :

Panl Gekher : The Soviet Bank.. op. cit., pp 186 - 197 ; George Carvy ; Money , Banking and Credit in Eastern Europe Federal Reserve Bank of New York, 1966, p 107 - 108

ما سبق أن أشرنا إليه ، فإن هذه البنوك تمتع باستقلال ذاتي في إدارة نشاطها وهي تباشر هذا النشاط وفقاً لمبادئ محاسبة التكاليف بمعنى أنها تعتمد على حصيلة إيراداتها في تغطية نفقاتها (١) .

ويوجد حالياً في كل مدينة من مدن الاتحاد السوفيتي بنك ادخار مركزي يتبعه بنوك ادخار فرعية في كل حي . وتقسم البنوك طبقاً للمعاملات التي تقوم بها إلى بنوك من الدرجة الأولى وبنوك من الدرجة الثانية وإلى توكيلات لبنوك الادخار (٢) . وقد تزايد عدد بنوك الادخار تزايداً مطرداً على نحو ما يوضحه الجدول التالي :

(بالآلاف)

١٩٦٥	١٩٦٤	١٩٥٨	١٩٤٠	
١٢٢٣	٢٢٢٦	١٧٢٢	١٠٠٣	عدد بنوك الادخار في المدن
٥١٢	٥٠٠٨	٤١٢٤	٣١٣٣	عدد بنوك الادخار في القرى
٧٣٣٦	٧٢٣٤	٥٨٣٦	٤١٦٦	

(وقد وصل عدد بنوك الادخار أبان عام ١٩٧١ إلى حوالي ٧٨٠٠٠ بنك) (٣) .

Soviet Financial System, p 275 (١)

Ibid, p 273 (٢)

(٣) المصدر :

The U. S. S. R. Figures for 1965 op. cit., p 126 ; M. Sveshnikov :
U. S. S. R. State Bank After 50 Years. The Banker Vol CXXI No
550 December 1971, p 1478

وتتكون المصادر الرئيسية لدخل بنوك الادخار من الفائدة على المبالغ المستمرة في الفروض الممنوحة للدولة والفائدة على حساباتها الجارية في بنك الدولة والمبالغ المتحصلة من ميزانية الدولة لتغطية النفقات المرتبطة بعمليات الدين العام والرسوم المصرفية المتنوعة المحصلة من الأفراد والمنظمات لقاء الخدمات والعمليات المصرفية المختلفة .

أما نفقات هذه البنوك فتتكون من مدفوعات الفائدة على الودائع النقدية والنفقات الادارية ونفقات التشغيل . ويمثل الفرق بين الدخل والنفقات أرباح بنوك الادخار التي يحول ٧٠٪ منها إلى الميزانية العامة للاتحاد ويجب للباقي كاحتياطي لمواجهة الخسائر المحتملة ، وبعد أن يصل رصيد الاحتياطي إلى ما يوازي ٥٪ من الأرصدة المودعة يحول الربح كله كإيرادات لميزانية الاتحاد (١) .

وظائف بنوك الادخار :

تعتبر عمليات قبول الودائع هي المجال الرئيسي لنشاط بنوك الادخار سواء في المدن أو في الريف . وهناك أنواع مختلفة من الودائع تختلف في طبيعتها وغرضها ومدة ابداءها (٢) ويختلف سعر الفائدة حسب نوع الوديعه ، وال فوائد المستحقة معفاء من الضرائب . وتحول الودائع إلى الجروض بنك ويحتفظ في بنوك الادخار بنسبة منها لتلبية احتياجات المسحوبات الجارية . ولما كان حجم ارصدة بنوك الادخار يتخذ اتجاها تصاعديا معبراً عن

Soviet Financial System, op. cit., pp 53, 278

(١)

(٢) أنظر أنواع الودائع في بنوك الادخار السوفيتية Ibid., pp 275 - 276

زيادة الدخل الشخصية ، لذلك فإنها تستخدم في تمويل جانب من
تفقات الميزانية .

جدول يبين تطور أرصدة ودائع بنوك الادخار
في الاتحاد السوفيتي (١) .

(بملايين الروبلات)

١٩٦٥	١٩٦٤	١٩٥٨	١٩٤٠	
١٤٠٢٨	١١٧٥٥	٦٨٨١	٥٧٦	في المدن
٤٦٩٩	٣٩٥٢	١٨٣٨	١٤٩	في القرى
١٨٧٢٢	١٥٧٠٧	٨٧١٩	٧٢٥	

وإلى جانب عمليات قبول الودائع تقوم بنوك الادخار بإصدار مستندات
الدين العام بانتظام في فئات صغيرة وبيعها ، كما تقوم بإصدار جوائز اليانصيب

(١) هذا الجدول - يتضمن آخر الالمانيات المتاحة - مأخوذ من :

The U.S.S.R in Figures for 1965, op. cit., p 126

وقد ذكر Schwartz أن المواسم لودائع عقب الحرب يرجع الى تراكم
فائض الدخل خلال فترة الحرب نتيجة تدهور الطلب بسبب نقص المروض من السلع
الاستهلاكية ، كما أن الحكومة السوفيتية كانت قد منحت أجازات العمال خلال فترة الحرب
وأودعت التحويلات التقديرية المتروكة لهم مقابل ذلك في حسابات بنوك الادخار .
H, Schwartz : Russia's ... op. cit., p 510

التي يقوِّز بها حاملوا السندات (١) .

وتقوم بنوك الادخار بمسند من العمليات المصرفية نيابة عن الدولة والتنظيَّات العامة وتشمل مثل هذه العمليات تحصيل المدفوعات الضريبية ومدفوعات التأمين الحكومي، وتحصيل رسوم عضوية النقابات العمالية والحزب الشيوعي، ودفع المعاشات الشخصية والأعانات التي تقررها الدولة للأفراد (٢) .

وتتولى بنوك الادخار امساك الحسابات الجارية لفروع نقابات العمال وغيرها من التنظيمات الاختيارية (مثل صناديق المساعدة المتبادلة) والتنظيَّات الخاصة لميزانية القرية وللمزارع الجماعية . وفي بعض الحالات يمكن لبنك الادخار المحلي — في حالة عدم وجود فرع قريب للجوس بنك — أن يفتح حسابات جارية للأجانب لإدارة الممارات السكنية . ويتحدد نوع التنظيمات التي يمكن أن يحسبون لها حسابات جارية في بنوك الادخار بواسطة الحكومة وبناء على أوامر من وزارة مالية الاتحاد السوفيتي .

وتقدم بنوك الادخار بعض الخدمات إلى المودعين مقابل عموله محدده (مثل تحويل مبالغ نقدية من بنك إلى آخر أو سداد بعض المدفوعات نيابة عن المودعين كمسداد مقابل الإيجار أو اشتراك التليفون أو رخصة الراديو أو

Loucks & Whitney: Comparative Economic System. (١)

op. cit., p 451 K. N. Pletnikov: The Financial, op. cit., p 59 ;
A. Baykov . The Development, op. cit., p 378

Soviet Financial System. op. cit., p 277 ; Schwartz (٢)

Russia's Soviet Economy. op. cit., p 511 ; G. Grossman ; U.S.S.R.
op. cit., pp 751 - 754

المدفوعات مقابل الخدمات البلدية (٠٠٠٠) كما تقوم أيضاً بإصدار خطابات اعتماد لحاملها (وهي عبارة عن وثائق قابلة للدفع عند الطلب ويمكن حاملها من سحب مقادير من الأموال تعمل إلى قيمة ودعته من أى بنك ادخار بالاتحاد السوفيتي بمجرد تقديمها .)

وبالإضافة إلى ما تساهم به بنوك الادخار في تمويل التنمية الاقتصادية عن طريق زيادة حجم المدخرات الشخصية ، فإنها تعمل أيضاً على تدعيم التداول النقدي ، إذ لا كان من المسموح به تحويل مرتبات وأجور العاملين في الدولة إلى حساباتهم المفتوحة لدى بنوك الادخار ، وكانت المدفوعات الشخصية التي تتم لصالح مشروعات الدولة والتنظييات العامة خصصاً من حسابات المودعين يجري سدادها عن طريق القيود الدفترية حيث تضاف لحساب هذه المشروعات والتنظييات لدى بنك الدولة ، فإن ذلك يعمل على مواجهه متطلبات التداول النقدي بكمية أقل من النقود الفعلية (١) .

والآن بعد أن استعرضنا مراحل تطور الجهاز المصرفي السوفيتي ونعرفنا على هيكله الحالي ، نخلص من ذلك كله إلى أن هذا الجهاز مملوك للدولة بالكامل وأنه يتكون من عدد محدود من المؤسسات الائتمانية المتخصصة غير المتنافسة ، وأنه يعمل في اطار الخطط الاقتصادية القومية التي تضعها الدولة .

الفصل الثالث

نظام التداول النقدي

إن دراسة النظام النقدي تتطلب التعرف على أنواع وسائل الدفع التي تداول في الاقتصاد، والنظم والقواعد التي تحكم تداول كل منها .

ومعرفة قواعد التداول النقدي ضرورية لفهم طبيعة عمل الجهاز المصرفي سواء في فترة اعداد الخطة أو في فترة تنفيذها . فالجهاز المصرفي يلتزم جادة هذه القواعد عند ممارسته لنشاطه .

ومن اجل دراسة نظام التداول النقدي ، فإن هذا الفصل سوف يتضمن ثلاثة مباحث :

- المبحث الأول : ويتضمن دراسة للائتمان ومدى الحاجة اليه في الاقتصاد السوفيتي ، ووظائفه ، والقواعد التي تنظمه .
- المبحث الثاني : ويتضمن دراسة للقواعد التي تنظم التداول النقدي .
- المبحث الثالث : ويتمرض لكيفية تحديد كمية النقد اللازم للتداول .

البحث الأول

الاثنان : ضرورته ووظائفه وتنظيمه

تتبع الحاجة الى الائتمان كنتيجة لعدم وجود توافق زمني بين تيار ايرادات الوحدة الانتاجية (مثل حصيد بيع منتجاتها) وتيار نفقاتها (مثل الاتفاق على الاجور وعناصر الانتاج .. الخ) وهو أمر يلزم طبيعة دورة العمليات الانتاجية في الانظمة الاقتصادية رأسمالية كانت أم اشتراكية. لذلك فان أهمية وضرورة الائتمان تنبثق من العلاقة الوثيقة بينه وبين التحرك الدائري للموارد المادية والتقدير للمشروعات^(١).

ويحدث خلال عمليات الانتاج المختلفة على مستوى الاقتصاد القومي ان تتراكم ارصدة نقدية حرة ولفترات مؤقتة لدى بعض الوحدات في النشاط المادي أو النشاط التجاري، ارصدة مصدورها من مبيعات أو أقساط استهلاك او ايرادات لم يحل أجل استخدامها بعد، في حين توجد في نفس الوقت مشروعات أخرى تحتاج خلال دورة عملياتها الانتاجية الى موارد نقدية تواجه بها التزاماتها المؤقتة سواء كان ذلك في فترة الاعداد للانتاج أم في

M. M. Usovkin : Short-term Credit in the U. S. S. R. (١)

in Banking in the U. S. S. R. op. cit, p 64 ; H. Linsel : Some Ideas Concerning Role and Function of Socialist Credit in Industry L'Egypte Contemporaine No 321 Juillet 1965, p 5

* لا تظهر اللواد النقدية المعالة في المشروعات الانتاجية بحسب ، وإنما يظهر أيضا في التبادلات الزراعية كشيجه لطيفة الموسمية للانتاج ، ابي تسلم دخولها بعد جني المحصول ، في حين يوزع الاقاق تدريجياً على مدار السنة . كذلك تظهر الموارد المعالة أثناء تنفيذ ميزانية الدولة بسبب وجود فاصل زمني بين دخول الايرادات وخروجها كنفقات وتعتبر المنحدرات الشخصية كذلك موارد نقدية حرة .

فترة الانتاج أم في فترة التسويق حيث تعجز مواردها النقدية الذاتية عن مواجهتها ، وهنا يستخدم الائتمان في تعبئة هذه الارصدة واعادة توزيعها بصورة مخططة لسد الاحتياجات المؤقتة للنقد من جانب المشرعات وبذلك يعتبر الائتمان حلقة اتصال تربط بشكل غير مباشر بين مختلف النشاطات الاقتصادية (١)

ومن ثم فإن الوظيفة الاولى للائتمان هي أنه يستخدم كأداة مرنة لتوزيع الموارد النقدية الحرة على مختلف المشرعات لتغطية احتياجاتها الموسمية أو المؤقتة وذلك وفقاً للمخطط الائتمانية الموضوعة في هذا الشأن ، وبذلك تستخدم هذه الموارد أكفأ استخدام ممكن وفقاً لما تراه سلطات التخطيط في الدولة ، وتضمن بالتالي استمرار وتنمية الانتاج المخطط (٢) .

ويتخذ الائتمان كأساس لتنظيم عملية اصدار النقود القانونية . فبنك الدولة عندما يشرع في وضع سياسة الاصدار يضع في اعتباره حجم الائتمان المتظر في نطاق الخطة العامة الموضوعة فالنقد يخرج من التداول بصفة أساسية عن طريق قيام الوحدات الانتاجية بصرف ما هو مخصص لها من ائتمان ، ومن ثم يعمل هذا الأخير على تدعيم قيمة وحدة النقد (٣)

وينسب إلى الائتمان أيضاً أنه يعتبر أداة تستخدمها الدولة في الرقابة على

H.Linsel : Some Ideas .. op. cit., p 5 (١)

Pessal (M) Des Fonctions du Credit, L'U. R. S. S. et Les Pays de L'Est. No 2, 1965, pp 4(6 . 4١7 ; V. pereslegin : Finance & Credit.. op. cit., p 128, H. Linsel Some Ideas, op. cit., p 8

G.Grossman : U. S. S. R. op. cit., p 742 (٢)

نشاط المشروعات المملوكة للدولة وذلك من خلال استخدامها للارصدة الائتمانية المخصصة لها (١). غير أنه يمكن الرد على ذلك بأن وظيفة الرقابة لا يجب نسبتها إلى الائتمان ذاته ، وإنما هي وظيفة من وظائف الجهاز المصرفي يمارسها من خلال رابطة الائتمان التي تربطه بالمشروعات المختلفة (٢).

وقد وضع الاصلاح الائتماني في الاتحاد السوفيتي عام ١٩٣٠ الأسس التنظيمية لمنح الائتمان في الاقتصاد القومي ، وتتلخص في المبادئ التالية (٣):

(١) تتركز سلطة منح الائتمان في يد الجهاز المصرفي دون غيره . فقد ألغى الائتمان التجاري الذي كان معمولاً به قبل ذلك وحل محله الائتمان المصرفي المباشرة وبذلك أصبحت كافة الوحدات الاقتصادية التابعة للدولة عملاء فباشرين للجهاز المصرفي (٤). ويعزى السبب في إلغاء الائتمان التجاري والاعتصار فقط على الائتمان المصرفي إلى الرغبة في توحيد القنوات التي تتدفق

(١) Pessel' (M) Des Fonctio.. op. cit., 407

(٢) د. زكريا نصر : النقد والائتمات ... للرجع السابق ص ٦٥ - ٦٦ .

(٣) V. Pereslegin : Finance.. op. cit; pp 130 - 132 , 152 - 153

Soviet Financial System. op. cit., p 94 ; Linse : Some Ideas. op. cit., pp 9-11 ; Uso'kin Short-term. op. cit., pp 70-71 ; V. Gernshenko : The Banking System of the U.S.S.R. in Relations Between the Central Banks and The Commercial Banks Lectures Delivered at the Tenth International Banking Summer School Carmisch - Partenkirchen, Sept. 1957 p 143

Pereslegin : Finance.. op. cit; p 152 ; A. Baykov (٤)

The Development.. op. cit., p 401 ; Grossman ; U.S.S.R. op. cit., p 759

منها الأرصدة الائتمانية إلى الوحدات المقترضة ، ومن ثم يمكن استخـذام
العلاقات الائتمانية التي تنشأ بينها وبين الجهاز المصرفى كأداة لسيطرة هذا
الأخير على نشاطها واخصاصها لرقابته . هذا بالإضافة إلى أن احتكار العمليات
الائتمانية وتركيزها فى يد جهاز واحد أمر يعتبر واحداً من أسس التخطيط
المركزي (١).

(٢) أن يمنح الائتمان لتمويل أغراض معينة موضحة بدقة فى الخطط
الائتمانية وبصورة تتفق مع الطلب على الأرصدة لخلق مخزون من القيم المادية
أو الاتفاق على مختلف مراحل العمليات الانتاجية أو التسويقية . ومن غير
المسموح به — كقاعدة عامة — استخدام الائتمان لتمويل أغراض أخرى
غير مدرجة فى هذه الخطط . وتبدو أهمية هذا المبدأ فى عملية التوزيع المخطط
للموارد الائتمانية فى الاقتصاد القومى حيث يتم هذا التوزيع وفقاً لاحتياجات

وتعتبر الائتمانات المباشرة أحد الصفات الهامة التى تميز بين بنك الدولة فى الاعتماد على الطابع
السوفيتي وبنك البنك المركزي فى اقتصاد السوق ، على حين يعتبر الأخير « بنك البنوك
bankers bank » ، فأتى بنك الدولة يمكن وصفه بأنه « بنك المشروعات
the enterprises bank » ، ولم يتذعن هذا الوصف سوى البنك الأهلى اليونانى
الذى أتبع النمط السوفيتي حتى عام ١٩٥٥ ، ثم تعرض بعد ذلك لبعض التغيرات ، وفى
أوائل الستينات بدأ يتخلى عن العلاقات الائتمانية المباشرة ، انظر التطورات التى طرأت
على النظام المصرفى اليونانى فى :

J. J Hauvonn : Postwar Developments in Money & Banking in
Yugoslavia, I. M. F. Staff Papers, Vol. XVII, No 3, 1970

(١) د. زكريا نصر : النقد والائتمان .. المرجع السابق ص ٦٠ - ٦١ .

د. جرجس عبده مرزوق : النظم المصرفية والنقدية للقارة . محاضرات معهد
الدراسات المصرفية ١٩٦٥ ص ١٥ .

G. Grossman : U.S.S.R. op. cit., p 742

الاقتصاد والتي تحددها متطلبات التنمية الاقتصادية المخططة (١).

(٢) تعدد القروض فى مواعيد محددة . وهذا المبدأ نابع من الأسس الموضوعية للائتمان ، إذ لما كانت الأرصدة النقدية لا تطلق حرة إلا بصفة مؤقتة ، فإن الائتمان يجب أن يقتصر استخدامه بالتالى على مواجهة التحديات المؤقتة للشروعات من القود . وطالما أن العمليات الانتاجية تتم فى الاقتصاد بطريقة مخططة ، فانه يصبح من الممكن ربط الائتمان بما يقابله من مراحل العملية الانتاجية ، وهذا يعنى أن موعد استرداد القروض يجب أن يحدد بطريقة تتناسب مع ميعاد الانتهاء من العمليات الانتاجية التى تم تمويلها بواسطة الائتمان . فالقروض الممنوحة لتمويل المخزون من المواد الخام ينتهى أجلها بدخول هذه الخامات فى عملية الانتاج تم دوراتها بطريقة مخططة والقروض الممنوحة لتنظييات التجارة فى مقابل السلع يتحدد استحقاقها بنحلة دوران هذه السلع . وهذا يعنى أن أهمية مبدأ التحدد الزمنى للائتمان ، فى علاقة بمبدأ تخصيص الائتمان لأغراض مخططة ، تكمن فى أنه على مجرى العمليات الإنتاجية المخططة (٢) .

والعلاقة بين تخطيط الائتمان ومبدأ سداه فى مواعيد محدد علاقة وثيقة ، إذ طالما كان الهدف من هذا التخطيط هو إعادة توزيع الموارد المالية الحرة على مختلف القطاعات الاقتصادية توزيعاً مخططاً يأخذ فى الاعتبار تدرج عمليات

M. M. Usoskin : Short term.. op. cit., p 71 ; H. Schwartz: (١)
Russia's.. op. cit; p 1٤8

H. Linsell : Some Ideas.. op. cit, p 10 ; Usoskin : (٢)
Short-term.. op, cit., pp 73 - 74

الإنتاج المادى والتداول السلمى ، لهذا فان سداد الائتمان فى موعده يعتبر من المصادر الرئيسية لتنج ائتمان جديد .

(٤) وطالما أن القروض المصرفية تمنح لتمويل أغراض معينة فإنه يتعين أن تكون مغطاة covered بالقيم المادية التى منحت هذه القروض من أجل تمويلها . ومن هنا تواترت الكتابات الوصفية على تأكيد هذا المبدأ فى العبارة التالية . الائتمان يتبع السلع credit follows goods . ولذلك يتعين على البنك المقرض أن يتأكد بالمراجعة المستمرة - من أن قيمة المخزون المدرجة بدفاتر المشروع تطابق الواقع وذلك لكى يحال دون استخدام الائتمان فى تغطية الخسائر أو استخدامة فى تراكيم مخزون سلمى إضافى قد تحتاج اليه مشروعات أخرى . وتبدو أهمية تغطية القروض بالقيم المادية فى استبعاد احتمالات ازدواج التمويل (١)، فضلا عن أن وجود هذا الغطاء يحفظ للعملة قيمتها لأنه يتمثل فى قيم حقيقية real values

ويؤكد كتاب الاقتصاديات المخططة أن المخزون السلمى لا يعتبر نوعا من الضمان guarantee للوفاء بالقروض المصرفية بالمعنى المفهوم فى النظام الرأسمالى ، وم يؤكدون وجهة نظرم بالحجج التالية (٢) : -

- لا تتوقف عملية منح القروض للمشروعات على مدى ما يمكنها تقديمه

Ivan Meznerics : Banking Business in Socialist Economy. (١)
With Special Regard to East - West Trade. A. W Sijthoff-Leyden
1968 pp 288 - 289

(٢) د - نيل سدره محارب : العلاقات المتبادلة بين وظائف النظام المصرفى فى الاشتراكية
محاضرات معهد الدراسات العربية ١٩٦٨/١٩٦٩ ص ٥٨ - ٦٣ .

للبنك من ضمانات ، وإنما تم وفقا لاحتياجات هذه المشروعات المدرجة بخطتها المالية دون زيادة أو نقصان .

— أنه خلافا لما هو متبع في البنوك في النظام الرأسمالي — والتي تشترط دائما احتجاز « مارجن » من النية الدوقية للضمان تأمينا لها ضد مخاطر تقلبات الأسعار — فإن قيمة القروض في الاقتصاد المخطط تعادل في معظم الحالات قيمة المخزون السلعي المخطط .

— أن الهدف الاساسي من الحصول على ضمان عيني للالتزام المصرفي في الاقتصاد الرأسمالي هو تأمين أموال أصحاب الودائع ، أما في الاقتصاد المخطط فإن أموال البنك المقرض وأموال المشروعات المقرضة مملوكة للمجتمع بأسره ، وأن استخدام هذه الأموال بواسطة المشروعات يكون خاضعا للتنظيم بواسطة المجتمع وهو ما تكفله الخطة الائتمانية القومية ، وإذا كانت المدخرات الشخصية للأفراد تمثل جانبا من مصادر التمويل ، فإن الدولة في الاقتصاد المخطط تضمن الوفاء بها عند طلبها .

— تقوم البنوك في الرأسمالية ، في حالة عجز المدين عن الوفاء بدئنا قبلها ، ببيع الضمان العيني المقدم اليها منه وذلك لاسترداد حقها من حصيلة ، أما في الاقتصاد المخطط فإن القرض يظل قائما لحين قيام المشروع المقرض بتصريف المخزون السلعي داخل الاطار المخطط ، ولا يحق للبنك الحجز على السلع أو بيعها ، وإنما يكون له سلطة توقيع بعض العقوبات على مثل هذا المشروع على نحو ما سوف نتعرف له فيما بعد .

ومن هذا يتضح أن المخزون السلعي لا يعتبر ضمانا للوفاء بالالتزام المصرفي الذي منح لتوبة المفهوم السائد في الاقتصاد الرأسمالي ، وإنما لا يخرج —

وفقا للمعزى التخطيطي عن كونه جزءا من الانجاز المادى الفعلى للبرنامج المخطط الذى يعطى للمشروع الحق فى الحصول على الائتمان المصرفى . فكما يلزم البنك بتغطية عجز ايرادات المشروع عن مقابلة تفقانه طالما قام هذا الأخير بانجاز العمليات الإنتاجية المخططة ، فإنه يلزم أيضاً بتقديم الائتمان المصرفى قصير الأجل بالقدر الذى يسمح بتمويل المخزون السلمى بالمقدار المخطط طالما التزم المشروع بخطة التخزين الموسمى المقرره . وكذلك يلزم البنك بتقديم الائمان طويل الأجل اللازم لتمويل الاستثمارات الأساسية طالما قام المشروع بانجاز هذه الاستثمارات المخططة . ويتمشى كل ذلك مع القاعدة العامة فى التخطيط الاشتراكي وهى أن العلاقات القدية تشتق من العلاقات المادية ، وأن الائتمان يمنح طبقا لخطة إنتاج السلع وتداولها .

(هـ) تتجمل القروض بسعر فائدة مقرر حتى تاريخ سدادها^(١) . وعلى

(١) يرتكز تبرير وجود الفائدة فى الاقتصاد المخطط من الناحية الايدولوجية على فكرة أن رأس المال capital ماهو الا عمل متجسد فى صورة مادية materialized labour ومن ثم يقتضى الأمر ترشيده توزيعه حيث أنه السبيل الى الاقتصاد فى استخدام العمل فى صورته الحية live labour . فالفائدة تستخدم اذن كأداة لترديد استخدام رأس المال الموجود تحت تصرف الوحدات الاقتصادية المختلفة . ولذلك من الملاحظ أنه لا يوجد سعر قائمه واحد فى مختلف مجالات الإنتاج فى الاقتصاد المخطط كما هو الحال فى الاقتصاد الرأسمالى ، وانما يختلف من قطاع الى آخر تبعا لقدرة هذا القطاع على تحمل العبء ، أو على حسب طبيعة الناتج الذى يقدمه . فالفائدة هى الاستثمار الصناعى ، وتزيد فى الاستثمار التجارى منها فى نواحى الاستثمار الاخرى . والفائدة على الاستثمارات فى الأرض المستصلحة حديثا تختلف عنها فى الأرض ذات الانتاجية العاليه ، وتزيد على الصناعات المشبهه للسلع الاستهلاكية عن تلك للمنتجة للسلع الانتاجية . ويتحدد رأس المال الجارى بسعر فائدة أعلى من الذى يتحمله رأس المال الثابت نظرا لأن الذى يحدد رأس المال -

الرغم من أن سياسة سعر الفائدة في الاقتصاد السوفيتى ليس لها أدنى تأثير على توجيه الائتمان أو تحديد حجمه لأن هذا كما يكون محددا بدقه فى خطة الائتمان (١)، إلا أنها تستخدم كأداة لتحفز المشروعات على الاقتصاد فى استخدام مواردها المادية والنقدية (٢). وعلى الرغم من انخفاض سعر الفائدة التى يتقاضاها الجهاز المصرفى، إلا أنها لما كانت تعتبر تكليفا على إيراد المشروع فإن هذا يعتبر دافعا له على استخدام أمواله المقرضة فضلا عن أمواله الذاتية استخدام رشيدا، كما تجعله يسارع إلى ابداح الأموال الحرة الموجودة تحت يده فى حساباته بالبنك تخفيضا لمدىونه. وتتخذ سياسة سعر الفائدة أيضاً كوسيلة لفهمان سداد القروض فى مواعيدها المقررة حيث يرتفع سعر الفائدة على القروض التى لا تسدد فى مواعيد استحقاقها عن سعر الفائدة العادية، كما يستخدم سعر الفائدة كأداة لمعاقبة المشروعات التى عجزت عن تحقيق خططها كما أو نوعا أو إذا كان إنتاجها لا يمتشى مع التوقيت الزمنى للإنتاج، إذ يعتمد الجهاز المصرفى فى هذه الحالة إلى زيادة سعر الفائدة على القروض المقدمة منه لهذه المشروعات تدريجيا وبالتالى ينخفض الفائض الذى يمكنها

• الجارى ومرصته فى كثير من الأحوال هو مستوى كفاية المشروع .
انظر :

Wilczynski : The Economics of Socialism, op. cit., p 148

د. عبد الرازق محمد حسن : الفائدة فى النظامين الرأسمالين والاشتراكي .

محاضرات معهد الدراسات المعرفية ١٩٦٦/١٩٧٠ ص ١٣ - ١٧ .

K. N. Plotnikov : The Financial.. op. cit., p 56 ; (١)

H. Linsell : Some Ideas, op. cit., p 17

M. M. Usovkin : Short-term Credit, op. cit., p 69; (٢)

G. Grossman : U. S. S. R. op. cit., p 766

تحقيقه بنسبة هذه الزيادة (١). وللجهاز المصرفي أيضاً سلطة إعفاء المشروعات المقرضة من الفوائد غير العادية كقوائد التأخير والفوائد العقابية إذا هي ثابتة بتصحیح أخطائها والتزمت بمضمون خططها الإنتاجية، كما أن للجهاز المصرفي أيضاً سلطة تخفيض أسعار الفائدة على بعض القروض مكافأة

V. Vorobyev : Credit and Industrial Development. (١)

Soviet Economic Reform op. cit., pp 91 - 92 ; H. Linzel ; Credit and Interest as Economic levers. L'Egypte Contemporaine No 322 Oct. 1965, pp 54 - 57 ; Idem., Some Ideas. op. cit., pp 17 - 18

ويوضح الجدول التالي الفائدة على القروض المصرفية في بعض الدول الاشتراكية :

(نسبة مئوية سنوية)

سعر الفائدة على القروض المصرفية		الدولة
الحدود الاجالية لسعر الفائدة *	السعر المادي على الائتمان الممنوح للاستثمار	
١٠ - ١	٥٢ **	الاتحاد السوفيتي
١٠ - ٢	٢	بلغاريا
١٢ - ٦	٦	تشيكوسلوفاكيا
١٢ - ٢	٢	ألمانيا الديمقراطية
١٠ - ٤	٨ *	المجر
١٢ - ٣		بولندا
١٢ - ١	١	رومانيا

* بما فيها سعر الفائدة المتأخر ** الحد الأدنى .

انظر :

G. Witcznski ; Profit, Risk. op cit., p 160

للمشروعات وتشجيعها (١).

وتعتبر الفائدة إلى حد ما مورداً مالياً للجهاز المصرفي يغطي به جانباً من نفقاته كما تعتبر إلى حد ما أيضاً مصدراً من مصادر الائتمان ذاته (٢).

والجهاز المصرفي السوفيتي لا يستأثر وحده بكل حصة دخله من الفوائد المقبوضة من المشروعات، وإنما يحتفظ فقط بنصف هذه الحصة لسداد التزاماته وتغطية نفقاته في حين يذهب النصف الآخر إلى ميزانية الدولة، ومن ثم تأخذ الفوائد التي يتقاضاها الجهاز المصرفي أحد أشكال إعادة توزيع الدخل القومي (٣).

هذه هي المبادئ التي تحكم سياسة منح الائتمان للوحدات الاقتصادية في الاقتصاد السوفيتي، وقد قعد منها تنظيم استخداماته بواسطة هذه الوحدات في إطار من التخطيط الذي يستهدف تجميع الموارد المالية الحرة أو العاطلة بصفة مؤقتة في الاقتصاد وإعادة توزيعها اثباتاً وفقاً لمقتضات الخطط المادية.

G. Garry : The Role of the State Bank in Soviet (١)

Planning. in Soviet Planning Essays in honour of Naum Janney
(Jane Degras & Alec Nove ed.) Oxford Basil Blackwell ١964, p 67

د. زكريا نمر : النقد والائتمانات ٥٥ للرجع السابق ص ٢٠٧ - ٢٠٨ .

K. N. Plotnikov ; The Financial. op. cit., p 56 ; (٢)

G. Grossman : U. S. S. R. op. cit., p 766

M. M. Usovkin : Short-term Credit. op. cit. p 68 (٣)

للبحث الثاني

القواعد التي تنظم التداول النقدي في الاقتصاد السوفيتي

توجد تفرقة دقيقة ، في مجال التداول النقدي ، بين قطاعين متباينين :
أولهما هو قطاع تداول النقود الورقية المبادره من الجوس بنك fiduciary money
وثانيهما هو قطاع تداول النقد المصرفي أو الكتابي scriptural money^(١).
ويتضمن القطاع الأول كافة المدفوعات التي يجرى تسويتها بالعملة ، وهي تتم
إما بين وحدات القطاع الاشتراكي وبين المستهلكين ، أو تتم فيما بين
المستهلكين أنفسهم .

ويجمع هذا القطاع (القطاع الأول) بين تيارين نقديين يتجه أحدهما من
التداول إلى حسابات المؤسسات والشروط والمهيات المختلفة لدى الجهاز
المصرفي ويتضمن :

- مقابل السلع التي تباعها المشروعات التجارية والمطاعم .
- مدفوعات الضرائب والرسوم وأقساط التأمين .
- مقابل الخدمات التي تقدمها مؤسسات النقل البري والبحري والجوى .
- مقابل الخدمات التي تقدمها مشروعات النقل المحلي .

G. Garvy : The Role. op. cit., p 49 ; G. Groosman (١)
U. S. S. R. op. cit., p 740; A. I. Kazantsev : Clearing in the National
Economy of the U. S. S. R. in Banking in the U. S. S. R. op. cit., pp
131 - 132 ; Knut Andreassen : Features of Banking Organization
Monetary and Credit Policy in the Soviet Union Economics of
Planning Vol 3 No 1, April 1963 p 50

- مقابل الخدمات التي تقدمها مؤسسات الترفية .
 - مدفوعات مقابل الاجارات والخدمات الجماعية .
 - المدفوعات النقدية لدى مكاتب البريد .
 - المدفوعات النقدية في الحسابات المتفوحة لدى بنوك الادخار .
 - مدفوعات مقابل خدمات أخرى مختلفة .
- أما التيار الثاني فينتج من مختلف الهيئات والمؤسسات إلى التداول ويضمن (١) :

- سداد الأجور والمرتبات والمكافآت والمعاشات .
- الاعانات الاجتماعية والتعويضات والمنح الدراسية .
- مشتريات من أسواق الكونغوز .
- مصاريف سفر وانتقال العاملين بالوحدات الاقتصادية المختلفة .
- مدفوعات مقابل خدمات مختلفة .
- مدفوعات إلى شركات النقل الخاصة .
- مدفوعات لشراء بعض السلع والمواد البسيطة .
- مدفوعات أخرى .
- مسحوبات من مكاتب البريد .

Z. Fedorowicz : The Organization of the Monetary (١)
Turnover and Settlements in the Socialist Economy. I. N. P.
Memo No 521, Dec. 1964 pp 1 - 6 ; V. A. Vorobyev : The Planning
of Money Circulation & Credit in the U. S. S. R. op. cit., p 123 .

- مسحوبات من الحسابات المفتوحة لدى بنوك الادخار .

أما القطاع الثانى فيتضمن المدفوعات والابرادات التى تمر بحسابات الوحدات الاقتصادية الاشتراكية (المؤسسات العامة والمشروعات والتنظيمات التابعة للدولة) والوحدات الادارية لدى بنك الدولة ، أو بمعنى آخر يتضمن قطاع تداول النقد المصرفى المتعلقة بالعمليات التى تتم داخل القطاع الاشتراكي فى الدولة socialist sector وهذه المدفوعات يتم تحويلها عن طريق قيود دفترية book-entries تضاف إلى أو تقيدها على حسابات وحدات هذا القطاع للمسوكة لدى الجوس بنك . وقد عرفت هذه النسويات باسم (التسويات غير النقدية (beznalichnye raschety.) cashless settlements) .

وفى بعض الأحيان قد يجرى سداد بعض المدفوعات التى تتم بين القطاع الاشتراكي من جهة وبين القطاع التعاونى أو الأفراد من جهة أخرى بواسطة النقد المصرفى ، ومن ذلك سداد أثمان مشتريات الدولة من السلع الزراعية إلى الكولخوز بإضافة قيمتها لحساباتها لدى الجوس بنك ، أو يقوم السكان بسداد مدفوعاتهم للدولة (مثل مقابل الايجار - فواتير الكهرباء - فواتير تليفزيون .. الخ) بواسطة تحويلات من حساباتهم المفتوحة لدى بنوك الادخار .

وتحمل المدفوعات غير النقدية فى الاقتصاد السوفيتى الجانب الأعظم من عمليات تداول النقود حيث تصل نسبتها إلى أكثر من ٩٠ ٪ من اجمالى المدفوعات فى الاقتصاد^(١) . وقد بصرت الملكية الاجتماعية لوسائل الانتاج

والأخذ بأسلوب التخطيط عملية الفصل بين قطاعي تداول النقد ، إذ تمحدد المخطط المالية والالتايجابية لكل مشروع دائرة مدفوعاته النقدية ودائرة مدفوعاته غير النقدية^(٢) .

هذا ويوجد عدد من القواعد التي تلزم وحدات القطاع الاشتراكي بمراعاتها وذلك لتنظيم عملية التداول القدي داخل هذا القطاع ، وأم هذه القواعد هي :

١ - تلزم مشروعات الدولة والتنظيمات التعاونية والمؤسسات التزاما قانونيا بإيداع ايراداتها النقدية يوميا في حساباتها لدى فرع بنك الدولة الذي تتعامل معه ، ولا تستبقى في خزائنها سوى مبالغ نقدية صغيرة كاحتياطي لمواجهة ميزان المدفوعات ضئيلة القيمة^(١) . وتتحدد قيمة هذا الاحتياطي ، الذي يعتبر في حكم السلف النقدية المستديمة بمعرفة بنك الدولة وذلك على ضوء حجم المشروع وطبيعة نشاطه ونوع النفقات التي يقوم بسدادها^(٢) وعلى هذه

F. Holzman : Soviet. Taxation. The Fiscal & Monetary (١)
Problems of a Planned Economy. Harvard University Press,
Cambridge 1955 p 26

(٢) وقد أصدرت اللجنة التنفيذية المركزية ومجلس قومياري الشعب قانوناً بذلك بتاريخ ١٩٢٩/١/٣ .
أقصر :

Podolski : Socialist.. op. cit., p 36 ; Garvy : The Role. op. cit., pp 49 - 50 ; Pereslegin ; Finance. op. cit., p 162 ; Kazantsev ; Clearing. op. cit., p 135 ; Grossman : U. S. S. S. R. op. cit., p 759
Kazantsev ; Clearing. op. cit., p 135 ; Gerashchenko (٢)
The Banking System. op. cit., p 151 ; Vorobyev . The Planning. op. cit., p 125

الوحدات الاقتصادية أن تقدم للبنك يانا تفصيلياً مسبباً بما تم اتفاه من هذا الاحتياطي .

٢ — يتم سداد كافة مدفوعات المشروعات التي لا تتجاوز قيمتها ١٠ روبلات نقداً ، كما يمكن في بعض الحالات الفردية سداد مدفوعات نصل قيمتها إلى ١٠٠ روبل بالنقد أيضاً .

٣ — أما سائر المدفوعات الأخرى التي تتجاوز هذا الحد فيعين أن تتم عن طريق التحويلات الدفترية بين حساباتها المسوكة الأجوس بنك دون استخدام أية نقود قانونية (١) .

وتستهدف التفرقة بين قطاعي تداول النقود خفض القانوني المتداول في الاقتصاد بدرجة كبيرة بعد قصره على العمليات المتعلقة بمجمهور المستهلكين سواء من حيث الحصول على دخل نقدي أو اتفاق هذا الدخل ، وهذا أمر يتيح للدولة السيطرة على حجم العملة المتداولة ويمكنها من تحقيق توازن بين القوة الشرائية المتاحة للأفراد وحجم المنتجات الاستهلاكية المعروضه في الأسواق ، وبذلك تحتفظ للوحدة النقدية قيمتها وتجنبها غاطر التضخم (٢) .

هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى فإن تنفيذ الجانب الأعظم من عمليات الدفع والتحصيل الخاصة بالوحدات الاقتصادية في القطاع الاشتراكي من

Kazantsev : Clearing. op cit., p 135 ; Garvy : The (١)

Role... op. cit., p 50

Perelegin : Finance. op. cit., p 162 ; G. Grossman (٢)

U. S. S. R. op. cit., p 764 ; Idem, Economic Systems University
California, Berkeley, Prentice-Hall Inc. Englewood Cliffs New
Jersey 1967, p 82

طريق نظام القيود الدفترية التي تجعل في حساباتها المسوكة لدى الجوس بنك ، يجعل من هذه الحسابات في الواقع مرآة تعكس مدى التزام هذه الوحدات بالخطط الموضوعة لها ، وهذا يسمح بممارسة رقابة مالية على تدفقاتها النقدية (على نحو ما سوف نتناوله تفصيلاً في موضعه عندما نتعرض لدور الجهاز المصرفي في الرقابة المالية على المشروعات) .

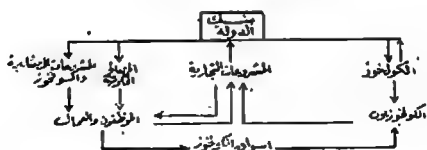
وأخيراً يؤدي الأخذ بنظام القيود الدفترية الى تكوين موارد لبنك الدولة ، مدفوعات الشروط المختلفة تعتبر إيرادات لمشرطات أخرى تقيد في حساباتها لدى الجوس بنك وهذه الإيرادات تعتبر أحد بنود جانب المخصوم في ميزانية البنك ^(١) .

والفرقة بين قطاعي التداول المعمول بها في سائر الدول الاشتراكية الاخرى والتي تنظمها قواعد محددة على النحو الذي تعرضنا له ، أمر يتميز به هذه الدول عن الدول الرأسمالية . ففي هذه الاخيرة يجري سداد مدفوعات بعضها نارة بالعملة ونارة أخرى عن طريق التسويات غير النقدية . فالقترض حر في أن يسحب قيمة القرض الممنوح له من البنك في شكل نفود قانونية أو بواسطة شيكات أو حوالات ، كما ان حامل الشيك يمكنه ان يقبض قيمته نقدا قانونا أو يودعه لحسابه بالبنك ومن ثم فإن التقسيم بين قطاعي تداول النقد في ظل اقتصاد السوق غير مستقر وغير محدد لأنه متروك لرغبات المتعاملين ، وهذه الرغبات تحكمها ظروف السوق والدورة التجارية ، فقلو حفظ بصفة عامة زيادة استخدام نفود الودائع في أوقات الرخاء وزيادة الدفع بالنفود

القانونية في أوقات الأزمات (١).

(شکل رقم ۵)

شكل بين حركة نقدات النقد والورقية
في الاقتصاد السوفيتي



ومن هذا الشكل المبسط يتضح أن دورة تدفقات النقد الورقي تبدأ من بنك الدولة وتنتهي إليه فالأجور (التقديمية) المدفوعة من المشروعات والمصالح الحكومية والسوفخوز والكولخوز ومصدرها بنك الدولة ، ونتج هذه الدخول في صورة مدفوعات إلى المشروعات التجارية أو إلى أسواق الكولخوز للحصول على الخدمات والسلع الاستهلاكية المختلفة ، ثم نتج هذه المدفوعات بعد ذلك في صورة إبداعات من المشروعات التجارية والكولخوز إلى بنك الدولة وهكذا.

ولقد قدر أن حوالي ٩٠ ٪ من الدخول التقديمية للسكان في الاتحاد السوفيتي تدفع عن طريق النقد المسحوب من الجيوب بنك ، وهذا يعادل نفس نسبة الاتفاق الاستهلاكي الذي ينتهي إلى إرادات مكاتب الجيوب بنك من النقد (٢).

Kazantsev : Clearing, op cit., p 132 : Atlas (Z) Le (1)

Système Monétaire Socialiste, L'U. R. S. S et les Pays de L'Est.
1966 No 3 p 618

G. Garvy : The Role, op. cit., pp 59 - 60 ; G. Grossman : (r) : U. S. S. R. op. cit., p 748

المبحث الثالث

تحديد كمية النقد اللازم للتداول

يستند تخطيط التداول النقدي في الاتحاد السوفيتي الى قواعد التداول النقدي التي وضعها «ماركس» في الباب الثالث من كتابه «رأس المال - الجزء الأول»، فقد ذكر «ماركس» أنه

«إذا نظرنا الى المجموع الكلي للاقتصاد المتداولة خلال فترة معينة، وافترضنا ثبات سرعة دورانها، فنانجد أنها تساوي أثمان السلع التي تحققت زائداً مجموع المبالغ المستحقة الدفع مخصوماً منها المدفوعات التي تسوى عن طريق للافاضة، ومخصوماً منها عدد الدورات التي تقوم بها نفس قطعة العملة، بصفتها أداة تداول ووسيلة دفع»^(١).

فكمية النقود المطروحة في التداول — وفقاً لهذه القاعدة — تساوي قيمة ما انقصد في الأسواق من مبادلات (مستوى الأسعار \times كمية السلع المباعة) مخصوماً على سرعة تداول الوحدات النقدية. فإذا ما صيغت هذه القاعدة في صورة معادلة فإنها تتخذ الشكل التالي :

$$\begin{aligned} N \times S &= K \times M \quad \text{حيث :} \\ N &= \text{كمية النقود المتداولة} . \\ S &= \text{سرعة التداول} . \\ K &= \text{كمية السلع المباعة} . \\ M &= \text{مستوى الأسعار} . \end{aligned}$$

والمعادلة بصورتها هذه لا تختلف عن معادلة التبادل التي تستند إليها نظرية
كيفية النقود التقليدية^(١) غير أن للكتاب من أمثال G. Kozlov Z. Atlas,
V. Ikonnikov يضعونها في صيغة معكوسة Inverted version لمعادلة التبادل^(٢)
فوفقاً لما ذكره ماركس من « كية أداة التبادل خلال فترة معلومة من الوقت
يعينها مجموع أثمان السلع التي في التداول ومتوسط سرعة دوران النقود (٣) »
فإن المعادلة من ثم تقرأ على النحو التالي :

$$\frac{ك \times م}{س} = ن$$

وهذا يعنى وفقاً « لماركس » — أن التغيرات في مستوى الأثمان هي
التي تؤثر في عرض النقود وليس العكس .

وتحدد خطة البيع لمنظمات التجارة والخدمات الجارية كليات السلع
والخدمات المقرر بيعها . وكذلك يمكن تحديد المعاملات التي تجري في السوق

(١) تقوم نظرية كيفية النقود على الاعتقاد في ثبات كمية المبادلات وسرعة التداول .
وأن كمية النقود هي المتغير المستقل وأن المستوى العام للأسعار هو المتغير التابع وأن
تتبدل كمية النقود في الجواز الاقتصادي في اتجاه معين ونسبة معينة يؤدي الى تغيير مستوى
الأسعارية في نفس الاتجاه وبفس النسبة . ويعبر عن النظرية بالمعادلة التالية :

$$م = \frac{ن \times س}{ك} \text{ أى مستوى الأسعار } = \frac{\text{كمية النقود} \times \text{سرعة تداولها}}{\text{كمية المبادلات}}$$

D. R. Hodgman : Soviet Monetary Control Through (٢)
The Banking System. in Value & Plan (Gregory Grossman ed.)
University of California, Berkely 19٥0, p 125
Karl Marx : Capital. op. cit., pp 122 — 125

الحر (سوق الكونجوز) على أساس حجمها الذي استقر نسبياً من مام إلى آخر ، كما أن الائمان تكون محددته بواسطة المخطط ، وبذلك يتحدد بسط المعادلة (١) . أما مقام المعادلة وهو سرعة تداول النقود فيستخرج اما عن طريق قسمة رقم أعمال مبيعات السلع والخدمات الفعلية أو المخططة أو قيمة اتفاقات السكان الفعلية أو المخططة على متوسط كمية النقود في التداول الفعلية أو المخططة (٢) .

وقد اشد الجدل حول ما كان بسط المعادلة يتضمن المعاملات التي تتم بواسطة النقود الكتابية (المصرفية) أم أنه يقتصر على المعاملات التي تتم بالنقود الورقية . والرأي الغالب هو أنه طالما كان من الممكن تحديد كمية النقود الكتابية بواسطة التخطيط العيني ، فإن بسط المعادلة له يكون قاصراً على المعاملات التي تتم بواسطة النقود الورقية (٣)

كما أنهم الجدل أيضاً حول ما إذا كان بسط المعادلة يتضمن المدفوعات السلمية فقط أم أنه يشمل مدفوعات أخرى مثل الأجور . وقد رأى Z Atlas أن البسط لا يتضمن سوى النقود الضرورية للتداول العيني ، وأن النقود

(١) M. Lavigne ; Planification et Politique Monétaire dans L'Economie Soviétique. Annuaire de L'URSS, C N R S Paris 1968 pp 371 - 372

(٢) Z. Atlas ; De Quelques Problemes Theoriques de Planification de la Circulation Monétaire, L' U. R. S. S. et Les Pays de L'Est, No 1, 1965 pp. 153 - 154

(٣) M. Lavigne ; Les Economies, op. cit., p 347 ; Idem Planification. op. cit., p 373

بصفتها. أداة للدفع لا تؤثر على الحجم الكلى للنقود ومن ثم فإن المعادلة لا تتضمن مدفوعات الأجور. وقد هاجم G. Kaganov هذا الرأي على أساس أن سداد الأجور يتطلب نقوداً ، وهذه النقود ضرورية لخدمة التداول التجارى كما أنه توجد علاقة بين سرعة تداول النقد وكونه أداة للدفع لها سرعتها الخاصة بها والتي تعتمد بالدرجة الأولى على الفترات التى تدفع الأجور خلالها فقد يترتب على قصر هذه الفترات زيادة سرعة تداول النقود. وفى هذا يتفق Kaganov مع ما ذهب إليه «ماركس» عندما نظر إلى النقود المتداولة باعتبارها أداة للتداول وأداة للدفع^(١).

ولذلك كله رأى V. Batyrev, G. Kaganov أن هناك طريقة أخرى لحساب كمية النقد اللازم للتداول وهى قسمة الدخول السنوية الموزعة على السكان على سرعة تداول النقود (٢) : وهذه الطريقة فى رأى مؤيديها - تتجنب أية نتائج مضللة قد تسفر عنها حسابات قيمة السلع والخدمات المباعة للسكان والتي تعتمد أساساً على أرقام أعمال متاجر التجزئة وتنظيات الخدمات الجارية ، وهى أرقام قد لا تتطابق إلى حد كبير مع حقيقة الاتفاق النقدى للسكان .

(١) Ibid., p 375 ; Mohamed Reda Ali El-edel ; The Financial Planning Through the Banking System in the U.S.S.R. A Thesis Submitted to the Institute of National Planning, Cairo 1963. No 40, pp 27 - 28

(٢) Kaganov (G) Des Methodes De Determination de la Quantite De Monnaie Necessaire & In Circulation- L' U. R. S S, et les Pays de L'Est No 1 1965 pp 154- 156

غير أن الاقتصادى O. Rogova قد وجه النقد إلى الطريقتين التى يتم بهما حساب كمية النقد المتداول على أساس أنها لم تأخذ فى الاعتبار اختلاف سرعة تداول النقود كتغير تابع لمستوى الدخل ومستوى الاتفاق (١) . ولذلك رأى Rogova ضرورة تقسيم السكان الى مجموعات حسب مستوى دخولهم النقدية ، وتقسيم النفقات إلى مجموعات ثلاث :

(أ) نفقات جارية (على المنتجات الغذائية — الطباقي ... الخ) .

(ب) نفقات دورية أو شهرية (مثل الاتفاق على الكساء أو المدفوعات مقابل الخدمات البلدية) .

(ج) نفقات استثنائية (نفقات على الأدوات المنزلية - شراء سيارات ...)

وبذلك يتأثر التداول النقدى فى رأى Rogova بعاملين أساسيين أولهما هو مستوى دخول المجموعات السكانية ، وثانيها هو هيكل أو طبيعة النفقات . ومن ثم فإن أى اجراء حكومى يستهدف زيادة الدخل الحقيقية للسكان (زيادة الأجور أو خفض الأسعار) يؤدي إلى التأثير على التداول النقدى بدرجات متفاوتة تختلف تبعاً لمجموعات السكان أو مجموعة السلع التى اصابتها هذا التغيير . وقد عبر Rogova عن رأيه فى المعادلة التالية :

$$M = \frac{R_1}{V_1} + \frac{R_2}{V_2} + \frac{R_3}{V_3} + \frac{R_4}{V_4}$$

O. Rogova; L'Influence Du Niveau et de la Différenciation Des Revenus de la Population Sur la Circulation Monétaire (١)
L, U. R. S. S. et Les Pays de L'Est No 4, 1965 pp 862 - 865

حيث :

M = الكمية المطلوبة من النقود و R_1 تمثل دخول مجموعة العائلات ذات المستوى الأدنى و R_2 , R_3 تمثلان دخول المجموعات التالية بالنسبة لمستوى الدخل ، وتمثل R_4 دخول المجموعة ذات المستوى الأعلى ، كما ان $V_1 \dots V_4$ تمثل سرعة تداول النقد الخاص بكل مجموعة .

وبستمين Bogova في حساب معادلته بالميزانيات العائلية للعمل ، وتحسب في كل ميزانية من هذه الميزانيات العناصر التالية :

— مستوى الدخل لكل عضو في العائلة .

— حساب متوسط الأرصدة السائلة الشهرية او السنوية لكل عائلة .

— حساب سرعة التداول كعلاقة بين الدخل السنوي ومتوسط الرصيد

التقدي السنوي $L'encaisse moyenne annuelle$.

وقد اعطى Rogova نموذجاً عددياً لمعادلته في التداول التقدي اقامه بناءاً على استقصاء احصائي لمائة من العائلات العالية في عامي ١٩٥١ و ١٩٦١ (١)

وبستبان من هذا النموذج ان انتقال بعض العائلات من مجموعة ذات دخل معين الى مجموعة ذات دخل اعلى قد أدى الى ابطاء سرعة التداول التقدي ، وكذلك اسفرت الزيادة الاجمالية في الدخل التقدي بمقدار ٣٠٪ عن ارتفاع كمية النقود في التداول بمقدار ٥٠٪ .

الدخل الشهري للفرد في المائة بالروبل		عدد المائلات		اجالى الدخل القدى بالروبل		مدل الدوران في الشهر		كبة النقود في التداول	
١٩٦١	١٩٥١	١٩٦١	١٩٥١	١٩٦١	١٩٥١	١٩٦١	١٩٥١	١٩٦١	١٩٥١
المجموعة الأولى									
٤٥	٨	١٠١٠	٦٠٧٢	٧	٧	٨٦٧	١٤٦	أقل من ٤٠ روبل	
المجموعة الثانية									
٤٣	٦٢	١٢٢٤٠	٧٥٠٠	٥	٥	١٥٠٠	٢٤٤٨	من ٤٠ - ٧٠ روبل	
المجموعة الثالثة									
٢١	٢٠	٢٦٢٨	٧٨١٠	٤	٤	٦٥٧	١٩٦٠	أكثر من ٧٠ روبل	
١٠٠	١٠٠	١٦٢٠	٣١١٠٠	٥٣	٤٦	٣٠٥٦	٤٥٨٧		

نخلص من ذلك ان نظام التداول القدي يعتمد على وجود قطاعين متميزين اولهما هو قطاع تداول النقد المصرفي (وهو القطاع الذي يتحقق فيه الجانب الأعظم من المدفوعات في الاقتصاد القومي) ، والثاني هو قطاع تداول النقود الورقية . ويتم تحديد كبة النقود الورقية المتداولة بالقدر الذي يتناسب مع حاجة المعاملات . أو بمعنى آخر ، يجب أن تكون كبة النقود في أيدي السكان متناسبة تماما مع اجمالي قيمة السلع الاستهلاكية المعروضة للبيع في الاسواق ، و اجمالي قيمة الخدمات غير المجانية التي يطلب السكان الحصول عليها بحيث لا يوجد فائض أو عجز غير مرغوب فيه في القوة الشرائية المتاحة .

ويتم تحديد كبة النقد الذي سيوجد في التداول خلال الفترة التي نغطيها الخطة القومية بطريقة مخططة بواسطة الجهاز القائم على ادارة تداول النقد في الاقتصاد وهو الجوس بنك ، أما مدفوعات الوحدات الاقتصادية لبعضها

اليعض والتي يسهم الائتمان المصرفي (وهو الشكل الوحيد من أشكال الائتمان) في تغطية جانب كبير منها ، فتم عن طريق استخدام التحويلات الدفترية التي تسجل في جسابات هذه الوحدات المسوكة لدى الجوس بنك ، ولذلك كان على هذا الأخير أن يخطط أيضاً حجم الائتمان الذي سيقوم بتقديمه إلى الوحدات الاقتصادية ، وهو ما سوف نتعرض له فيما بعد في البحث الخاص بالتخطيط المالي .

الباب الثاني

الجهاز المصرفي وعملية التخطيط

تعرفنا في المبحث التمهيدي من هذه الدراسة على الخصائص الأساسية التي يتميز بها الاقتصاد السوفيتي ومنها أن روابط الإنتاج فيه تقوم على أساس ملكية الجماعة لوسائل الإنتاج ، وأنه اقتصاد مخطط تخطيطاً شاملاً ، وانضج لنا كذلك أنه اقتصاد تقديتي تنسود فيه المبادلات النقدية ، الأمر الذي فرض ضرورة وجود تخطيط عيني وتخطيط مالي . وقد تطلب هذا النوع الأخير من التخطيط وجود جهاز ينشغل أساساً به وهو الجهاز المصرفي الذي تعرفنا فيما تقدم على مراحل تطوره وهيكله الحالي ووظائف وحداته بصفة عامة .

وللجهاز المصرفي دور يقوم به في عملية التخطيط الاقتصادي سوف نتعرف عليه في هذا الباب الذي يضم فصلين ، تخصص أولهما لدراسة الدور الذي يقوم به الجهاز المصرفي عند إعداد الخطة ، ويخصص الثاني لدراسة دوره عند تنفيذها .

الفصل الأول

دور الجهاز المصرفي عند تحضير الخطة القومية

لسنا بما تقدم كيف أن الخطة الاقتصادية تعتبر أداة ترشيد النشاط المعنى في الاقتصاد الموفيتي ، وإن كافة الوحدات الاقتصادية تلزم بالعمل في إطارها ، بمعنى أنها تباشر نشاطها وفقاً لما تتضمنه من مؤشرات (١) ، كما أنها تسعى إلى تحقيق الأهداف التي تتضمنها.

ويعتدل دور الجهاز المصرفي في مرحلة إعداد الخطة القومية في قيامه

(١) تتضمن الخطة المؤشرات التالية :

أ - المؤشرات المادية : وتعتبر من الأهداف المطلوب تحقيقها في شكل وحدات وزن أو قياس أو عدد للأشخاص والامتياز والوحدات ويعتمد هذا النوع من المؤشرات أهميته من ضرورته لتنسيق نمو مختلف الصناعات وأنواع المنتجات وذلك بالنظر إلى العلاقات المتبادلة بينها .

ب - المؤشرات القينية : وتعتبر عن نفس هذه الأهداف وإنما في شكل وحدات نقدية أي روبلات ، يتوصل إليها عن طريق تقييم المؤشرات المادية وفقاً للآثمان الجارية . ويعتمد هذا النوع من المؤشرات أهميته من ضرورته لتنسيق تخطيط الإنتاج المادي مع التخطيط المالي ومم تخطيط قفلات الإنتاج .

ج - المؤشرات السكية : وتعتبر من احجام أهداف الإنتاج سواء في شكل مادي أو قيمي .

د - المؤشرات الصكفية : وتمثل المواصفات المطلوبة في مختلف أنواع هذا الإنتاج ، أو تمثل أهدافاً كمية مميته مثل الزيادة في إنتاجية العمل أو خفض في قفلات الإنتاج أو الكفاءة في استخدام التجهيزات الفنية والمواد الأولية ، أو ربحية المشروعات ، أو غير ذلك .

بالتخطيط المالى الذى تشق أهدافه — كما تقدمت الإشارة — من التخطيط العينى . فأهداف الانتاج تتحدد أساسا على ضوء الموارد الانتاجية المادية المتاحة ، ولا توضع الموارد المالية أى قيد عليه ، وعلى سبيل المثال ، فإن عدم توافر التمويل اللازم للقيام بشروع استثمارى بعكس قهصور الموارد المادية عن بلوغ هذا الهدف ، او عن تخصيص هذه الموارد فى موضع آخر من الاقتصاد القومى ، ولذلك يرى المخططون ان التساؤل الخاص بما إذا كان من الممكن تمويل الانتاج كشرط اولى سابق على تحقيق هذا الانتاج بمثابة « وضع العربنة امام الحصان » (١) .

وارتكاز التخطيط المالى على التخطيط العينى وارتباطه به هذا الارتباط العضوى يتطلب بالضرورة التعرف على التخطيط العينى وأدواته وذلك حتى يمكن ان تعرف بالتالى على مدى ارتباط التخطيط المالى به ودور الجهاز المصرفى فى وضع جانب من المخطط المالية .

ولذلك سوف يتضمن هذا الفصل المباحث الثلاث التالية :

المبحث الأول - ويتضمن دراسة لأبعاد التخطيط الاقتصادى ومدى شموله للجوانب المختلفة لعملية تجديد الانتاج الاشتراكى .

المبحث الثانى - ويتعرض للتخطيط العينى وأدواته .

المبحث الثالث - ويتعرض للتخطيط المالى وأدواته .

(١) In a Planned economy the notion that financial problems have priority over problems of production clearly has the cart in front of the horse. See : M. Dobb : Soviet. op. cit., p 387

المبحث الأول التخطيط الاقتصادي وأبعاده

ان عملية التخطيط عملية تاريخية : نقطة البدء فيها هو الواقع الاجتماعى الذى يتحدد حاضره بتطوره فى الماضى القريب ، من الناحية الاقتصادية تمثل نقطة البدء فى هيكل الاقتصاد الموجود فى بداية عملية التطور المخطط . من جوهر التخطيط أنه يأخذ فى الاعتبار الحياة المستقبلية للجماعة وهو ما يتبلور فى تصوير كينى للمستقبل ، أى تحديد للمعالم العريضة للمجتمع الذى يراد بناؤه . هذه الصورة العامة تمثل الاستراتيجية العريضة لعملية التطور الاقتصادى والاجتماعى الراعى (١) .

وتتطلب عملية التطوير الاقتصادى والاجتماعى أن يكون التخطيط المتعلق بها تخطيطاً شاملاً يمتوى الجوانب المختلفة لعملية تجميد الانتاج الاشتراكى ، وتمثل هذه الجوانب فى الآتى

(١) الجانب العلمى (المادى) : ويتمثل فى التدفقات السلعية فى الاقتصاد التوحي وهذه التدفقات تستلزم وجود موارد طبيعية (أرض - مياه - غابات - موارد مواد أولية - موارد طاقة) ، أدوات انتاج . ويهتم التخطيط المادى (العلمى) - والذى يشير الى وضع وتنفيذ خطة الانتاج والاستثمار وما يتطلبه ذلك من حصر الموارد المادية وتوزيعها بين الاستخدامات

(١) د محمد دويدار : عاضرات فى التخطيط الاقتصادى ، المرجع السابق ص ٦٣
وأظر أيضا نفس المؤلف بالاشتراك مع د مصطفى رشدى شيخه ، الاقتصاد السياسى .
الطبعة الأولى ، المكتب العربى للطباعة والنشر ١٧٧٣ م ٥٤١ - ٥٤٢

المختلفة - أساس التخطيط الشامل .

(٢) الجانب القيمي (التقدي) : ويمثل في التدفقات النقدية والدخلية في الاقتصاد القومي وينصرف دور التخطيط المالي إلى تنفيذ الخطة للمادة عن طريق تعبئة الموارد (النقدية والائتمانية) وتوزيعها على الاستخدامات المختلفة بحيث تقابل في النهاية تخصيصات الدخل تخصيصات السلع والخدمات المحددة فيما بين القطاعات ، وكذلك في داخل القطاع الواحد فيما بين الفروع ، وكذلك فيما بين الوحدات الانتاجية والوحدات الاستهلاكية . فالتدفقات السلعية تتحدد وفقاً للخطة المادية ، ويتحقق انسيابها فيما بين التراكم والانتاج والتداول والاستهلاك عن طريق التدفقات المالية التي تقابلها تماماً .

(٣) الجانب البشري : وينصرف تخطيط هذا الجانب إلى اعداد مجموعة القرارات التي تنظم تعبئة واستخدام القوة العاملة الكفيلة بإنجاز الخطة المادية تحقيقاً للأهداف الكمية والكيفية التي حددتها . ويتضمن تخطيط القوة العاملة الجانب الكمي فيها ويمثل في حجم ومعدل نمو القوة العاملة ، وتخطيط الجانب الكيفي فيها ويمثل في المهارة والخبرة الفنية للقوة العاملة .

(٤) الجانب القطاعي : ويمثل في انتاج القطاعات المختلفة في الاقتصاد القومي وبموجب أشكال الملكية .

(٥) الجانب الاقليمي : ويعبر عنه توزيع الانتاج (الجانب العيني) والدخول (الجانب القيمي) والقوة العاملة (الجانب البشري) بين المناطق المختلفة في الدولة .

(٦) الجانب الزمني : وتظهر أهمية هذا الجانب في ربط الجوانب

المختلفة الأخرى لعملية تجدد الانتاج في الفترات الزمنية المتعاقبة . ومن هنا ظهرت الحاجة إلى وضع خطط ذات أبعاد زمنية مختلفة فهناك خطط طويلة الأجل وتغطي فترة من ١٠ - ٢٠ عاما ، وهي ليست خططاً تفصيلية وإنما تختص بتحديد الأعمال اللازمة لرفع الهيكل والتطور في القطاعات الرئيسية للاقتصاد القومي وذلك لرفع مستوى المعيشة لأفراد المجتمع^(١) .

أما المخطط متوسط الأجل فتغطي فترة زمنية من ٤-٧ سنوات ، وغالباً ما تكون لمدة خمس سنوات وتعرف بالمخطط الخمسية ، والوظيفة الأساسية لمثل هذه المخطط هي ترجمة الأهداف العامة التي حددتها الخطة طويلة الأجل من حيث تحديد اتجاه ومعدل نمو الاقتصاد القومي وتحديد الأهداف الرئيسية للانتاج والاستهلاك والاستثمار وتنظيم التغيرات الهيكلية التي يعين ادخالها على الجهاز الانتاجي^(٢) .

(١) ومن الأهداف المرسمة للمخطط العشريني ١٩٦١ - ١٩٨٠ في الاتحاد السوفيتي زيادة الناتج القومي الاجمالي ٥ مرات والنقل الفردي الحقيقي ٣٥ مرة وزيادة الانتاج الصناعي الاجمالي بين ٦٠٢ و ٦٠٤ مرة والزراعي ٣٥ مرة .

انظر :

N. M. Oznobin : Basic Principles & Methods of Long-term Planning in the U. S. S. R. in Report of the United Nations Seminar on Planning Technique. op. cit., p 42

(٢) الواقع أنه لا يمكن تحديد معدل نمو الاقتصاد القومي والاتجاه الذي سيتخذه هذا النمو في الاجل القصير - كمنه مثلاً - نظراً لأن الاقتصاد القومي يتميز خلال هذه الفترة بقدر كبير من الثبات يتعذر معه اجراء أية تغييرات هيكلية فيه . أما فترة الخمس سنوات فتعد فترة مناسبة لوضع برامج الاستثمارات الهامة في مختلف مجالات الاقتصاد القومي . كما أنها المدة التي يستغرقها احتمال تغييرات كبيرة في الحياة الاقتصادية كانشاء مشروعات صناعية كبرى ومخططات القوى الكهربائية وانشاء الجاوى المائية وأعمال اى واستصلاح الاراضى =

أما المخطط قصيرة الأجل ، وهى المخطط السنوية أو الجارية ، فنختصر مهمتها الرئيسية فى تحقيق الأهداف التى تتضمنها المخطط متوسطة الأجل وذلك بعد تحديد نسب السنة محل الاعتبار من هذه الأهداف ، وهى أكثر المخطط تفصيلا وخصوصية ، ومن هنا جاء تميزها بأنها أكثر المخطط إتصافاً بالعمل *the most most operational plana* ولها طابع الزامى حيث تلزم الوحدات الاقتصادية المختلفة بتنفيذ ما تحدده لها من مهام تفصيلية تتعلق بالنتاج المطلوب منها كما ونوعاً وتوقيتاً^(١).

هذه هى الجوانب المختلفة لعملية تجديد الانتاج التى تشملها عملية التخطيط الاقتصادي ، وهى لذلك تتطلب — كما يقول الاستاذ A. Baykov وجود جهاز متخصص قادر على الحصول على البيانات والمعلومات الخاصة بالطاقة الانتاجية الحالية لمختلف فروع الاقتصاد القومى وإعلانها المتبادلة فيما بينها ، وهى بيانات ومعلومات لا تتوفر فى الاحصاءات الحكومية العادية والتى قد تكفى للتوجيه الاقتصادى العام ولكنها لا تكفى لتخطيط يستهدف تسيير

== الزراعة وإنشاء خطوط السكك الحديدية والقيام بالتجديدات الفنية الجوهريّة فى بعض فروع الاقتصاد القومى وتدريب أعداد كبيرة من العمال المهرة . ومن ناحية أخرى فإن تحضير المخطط لفترة خمس سنوات يسمح للمخططين بأن يحددوا بقر من الدقة اتجاه نمو الفنون الاتاجية والتنبؤ بتأثيرها الاقتصادية وبالإلى وضع خطة انتاج متماكة تستجيب للتطورات الفنية .

انظر :

U. N., Basic Principles & Experience. op. cit., pp 18 - 19 ; M. Z. Bor : The Organization. op. cit., pp 113 - 114

(١) د. محمد دويدار : محاضرات فى التخطيط الاقتصادى ، ص ٦٥ — ٦٧

M. Z. Bor : The Organization . op. cit., p 114

الاقتصاد القومي بأكمله كالنخطيط الاشتراكي. كذلك يضمن أن يوجد جهاز متخصص في تحضير النخطط الاقتصادية ومراقبة تنفيذها^(١).

وبتولى مهمة النخطيط الاقتصادي في الاتحاد السوفيتي هيئات متعددة على مستويات مختلفة سواء على مستوى الاتحاد أو على مستوى جمهوريات الاتحاد حتى تصل إلى مستوى الوحدات الانتاجية .

وتعتبر لجنة الدولة للنخطيط للاتحاد السوفيتي (ويشار إليها بجوسبلان الاتحاد U.S.S.R. Gosplan)^(٢) هي هيئة النخطيط المركزي في الاقتصاد السوفيتي^(٣) . وتوجد إلى جانبها لجان أخرى للنخطيط على مستوى الجمهوريات (جوسبلان الجمهورية)^(٤) . وتقوم الجوسبلان — التي تعمل في انفعال وثيق مع جوسبلان الجمهوريات والوزارات والادارات والمصالح والشروعات — بمهمة وضع النخطط بأبعادها الزمنية المختلفة (خطط طويلة ومتوسطة وقصيرة الأجل) . .

A. Raykov : Some Observations on Planning Economic Development in the U. S. S. R. in Economic Planning (L. J. Zimmerman (d.) Mouton and Co. London 1963, pp 22 - 23 .
(٢) كبة Gosplan اقتصاد القباره الروسيه Gosudarstvennyi planovyi Komitet. وقد أنشئت الجوسبلان بموجب المرسوم الذي وقعه « لينين » في ٢٢ فبراير ١٩٢١ .

(٣) توجد هيئات أخرى على مستوى الاتحاد الى جانب الجوسبلان ضمن مجموعه هيئات النخطيط أهمها : لجنة الدولة لشئون الامدادات الماديه والفنيه ، ولجنة الدولة لشئون العلم والتكنولوجيا ، ولجنة الدولة للتشييد ، ولجنة الدولة للأسعار ، وهذه الابان تابعة لمجلس وزراء الاتحاد السوفيتي مباشرة .

(٤) سوف نشر في هذه الدراسة الى « جوسبلات الاتحاد » بطلقة « جوسبلان » فقط .

وسام الجهاز المصرفي السوفيتي بتصميم في العملية التخطيطية في الاقتصاد القوي حيث يهدف إليه بإعداد المخطط المالية (خطط النقد - خطط الائتمان قصير وطويل الأجل - خطط بنوك الادخار - جانب من خطة النقد الاجنبي) وهذه المخطط تعتبر جزءاً من التخطيط الاقتصادي العام (١) .

البحث الثاني

التخطيط العيني وأدواته

تقدم الإشارة إلى أن أهداف المخطط متوسطة الأجل ترتبط أساساً بالانتاج والاستهلاك ، ومن ثم فإن المخطط الخمسية يمكن أن يطلق عليها خطة الانتاج والاستهلاك ، وهي تعتبر - كما يذكر الاستاذ M. Dobb حجر الزاوية في نظام التخطيط السوفيتي كله (٢) . فهي خطة تتعلق بالجانب العيني من عملية تجديد الانتاج مهمتها تجديد اتجاه نمو الاقتصاد القومي ، ويكون هيكلها الرئيسي من أهداف محددة لانتاج السلع الرئيسية (٣) ، انتاجية كانت أم استهلاكية ، نهائية كانت أم وسيطة ، وكذلك الخدمات الانتاجية وبصفة خاصة الطاقة من مختلف مصادرها والمواصلات : تختلف وسائلها . وتعتبر خطة الانشاءات الرأسمالية الممودة المقررة لخطة الانتاج والاستهلاك خاصة فيما يتعلق ببناء الوحدات الانتاجية الجديدة وبتوسيع أحجام الوحدات القائمة والتجديدات

(١) انظر البحث الثالث من هذا الفصل .

M. Dobb : Soviet Economic Development.. op. cit., p 385 (٢)

(٣) تقتصر المخطط الخمسية على تبيان أهداف الانتاج من المنتجات الرئيسية فقط أما انتاج السلع الثانوية فيترك أمر تعديدها للشروط الفردية .

الكبيره التى تطرأ عليها^(١).

واعداد الخطة الخمسية يفترض أن هناك استراتيجية عامة للتطوير الاقتصادى والاجتماعى خلال المرحلة التخطيطية تصعب أمام القائمين بالتخطيط مغطاً عاماً للاولويات، كما يفترض أيضاً أن هناك خطة طويلة الأجل يتم اعداد الخطة الخمسية فى اطارها^(٢).

ومعرفة التخطيط وأدواته ضرورى لمعرفة التخطيط القيمى (الذى يرتكز على التخطيط العيى) ، ثم لمعرفة التخطيط المالى فى اطار التخطيط القيمى .
ولذلك سوف يتضمن هذا المبحث الموضوعين التاليين

اولا : كيفية تحضير خطة الانتاج والاستثمار بصفة عامة ومكوناتها.
ثانياً : كيفية تحقيق تناسق الخطة .

أولاً — كيفية تحضير خطة الإنتاج والاستثمار بصفة عامة ومكوناتها :

يسبق الأعداد للفعل لخطة الإنتاج والاستثمار فى فترة زمنية معينة دراسة تحليلية شاملة للظروف الاقتصادية والاجتماعية التى سادت خلال فترة الخطة الخمسية السابقة ، مع تقسيم الدروس العملية المستفادة خلال تنفيذ الخطة فى تلك الفترة والتعرف على اتجاه التطور الاقتصادى فى الماضى القريب . ويتم هذا التحليل بواسطة « الجوسبلان » استناداً إلى الفيض الضخم من المعلومات الاحصائية التى تملأها من كل من الادارة المركزية للاحصاء التى تتجمع لديها كافة الاحصائيات على مستوى الاقتصاد القومى^(٣) ، ومن الجوسبك

Ibid., p 385

(١)

(٢) د. محمد دويدار : معاضرات فى التخطيط الاقتصادى ، المربع السابق ص ٦٩

(٣) تتبع الادارة المركزية للاحصاء مباشرة مجلس وزراء الاتحاد السوفيتى .

الذى يسجل في دفاتره الجانب الاكظم من المعاملات المالية التى تتم بين الوحدات الاقتصادية والمزعة بالمستندات الخاصة بالمعاملات المادية (١) .

ولكى تصلح البيانات الاحصائية للاستخدام فى العمل التخطيطى (٢) فإنه يتعين تقديمها فى صورة محاسبية تالى الضوء على العلاقات الجارية القائمة بين مختلف الكيات الاقتصادية الكلية والقائمة كذلك بين مختلف النشاطات الإنتاجية والاستهلاكية ، ويتم ذلك عن طريق تقديم هذه الصورة الاحصائية فى شكل مجموعة من الموازين الكلية المتعلقة بفترة زمنية سابقة ex - post ، كما يمكن تقديمها فى شكل جدول من جداول المستخدم الناتج للاقتصاد القومى ثم يتعين بعد ذلك حساب المعدلات المختلفة (المعدلات الفنية لاستخدام الموارد الإنتاجية فى الإنتاج - معدلات الطلب - مرونة الطلب على السلع المختلفة - معدلات الاستيراد والتصدير - معدلات نمو الكيات : الإنتاج - الاستهلاك - الدخل القومى : .) وهذه المعدلات تعتبر أداة لا غنى عنها فى العمل التخطيطى (٣) .

ويستهدف تحليل البيانات الاحصائية والمحاسبية الفاء الاضواء على

(١) Loucks & Whitney : Comparative.. op. cit., pp 487 - 488

(٢) راجع البيانات الاحصائية التى تستخدم فى اعداد الخطة :

د. محمد دويدار ، مصطفى شيجه : الاقتصاد السياسى ، المرجع السابق ،

ص ٥٨٠ — ٥٨٥

Planning & Statistics in Socialist Countries. Indian Statistical Institute. Asia Publishing House, 1963 pp 1-71

(٣) د. محمد دويدار ، مصطفى شيجه ، الاقتصاد السياسى ، المرجع السابق ،

الامكانيات الاقتصادية المتاحة والتي يؤدي استخدامها إلى الاسراع بالانقصاد القوي في معارج التطور . والتعرف على هذه الامكانيات أمر لا يقتصر على المرحلة التي يجرى فيها تحضير الخطة ، وإنما هو عمل دائم متعل يستمر طوال فترة تنفيذها بقية تجاوز الاهداف المخططة كلها أمكن ذلك لكي يتيسر مواجهة الحاجات الاجتماعية الجديدة والمزايدة (١) .

ويتضمن تحليل الاوضاع السائدة خلال الفترة السابقة على الخطة الخمسية الجارية اعدادها دراسة المسائل الكبرى التالية وذلك على مستوى التحليل الجمعي (٢) :

١ - العلاقات المتداخلة بين معدل نمو الإنتاج وبين التغيرات الهيكلية في مختلف الفروع الإنتاجية ، وكذلك التغيرات في تركيب مختلف المنتجات داخل الفروع الإنتاجية ، ورؤوس الاموال الناجمة الإنتاجية وما طرأ عليها من توسع ، وحجم القوة العاملة والزيادة التي حدثت فيها .

٢ - توزيع الإنتاج بين الاستثمار والاستهلاك السكاني والتجارة الخارجية والمخزون سواء على مستوى الفروع الإنتاجية الفردية أو على مستوى قطاعات كبرى يشمل كل منها عدة فروع .

٣ - الزيادة التي حدثت في الطاقة التصديرية بالنسبة إلى الإنتاج الصناعي والإنتاج الزراعي سواء كان ذلك في صورة أرقام اجمالية أو حسب المنتجات الرئيسية .

M. Z. Bor : The Organization.. op. cit., p 157 (١)

Ibid., pp 127 - 129 ; The Main Features of National (٢)

Economic Planning in Hungary. Paper Submitted by Hungary in Planning for Economic Development Vol. II, op. cit., p 40

٤ - تحليل للتجارة الخارجية للدول الاشتراكية وكذلك تحليل للتنمية الاقتصادية الداخلية للدول المختلفة الأخرى من حيث أنماط الإنتاج والاستهلاك والتجارة الخارجية فيها ، فضلا عن تحليل للسوق الاقتصادية الرأسمالية قدر الأماكن .

٥ - تحليل مستوى التطور الاقتصادي في المناطق المختلفة من الاقتصاد القومى مع املامة اللتام عن المشكلات الاقتصادية التى تواجه كل منها . وبعد اجراء الدراسات التحليلية لبيانات الاحصائية ، تقدم «الجوسبلان» إلى السلطات السياسية (وحى اللجنة المركزية للحزب الشيوعى ومجلس وزراء الاتحاد السوفيتى) صورة احصائية مجردة للوضع القائم للاقتصاد القومى وتطوره للماضى والانجازات التى تحققت والصعوبات التى صادفت التنفيذ ، وكذلك الامكانيات الحاضرة والمستقبلية ^(١) مع الأخذ فى الاعتبار الاستراتيجية العامة لعملية التطور فى مرحلتها الراهنة والموجهات العامة للخطة طويلة الأجل وذلك بعد تعديل هذه الأخيرة فى ضوء التغيرات الفعلية التى طرأت على الواقع الاقتصادى ^(٢)

ومن هذا المنطلق تقوم السلطات السياسية بتحديد «الموجهات العامة»

(١) ان تحديد الامكانيات الانتاجية الموضوعية اللازمة لاستمرار النمو يتضمن تحديد النمو السكانى والتغير فى هيكل السكان وعرض الايدى العاملة الماهرة والأصول الانتاجية الثابتة الموجودة والمحتملة والفنون الانتاجية الجديدة التى يمكن تطبيقها للارتقاء بطرق الانتاج المطبقة والمواد الأولية المتاحة والمواد الطبيعية الأخرى (مساحة الاراضى المزروعة والمناخ للاستغلال الزراعى الاقتصادى) وامكانيات زيادة انتاجية العمل الاجتماعى .

انظر :

M. Z. Bor : The Organization, op. cit., pp 129 - 133

(٢) د. محمد دويدار ومصطفى شيجع بالمرجع السابق ص ٥٥٤ - ٥٥٥ .

general directives. للخطة المستقبلية ، هذه الموجهات التي تستند إلى تحليل اجتماعي واقتصادي وسياسي في نفس الوقت لأوضاع وظروف المجتمع وطبيعة الفترة التاريخية التي يمر بها والتي تستند أيضاً إلى أعمال التخطيط الجارية وعلى الأخص فيما يتعلق بحسابات نتائج الخطط السابقة وإمكانيات الاقتصاد القومي المستقبلية .

هذا هو المفهوم السياسي لأهداف الخططة الخمسية الذي تستند إليه القرارات المتعلقة بأكبر أقسام الخططة أهمية مثل : معدل نمو الدخل القومي ، ومعدل الزيادة التقريبية في الانتاج الصناعي ، والعلاقات بين الاستهلاك والتراكم ، والنسبة بين معدل نمو الفروع المنتجة لوسائل الانتاج وتلك المنتجة لسلع الاستهلاك ، ومعدل التنمية الصناعية في المناطق المختلفة والمشروعات الأخرى مثل بناء شبكات الري ومحطات القوى الكهربائية ... الخ ، تحديد سياسة الائتمان وسياسة الأجور (١) .

واستناداً إلى التصور الاحصائي المركز للواقع الاقتصادي والاجتماعي وتحديد الموجهات العامة بواسطة السلطات السياسية ، تقوم الجوسبلان بوضع اطار الخططة plan - frame (أو ارقام الرقابة control figures كما

(١) Hans Hirsch : Quantity Planning. op. cit., pp 24 - 25

والمفهوم السياسي لأهداف الخططة أيضاً في سائر الاقتصاديات ذات الطابع السوفيتي ، وفي هذا يقول B. Balassa « أن الحزب يقوم - مستنداً بالأيديولوجية الماركسية اللينينية ومطبقاً القوانين الاقتصادية الاشتراكية - بتحديد أهداف الخططة » وأن « الخططة تنفذ بواسطة منظمات الدولة على أساس التوجيهات الصادرة من الحزب الشيوعي .

انظر :

B. Balassa : The Hungarian Experience. op. cit., pp 134 - 135

يعلق عليها) الذى يعتبر المرحلة الاولى من مراحل العمل التخطيطى والذى يتمثل فى تصوير الهيكل الاقتصادى المطلوب تحقيقه فى نهاية فترة المخططة الجارى اعدادها وذلك على نحو يتفق مع الموجهات العامة للسلطات السياسية اذ يتم ترجمة هذه الموجهات الى كيات كلية agregantes عند مستوى مرتفع جدا من التصوير الجمعى، ثم تكسير هذه الكيات نزولا حتى نصل الى مستوى الفروع الانشائية (١).

ويمكن تلخيص خطوات اعداد اطار خطة السنة النهائية من سنوات المخططة الخمسية الجارى اعدادها على النحو التالى (٢) :

أ - تبدأ الخطوة الاولى بحساب عدد معين من الكيات الكلية الاستراتيجية بالنسبة للسنة النهائية للخطة : حساب الدخل القومى لهذه السنة وتقسيمه بين الاستثمار والاستهلاك .

ب - ويتم فى الخطوة الثانية تكسير هذه الكيات الكلية عن طريق النزول الى مستوى اقل ارتفاعا من التصوير الجمعى ويكون مؤدى هذه الخطوة :

(١) لما كان اعداد اطار المخططة يقتضى تصوير ما-وف يكون عليه الاقتصاد القومى خلال السات الأخيرة من سنوات المخططة الخمسية ، تم لتقدم فى حركة زمنية مكدية الى الوراء عبر باقى سنوات المخططة حتى سنة الاساس لتلاوير ما هو لازم لتفان تحقق الهيكل الاقتصادى الذى تمكته خطة السات النهائية ، لذلك أطلق على عملية التخطيط بأنها عملية تغذية مرتدة . Feeding - back process أنظر

Mohamed Dowidar. Les Semas de Reproduction et La Methodologie de la Planification Socialiste. Editions Tiore-Monde, Alger 1964, p 163

(٢) ده محمد دويدار . مبادئ شيخة الاقتصاد السياسى ، المرجع السابق ص ٥٥٦-٥٥٨

— توزيع الاستهلاك الكلي للسنة النهائية بين الاستهلاك في وسائل الانتاج الناتجة في قطاعات النشاط المادي والاستهلاك في وسائل الانتاج الناتجة في قطاع الادارة والخدمات ، والاحتياطي السلمي .

— توزيع الاستهلاك الكلي للسنة النهائية بين الاستهلاك الفردي والاستهلاك الجماعي .

ج — الخطوة الثالثة تنبج نزولا الى مستوى اقل للتصوير الجمعي أى الى مستوى فروع النشاط الانتاجي ، وتمثل في الآتي :

— تحديد الاهداف المتعلقة بالانتاج والاستهلاك للفروع الانتاجية المختلفة التي تنتج سلعا انتاجية .

— تحديد الاهداف المتعلقة بالانتاج والاستهلاك للفروع الانتاجية المختلفة التي تنتج سلعا استهلاكية .

— تحديد الاهداف المتعلقة بالانتاج والاستثمار لفروع النشاط غير المادي .

وبعد اعداد اطار الخطة ترسل الى الوزارات الاتحادية والجمهوريات المختلفة حيث تقوم بتقييمها ثم تقسمها الى خطط متعددة حسب الوحدات الانتاجية التابعة لها . وتتلقى هذه الوحدات بين المستويات التي تعملها مباشرة ذلك الجزء من الخطة الذي يخصها مباشرة وتقرر موافقتها عليه بعد اجراء التعديلات اللازمة اذا استدعى الامر ذلك أو تعمل على تقديم خطط بديلة . وهذا الاجراء يتم بواسطة اقسام التخطيط في الوحدات الانتاجية وبمساعدة المهندسين والفنيين المختصين . وتأخذ هذه الخطط بعد ذلك طريقها صعوداً مرة أخرى عبر التنظيم الهرمي لبيئات التخطيط — الى لجنة الدولة للتخطيط (الجوسبلان) التي تقوم بتجميعها وتعديلها والتنسيق بينها جميعا لكي تحتويها الخطة الخمسية ، وبعد ذلك توضع الخطة تحت تصرف الحكومة للموافقة عليها أو اجراء مآراء

من تعديلات أخيره عليها ، فإذا ما وافقت عليها تأخذ الخطة قوة القانون
وتصبح ملزمة لكافة هيئات المجتمع في حركتها (١) .
مكونات الخطة :

وتتكون الخطة القومية لتنمية الاقتصاد القومي من عدة أقسام تتمثل
في الآتي (٢) :

(١) أما في دول التخطيط اللامركزي كيوغوسلافيا ، والولايات الاتحادية يتمتع
بحرية واسعة في توجيه نشاطها مع أخذ أهداف الخطة العامة في الاعتبار ، ويصبح لها
حرية تحديد الإنتاج كما وكيفا .- ويصبح لجهاز المراقبة حرية تشييف علاقاته بالوحدات
الدائنة والمدينة ويكون منه الاتصال لها قائما على أساس مدى قوة المركز المالي للوحده
المقروضة ومدى سلامة الغرض المطلوب تمويله وإكثافات السوق ومقدار التمويل الذاتي .
وقد طالب البنوك عند الاقتضاء ضمانات اضافية عينيه أو شخصيه ، ولها أن تتمتع عن منح
التسهيلات المملوكية ما لم تهدم الوحده المقترضة ضياعاً من الحكومة .
وبوجه النظام اللامركزي مشكلة ربط الاهداف الاجاليه في الخطة العامة بالتنبيه
الاقتصادية بخطط وأهداف الإنتاج القومية التي تحددها الوحدات الاتحادية ذاتها . وتحد
جرت المادة ان يقتصر اطار الخطة العامة على الاهداف الاجالية وحدها دون التدخل في
التنصيلات وذلك باستثناء بعض الاستثمارات البنية ذات الاولوية الخاصة فقد يرد بيانها
بالتفصيل . ويتضمن هذه الاهداف قيمة الإنتاج المحلي المستهدف ومعدل النمو بالمقارنة
مع السنوات السابقة موزعا بين الاستخدامات البديلة ، وهي الاستهلاك العام والمخاص
والاستثمارات البنية بها فيها الخزون العلمي والتصدير والاستيراد .
(٢) استند أساساً في دراستنا لهذا الجزء على المراجع التالية :

M. Z. Bor : The Organization,, op. cit., pp 167 - 173 ; Basic
Principles op. cit., pp 22 - 28 ; Schwartz : Russia. S. op. cit.,
pp 161 - 164

ينتولاي كوفال : أسس تخطيط . . . المريج السابق ص ١٠٧ - ٢٨٨

* للعمود بعلية تجميع الباني assembly projects وتجميع وحدات المباني
الجاهزه والتي سبق أمدادها في المعامخ الخاصة بها .

أولا - قسم أجمالي :

ويستهدف هذا القسم إعطاء صورة عامة ومركزة للخطة كلها . ولهذا فإنه يتضمن المؤشرات الرئيسية للخطة والتي تبين - في إيجاز - معدل نمو الإنتاج المادى وأهم العوامل التي تساعد على زيادته . ومن أهم هذه المؤشرات : معدل نمو الدخل القومى - حجم وهيكل الإنتاج الصناعى فى صورة قيمة (الناتج الإجمالى) وفى صورة عينية (الأنواع الرئيسية من المنتجات) - حجم الاستثمارات الرأسمالية ومشروعات التشييد وأعمال تجميع المباني - أقامة أصول ثابتة جديدة - حجم مشتريات الدولة من المنتجات الزراعية الرئيسية - حجم عمليات النقل - التوسع فى القوة العاملة (العمال اليدويين وغير اليدويين) - الزيادة فى الأجور والمربيات - التقدم فى انتاجية العمل وخفض تكاليف الإنتاج والتوزيع - حجم التداول السلى . وغير ذلك من المؤشرات العامة .

ثانيا - عدد من الأقسام التى يختص كل منها بقطاع أو نشاط اقتصادى معين وذلك على النحو التالى :

١ - قسم تخطيط الإنتاج الصناعى : ويحتل هذا القسم المرتبة الأولى فى الأهمية فى تكوين الخطة الاقتصادية القومية ، ويتضمن مؤشرات رئيسية تتعلق بالناتج الصناعى الكلى والسوق مقوما بواحدات عينية ، والمؤشرات الفنية والاقتصادية للصناعات الرئيسية والتي تشمل على أرقام عن استخدام الطاقة الإنتاجية فى الصناعات الرئيسية ، ومؤشرات تتعلق بإنتاج أكثر أنواع المنتجات أهمية (الآلات ، الكيماويات مواد البناء ، الأخشاب ، الورق ، الأحذية الجلدية ، المنتجات الرئيسية من الصناعات الغذائية مثل السكر والزيت النباتية

والأغذية المعلبة .) ، كما تتضمن أرقام خاصة بإنتاج المواد الأولية والوقود والطاقة الكهربائية التي تزود بها الصناعة ، مع مراعاة تقسيم الإنتاج الصناعي بين القسمين الكبيرين : القسم (أ) الذي ينتج سلع الإنتاج والقسم (ب) الذي ينتج سلع الاستهلاك غير الإنتاجي (١) .

ومن الأهمية بمكان تحديد المقاييس التي تستخدم في قياس حجم إنتاج كل نوع من أنواع المنتجات في صورته العينية حيث أنها تختلف وفقاً لطبيعة

(١) يقسم الإنتاج الاجتماعي في الاقتصاد السوفيتي الى قسمين رئيسيين هما :
القسم (١) وينتج سلع (وسائل) الإنتاج اللازمة لضمان التوسع المستمر للإنتاج . أما
القسم (ب) فينتج سلع الاستهلاك الفردية لاشباع الحاجات المتزايدة باستمرار العاملين في
شقي قطاعات الاقتصاد القومي سواء في القطاعات الإنتاجية أم غير الإنتاجية .

وبمثل النوع الصناعي في عداد هذا القسم أو ذاك بحسب الاستخدام الغالب أو القليل
للإنتاج . لصناعة الفحم مثلا تدخل في عداد القسم (أ) لأن الجزء الغالب من الفحم المنتج
يذهب الى الاستهلاك الإنتاجي (في الصناعة والنقل . . . الخ) وذلك على الرغم من أن
جزءاً من إنتاج الفحم يستخدم في الاستهلاك غير المنتج (مثل استخدامه لأغراض التدفئة
في المساكن مثلا) وكذلك فإن مؤسسات الصناعات الكيماوية التي تنتج أساساً سلع إنتاج
وتدخل في عداد القسم (أ) بالتالي ، تنتج أيضاً وبكميات كبيرة أحذية مطاطية ومواد
مطهرة منزلية . وتوجد أيضاً بعض صناعات السلع الغذائية (وتبعم القسم (ب)) التي تباع
على الحيوانات والشعوب المصنعة وهي سلع إنتاجية . فالمعيار اذن في تصنيف الصناعات بين
القسمين الكبيرين هو الاستخدام الحقيقي للإنتاج .

انظر :

نيكولاي كوكوفال : أسس تخطيط . . . للرجع السابق ص ١١١ - ١١٢ .

I. Y. Plaznev : The Most Important Categories, Concepts and Definitions of Soviet State Statistics of Population & Countries Industry. In Planning & Statistics in Socialist Countries op. cit., pp 18 - 23

استهلاك الناجح . فثلا بقدر المستخرج من الفحم والبتروال والصلب المصهور بالاطنان ، وتقدر الطاقة الكهربية بالكيلوات ساعة وإنتاج الافشة بالامطار والأحذية بالازواج ... وهكذا .

٢ - قسم تخطيط تطوير التخصص في الإنتاج الصناعي : وتوضع هذه الخطة حسب أهم فروع الصناعة مع الأخذ في الاعتبار المسائل التالية :
اعباء المشروعات من تصنيع المنتجات التي لا تدخل في تخصصها ، تنظيم التصنيع المركزي لعناصر الإنتاج النصف مصنوعة ، وإقامة الصناعات الجديدة المتخصصة في إنتاج نوع أو أنواع من المنتجات المتجانسة .

ويستخدم في هذه الخطة عدة مؤشرات تحدد مستوى تخصص الإنتاج من أهمها : تحديد أنواع المنتجات الأساسية المتجانسة ، عدد المشروعات المتخصصة في الإنتاج الصناعي ، الوزن النسبي للإنتاج التخصص لأنواع معينة من المنتجات (مثل الصلب والحديد الزهر والمطروقات ، وقطع غيار السيارات والمجمرات ...) بالقياس إلى الحجم الكلي لإنتاج الفرع ، الوزن النسبي للإنتاج التعاوني بالنسبة للقيمة الاجمالية للمنتجات المصنعة .

٣ - قسم تخطيط تطوير وتطبيق الاساليب الفنية الحديثة : إذ يعتبر تطبيق الاساليب الفنية الحديثة التي أمكن التوصل إليها من أهم العوامل المؤدية إلى الاستخدام الأكبر فعالية لعناصر الإنتاج ورفع إنتاجية العمل وزيادة درجة جودة الإنتاج مع الاقتصاد في استخدام الموارد المادية .

وتتمثل الاساليب الفنية الحديثة في تحسين أدريات العمل مثل انشاء معدات وآلات جديدة عالية الإنتاجية وادخال موارد جديدة للطاقة والارتقاء بالخطامات المستخدمة في الإنتاج وادخال الميكه والآلية في العمليات الإنتاجية بقصد

الانقلاص من العمل اليدوي واستخدام عناصر كيمياوية جديدة في مجال الصناعة واستخدام الطاقة النووية في مجال الانتاج الخ وتربط هذه الخطة ببرامج الانتاج ارتباطا وثيقا ، فالقدم الفني يساهم بقطر وافر في انجاز برامج الانتاج ، ومن ناحية أخرى فان تطور الفنون الانتاجية يعتمد على مؤشرات برامج الانتاج مثل معدل تطور المصناعات الهندسية والكيمياوية .

٤ - قسم تخطيط الانتاج الزراعي ومخطط إنتاج الغلات ؛ وبأخذ تخطيط الإنتاج الزراعي في الاعتبار شكلي الملكية الاشتراكية في الزراعة (مزارع الدولة « السونخوز » والمزارع الجماعية « الكولخوز ») . ويتضمن هذا القسم من الخطة المؤشرات الهامة التالية : حجم مشتريات الدولة من المنتجات الزراعية والحيوانية والمواد الأولية . وتستخدم أحجام مشتريات الدولة أساسا في وضع القسم الخاص بالزراعة في الخطة (١) . وتحدد هذه المشتريات حسب جمهوريات الاتحاد مع التمييز بين السونخوز والكولخوز .

ويتضمن هذا القسم أيضاً بيانات عن احتياجات الزراعة من وسائل الكهرباء والآلات الميكانيكية ، كما يتضمن أيضاً علاوة على ذلك بعض المؤشرات الحسابية مثل : المساحات المزروعة ، اجمالي الانتاج الزراعي حسب أنواعه ، وجمالي هذا الانتاج في صورته القيمة (طبقاً للأثمان المقارنة السائدة في جمهوريات الاتحاد) ، وجمالي محصول حدائق الفاكهة وكروم العنب ، وأعمال

(١) يتم من خلال مشتريات الدولة من المنتجات الزراعية تصريف أكثر من ٨٥٪ من اجمالي الانتاج الزراعي السلمي ، وتصريف ما بين ٩٠ - ٩٥٪ من انتاج الحبوب والقمح والبن .

انظر :

الرى واستصلاح الأراضى فى الزراعة ، استخدام الأسمدة المحلية ، عدد رؤوس الماشية والداجن وعدد خلايا النحل وإنتاجية الماشية والداجن ، وإجمالى إنتاج الحبوب وبذور الزيوت والبطاطس الخ . وبعد كذلك أرقام توضح الاستثمارات الرأسمالية المطلوبة فى الزراعة وتوزيعاتها . ويوضح هذا القسم أيضاً الأهداف الخاصة بإنتاج الغابات .

هـ - قسم خاص بـ تخطيط النقل والمواصلات ويستهدف التخطيط الخاص بهذا القسم سد حاجات قطاعات الاقتصاد المختلفة من النقل والمواصلات فالنقل عنصر لازم للعملية الإنتاجية حيث يعمل على تقريب الإنتاج من مصادر الخامات ومن مناطق الاستهلاك . ولذلك يحدد هذا القسم الأهداف الخاصة بخدمات نقل البضائع بالسكك الحديدية وبالجو وكذلك المواصلات السلكية واللاسلكية .

ومن أهم المؤشرات المعمول بها فى التخطيط الاقتصادى لعمليات النقل هى : دورة الشحن freight turnover (طن/ميل) ودورة الركاب (راكب/ميل) وبذلك يتحدد الكثير من المهام مثل : توفير الوسائل المتحركة ، تطوير الطرق ، الخطوط الحديدية والمحطات والموانئ والمطارات ، توفير الفحم والبتروى والمعادن . ويتضمن هذا القسم أيضاً مؤشرات أخرى تخدم تخطيط المواصلات السلكية واللاسلكية (١) .

٦ - قسم تخطيط الانشاءات الرأسمالية : وتوزع هذه الاستثمارات فى

(١) انظر فى تفصيل ذلك :

قس المرجع السابق ص ١٥٦ - ١٧٧ .

الخطة حسب جمهوريات الاتحاد والوزارات والمصالح ، وحسب قطاعات الاقتصاد القومي والصناعات الرئيسية (الصناعات المعدنية - الكيماوية - البترولية - الغاز - الفحم - محطات القوى الكهربائية - آلات البناء - مواد البناء - صناعات الأخشاب - الصناعات الخفيفة - الصناعات الغذائية - صناعات تشييد المساكن...) وتضمن الخطة قائمة بأهم مشاريع التشييد وأعمال التجميع ، كما تتضمن أهداف للتوسع في الطاقة الانتاجية من خلال أعمال التشييد الجديدة أو زيادة المعدات القائمة .

ويلحق بخطة الانشاءات الرأسمالية البيانات التالية : خطة الاستثمار الرأسمالي وأعمال التجميع التي تقوم الوحدات الصناعية بتنفيذها ، بيانات عن أعمال التشييد غير المستكملة في نهاية الخطة السابقة ، الاحتياجات من المعدات والآلات والمواد ، قوائم المشاريع الجديدة التي تقدر تكلفتها بـ ٢٤ مليون روبل. فأكثر وخطط للإسكان والمرافق والفنادق والمستشفيات والمدارس والمراكز الثقافية .

٧ - قسم تخطيط الاستكشافات الجيولوجية : ويتضمن هذا القسم من الخطة المؤشرات التالية : حجم الأعمال التي يتم تمويلها عن طريق ميزانية الدولة وحجم الأعمال التي تمول وفقاً لخطة الاستثمار الرأسمالي بفرض التنبؤ عن البترول والغاز وأعمال المساحة الجيولوجية... الخ . ويلحق بهذه الخطة بيانات عن التوسع في الاحتياجات من المعادن مقسمة حسب أنواعها وأماكن وجودها في جمهوريات الاتحاد .

٨ - قسم تخطيط القوة العاملة . ويستهدف هذا القسم توفير احتياجات الاقتصاد القومي من القوة العاملة وضمان التشغيل الشامل للسكان القادرين على العمل في الانتاج الاجتماعي .

وتنقسم خطة القوة العاملة حسب جمهوريات الاتحاد والوزارات والمصالح وهي تتضمن أهدافاً لزيادة انتاجية العمل في مجال الصناعة والتشيد، وأخرى خاصة بمحجم القوة العاملة ، واجمالى الأجور والمرتيات ، وتوزيع العلة بين الجمهوريات ، والوظائف المخصصة للأشخاص الذين أكلوا تعليمهم العام أو المهني أو الفني ، وتدريب المتخصصين الذين يشغلون وظائف اشرافية .

٩ - قسم تخطيط تكلفة الانتاج والتوزيع : ويتضمن هذا القسم أهداف خفض تكلفة الانتاج في كافة المجالات المادى وكذلك في مجـال النقل والانشاءات والكشف الجيولوجي ، وذلك بالإضافة إلى خفض نفقات التوزيع عن طريق خفض نفقات الهيئات الرسمية المسئولة عن مشتروات الدولة ونفقات الشراء والتسليم لمواقع الاستهلاك ونفقات التخزين ونفقات متاجر التجزئة والمحال المخصصة لبيع المواد الغذائية .

١٠ - قسم خاص بتخطيط المداد العلمى . ويتضمن هذا القسم أهداف المبيعات السلية بالتجزئة على مستوى الاتحاد وعلى مستوى كل جمهورية لإتحاد^(١) . وتستند هذه الأهداف إلى حسابات خاصة باجمالى القوة الشرائية المتاحة في الاقتصاد خلال فترة الخطة ، واحتياجات الاقتصاد من سلع التجزئة ، وحجم الاستهلاك من المواد الغذائية الأساسية والمتجات الصناعية ومتطلبات تطوير شبكة التجارة والمخازن وغرف التبريد وغيرها من التجهيزات الميكانيكية .

(١) تخطيط الدولة السوفيتية التجارة الحكومية والتعاونية والى نزل -والى ١٧' من اجل الدولة السلية التجزئة فى الاقتصاد .

انظر :

وهناك أداتين هامتين تستخدمان في تخطيط هذا القسم هما : ميزان الدخول والنفقات النقدية للسكان والموازن السلعية الخاصة بسلع الاستهلاك النهائي (صناعية كانت أم زراعية) ، وسوف نتعرف على هاتين الأداتين عندما نتعرض لكيفية تحقيق تناسق الخطة .

١١ — قسم خاص بتخطيط الإجراءات الثقافية والصحية العامة : ويتضمن

هذا القسم من الخطة أهداف اجتماعية وثقافية وصحية تتمثل في إفتح مدارس جديدة ومراكز ثقافية ودرسينا وإنتاج أفلام ودور حضانه ومستشفيات ومصحات ودور نقاهه . . إلخ . ولذلك تقوم جمهوريات الاتحاد بتقديم مؤشرات خاصة بالزيادة المتوقعة في عدد الطلبة في المدارس العامة ، والتوسع في عدد المدارس والجامعات وعدد المدرسين والمتخصصين في التعليم العالي والمتوسط ، وتقدم أيضا تقديرات خاصة بمراكز الحضانه ودور السينما وإنتاج الأفلام والصمغاه ، فضلا عن التقديرات الخاصة بالصحة العامة مثل مدى التوسع في إقامة المستشفيات والمصحات ودور النقاهه .

١٢ — خطة توزيع الموارد الانتاجية : وتتضمن هذه الخطة تحديد

الاحتياجات المادية للوحدات الانتاجية من الموارد وتزويدها بتصميمها منها (وتخاصة موارد الانتاج الرئيسة مثل المواد الأولية والوقود والمعدات وقطع الغيار . . إلخ) وذلك لإمكان تنفيذ الأهداف الانتاجية والاستثمارية ، ويستند إعداد هذه الخطة إلى خطط الامدادات التي تقوم المشروعات بإعدادها وفقاً لاستثمارات ومؤشرات مقررمة من الجوسبلان .

ثالثاً — قسم جغرافي (جمهوريات الاتحاد والمناطق الاقتصادية) :

ويجمع هذا القسم المؤشرات الخاصة بأقسام الخطة كلها وذلك بالنسبة

لكل جمهورية اتحادية وكل منطقة اقتصادية على حدة .

هذه هي الأقسام الرئيسية في الخطة الاقتصادية القومية والتي يترابط كل قسم منها مع سائر الأقسام ترابطاً وثيقاً . وقد استهدفنا من عرضها على هذا النحو الموجز تبيان الأساس المعنى للخطة وما تنهيه من تدفقات عينية تضطرب في شتى مجالات النشاطات الاقتصادية (صناعة ، زراعة ، نقل ومواصلات ، إنشاءات رأسمالية ... الخ . وهذه التدفقات العينية ينبغي أن نقابلها بتدفقات مالية مطابقة لها تماماً ، ويتم توفير جانب من هذه التدفقات الأخرى عن طريق الجهاز المصرفي .

ولكن تصبح هذه الخطة أداة نافعة لتسيير دفة النشاط الاقتصادي يجب أن يتحقق التناسق بين أجزائها المختلفة ، وهذا هو ما سوف تعرض له الآن .

ثانياً : كيفية تحقيق تناسق الخطة :

ان تحقيق التناسق بين الأجزاء المختلفة للخطة ضرورة تفرضها طبيعة العمل التخطيطي التي تهدف إلى استخدام الموارد الانتاجية المتاحة بأكبر درجة من الكفاءة وبأقل قدر من الضياع وذلك لتحقيق الأهداف المخططة .

ويمكن ايجاز التناقضات التي يمكن أن تظهر خلال عمليّة التخطيط في الآتي (١) :

— بين الأهداف المراد تحقيقها والهيكـل الاجتماعي .

— بين الأهداف المادية والأهداف الاجتماعية

— بين الأهداف التي بدأ التخطيط عندها والأهداف التي أمكن التوصل إليها بعد القيام بالعمل التخطيطي

— بين الكيات الكلية ومكوناتها

— بين الاتفاق على الاستئثار والاتفاق الجارى اللازم لتشغيل الطاقة الموجودة

(مثل التناقض بين الاستئثار الاجتماعى والاتفاق الجارى اللازم لأداء الخدمات الاجتماعية) .

ولذلك فمن تحقيق التناسق فى الخطة أمر على جانب عظيم من الأهمية ، إذ لا يمكن تصور حركة الاقتصاد الاشتراكي بدون خطة متناصفة إلا بنفسى القدر الذى يمكن ان تصور به حركة الاقتصاد الرأسمالى بدون جهاز السوق (١) .

ويعنى تناسق الخطة (خطة السنة النهائية من الخطة الخمسية) أن تتناسق أهدافها المختلفة ، الاقتصادية منها والاجتماعية ، مع بعضها البعض ، وأن يحقق التناسق بين الأهداف والوسائل (عملة فى الاستخدامات المختلفة للموارد الانتاجية) على نحو يضمن تناسب بين أجزاء الخطة المماثلة لمختلف النشاطات الاقتصادية فى تجميعها على مستويات التصوير الجمعى : مستوى الكيات الكلية (الناتج القومى — الدخل القومى — الاستئثار — الاستهلاك — العملة... إلخ) ومستوى القطاعات ، ومستوى فروع النشاط الاقتصادى (موازنة الكية المنتجة من سلعة معينة مع الاستخدامات المختلفة لهذه السلعة) ، ومن ثم فإن

(١) د. أحمد جامع الاقتصاد الاشتراكي . المرجع السابق ص ١٤٠ .

التناسق يعني باختصار ترابط مختلف أجزاء الخطة فيما بينها مكونة كلا واحدا منسجما يتشقق فيه كل جزء مع باقي الأجزاء وبحيث يمكن تنفيذ كل جزء من تنفيذ باقي الأجزاء .

وسوف نستعرض فيما يلي أدوات تحقيق التناسق الداخلي للخطة وهي الموازين التخطيطية التي يتم اعدادها واستخدامها في وقت معاصر لعملية التخطيط ذاتها .

نظام الموازين كأدوات تخطيطية :

بدأ استخدام الموازين في الاتحاد السوفيتي عام ١٩٢٠ عندما وضعت أول موازين سلمية للخوب ومواد لوقود ، ثم اتسع العمل بهذا النظام تدريجيا . ويستعان بالموازين في تبيان علاقات التشابك في الاقتصاد القومي ، مع إقامة النسب الضرورية في تنمية كافة الصناعات والأقاليم الاقتصادية في الدولة ، كما تستخدم في تحقيق التنااسب بين تنمية الزراعة والصناعة ، بين إنتاج السلع الانتاجية وإنتاج السلع الاستهلاكية ، بين الاستهلاك والادخار ، بين النشاطات الانتاجية وغير الانتاجية ، بين دخول السكان والمعروض من السلع الاستهلاكية والخدمات ، بين قيمة الصناعات التمدنية والتجارية (١) .

ويمكن تقسيم الموازين من حيث مستواها إلى ثلاث فئات (٢) : —

A. P. Strucov : Balance Method and its Role in Economic (١)
Planning. in Planning & Statistics in Socialist Countries; op. cit.,
P 91 ; I. Y. Pisarev : Balance Method in Soviet Socio - Economic
Statistics. The same book pp 106 - 109

M. Dowidar : Les Schémas. op. cit., pp 201 - 203 (٢)

— موازين قوة عاملة : وتعلق بالجانب البشرى من عملية تجديد الانتاج ،
فتبين إمكانيات واستخدامات القوة العاملة .

— موازين سامية وتعلق بالجانب السلمى فى عملية تجديد الانتاج ، وتود
بالنسبة لأكثر السلع أهمية سواء استخذهت فى أغراض إنتاجية أم فى
أغراض استهلاكية .

— موازين قيمية : وهى موازين كلية أو تركيبة تغطى العملية الإنتاجية
فى مجموعها على مستوى معين من مستويات التعبير الجمعى أو لغطى جزءا
من هذه العملية يحتوى نشاطات اقتصادية مختلفة ، أو لتغطى المظهر المالى
للنشاط الاقتصادى فى مجموعه أو جزء منه .

وسوف نقوم دراستنا لهذه الموازين — كادوات لتحقيق تناسق
الخطوة — إلى :

أولا : الموازين التى تبنى على أساس وحدات القياس العيى وتشمعل :

(١) ميزان القوة العاملة

(٢) الموازين السامية .

(٣) ميزان الطاقة الإنتاجية .

ثانيا : الموازين القيمة التى تبنى على أساس التقدير التقديى وتشمعل :

(١) جداول المدخلات والمخرجات .

(٢) ميزان الناتج الاجتماعى .

(٣) ميزان الدخل القومى .

(٤) ميزان الدخول والنفقات التقدية للسكان .

(٥) ميزان رأس المال الثابت القومى .

(٦) ميزان الاقتصاد القومي .

أولاً : الموازين العينية :

(١) ميزان القوة العاملة :

تمثل الامكانيات من القوة العاملة ذات التكوين الفنى المعين العامل المحدد لأقصى امكانيات الإنتاج في فترة معينة يسود فيها مستوى معين للتقدم الفنى . فكل فرع من فروع الاقتصاد القومي يحتاج إلى كمية معينة من العمل الفنى يكفل تحقيق الاهداف الكمية والكيفية التي حددتها له الخطة . ومن هنا تظهر أهمية موازين القوة العاملة التي تستهدف تحقيق التوازن بين احتياجات فروع الاقتصاد القومي المختلفة في الدولة وبين المعروض من قوة العمل والأفراد المتخصصين (١) .

ويوجد هدفين رئيسيين من اعداد هذه الموازين في الاتحاد السوفيتى ، أولهما هو إقامة التناسق بين عرض القوة العاملة والطلب عليها بحيث تتحقق

(١) تتضمن موارد قوة العمل مجموع السكان القادرين على العمل والذين تتراوح أعمارهم بين ١٦ و ٦٠ سنة بالنسبة للذكور وبين ١٦ و ٥٥ سنة بالنسبة للإناث ، وكذلك العاملين في الاقتصاد من الأشخاص ممن هم دون أو أكبر من ذلك السن ، مع استبعاد الأشخاص غير القادرين على العمل ، وتستحوذ فروع الإنتاج المادى في الاقتصاد السوفيتى على أكثر من ٨٠٪ من السكان العاملين .

انظر :

M. Y. Sonin : Manpower Balance in the U. S. S. R. in Report of the U. M. Seminar on Planning Technique U. N. 19٦6, p 95 ; M. BOR : The Organization.. op. cit., p 125

يندولاي كودل ، أسس تخطيط ٥٥ للربيع السابق ص ٨٩ .

العالة الكاملة ، وثانيها هو توزيع القوة العاملة بين مختلف فروع الاقتصاد القومى بالصورة التى تحقق تمييزها المخطط . وفى المراحل المختلفة لتطور الاقتصاد السوفى كان واحد من هذين المهدفين يتقدم على الآخر وذلك حسب طبيعة المرحلة ، غير أنها كانت دائما متلازمين فى كافة المراحل (١).

وبمثل ميزان موارد قوة العمل فى الشكل رقم (١٢) .

ويبين ميزان القوة العاملة ما يأتى :

— مقدار القوة العاملة فى الاقتصاد وتوزيعها بين مختلف فروع الانتاج المادى والنشاطات الاجتماعية .

— استخدام موارد القوة العاملة ومقدار المورد غير المستخدمة .

— الموارد المحتملة للقوة العاملة .

ولكى يتيسر تحقيق التطابق بين الزيادة فى موارد القوة العاملة وبين الزيادة فى الطلب على هذه القوة ، مع الأخذ فى الحسبان التوزيع الأكثر اقتصادا للقوة العاملة بين مختلف فروع وقطاعات الاقتصاد القومى ، فإن لجنة الدولة للتخطيط تقوم بإعداد موازين مختلفة لقوة العمل يقدم فيها عرض هذه القوة طبقا لمصادرها ونوعها (عمال مهرة - الحريجين وحالة الدبلوماسية ...

M. Y Sonin, op. 91; Problems of Balancing Manpower (١)
Requirements with Labour Resources in Accordance with the
Aim of Economic & Social Development.. (Case Study Submitted
by the Soviet Union) In Investment in the Human Resources
and Manpower Planning U.N. New York 1971 pp 46 53 : Soviet
Planning., op. cit. p 148

* أنظر ملحق الفصل الاول من الباب الثانى .

الغ) وكذلك تقسيم الطلب عليها حسب الجهات الطالبة ونوع قوة للعمل الذى نطلبه . وهكذا توجد موازين للعمل ذات تقسيمات مختلفة يتمثل أهمها فيما يلى :

- تقسيم بحسب الجنس والسن .
- تقسيم بحسب المجموعات الاجتماعية وحسب البيئة السكنية (المدينة أو القرية) .
- تقسيم بحسب التوزيع الجغرافى السكانى فى البلاد .
- تقسيم بحسب الفرع الصناعى مع تجديد المواصفات المهنية .

أما ميزان القوة العامة على النطاق القومى فانه يتحدد على أساس الموازين الاجالية للقوة العامة التى توضح لاختلاف المناطق الجغرافية والتى تتضمن توزيع القوة العاملة فى كل منطقة على الأعمال المختلفة الموجودة بها . ولا يختلف هيكل الميزان القومى عن هيكل الميزان الأجمالى للمنطقة الجغرافية سوى فى أن الأول يمتنع توازن جانبا العرض والطلب فيه ، فى حين لا يستلزم تحقيق هذا التوازن فى الميزان الثانى حيث يمكن أن يوجد فائض أو عجز فى القوة العاملة . وفى مثل هذه الحالة يعاد توزيع موارد العمالة بين المناطق وبين الفروع (٢) .

(١) M. Y. Sonin : Manpower Balance, op. cit., p 96 :

P. M Moskvín : Balance of the National Economy, in Planning and Statistics in Socialist Countries op. cit., pp 118 - 120

A. P. Strukov Balance Method and its Role in Economic (١)
Planning in Planning & Statistics in Socialist Countries. op. cit., p_97

ويبدأ أعداد ميزان القوة العاملة بتقدير الاحتياجات المستقبلية من هذه القوة والكيفية بتحقيق أهداف الإنتاج والأهداف في مجالات النشاط غير المادي على النحو الذي تحددت به في خطة السنة النهائية من الخطة الخمسية (١)، ثم يتم بعد ذلك حساب الموارد المستقبلية من القوة العاملة على أساس معلومات — أو تقديرات في حالة غياب هذه الأخيرة — خاصة بالسكان في مجموعهم وبالسكان العاملين (٢). أما حساب ذلك القدر من القوة العاملة الفنية فتم على أساس معلومات خاصة بعدد الأشخاص الذين يطلقون تكويناً فنياً مع التفرقة بين الأنواع المختلفة للتكوين الفني.

(١) يذكر أستاذنا الدكتور « دويدار » أنه يتم التوصل إلى تحديد احتياجات كل فرع من فروع الإنتاج وكل مجال من مجالات النشاط غير المادي من وحدات العمل من طريق استخدام متوسطات تخطيطية لانتاج العمل *normes progressives de la productivité de travail* أما فيما يتعلق بتحديد ذلك القدر من العمل في صورته الفنية ، فيتم على أساس ما يسمى « ميثاق التشبع *Indices de saturation* » من العمال الفنيين والخبراء والتي يختلف تعريفها وفقاً لفرع النشاط . ففي بعض فروع النشاط قد يكفي لتقدير عدد الفنيين والخبراء التعرف على العدد اللازم من هؤلاء لكل اتف من العمال المستخدمين في فروع النشاط أو في وحدة إنتاجية معينة . وفي الحالات التالية ميثاق التشبع فيها التغير في الاحتياجات من العمال الفنيين الناجم من التطور الفني ، فإنه يفضل في هذه الحالة ربط عدد الفنيين والخبراء بكمية أصغر ارتباطاً بالتقدم الفني ، كان يتم حساب ميثاق التشبع في صناعة ألوان المحرك مرتبط عدد الفنيين والخبراء بعدد معين من الكيلوات/ساعة من الطاقة الإنتاجية الموجودة . ويتم الحصول على المعلومات الخاصة بالتطور المرغوب في ميثاق التشبع من العمال الفنيين من الوحدات الإنتاجية القائمة في فرع النشاط محل الاعتبار .

انظر :

M. Dowidar : Les Schemas.. op. cit, pp 209 - 210

Ibid., 210

(٢)

وبعد اعداد الميزان ، يقارن جانب الاحتياجات مع جانب الموارد ،
والصورة الغالبة لاختلال الميزان هي نقص القوة العاملة حيث ظهر هذا
الاتجاه في الاتحاد السوفيتي واضحا منذ عام ١٩٣٠ (١) . وقد يبدو هذا
النقص في صورة كيفية (مثل نقص اليد العاملة الفنية) أو في صورة جزء
اقليمي أو قطاعي أو في صورة عجزة على المستوى القومي .

ويمكن التوصل إلى علاج هذا الاختلال إما عن طريق احلال كمية أكبر
من وسائل الإنتاج محل العمل أو استخدام فنون إنتاجية أحدث (أى زيادة
إنتاجية العمل) أو عن طريق اعانة توزيع القوة العاملة بين الاقليم أو الفروع
الإنتاجية . وفي حالة وجود نقص في اليد العاملة على مستوى الاقتصاد القومي ،
فإن ذلك يتطلب إما زيادة إنتاجية العمل أو تعديل أهداف الإنتاج مع مراعاة
ترتيب الفروع في سلم الأولوية (٢) .

ويرتبط ميزان القوة العاملة ارتباطا مباشرا بأجزاء عديدة من الخطة
القومية لتنمية الاقتصاد القومي ، إذ أنه استنادا إلى الميزان تقرر الاهداف
والسياسات التالية في الخطة (٣)

(١) M. Dobb : Soviet Economic Development.. op. cit., p 240

(٢) ذكر الأستاذ « كوفال » أنه في الخطة الخمسية (١٩٦٦ - ١٩٧٠) زادت
الاحتياجات الإضافية من القوة العاملة في للاقتصاد عن حصاد الشباب الذي سيبلغ من
القدرة على العمل الأمر الذي يتطلب جذب العاملين في الأعمال المثيرة وخاصة النساء .
انظر :

نيكولاي كوفال : أسس تخطيط المرجع السابق ص ٢١١ - ٢١٢ .

(٣) : M. Y. Sonin : Manpower Balance.. op. cit., pp 97 - 98

Strukov : Balance Method.. op. cit., p 97

— إعادة توزيع موارد القوة العاملة بين مختلف فروع الاقتصاد القومى وكذلك بين المناطق الجغرافية فى الدولة .

— الهجرة المخططة للسكان .

— تدريب الطلبة من خريجي المدارس المهنية والفنية والثانوية المتخصصة وتعيينهم فى الاعمار المناسبة .

— توجيه الشبان الى مجالات الانتاج التى يحتاجها الاقتصاد القومى .

(٢) الموازين السلعية :

يستهدف استخدام الموازين السلعية التخطيطية ضمان التناسق بين موارد واستخدامات أنواع متميزة من المنتجات على مستوى الاقتصاد القومى فى ظل علاقات الانتاج الفقيه السائدة ، واكتشاف فرص زيادة الانتاج والاقتصاد فى استخدام الموارد المادية ، وتخطيط التغيرات فى نسب المدخلات - المخرجات بحيث تحقق أفضل النتائج الممكنة ، وكشف أية إختلالات جزئية بين نمو الفروع الفردية للاقتصاد القومى مع تطبيق الاجراءات الكفيلة بتجنب هذه الاختلالات (١) .

P. Krylov ; National Balances and Economic Planning (١)
in the U. S. S. R. (I. N. P.) Memo No 290 Cairo, 1963 p 5 ; G. Pavlov ; Material Balances and Their Utilization in Planning for Inter - branch Relations. (I. N. P.) Memo No 726 Cairo 1967 pp 3 - 4 ; Y. I. Koldomasov ; Material Balances, in Report of the U. N. Seminar. op. cit., p 79 ; H. Schwartz Russia's.. op. cit., pp 171 - 172 ; M. Z. Bor ; The Organization.. op. cit., pp 124 - 125

ويمكن تقسيم الموازين السالعية اما بحسب طبيعة السلعة موضوع الميزان أو بحسب الطريقة التي تعد وفقا لها ، أو بحسب مداها ومحتواها ، أو وفقا للفترة الزمنية التي تغطيها . وبوضع الشكل (١٣) التفسيرات المختلفة لهذه الموازين (١)

ويتعلق كل ميزان سلعى بناتج واحد محدد منظور اليه كقيمة استعمال . ولما كانت توجد منتجات متعددة يمكن استخدامها في غرض واحد ، فإن معالجة مشكلة تسييمها *nomenclature problem* تتم عن طريق تجميع المنتجات المتجانسة (ذات قيمة الاستعمال الواحد) والتي يمكن قياسها أو تقديرها بواسطة وحدة قياس أو تقدير مشتركة (متر - طن - سعر حرارى كيلوات . . . الخ) وبحيث يكون التقسيم على نحو يمكن من أن تكون الموازين على أكبر قدر من التفرد حتى يمكن الحصول على متوسطات

(١) انظر ملحق الفصل الأول من الباب الثاني .

(٢) العامل التقنى *technical coefficient* لنعلم معنى يستخدم فى انتاج سلعة معينة هو تعبير عن العلاقة بين القدر اللازم من ذلك المنصر لانتاج وحدة واحدة من لانتاج وفقا لقرن انتائى معين . فاذا نظر الى هذه العلاقة من ناحية ما تستهلكه وحدة واحدة من السلعة المنتجة من كمية المستخدم فاننا نكون أمام مقياس الاستهلاك *consumption norm* ، أما اذا نظر اليها من ناحية كمية الانتاج التى تنتجها وحدة واحدة من مستخدم ما فاننا نكون أمام مقياس الاستغلال *exploitation norm* .

والمعاملات الفنية تعتبر الأساس فى وضع البرامج الانتاجية المختلفة ، اذ يمكن بواسطتها معرفة السكبة التى يمكن انتاجها من سلعة ما من إمكانيات الانتاج التى تتضمنها موازين مختلف المواد اللازمة لانتاج هذه السلعة ، كما يمكن معرفة السكبة التى تدعو اليها المساجة من حامة ما من موازين مختلف المواد التى تستخدم هذه السلعة فى انتاجها ، وهكذا . يمكن الربط بين مختلف الموازين السالعية والتوصل الى مقدار الزيادة اللازمة من مختلف مستخدمات انتاج سامة ما حتى يزداد انتاج هذه السلعة بالقدر المطلوب لأقامة التوازن بين جانبي الميزان .

للمعاملات الفنية *technical norms* ^(٢٢) تنقسم بأكبر قدر من الدقة (١).

ويمكن تصوير هيكل الميزان السلمي على النحو الوارد بالشكل (١٤)

ويتم بناء الميزان عن طريق تقدير الاحتياجات من الناتج محل الاعتبار على أساس التقديرات التي تتضمنها الخطة والتي تمثل الاستعمالات المستقبلية. للناتج ويعد عن الاحتياجات جانب التوزيع في الميزان السلمي الذي يستهدف تزويد مشروعات الدولة بمحاجتها من المواد المختلفة، وكذلك سد حاجة المزارع الجماعية وجميعات الانتاج الحرفية. ثم يأتي بعد ذلك تقدير الموارد على أساس التقديرات الخاصة بالاحتياطي من الناتج الذي كان موجوداً في نهاية الفترة

= يستخدم معيار للمعامل الفني في التخطيط اذا كان متعلقاً بمستوى الوحدة الانتاجية اما اذا تعلق العمل التخطيطي بمستوى من مستويات التطور الجمعي فان أساس الحساب يكون هو المتوسطات التخطيطية للمعاملات الفنية *average progionnive norms*. وهي متوسطات لسكل فرع انتاجي محسوب على أساس المعاملات الفنية للوحدات التي تتمتع حالياً بانتاجية أدنى من المتوسط الحالي لانتاجية الوحدات الانتاجية : فهي تحسب على أساس المعاملات الفنية للوحدات التي في الاتحاد السوفيتي بالوحدات القائمة من الدرجة الثامنة (وذلك لأن الوحدات القائمة من الدرجة الاولى تمثل الوحدات التي نجحت فيها التجارب المتعلقة بادخال أحدث الوسائل الفنية ومن ثم فان دورها يقتصر على تبيان الاتجاه الذي يجب اتباعه في الوحدات الاخرى) . وتبين المعاملات الفنية للوحدات القائمة من الدرجة الثمانية المستوى المتوسط الذي يلزم ويمكن الوصول اليه في الفرع الانتاجي محسب الاعتبار خلال الفترة التالية .

انظر :

M: Dowidar : Les Schémas.. op. cit., pp 203 - 207 ; H. Hirsch : Quantity Planning., op. cit., pp 32 - 36

* انظر ملحق الفصل الاول من الباب الثاني .

M. Dowidar : Les Schémas.. op. cit., pp 210 - 213

السابقة على الفترة التي يغطيها الميزان ومن التقديرات الخاصة بإنتاج هذا الناتج وفقاً للهدف الاتاجي المحدد في الخطوة للفرع الذي ينتج منه ومن تقديرات الواردات . وبعد تقدير كل من الاحتياجات والموارد يتعين تحقيق التوازن بينها . ويتم ذلك بإحدى وسيلتين : الأولى هي تخفيض الكميات المطلوبة أي انقاص جانب التوزيع مع مراعاة مكان الفروع الاتاجية في سلم الأولوية ، بمعنى أن نشبع احتياجات الفروع الواقعة في أول سلم الأولوية ، ثم توزع الكميات الباقية المتاحة من السلعة على الفروع التي تأتي بعدها كل بحسب مرتبتها أما الوسيلة الثانية لتحقيق التوازن فهي زيادة التقديرات الخاصة بالإنتاج من السلعة محل الاعتبار ، وهنا يمكن اتباع إحدى طريقتين .

١ - اتباع طريقة التقديرات المتتابة successive approximation (١)

(١) طريقة التقريبات المتتابة أو النهج التكراري iterative approach طريقة تتوهم على مبدأ اعتماد الصناعات المنتجة لمنتجات نهائية على مدخلات مادية تأتي من صناعات منتجة لسلع وسيطة . وهنا لهذا النهج يمكن التوصل لحل مشكلة تحقيق التوازن بين تقديرات الامكانيات من طريق القيام بعملية تبدأ بزيادة تقديرات الإنتاج من الملمعة التي يبنى لها الميزان التخطيطي ، وهذه الزيادة يترتب عليها زيادة التقديرات الخاصة بإنتاج كل السلع التي تستخدم كمدخلات لإنتاج السلعة موضوع الميزان ، ثم بعد ذلك زيادة التقديرات الخاصة بإنتاج للمنتجات التي تستخدم كمدخلات في إنتاج المدخلات السابقة وهكذا . . مع استخدام سلسلة من المتوسطات التخطيطية للعاملين الفنية . ويتوقف ههذ التقريبات للتوالي على عدد المحاولات اللازمة بين إنتاج المادة الخام وإنتاج السلعة النهائية محل الاعتبار .

انظر :

د. محمد دويدار : محاضرات في التخطيط الاقتصادي . المرجع السابق ص ١٢٩

مع استخدام المخزون الاحتياطي السلمي - في حالة الضرورة - لفعلية العجز في السلعة الوسيطة المطلوبة .

- تغير المتوسطات التخطيطية للمعاملات الفنية سواء بالنسبة لانتاج السلعة التي يبنى لها الميزان أو بالنسبة لانتاج المنتجات التي تستخدم هذه السلعة كدخل في انتاجها . واستخدام هذه الطريقة مرهون بطبيعة الحال بإمكانية تغير هذه المتوسطات من الناحية العملية (١) .

وقد انسح العمل بالموازن السلعية في الاقتصاد السوفيتي - على الرغم مما وجه اليها من نقد (٢) - خاصة بعد أن ظهر العديد من الصناعات وقطاعات

(١) M. Dowidar : Les Schemas, op. cit., pp 259 - 260

(٢) وجهت الى الموازن السلعية بعض أوجه النقد أهمها :

أ - أن استخدام متوسطات المعاملات الفنية لا يمكن الا من معرفة الكميات من مختلف أنواع المنتجات اللازمة مباشرة لانتاج مقدار معين من سلعة معينة ، أما المنتجات اللازمة بصفة غير مباشرة لانتاج هذه المستخدمات المباشرة فلا توضع كميته من الاعتبار رغم أهميتها . ويرجع السبب في ذلك الى أنه عند تغيير انتاج أية سلعة فإن ذلك سوف يؤثر بالتالى على الكميات الانتاجية للسلع الأخرى ، وأنه من الصعوبة بمكان تعقب آثار هذا التغيير في نظام الموازن بأكمله بما يتضمن ذلك من وجوب إعادة تركيبها وتمديدتها على ضوء التغيير البدئي الذى وقع . لذلك فانه يحسن عادة بحساب الآثار المباشرة للانتاج حساباً دقيقاً مع عمل تقدير تقريبي فقط للآثار غير المباشرة المترتبة على انتاج بعض السلع الاساسية funded commodities فنقد دون غيرها .

ب - التمثل في نقل المعلومات اللازمة أو الصحيحة عن متطلبات الانتاج من المصروفات الى هيئات التخطيط العليا . . . فالمعاملات الفنية قد لا تنسجم في الكثير من الاحيان الواقعة نتيجة تغير اظهار ظروف اصلاح الآلات والمعدات وصيانتها بشكل دقيق ، كما أن تغيير الننون الانتاجية أو تغير مواصفات السلع المنتجة أو وقوع أحداث غير متوقعة أثناء =

الانتاج الجديدة نتيجة لاستمرار التقدم الفني^(١). وتضع لجنة الدولة للخطيط
«الجوسبلان» حوالى ٢٠٠٠٠ ميزان سلمى لأهم أنواع المنتجات^(٢).

(٣) ميزان الطاقة الانتاجية :

تعتبر الطاقة الانتاجية للشروط أحد العناصر التى تحدد حجم الانتاج
فى الاقتصاد القوى . والطاقة الانتاجية لمشروع ما هى أقصى ما يستطيع هذا
المشروع أن يقدمه من انتاج خلال فترة سنة . وهى تحسب وفقاً للمتوسطات

= تنفيذ المخطط الاقتصادية أو تجاوز بنى الشروط لامدائها ، يؤدي الى اصابة
الموازن السليم بحالة عدم استقرار .

جـ - يتم استخدام الموازن السليمة على التعرف على شروط تناسب الخاصة بتوازنات
جزئية فى الاقتصاد القومى ، أى بتوازنات فروع النشاط الاقتصادى كلاً على حدة ، وهى
لابتئ شروط التوازن العام بين الانتاج السكى والاستخدامات المختلفة له ، وهى الشروط
التي تضمن تماسق المطة فى مجموعها .

انظر تقديروالوزن السليمة تفصيلياً فى :

Alec Nove : The Soviet Economy. op. cit., pp 215 - 218 ; Bela
Balassa - The Hungarian Experience in Economic Planning. op.
cit.; pp 65 - 67 ; J. M. Montias : Planning with Material Balances
in Soviet - Type Economies, in The American Economic Review
Vol XLIX December 1959 No 5 , pp 977- 981 ; M. Dowidar :
Les Schémas.. op. cit., p 212

Soviet Economy Forges Ahead (Written by a group (١)
of officials of Gosplan) Progress Publishers, Moscow, 1973
p 217 , 221

(٢) لستطنين لوجيانوف وبودويس شلييكوف : كيف يخطط الاقتصاد الوماني فى
الاتحاد السوفيتى : دار نشر وكالة نوفوشق للاباء - موسكو ١٩٧٤ ص ٤٥ .

التخطيطية للمعاملات الفنية *prognostic technical norms* والتي يتم
التوصل إليها على أساس أن هذا المشروع يستخدم الآلات والمعدات الفنية
الموجودة تحت يده استخداما كاملا (١)، ويطبق أحدث الأساليب الفنية في
مجال الإنتاج وتنظيم العمل، وبسبب هذه الاختلافات قد نمت فرض مجرى
نشاطه (٢).

ولكن يتسنى التوصل إلى معرفة مدى ما يمكن للطاقات الانتاجية في
الاقتصاد القومي أن تقدمه لزيادة الانتاج، فإنه يتعين اجراء الحسابات
التالية :

— حجم الطاقة المستخدمة بالفعل في المشروعات العاملة في الاقتصاد .

— مدى امكان زيادة الطاقات المتاحة في المشروعات العاملة في الاقتصاد
من خلال تقديم فنون انتاجية جديدة وتحسين الأساليب الفنية المستخدمة
بالفعل

— الطاقات الجديدة التي يمكن أن تتوفر من خلال اقامة مشروعات جديدة
والتوسع في المشروعات القائمة .

وتبين موازين الطاقة الانتاجية (شكل رقم ١٦) حجم الطاقة الانتاجية

(١) ونفذ كافة الآلات الانتاجية المخصصة للمشروع (- رواء الآلات العاملة بالفعل أو
الآلات تحت الاصلاح أو التجديد) في الحساب عند حساب الطاقة الانتاجية ..

انظر :

M. Bor : The Organization op. cit., p 151

Ibid., p 123 , 130 , 133 ; M. Ozonbin : Methods (٢)

of Planning Industrial Production in the Soviet Union. (L. N. P.)
Memo No 283, Cairo, April 1963 pp 6.- 11

المناخية في بداية فترة الخطّة ، والمستبعد من هذه الطاقة نتيجة استبعاد الآلات المالكة أو التي تهدمت نتيماً أو نتيجة تخفيض عدد نوبات أو ساعات العمل ، وتبين أيضاً ما يمكن ادخاله من طاقات انتاجية اضافية أما نتيجة بناء مشروعات جديدة أو تجديد وتوسيع المشروعات القائمة وتطوير الآلات أو نتيجة التدايم الفنية والتنظيمية التي تتخذ (مثل زيادة عدد نوبات العمل أو زيادة عدد ساعات العمل ... إلخ) ، وتبين هذه الموازين أخيراً حجم الطاقة المتاحة في نهاية فترة الخطّة^(١) .

وتؤدي موازين الطاقة الانتاجية دوراً هاماً في تحقيق التوازن بين الطاقة الانتاجية وبين احتياجات الاقتصاد القومي من أهم أنواع المنتجات الصناعية سواء في مجال الصناعات الثقيلة (مثل الحديد - الصلب - الحديد الزهر الألواح المعدنية - الفحم - البترول ... إلخ) ، ومن ثم فهي تربط بين خطة الانتاج والفروع التي تعمل في مجال الانتاج .

ولا يقتصر استخدام التقديرات الواردة في موازين الطاقة الانتاجية على تخطيط أحجام الانتاج الصناعي في الفروع المختلفة خلال فترة الخطّة فحسب وإنما تستخدم أيضاً في تحديد الاستثمارات اللازمة في فترة الخطّة حسب فروع الاقتصاد القومي بفرض تشغيل الطاقات الانتاجية الاضافية وذلك بعد التوصل إلى معرفه معدل نمو الطاقة والاستثمار اللازم لكل وحدة من الطاقة ، ومن ناحية أخرى ، تستخدم التقديرات المشار إليها في إعداد موازين وخطط توزيع الآلات^(٢) .

١) A. Sturkov: Balance Method., op. cit., p 105

٢) نيفولاي كوتل : أسس تخطيط .. المرحس السابق ص ١١٦ - ١٢٠ و ١٨٠
Soviet Planning. op. cit., pp 122 - 125 ; M. Bor : The Organization., op. cit., p 132

ثانياً : الموازين القيمة :

انضج لنا عما تقدم أن الموازين السلعية لا يمكن إلا من التعرف على شروط التناسب الخاصة بجوانبات كمية جزئية، أى توازن فروع النشاط الاقتصادى كلاً على حدة، ومن ثم ففى لا تساعد على حل مشكلة التوازن العام للنظام الاقتصادى فى مجموعة على النحو الذى تم نصويره فى خطة السنة النهائية من الخطة الخمسية الجارى إعدادها . بعبارة أخرى ، أن الموازين السلعية تعجز عن تحقيق التوازن بين الإنتاج الكلى فى الاقتصاد القومى والاستخدامات المختلفة له . ومن هنا تضحى الحاجة ماسة إلى التزود بأدوات أخرى تعمل على التوازن العام للنظام الاقتصادى . وتمثل هذه الأدوات فى الموازين الكلية (أو القيمة *value balances*) التى تبنى على أساس التقدير النقدى مرتكزة على الموازين العينية ، وتستهدف الموازين القيمة ضمان تناسق الهيكل الاقتصادى فى مجموعه على النحو الذى تحتويه خطة الاقتصاد القومى ، وذلك عن طريق موازنة الإنتاج والاستهلاك (المنتج وغير المنتج) معبراً عنها فى صورة نقدية ومن ثم ففى تسمح باحتواء نتيجة النشاطات الاقتصادية المختلفة الأمر الذى يجعلها قادرة على ممارسة دورها بطريقة حاسمة فى تحقيق التوازن الاقتصادى العام بطريقة مقدمة (١) .

وسوف نتناول فيما يلى هذه الموازين القيمة ودورها فى ضمان التناسق المخطط للهيكل الاقتصادى.

(١) د. محمد دويدار : معاضرات فى التخطيط الاقتصادى . المرجع السابق ص ١٢٣ .

(١) جداول المدخلات والمخرجات :

استخدم المخططون السوفيت - إلى جانب الموازين السلمية - جداول المدخلات والمخرجات في التخطيط . وتنعكس هذه الجداول العلاقات الكمية بين فروع الإنتاج المختلفة والتي يتكون منها الجهاز الإنتاجي (١) .

(١) بدأ ظهور قضية التشابك والترابط بين القطاعات المتجه في «الجدول الاقتصادي» الذي وضعه الطبيب الفرنسي « فرانسوا كيني » مؤسس مدرسة الفيزيوقراط عام ١٧٥٨ ، ويمتد الجدول المذكور نقطة البداية في نظريات التوازن الاقتصادي الكلي حيث أظهر « كيني » في دورة الناتج في الاقتصاد القومي مينا مصدره والكيفية التي يتم توزيعها .

وفي عام ١٨٩٦ أبرز « ليون فالراس » في كتابه « أصول الاقتصاد السياسي » علاقات التشابك بين القطاعات الناتجة في صورة طلباتها المتناهية على عوامل الإنتاج ، وما بين السلع المنتجة وعوامل الإنتاج من حلول .

وفي عام ١٩٣٦ ظهرت جداول المدخلات - المخرجات التي أعدها الاقتصادي الأمريكي الزوس الأصل « فاسيلي ليونتييف » والتي اعتبرت تنويعاً لنظريات السابقة بعد تحويلها من الأطار النظري إلى الأطار التطبيقي . فقد قام « ليونتييف » بتركيب أول جدول مدخلات - مخرجات للاقتصاد الأمريكي وما بين عامي ١٩١٩ - ١٩٣٩ قسم فيه المنتج الأمريكي إلى ٣ قطاعات وهو الذي رأى في أفكار « كيني » و « فالراس » أداة فنية صالحة لحل عدد من مشكلات الجهاز الإنتاجي للاقتصاد الحديثة . وعلى الرغم من أن الاقتصاديين السوفيت قد رأوا أن « ليونتييف » قد أقام تحليله استناداً إلى مبادئ شيعة بذلك التي قام عليها أول ميزات للاقتصاد القومي السوفيتي بمناسبة الأعمال التحضيرية للخطة الاقتصادية القومية لعام ١٩٢٣/١٩٢٤ ، إلا أنهم يستغفرون بأن أهمية تحليل « ليونتييف » تكمن في استخدام جداول المدخلات - المخرجات لا من أجل تحديد المدخلات المباشرة فقط اللازمة للإنتاج في فرع معين من الفروع الإنتاجية ، وإنما أيضاً من أجل تحديد المدخلات الإيجري اللازمة بصفة غير مباشرة للإنتاج في هذا الفرع وذلك =

ويستند تحليل المدخلات - المخرجات إلى فكرة أن كل منتج ، سلعة كانت أم خدمة ، يمكن أن تعتبر بمثابة عنصر إنتاج (مدخلات) في إنتاج منتجات أخرى ممتدة ، ونتيجة لهذا فإن هذا التحليل يتناول بالدراسة علاقات التبعية الاقتصادية المتداخلة والفنية التي توجد فيها بين الفروع أو القطاعات المتبعة لمختلف المنتجات ، أو بمعنى آخر يهتم التحليل ببيان العلاقات المتبادلة التي تقوم بين القطاعات أو الفروع الإنتاجية للاقتصاد القومي باعتبار كل منها مشتر لمشتقات الفروع الأخرى ، وباعتبارها جميعاً مشتركة في استخدام عناصر الإنتاج المحدودة ، وأخيراً باعتبارها جميعاً بائعة لمشتقاتها إلى المستخدمين النهائيين سواء كان ذلك في صورة استهلاك أو في صورة تكوين رأس مال ثابت ومخزون أم في صورة صادرات ، فهو يشمل تدفقات السلع والخدمات فيما بين كافة القطاعات والفروع الإنتاجية في الاقتصاد القومي خلال فترة زمنية معينة (١) .

بحيث يمكن تحديد المستخدمات الكلية ، أي المستخدمات المباشرة وغير المباشرة اللازمة لهذا الإنتاج .
انظر :

V. S. Nemchinov : The Use of Mathematical Methods in Economics in The Use of Mathematics in Economics (V. S. Nemchinov ed.) Oliver & Bayed, Edinburgh - London 1964 pp 12 - 13 , 369 ; M. Dowidar ; Les Schemas, op. cit., pp 281 - 282

وأنظر أيضاً ميزان الانتماء القومي وعلاقات التبادل المعاملي في الانتماء الدولي
لعام ١٩٢٣ - ١٩٢٥ :

ibid., pp 248 - 249

Wassily Leontief : Input ; Output Analysis, in Input (١)
Output Economics Oxford University Press, New York 1966
pp '34 - 153 ; O. Lange : Some Observations on Input - Output
Analysis, in Essays on Economic Planning op. cit., pp 40 - 72

ونقطة البداية في وضع جداول المدخلات - المخرجات هي تقسيم الجهاز الإنتاجي للاقتصاد القوي إلى عدد مناسب من الفروع أو القطاعات يضم كل منها نشاطاً إنتاجياً متجانساً ، حيث يتعدى عملاً تقسيم الجهاز الإنتاجي إلى قطاعات يشمل كل منها سلعة أو ناتج واحد فقط . وهذه القطاعات تابعة لبعضها البعض ، بمعنى أن كل قطاع منها يستخدم منتجات (مخرجات) القطاعات الأخرى كعناصر إنتاج (مدخلات) لازمة له ، أو تستخدم منتجاته كعناصر إنتاج لازمة للقطاعات الأخرى .

ونخصص في الجدول لكل قطاع من قطاعات الاقتصاد القومي صف وممود ويمثل كل صف تصرف كل قطاع في منتجاته وتوزيعه لها على القطاعات المستخدمة المختلفة ، وبين كل عمود ما يستخدمه قطاع معين من منتجات القطاعات الأخرى أي ما يدخل من المنتجات ، كمواد لازمة لأغراض الإنتاج الجاري .

ويعطى الجدول التالي صورة مبسطة لجدول المدخلات - المخرجات معبرا عنها بوحدات قيمية (٢) .

(١) يلاحظ أن الصف يمثل اتصالات (مشتريات) القطاعات الأخرى على منتجات القطاع في حين يمثل العمود ثقات (تكاليف) يتلقاها القطاع نفسه للحصول على منتجاته وتساوى التكاليف مع قيمة مبيعات القطاع ، وهذا يعني أن مفهوم التكاليف هنا يختلف عن مفهومها التقليدي الحاسبي لأنه لا ينظر إليها على أنها تكاليف يتحملها المنتج الفردي ، وإنما يتحملها المجتمع بأسره . ويلاحظ أيضاً تساوى جهة مستلزمات الإنتاج (المعاملات التي تتم بين القطاعات الإنتاجية بعضها البعض) مع جهة الاستخدام الوسيط (المجموع الألفي لنفس المعاملات) ، وهذا يعني أن هذه العلاقة تصبح بالنسبة للاقتصاد القومي في مجموعة لأن ما يخصه الاقتصاد القومي لأغراض الإنتاج هو نفسه ما يستخدمه لهذه الأغراض ، وهذا بطبيعة الحال لا ينطبق بالضرورة على كل قطاع على حده . أما ما توازن بالنسبة للاقتصاد القومي في مجموعة فيحسب على النحو التالي :

القطاعات المنتجة (المزودة)	القطاعات المستخدمة (المتلقية)				جملة الاستخدام الوسيط	الطلب النهائي	الاستخدام الكلي
	(١)	(٢)	(٣)	(٤)			
(١) الزراعة	٢٥	صفر	١٢٠	صفر	١٤٥	١٠٥	٢٥٠
(٢) الصناعات التحويلية	٢٥	٤٥	٤٠	صفر	١١٠	٤٠	١٥٠
(٣) الخدمات التجارية	صفر	صفر	١٠	صفر	٨٠	٢٢٠	٤٠٠
(٤) الخدمات	٢٥	١٥	٨٠	٢٠	١٤٠	٦٠	٢٠٠
الجملة (مستلزمات الإنتاج)	٧٥	٦٠	٢٢٠	٢٠	٤٧٥	٥٢٥	١٠٠٠
المخلفات (الناصر الأولية)	١٢٥	٩٠	٨٠	١٨٠	٥٢٥		
الإنتاج الكلي	٢٥٠	١٥٠	٤٠٠	٢٠٠	١٠٠٠		

وبمعرفة حجم الطلب النهائي من كل قطاع ومصنوفة المعاملات الفنية (١) فإن المخطط يستطيع أن يتحقق من أن حجم الناتج المخطط في كل قطاع يضمن التناسق بين إنتاج القطاعات من جهة واحتياجاتها من بعضها البعض من جهة

= قيمة الإنتاج الكلي = جملة مستلزمات الإنتاج + المدخلات (الناصر الأولية) .
كما أن :

قيمة الإنتاج الكلي = جملة الاستخدام الوسيط + جملة الاستخدام (الطلب) النهائي ونظراً لتساوي جملتي الاستخدام الوسيط مع جملة مستلزمات الإنتاج ، فإت مجموع الناصر الأولية = جملة الطلب النهائي .

(١) تعتبر المعاملات الفنية (أو معاملات المدخلات Input coefficients) أنها تدبر المستلزمات التي يتعين على القطاع أن يستهلكها من أجل إنتاج وحدة واحدة من ناتج معين ، وتحسب بواسطة استخراج النسبة بين قيمة المستخد في كل قطاع وقيمة ناتجة الكلي . ويرى « ليوتيف » أن هذه النسبة تتميز بالاشائكية بمعنى أنها تظل ثابتة فترة معينة من الزمن على أساس ثبات الفرق الإنتاجي السائد في القطاع وثبات الهيكل الداخلي لهذا القطاع .

أخرى ، وكذلك باستخدام نفس المعلومات يستطيع المخطط أن يقف على التغيير اللازم اجرائه في خطة الناتج من القطاعات المختلفة ، اذا حدث تغيير مثلا ، في حجم الطلب النهائي في أحد أو بعض القطاعات . فإذا زاد الانتاج الزراعى مثلا بنسبة معينة ، فإنه يلزم زياده المستخدم من سائر القطاعات الاخرى التى تشتري منها الزراعة موادها الأولية (استهلاك الوسيط) وتتطلب الزيادة فى انتاج هذه القطاعات بدورها زيادة المدخلات اللازمة لها ومن ثم فإن الزيادة التى بدأت فى الزراعة قد امتدت بآثارها الثانوية الى قطاعات متعددة (١) .

(٢) - مِيزَانُ النَّاتِجِ الاجْتِمَاعِى : (٢)

يتضمن هذا المِيزَانُ نتيجة عملية الانتاج فى فترة زمنية معينة . فهو يبين

(١) راجع فى استخدام أسلوب المدخلات - المخرجات فى التخطيط بالتفصيل :

M. Dowidar Les Schémas op. cit., p391 - 418

(٢) يعتبر الناتج الاجتماعى القومى من أكثر المؤشرات شمولاً ، بشكل ومعدل نمو هذا الناتج يحددان هيكل ومعدل نمو الدخل القومى ، ويحدد هيكل الناتج الاجتماعى أيضا نمط توزيع الدخل القومى ، اذ أن مقدار الارصدة المخصصة لتراكم تتوقف أساساً على انتاج وسائل الانتاج ، كما يتوقف حجم الارصدة المخصصة للاستهلاك على انتاج السلع الاستهلاك . وبالإضافة الى ذلك فإن امكانيات الاستثمار فى الاموال الثابتة تعتمد الى حد بعيد على الارصدة المخصصة لتراكم ، فى حين يرتبط التداول السامى وصناديق الاجبور بالتغيرات التى تلحق بالارصدة المخصصة للاستهلاك .

ويمكن تحويل الناتج الاجتماعى القومى بالمادتين التاليتين:

$$١ - ج = م١ + م٢ \quad \text{حيث:}$$

$$ج = \text{الناتج الاجتماعى} ,$$

القيمة الاجمالية للنتاج الاجتماعى حسب أنواع الملكية (ملكية الدولة - الملكية التعاونية - الملكية الفردية) ، وحسب انتاجه بواسطة القسمين الكبيرين المقسم اليها الاقتصاد القوي : القسم الاول المنتج للسلع الانتاجية والقسم الثانى المنتج للسلع الاستهلاكية ، ومع تفسيق كل من هذين القسمين الى فروع يصعد عددها بمستوى التصوير الجمعى الذى يراد لميزان النائج الاجتماعى أن يمثلها (١)

ومن ثم فإن ميزان النائج الاجتماعى يبين الآتى (٢) :

س ١ = وسائل الانتاج (وتضمن أدوات العمل مثل الآلات والمعدات والمباني التى يتم فيها الانتاج ، ومواد العمل مثل المواد الأولية والحبوب والاعلاف الخ .
س ٢ = السلع الاستهلاكية (مثل المواد الغذائية - الملابس - السكن)
٢ - ج = س + د + ف حيث :
س = قيمة الاستهلاك الاجتماعى فى كافة فروع الانتاج .
د = قيمة مخزون الاجساد
ف = الفائض .

وتنظر المعادلة الاولى الى النائج الاجتماعى من الناحية المادية ، فى حين تنظر المعادلة الثانية اليه من الناحية النقدية (النقدية) .

(١) M. Dowidar; Les Schemas.. op. cit., pp 213 - 217 ;

A. P. Strukov ; Balance Method & its Role in Economic Planning op. cit., pp 92 - 93 ; idem , On the Preparation of Balance of the National Economy For Planning in the U. S. S. R. in Planning and Statistics in Socialist Countries op. cit. pp 128 - 129 ; P.M. Moskvlin ; Balance of National Economy. the same book., pp 111 - 112

(٢) أنظر نموذج لهذا الميزان فى التعليل رقم (١٧) بملحق الفصل الأول من الباب الثانى

- ١ - اجمالي الناتج الاجتماعي المنتج في الاقتصاد .
 - ٢ - الدرر الذي يسهم به كل نوع من أنواع الملكية وكل فرع من فروع الاقتصاد القومي في عملية انتاج الناتج الاجتماعي .
 - ٣ - الهيكل المادي للناتج الاجتماعي ومدى التناصب بين وسائل الانتاج وسلم الاستهلاك .
 - ٤ - الفائض المتولد في قطاعات ومشروعات معينة .
- ويمكن تحليل قيمة إجمالي الناتج في كل فرع إلى المكونات التالية :

قيمة ما يستهلك من وسائل الإنتاج الناتجة + قيمة مواد التشغيل (مواد أولية وقوة محركة) +	تفقة الإنتاج المادية
قيمة مخصص الأجور قيمة الناتج الصافي	القيمة المضافة في الفرع الإنتاجي

ويوجه جزء من الناتج القومي إلى الاستهلاك الانتاجي الذي ينفق به تعويض وسائل الانتاج التي تستهلك خلال عملية الإنتاج مثل استهلاك الأصول المتداولة المستخدمة في الإنتاج وقيمة إهلاك الأصول الثابتة) كما يوجه جزء آخر إلى الاستهلاك غير الانتاجي (الفردي والجماعي) . ويمثل الجزء من الناتج الذي سينتج إلى أسواق الاستهلاك النهائي مصدر التيارات العينية التي ستقابلها تيارات نقدية ، ومن ثم يخدم هذا الميزن أغراض التخطيط للنقدى والذي يعتبر الجهاز المصرفي مسئولاً عنه .

مبكل الناتج الاجماعى فى الاتحاد السوفىئى
لعمام ١٩٦٦
(نسبة مئوية)

القسم الاول البضائع الانتاجية	احوال الناتج الاجمايى %	مدخلات الانتاج لادى %	الاجور والربحات %	فائض الانتاج %	الدخل القومى %
القسم الثانى البضائع للاستهلاكية	١٠٠	٥٧ر٧	٢٤ر٧	١٧ر٦	٤٢ر٣
الاقتصاد القومى فى مجموعه	١٠٠	٤٩ر٢	٢٢ر٦٠	٢٨ر٢	٥٠ر٨
		٥٦ر٤	٢٣ر٩	٢١ر٧	٤٥ر٦

(٢) - ميزان الدخل القومي وتوزيعه واستهلاكه النهائي

يعرف الدخل القومي في الاتحاد السوفيتي بأنه جزء من الناتج القومي^(١) يتمثل في مجموع القيم المضافة في جميع فروع الانتاج المادى ، أو بعبارة أدق هو مجموع صافي ناتج القطاعات السلعية مضافا إليها أنشطة بعض الخدمات التي لها علاقة مباشرة بعملية الانتاج وذلك خلال فترة سنة . وتكون القطاعات المنتجة للدخل القومي - وفقا للمفهوم السوفيتي - من الآتى :

- قطاع الصناعة (التعدين والصناعات . التحويلية والكهرباء)

- قطاع الزراعة (بما في ذلك الغابات) .

(١) ولذلك فان الدخل القومي يحسب بإحدى الطرق التالية :

١ - طريقة الانتاج : الدخل القومي = قيمة الناتج الإبتاعى القومى -

الاستهلاك الذاتى (استهلاك الامول المتدولة المستخدمة في

الانتاج وقيمة أهلاك الامول الثابتة المستخدمة في الانتاج) أى

$$د = ج - س .$$

ومنه هي الطريقة المستخدمة في حساب الدخل القومي في

الاتحاد السوفيتي كما أنها الأكثر شيوعا في سائر الدول

الاقتصادية وذلك لتوافر بيانات الانتاج ودقتها

ب - طريقة التوزيع : الدخل القومي = محض الاجور + الفائض (أرباح +

خيرية على رءم الاعمال + صافي دخل التعاونيات) .

$$أى د = ر + ف .$$

ج - طريقة الاستخدام : الدخل القومي = قيمة المحص للاستهلاك + قيمة المحص

للتراكم .

$$أى د = س + ت$$

- قطاع التشييد والبناء .

- خدمات النقل والمواصلات التي تعمل في خدمة الانتاج .

- نشاط التجارة الذي يرتبط بالانتاج في مرحلة تداوله (مثل التخزين والتغليف والنقل . . الخ) ويضاف الى ذلك فائض أو عجز التجارة الخارجية مقوماً بالاسعار الجارية .

ومن ثم فإن الدخل القومي لا يتولد في النشاطات غير المنتجة مثل الخدمات الحكومية والدفاع والامن الداخلي والتعليم والصحة العامة والمؤسسات الائتمانية والمسارح والمتاحف والنقل والمواصلات التي تعمل في خدمة الركاب^(١) وخدمات الساكن والخدمات المنزلية . فمثل هذه النشاطات تعتبر ضرورية للحياة الاقتصادية ولكنها لا تضيف قيمة الى الدخل القومي وانما تعتبر مناسبة لاعادة توزيع الدخل القومي الذي أنتج في مجال النشاط للادى بين الفئات الاجتماعية الأخرى (٢) .

(١) ان اخراج خدمات نقل الركاب من حسابات الدخل القومي باعتبار أنها لا تضيف قيمة الى هذا الدخل ليس هو النهج المتبع في كل الدول الاشتراكية فبعض هذه الدول مثل يوغوسلافيا ، يدخل خدمة نقل الركاب مع خدمة نقل البضائع في الدخل القومي على ان أساس أن خدمات نقل الركاب تخدم الانتاج أيضاً وذلك بنقل العمال الى مآثر الانتاج .
انظر

سيد أحمد البواب : مضمون الدخل القومي في الدول الاشتراكية العربية مهد التخطيط القومي ، مذكرة رقم ٦٧٦ أغسطس ١٩٦٦ ص ٢٠.

A. P. Strukov ; National Income Estimates in the (٢)

U.S.S. R. in Planning & Statistics in Socialist Countries op. cit. p 85 ; Idem., On the Preparation of Balances of the National Economy in the U. S. S. R. the same book p 129 ; P. M. Moskvina Basic Problems of National Income in the U. S. S. R. the same book pp 71 - 75

وتلعب أهمية تخطيط الدخل القومي من أنه يعتبر من أهم الجاميع الرئيسية *aggregates* في الاقتصاد القومي ، فهو يعكس مستوى التقدم الاقتصادي الاجتماعي للدولة ، كما يحدد هيكل ومكونات الدخل القومي الزيادة المستقبلية في الثروة القومية ومستوى المعيشة (الاستهلاك) ومعدل التراكم (الاستثمار) ومعدل نمو الاقتصاد القومي ، ومن ثم فإن تخطيط معدل نمو الدخل القومي وتوزيعه بين الاستهلاك والتراكم يؤدي دورا رئيسيا في وضع الخطط طويلة الأجل .

ويشتق ميزان الدخل القومي من ميزان الناتج الاجتماعي ، ويوضح الشكل (١٨) هيكل هذا الميزان الذي يتكون من خمسة أجزاء رئيسية هي : إنتاج الدخل القومي - توزيعه الأولي - توزيعه الثانوي - توزيعه النهائي - استخدامه النهائي ، وذلك على نحو ما يلي :

١ - إنتاج الدخل القومي : ويتكون من قيمة إجمالي الناتج الاجتماعي مقسما حسب الفروع الإنتاجية وحسب أشكال الملكية مطروحا منه قيمة مستلزمات الإنتاج التي استخدمت في الإنتاج .

٢ - التوزيع الأولي للدخل القومي *primary distribution* ويسمى توزيعه في هذه المرحلة على القطاعات المنتجة من الاقتصاد القومي وذلك في نفس الوقت الذي يتم فيه الإنتاج ، فيقسم الدخل بين السكان (أجور ومرتبات وما في حكمها والدخول من المزارع الجماعية والتعاونيات الإنتاجية) الدولة (أرباح الشركات - ضريبة على رقم أعمال - اشتراكات التأمين الاجتماعي) والتعاونيات (مدفوعات لتكوين الصناديق الاجتماعية مثل صندوق التأمين وصندوق الحبوب .. الخ) .

٢ — التوزيع الثانوى للدخل القومى secondary distribution وفى هذه المرحلة يتم اعادة توزيع الدخل على السكان والقطاعات المنتجة والقطاعات غير المنتجة . وتعتمد هذه التوزيعات من الناحية الاقتصادية بمثابة تحويلات داخلية ومن جانب واحد وبدون مقابل عمل منتج ، مثل مدفومات المبال المتجهين لقاء حصولهم على خدمات مختلفة غير متجة (مواصلات مثلاً) (١) .

٤ — التوزيع النهائى للدخل القومى final distribution : ويتحدد هذا التوزيع لكل من قطاع السكان والقطاعات المنتجة والقطاعات غير المنتجة على أساس حاصل جمع نصيب كل منها فى الدخل القومى من التوزيع الأولى وصافى دخلها من التوزيع الثانوى . ويمثل رقم الدخل النهائى الدخل المتاح للاستخدام النهائى سواء للاغراض الاستهلاكية أو الاستثمارية .

٥ — الاستخدام النهائى للدخل القومى final utilization ، ويعتبر الحلقة الأخيرة فى عملية متابعة الدخل القومى والبدفقات المالية التى تنشأ عنه . ويفرق بين قطاع السكان والقطاعات المنتجة والقطاعات غير المنتجة ، وبذلك

(١) تظهر ضرورة متابعة التوزيع الثانوى للدخل القومى من فصل وتعيين القطاعات غير المنتجة التى لا تخلق ناتج اجتماعى أو دخل قومى ، بل أنها تحصل على دخلها من القطاعات المنتجة ، كما توجد مدفقات مالية فى المنشآت والوحدات المنتجة نظراً لأنه فى قترات محدودة قد لا تتوازى ابراداتها مع تغطائها الامر الذى يدهمها الى الافراض أو الافتراض وما يتأ من مدفقات مالية تعتبر أيضاً بمثابة اعادة توزيع لدخل القومى يجب أن يتصله التوزيع الثانوى . كذلك توجد مدفقات مالية تعتبر بمثابة اعادة توزيع للدخل القومى تحقيقاً لافراض اجتماعية مثل المعونات والتأمينات الاجتماعية والمنسح الراسب والبعثات ، حيث يتم تحويل جزء من الدخل القومى من مجموعات داخلية الى التوزيع الاول والقطاعات المنتجة والسكان الى مجموعات أخرى .

كن تحديد القدر من الدخل الذي سيوجه إلى النواحي الاستهلاكية أو إلى واعي الاستهلاكية لكل من هذه القطاعات .

ومن هذا كله يتضح أن ميزان الدخل القومي يوجد في مركز بين 'نتاج والتداول' (١) .

ويعتبر الجهاز المالي والاقتصادي (ميزانية الدولة والجهاز المصرفي) من أهم نوات التي يتم خلالها اعادة توزيع الدخل القومي على نحو ما يوضحه ل من الجدول التالي والشكل رقم (٦) .

نموذج عددي لميزان الدخل القومي وتوزيعه واستخدامه النهائي

موارد	(حساب قطاع السكان)	استخدامات
١. أجور العاملين بالقطاعات الانتاجية	٥٥ مدفوعات مقابل خدمات	
٢. معاشات ومنح دراسية	٤٠ ضرائب دخل	
٣. مقبوضات من الجهاز المصرفي	٢٥ مدفوعات للجهاز المصرفي	
٤. أجور العاملين بالقطاعات غير المنتجة	٤٨٠ رصيد للاستخدام النهائي	
٦٠	٦٠٠	

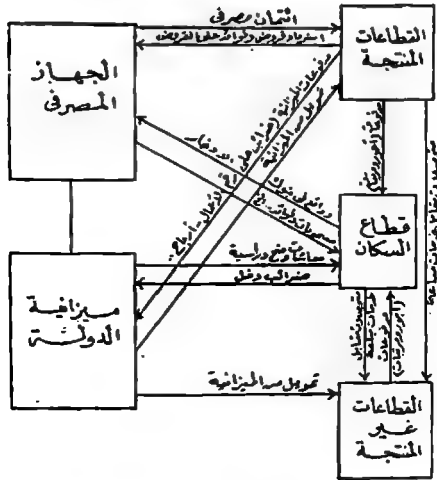
(١) د. محمد دويدار : محاضرات في التخطيط الاقتصادي ، المرجع السابق .

موارد	(حساب القطاعات المنتجة)	استخدامات
٤٠٠ فائض (متجمع)	٣١٠ مدفوعات لميزانية الدولة	
٥٥ منخصصات بالميزانية للاستثمار	٢٠ مدفوعات للجهاز المصرفي	
٢٥ ائتمان من الجهاز المصرفي	٣٠ مدفوعات عن خدمات غير منتجة	
	١٢٠ رصيد للاستخدام النهائي	
٤٨٠	٤٨٠	
موارد	(حساب للقطاعات غير المنتجة)	استخدامات
٥٥ متحصلات من السكان (خدمات مباحه)	١٣٥ مدفوعات للسكان (أجور)	
٣٠ متحصلات من القطاعات غير المنتجة (خدمات مباحه)	٢٠٠ رصيد للاستخدام النهائي	
٢٥٠ منحصرات ميزانية الدولة	٢٣٥	
٣٣٥		
موارد	(حساب ميزانية الدولة)	استخدامات
٣١٠ من القطاعات المنتجة	٥٥ منحصرات للقطاعات المنتجة	
٤٠ من السكان (ضرائب دخل)	٥٠ مخصصات ومنع دراسية	
٥ الفائض المحوّل من الجهاز المصرفي	٢٥٠ منحصرات لتمويل القطاعات غير المنتجة	
٣٥٥	٣٥٥	
موارد	(حساب الجهاز المصرفي)	استخدامات
٢٥ ودائع السكان	١٥ مخصصات السكان وقروض	
٢٠ متحصلات من القطاعات المنتجة	٢٥ ائتمان لقطاعات المنتجة	
	٥ فائض محوّل لميزانية الدولة	
٤٥	٤٥	

ملحوظة : الأرقام الواردة بهذا الجدول تتفق مع الأرقام الواردة بالشكل (١٨) التي يصور ميكل ميزان الدخل القومي وتوزيعه واستخدامه النهائي .

(شكل رقم ٦)

نموذج مبسط يوضح التدفقات المالية الناتجة عن توزيع واستخدام الدخل القومي



(٤) ميزان الدخل والنفقات النقدية السكان :

ونظراً لأن الاستهلاك التردى الذى يحقق فى أسواق السلع الاستهلاكية يتوجب النصيب الأكبر من الدخل القومي فى مرحلة استخدامه النهائى فانه من ثم تظهر الحاجة إلى وجود ميزان يختص بتحقيق التوازن بين الدخل النقدي للسكان والليار المادى للسلع الاستهلاكية والخدمات الناتجة فى الاقتصاد فى الفترات المتعاقبة ، هذا الميزان هو ميزان الدخل والنفقات

التقديرة للسكان (١).

ويعتبر هذا الميزان جزءاً من ميزان الدخل القومي . إذ يمكن عن طريق حصر نصيب السكان في التوزيع الأولي للدخل القومي ونصيبهم من التوزيع الثانوي أعداد ميزان لدخولهم وثقاتها التقديرية يشتمل على مجموع ما يتحصلون عليه من دخول ومجموع ما ينفقونه على شراء السلع والخدمات المختلفة دون تفرقة بين التوزيع الأولي والتوزيع الثانوي (٢) .

وفي الاتحاد السوفيتي لا يعد هذا الميزان على المستوى القومي فحسب ، وإنما تعد أيضاً موازين فرعية على مستوى الجمهوريات بصورة تفصيلية باللبنة لكل إقليم ومنطقة في الجمهورية (٣) . وتقوم الجوسبلان بالاشتراك

(١) يرجع للاقتصاد السوفيتي N. S. Margolin الفصل في وضع الملامح الرئيسية لهذا الميزان عندما نشر مقالاً في مجلة الجوسبلان عام ١٩٣٧ تناول فيه بالتفصيل الكيفية التي يتم بها بناء هيكل هذا الميزان . وقد أخرج المؤلف مقاله هذا في شكل كتاب نشره عام ١٩٤٠ ثم أعاد طبعه بعد تنقيحه عام ١٩٥١ بعنوان الدخول والنفقات النقدية للسكان .

انظر :

G. Garvy : The Role.. op. cit., p 58

V. Spevacek : Planning of Final Consumption. in General (١)

Lectures on the Technique of Planning. Lectures Delivered at the Ministry of Planning, Cairo Oct. 1966 / May 1967, (Lectures No 21 pp 4-7) ; A. P Strukov : On the Preparation of Balances op. ., cit 1 p30. : Soviet Planning op. cit., p 92

(٣) يدعى في أعداد موازين الدخول والنفقات التقديرية للسكان في إطار الجمهوريات

اعتباراً من عام ١٩٥١ بهدف تحسين التخطيط الإقليمي لتداول النقدي .

انظر :

Slavnyj (I) al Planification de al Circulation Monetaire au Village, L. U. R. S. S. et Les Pays de L'Est, No 4' 1963 pp 641 - 642

مع مجالس وزراء اتحاد الجمهوريات ووزارة المالية في الاتحاد السوفيتي وبنك الدولة وبعض الأجهزة الحكومية الأخرى بأعداد هذه الموازين لفترات مع التخطيط الاقتصادي العام ، فهي توضع إما لمدة سنة (مثل المخطط الجارية) أو لمدة خمس سنوات (مثل المخطط متوسطة الأجل) ، وهناك موازين خسائية أيضاً يتم إعدادها بواسطة الإدارة المركزية للأحصاء في الاتحاد السوفيتي لمدة ثلاثة شهور أو لمدة سنة للاستعانة بها في تصحيح مسار الخطة القومية على ضوء النتائج التي تحققت خلال فترة سريانها (١) .

ولا يعتبر ميزان الدخول والنفقات النقدية للسلطان خطة لها قوة الزامية يعمل بمقتضاها ، وإنما هي مجرد أداة للتخطيط تستعين بها السلطات التخطيطية في التعرف سلفاً على الناحيتين الكمية والكيفية للطلب الفعلي للمستهلكين كدالة لدخولهم النقدية (٢) ، إلى جانب عرض السلع الاستهلاكية والخدمات التي

G. Garvy ; The Role... op. cit., p 58 : V. A. Vorobyev ; (١)

The Planning of Money Circulation... op. cit., p 114 : M. Lavigny
Planification et Politique Monétaire... op. cit. p 360

(٢) يتجدد الطلب النقدي للمستهلكين على السلع والخدمات بعدة عوامل أهمها
أ - مستوى الرواتب والأجور في القطاع الاشتراكي وما تدفعه الدولة من مكافأة
تشجيعية كمحافلات مادية للابتعاث .

ب - مستوى النجح والامانات والمعاشات التي تدفع من ميزانية الدولة للمواطنين .
ج - مستوى الدخول النقدية التي يلقاها المنتجين الفرديين نتيجة بيع منتجاتهم
للقطاع الاشتراكي .

د - التعميمات التي تدفع وفقاً لنظام التأمين الحكومي و

هـ - فوائد السندات الحكومية التي يمتلكها القطاع الخاص .

ينصب عليها هذا الطلب وذلك خلال عام المخطط ، وبذلك يمكنها تحقيق التوازن بين الطلب الكلى مع الأخذ في الاعتبار ، على الاخص ، مستوى الأسعار السائدة بالإضافة إلى الأضرار الذى يقوم به السكان (١) . والهدف الاساسى من إقامة هذا التوازن هو الحد من اكتناز النقد وذلك فى حالة زيادة جانب الدخول لتفادى أية موجات شرائية مفاجئة ومحاربة أية عمليات مستترة للمضاربة تؤدي إلى ضغوط تضخمية تهدد باختلال التوازن القدى وتدهور قيمة العملة ، وكذلك لتجنب الازعاج القومى خطر تراكم مخزون غير مرغوب فيه من السلع وذلك فى حالة زيادة العرض عن الدخول المخصصة للاتفاق (٢) .

= و - الائتمان المرفق المنوح لتغطى المائلى وتحدد قيمته فى اطار المخطط الائتمانية القومية .
 ز - مسجوبات السكان من - حسابات الادخار الخاصة بهم ومستوى الادخار فى هذه الحسابات .

ح - الضرائب والرسوم المفقوعة من الافراد .
 س - المدفوعات لهيئات التأمين الحكومى واقساط التأمين على الافراد واقساط الوفاء بالقروض المصرفية السابق منحها للافراد . انظر :
 Zdzisław Fedorwicz ; Short-term Financial Planning and the Market Equilibrium (I. N. P) memo No 509 Calro, Nov. 1964
 pp 6 - 8

(١) د + دحريا نصر : فى بعض أاليب تخطيط النقد والائتمان . مجلة مصر المعاصرة العدد ٢١٢ أبريل ١٩٦٣ س ٣٥ - ٣٨ .

H. Schwartz ; Russia's.. op. cit.. p 173 ; V. A. Verobyev : The Planning.. op. cit., p 125 ; G. Garty ; The Role. op. cit., p 58
 Ibid., p 56 (٢)

ويمتتحقق هذا التوازن خلال فترة اعداد الميزان إما عن طريق اجزاء تعديلات في الدخول المتوقعة (وذلك باستخدام سلاح الضريبة المباشرة والقروض الاجبارية وتغيير مقدار الائتمان المخطط لتقديمه للقطاع الخاص والعائلي وتشجيع الادخار الاختياري (١) ، وإما عن طريق اجراء تعديل في المرض المتوقع (وذلك بمراجعة الخطة الاقتصادية القومية على نحو يزيد من الاستثمارات في الفروع المنتجة للسلع الاستهلاكية (٢)) أو عن طريق تغيير المتوسطات التخطيطية للمعاملات الفنية بالنسبة للفروع المنتجة للسلع الاستهلاكية على نحو يمكن من زيادة إنتاج هذه الفروع دون زيادة في الموارد

(١) تموز الدول الاشتراكية عادة من تخفيض الأجور والمرتببات والنسج والأمانات والمعانات والمكافآت التشجيعية وفوائد السندات القائمة كوسائل لتحقيق التوازن التقدي القومي متادياً للآثار النفسية والاجتماعية البشة التي تحيب المجتمع نتيجة هذا الاجراء .
(٢) تنبذ الاحصائيات الصادرة من الادارة المركزية للاعضاء بالائحاد الدولي في ال تزايد انتاج صناعات السلع الاستهلاكية سنوياً وذلك طبقاً للجدول التالي :

السنة	النسبة المئوية للزيادة السنوية	السنة	النسبة المئوية للزيادة السنوية
١٩٥٢	٨٠٪	١٩٦١	٦٦٪
١٩٥٨	٧٠٪	١٩٦٢	٧٠٪
١٩٥٩	١٠٣٪	١٩٦٣	٥٠٪
١٩٦٠	٧٠٪	١٩٦٤	٦٥٪

المصدر :

Aleksander Kutt : Consumer in Goods in Soviet Industry. The Bulletin, Vol. XIII Feb. 1966, No 2 Published by (Institute for the Study of the U. S. S. R. Germany. p 6

الإنتاجية التي تستخدمها ، كما يمكن أيضاً تعديل أثمان المنتجات الاستهلاكية والخدمات (وذلك بتعديل سعر الضريبة على رقم الأعمال المفروضة عليها) ، ويمكن أخيراً تحقيق التوازن عن طريق تعديل العلاقة بين الأمان والاجور والدخول المعده للاتفاق عن طريق الاصلاح التمدى . ويؤخذ في الاعتبار عند اختيار واحد أو أكثر من هذه المتغيرات تحقيقاً للتوازن المطلوب ، مانتمضممة الخطة المالية الأجمالية للاقتصاد القومي ، ووفقاً للاحوال الاقتصادية في كل فترة من الفترات (١) .

ولا يكتفى بتحقيق هذا التوازن على المستوى القومي بحسب ، وإنما يتعين أن يوجد أيضاً ثلاثة أنواع أخرى من التوازن ، وإلا اقترن التوازن القومي بين الدخل والسلع باختلالات جزئية متنوعة . والنوع الأول من أنواع التوازن المطلوب هو التوازن الزمنى ، بمعنى أن تعرض المنتجات الاستهلاكية في نفس الوقت الذى توزع فيه الدخل النقدية على السكان ولما حدثت اختلالات بين العرض والطلب في الفترات المختلفة . والنوع الثانى من التوازن هو توازن نوعى ويعتمد به أن تتفق الأنواع المستجدة من السلع الاستهلاكية مع رغبات السكان وإلا ظهرت اختلالات في شكل زيادة العرض عن الطلب بالنسبة لبعض أنواع السلع واختلالات عكسية بالنسبة للبعض الآخر (٢) . أما النوع الثالث من التوازن فهو توازن مكاني ، بمعنى أن توجد

(١) Hirsch : Quantity.. op. cit., p 27 ; M. Dowidar

Les Schemas.. op. cit., pp 262 - 265 ; M. Lavigne Les Economies
op. cit., pp 352 - 354 ; Fedorowicz : Short - term.. op. cit., pp 9-11

(٢) تقابى لاتحاد الوقتى معارض سنوية تعرض فيها نماذج من السلع الاستهلاكية المختلفة للزعم انتاجها خلال السنة التالية . وتهدف هذه المعارض الى التعريف سلفياً على رغبات =

السلع الاستهلاكية والخدمات في المنطقة التي تنفق فيها الدخول التقديرية لسكانها، وإلا ظهرت اختلالات في شكل زيادة في الطلب عن العرض في بعض المناطق واختلالات عكسية في المناطق الأخرى، ولهذا يؤخذ في الاعتبار نمط اتفاق الطوائف الاجتماعية المختلفة (١).

— وأذواق المستهلكين . ومخطط المصروفات الصناعية إنتاجها من السلع الاستهلاكية لفترات التالية وهذا طلبان للتخيل التي تلتها من نتائج التجربة والتي تعد على ضوء دراسة من تركيب طلب السكان ومدى مرونته وتحليل أوضاع المبيعات الحالية والمحزون القائم بها الادارة المركزية للاحصاء . ويستهدف هذا كله في النهاية إيجاد توازن كمى ونوعى بين الطلب للمستهلكين والمعرض من السلع الاستهلاكية .

انظر :

R. Gogol : Organization of Trade. Progress Publisher, Moscow,

نيولاي كوفال : أسس تخطيط المرجع السابق ص ٢٥٠ - ٢٥١ .

N, D. pp 63 - 64 ; Hirsch : Quantity.. op. p 27

وأنظر في نمط الاختيار بين البدائل بالنسبة للسلع الاستهلاكية المنتجة لتعقيق التوازن بين عرضها والطلب الاستهلاكي عليها :

Philip Hanson : The Consumer in the Soviet Economy Macmillan London 1968 pp 167 - 171

(١) ذكر Montiza أنه بناء على دراسة أجريت في بولندا لميزانيات الاتفاقي الاستهلاك لدى بعض العائلات الريفية (عام ١٩٥٥/١٩٥٦) والعمال والموظفين في المدن (عام ١٩٥٨) اتضح اختلاف نمط اتفاق كل من العائتين على نحو ما يتضح من الجدول التالي :

النسبة المئوية للاتفاق التقديرى على البنود التالية

العائلات الريفية	العمال والموظفين	
٢٧	٤٤ — ٤٥	الطعام (بما عدا المشروبات الكحولية)
٢٥	١٠ — ١٧	الملابس .
١١	٧ —	الاصطفاء و

ومن أجل تحقيق هذه الاشكال من التوازن يقسم الميزان الى عدد من الموازين الفرعية التي يختص كل منها بمنطقة جغرافية معينة ، كما يقسم كل من الميزان القومى والموازين الفرعية الى ميزان خاص بسكان المدن وآخر خاص بسكان الريف لا اختلاف هيكل الطلب الخاص بكل منها^(١) .

وعلى نحو ما يتضح من الشكل (٢٠) (٢) فان الميزان القومى للدخول والنفقات النقدية للسكان ينقسم أفقيا الى قسمين : القسم الأول ويتضمن تقديرا للمعاملات النقدية المتوقعة حدوثها بين السكان وبين القطاع الاشتراكى (قطاع الدولة والقطاع التعاونى) ، وهذه المعاملات يمكن تقديرها على وجه الدقة . ويتحقق فى هذا القسم حوالى ٩٠ ٪ تقريبا من اجمالى حجم التداول النقدى^(٣) وتمثل الزيادة فى الدخول النقدية للسكان فى القسم الأول عن نفقات هذا القسم الدخول التي ستتجه الى الاسواق الاخرى خلاف ذلك الخاصة بالقطاع الاشتراكى وهى اسواق الكولخوز والحرفيين الفرديين وهو ما يتضمنه القسم الثانى من الميزان ويجرى تقدير حجم الدخول والنفقات

= لا تشمل ما يستهلكه المزارعون من انتاجهم الحامس .

T. M. Montias : Central Plannig in Poland, New Haven & London
ale University Press 1962 p 125

P. Krylov : Methods of Planning the Rise of the (١)
Standard of Living in the U. S. S. R. (I. N. P.) Memo No 202;
Cairo May 1963 p 16 ; Soviet Planning.. op. cit., pp 92 - 93 ;
Fedorowicz : The Organization . op. cit., p 9 ; Lavigne Les
Economics op. cit., p 350

(٢) أنظر ملحق الفصل الأول من الباب الثانى :

M. Lavigne : Planification.. op. cit., p 360 (٣)

التقدي في هذا القسم الاخير بصورة تقريبية نظرا لقلة توافر البيانات الخاصة بالمعاملات المالية التي يتم داخل هذه القطاعات .

وبكاد الميزان بصورته هذه يماثل حساب قطاع الاستهلاك من مجموعة الحسابات القومية في الدول الرأسمالية ، فهو يتعلق بجانب واحد من جوانب النشاط الاقتصادي هو جانب الاستهلاك وبإذات ذلك الجزء الذي يتم عن طريق التبادل التقدي ، أما الاستهلاك النهائي الثاني للمزارعين الذين يستهلكون بأنفسهم جزءا من المحصول الذي ينتجونه ، وكذلك المدفوعات العينية والخدمات المجانية (مثل خدمات التعليم والخدمات الصحية) فلا تدخل في نطاقه (١)

وتستمد تقديرات أم بند من بنود جانب الدخل في الميزان وهو بند الاجور والمرتبات التقدي من الخطط العامة (خطط الانتاج وخطط زيادة الانتاجية) التي تتضمن الارصدة المخصصة لسداد الاجور في قطاع الدولة كما يرجع الى ميزانية الدولة للحصول على البيانات الخاصة ببعض الدخل التقدي مثل المعاشات والاعانات ومنح الطلاب ويزجج أيضا الجوس بك وبنوك الادخار لمعرفة حجم القروض التي تقرر منحها للأفراد ، وكذلك قيمة جوائز اليانصيب وفوائد الودائع المتوقعة صرفها (٢) .

وقد تزايد اهتمام سلطات التخطيط المالي في الاتحاد السوفيتي بتقدير حجم

M. Dowidar : Les Schemas, op. cit., p 220 ; G. Garvy ; (١)
The Role, op. cit., p 58; G. F. Dunducov : Financial Balances,
in Report of the United Nations Seminar on Planning Techni-
ques op. cit., pp 135 - 137

Ibid., p 136

(٢)

الدخول النقدية لأعضاء الكونغرس وذلك عند مخطيها للدخول النقدية للسكان بصفة مامة وذلك بعد أن لوحظ الاتجاه التصاعدي المستمر في إيرادات هذا القطاع^(١). وقد أوضحت الإحصائيات أن نسبة إيرادات أعضاء الكونغرس الناجمة عن مبيعات السلع الزراعية للدولة في تصاعد مستمر، فقد بلغت هذه النسبة ١.٤٤٠٪ عام ١٩٤٠ و ١.٥٧٢٪ عام ١٩٥٢ و ١.٨١٧٪ عام ١٩٥٨ و ١.٨٥٥٪ عام ١٩٦٤^(٢).

ولكى تضمن الحكومة السوفيتية دخولا نقدية منتظمة لأعضاء الكونغرس تدعيما لقدرتها الرأية على حركة النقد في هذا القطاع أصدرت في ١٦ مايو ١٩٦٦ - مرسوما يقضى بأن تقوم الكونغرس بدفع مرتبات نقدية شهرية لأعضائها بصورة منتظمة وذلك بعد تكوين صندوق احتياطي للاجور يخصص لهذا الغرض. وفي حالة عدم كفاية أرصدة هذا الصندوق فيكون للكونغرس الحق في الاقتراض من الجوس بنك لتفذية مواردها. وعلى أن يسد القرض على خمس سنوات. وقد أصبح للكونغرس الحق أيضا في الاقتراض من الجوس بنك لفترات قصيرة لغرض سداد مرتبات أعضائها وذلك بضمان المحاصيل الزراعية التي ستيحها إلى الدولة وهو الأمر الذي لم يكن مسموحا به قبل صدور ذلك المرسوم. وقد استهدفت الحكومة السوفيتية

(١) ارتفع الدخل النقدي للكونغرس من ٤٣ مليا دروبل عام ١٩٥٢ إلى ١٢٢ مليا دروبل عام ١٩٥٨.

انظر:

Slavnyj (I) La Planification de la Circulation Monetaire au Village. L' U. R. S. S. et les Pays de L'Est, No 4, 1963 pp 641-642
M. Lavigne : Planification op. cit., p 359 (٢)

من هذه الاجراءات زيادة نسبة الدخل القدي في قطاع الكونخوز (١) وانتظام تدفقه حتى تكون تقديراتها للدخول القدية لاعضاءه عند اعداد ميزان الارادات والتفقات القدية للسكان اقرب ما تكون الى الدقة . أما بالنسبة لدخول أعضاء الكونخوز الناجمة عن بيع منتجاتهم من السلع الزراعية الى السكان فيجرى تقدير قيمتها في الميزان بمسورة تقريبية ، وقد أوضحت الأحصاءات اتجاه حجم هذه المبيعات الى الهبوط التدريجي (٢) .

وتعتمد تقديرات أهم بند من بنود جانب التفقات في الميزان وهو انفاقات السكان الموجبة لشراء السلع والخدمات اساسا على التحليل الاحصائي للبيانات الموسعة التي تتضمنها ميزانيات العائلات وتنفقات المستهلكين (أنظر الشكل رقم ٢١) ولستوى ونمط الطلب الاستهلاكي وكذلك لدى مرونته السعريّة

(١) أوضحت الاحصائيات أن نسبة الدخل القدي لأعضاء الكونخوز الى الدخل الكلي في هذا القطاع قد تزايدت من ٣٠ ٪ عام ١٩٥٢ الى ٥٧ ٪ عام ١٩٥٨ الى ٧٠ ٪ عام ١٩٦٢ الى ٧٩ ٪ عام ١٩٦٦

انظر :

ibid., p 359 ; Slavnyj (I) Le Nouveau Systeme de Gestion et la Circulation Monetaire L' U. R. S. S. et les Pays de L'Est No 3, 1967 pp 635 - 636

(٢) بلغت قيمة مبيعات السلع الزراعية لسوق الكونخوز ٢٩ مليار روبل عام ١٩٤٠ و ١٩٥٠ مليار عام ١٩٥٠ و ٤ مليار عام ١٩٦٠ و ٣٨ مليار عام ١٩٦٤ و ٣٧٧ مليار عام ١٩٦٥ .
انظر :

والداخلية (١) . ويرجع لتغيرات الخطة الانتاجية وخطة زيادة الانتاجية فيها يتعلق بالضرائب المقدرة في جانب النفقات .

وتظهر الزيادة في جانب الأصول في الميزان القوي أن هناك فائضا من النقد لدى السكان والعكس بالعكس وتسجل هذه الفروق في الجانب الاقل في شكل زيادة أو نقص النقود الحاضرة في يد السكان وذلك حتى يتعادل جانبا الميزان (٢) .

وتفيد النتائج الرقمية التي تتوصل اليها حسابات بتسود هذا الميزان في توضيح نمط توزيع الدخول النقدية الخاصه بالقطاعات المختلفة في المناطق المختلفة بين أقسام الاتفاق الاستهلاكي المختلفة ، ومن ثم فإنها تستخدم بصورة أساسية في تخطيط حجم تجارة التجزئة نوعيا وجغرافيا وتخطيط أسعارها كما تستخدم في تخطيط التوسع في المحطات الجارية والتزيفية في المناطق

United Nations : Planning for Economic Development. (١)
A/ 5533 Rev 1 New York, 1963. p 36 . H. Hirsch : Quantity..
op. Cit.; p 27

ويجربى في الاتحاد السوفيتى دراسات منظمه لميزانيات أكثر من خمسين ألف مائة من
مئات السال والموظفين المكتبيين من مختلف المهن ومن الفلاحين . وبعد تحليل إحصائى
لهذه الدراسات لمعرفة مكونات الطلب المائى موزما حسب مستوى الدخل ونوم المنة .
انظروا :

Soviet Planning op. cit., p 37

V. Vorobyev : The Planning. op. cit., p 124 ; G. Garvy (٢)
The Role. op. cit., pp 58 - 59 ; H. Schwartz : Russia's op. cit., p
173 - 174 ; A. Baykov ; Planning in the U. S. S. R. op. cit., pp 19-29

المختلفة وتحديد تعريفاتها (١).

ويستعان ببيانات الميزان في تقدير مدفوعات السكان لميزانية الدولة من الضرائب والرسوم، وتحديد القدر من الموارد النقدية للسكان الذي يمكن تعبئته بواسطة المؤسسات المالية عن طريق طرح سندات حكومية أو عن طريق الادخار في البنوك، ومن هنا تتضح علاقة الميزان بالخططة المالية الإجمالية (٢).

وللميزان علاقات ارتباط ببعض المخطط الأخرى. فهو يرتبط بالخططة الاقتصادية القومية من ناحيتين: الأولى هي وجوب تناسق الأجور المرتبات المدفوعة، وهي أهم بنود جانب الدخل النقدية في الميزان، مع الأرقام المحددة لها في الخططة، والناحية الثانية هي وجوب تناسق مشتريات الأفراد من السلع الاستهلاكية والخدمات وهي أهم بنود جانب النفقات في الميزان مع أرقام حجم السلع الاستهلاكية والخدمات المقررة في الخططة (٣).

ويرتبط الميزان ارتباطاً وثيقاً بخطة النقد للجوس بنك حيث يستند أساساً إلى البيانات الواردة في الميزان عند وضع هذه الخططة. فتبد الأجور والمرتبات في الميزان بشكل الجانب الأكبر في تبد المدفوعات في خطة النقد، كما أن تبد

-
- Charles Bettelheim ; La Planification Soviétique. op. cit., p 116 (١)
 P. Krylov ; Methods of Planning. op. cit., p 15 ; R. W. Davies :
 The Development. op. cit., p 177
 P. Krylov ; Methods of Planning. op. cit., p 15 ; H. (٢)
 Schwartz ; Russia's. op. cit., p 174
 M. Lavigne ; Planification. op. cit., pp 358 - 359 ; (٣)
 G. F. Dundukov ; Financial Balances, op. cit., p 137

الاتفاق على شراء السلع والخدمات في الميزان بمنتهى أهم غنصر في جانب محصلات الجوس بنك من العملة . وليس أدل على الصلة الوثيقة بين الميزان وخطة النقد أن التغير في مقدار العملة المتداولة الذي يسجله الميزان يجب أن يطابق مع التغير الذي تسجله خطة النقد ، فالإتفاق المقدر لبرادات السكان يمثل تيار النقد المقدر انسيابه إلى المشروعات والمؤسسات المختلفة ثم إلى الجوس بنك بالتالى ، والدخول المقدر تحقيقها تمثل تيار النقد المقدر انسيابه إلى التداول ، ومن ثم فإن الزيادة المقدرة لتيار الدخول على تيار الإتفاق لا بد أن تنطى بزيادة في العملة المصدرة وتساوى الزيادة المقدرة في مدفوعات الجوس بنك من العملة والتي تتضمنها خطة النقد ، والعكس بالعكس (١) .

(٥) ميزان رأس المال الثابت :

يتكون الناتج الاجتماعى — كما خدمت الأشاره — من السلع الاستهلاكية و سلع إنتاجية ، وأن الأخير قد تكون سلع وسيطة تستهلك لدى استخدامها في الإنتاج أو سلع رأسمالية تشبع حاجات الإنتاج لعدة سنوات وذلك مثل المعدات والآلات والمباني ووسائل النقل ... الخ وهذه تستهلك تدريجيا وعلى فترة زمنية تزيد عن سنة . ولرأس المال الثابت جانبين متميزين : أحدهما الجانب المادى أو السلمى ويشتمل فى القيمة الاستهلاكية use value التى لا تتغير عادة من سنة إلى أخرى خلال سنوات عمر الأصل الثابت ، أما الجانب الآخر فهو الجانب المالى ، أى القيمة المالية للأصل الثابت حيث تتأقصى هذه القيمة سنويا بمقدار الأهلاك depreciation allowances . ويطلق

(٦) G. Garvy. The Role. op. cit., pp 59 — 60 . V. A. Vorobyev. The Planning. op. cit., p 124 , A. P. Strukov, Balance Method. op. cit., pp 94 - 95

شكل رقم ٧

التدفقات	الدخول
مشتريات سلعية إلى قطاع السلع الاستهلاكية	أجور ومرتبات
مشتريات من متاجر الدولة والتعاونيات	أجور ومرتبات
مشتريات مبيدات غذائية من متاجر الدولة	أجور ومرتبات
مشتريات من أسواق المكسوخ	أجور ومرتبات
تدفقات خدمية	دخول نقدية لأعضاء المكسوخ
ضرائب ورسوم - اشتراكات التأمين	دخول نقدية للعرفين والتعاونيين
الاحتياطي - أقساط أمين	معاونات - منح مقبوضات من التأمين المحكومي
مشتريات في بنوك الادخار - شراء أوراق اليانصيب - شراء سندات حكومية ٣/٣ - مداد الترويض وفوائدها	قروض لائتماساكن في أدلة لمشتريات - جوائز يانصيب فوائد سندات

هيكلي مبسط لحركة الدخل والتدفقات النقدية للسكان ..

تعبير الأصل الثابت في المحاسبة السوفيتية على السلع الرأسمالية التي نستخدم لمدة تزيد عن سنة والتي تزيد قيمة كل وحدة منها على ٥٠٠ روبل (١)

وتوضح موازين رأس المال الثابت (٢) قيمة الأصول القائمة في بداية الفترة التخطيطية (بعد حساب قيمة الاستهلاك) كما يوضح التغيرات التي تطرأ عليها (بالزيادة أو النقصان) والرصيد في نهاية الفترة التخطيطية .

ويمكن التمييز بين نوعين من موازين رأس المال الثابت :

— موازين رأس المال الثابت المنتج ، وهي تتعلق بالأصول الرأسمالية المستخدمة في النشاطات المنتجة كالآلات ووسائل النقل والجرارات والآلات المنتجة للطاقة والمباني التي يتم فيها الإنتاج ... الخ .

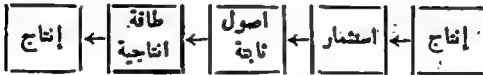
— موازين رأس المال الثابت غير المنتج ، وهي تتعلق بالأصول الرأسمالية المستخدمة في النشاطات غير المنتجة مثل المباني السكنية — المستشفيات — السيارات المستخدمة في نقل الركاب أو السلع المعمرة التي في حوزة السكان لأغراض استهلاكية كالسيارات الخاصة مثلا .

وتبرز أهمية التفرقة بين نوعي رأس المال الثابت في أن التوسع في الإنتاج يعتمد لدرجة كبيرة على حجم وهيكل الأصول الناتجة المنتجة . فتنظيم نمط وهيكل الإنتاج أو معدل زيادته في القطاعات المختلفة يتطلب تعديل معدلات نمو الطاقة الإنتاجية في هذه القطاعات أو بعبارة أدق تعديل الاستثمارات (التكوين الرأسمالي) في الأصول الناتجة . ومن جهة أخرى فإن الإنتاج هو

M. Dowidar . Les Schemas, op. cit. pp 222 - 225 (١)

(٢) أنظر الشكل (٢٢) يتعلق الفصل الأول من الباب الثاني .

الذي ينفذ الطاقة الإنتاجية بما يقدمه من سلع وأعمالية (آلات ومباني)
تستمر في تكوين الأصول الثابتة الجديدة وأحلالها محل الأصول المالكة
وبالتالي تحدد الطاقة الإنتاجية التي تحددها دورها حجم وهيكل الإنتاج ،
وهكذا (١) .



والخطيطة يبدأ مادة بتحديد أهداف الإنتاج أولاً ، ثم يجري تحديد
الطاقات الإنتاجية اللازمة لإنجاز هذه الأهداف ، وهذا يتطلب بدوره تحديد
الأصول الثابتة والاستثمارات الضرورية الكافية بتقديم هذه الطاقات وذلك
عن طريق استخدام المعاملات الفنية الخطيطة . ولذلك يتعين دائماً مراعاة
تحقيق التناسق بين خطط الإنتاج وخطط الاستثمار لارتباط كل منها بالآخرى
ارتباطاً عضوياً ، فلكي يتسنى تحديد الاستثمارات اللازمة في مام ما ، فإنه من
الضروري معرفة أهداف الإنتاج بعد فترة بناء هذه الاستثمارات *gestation period*
(ولكن خمس سنوات مثلاً) وهنا يتعلق الأمر بديناميكية التخطيط حيث
يأهب عنصر الزمن دوراً هاماً ، وبرز دور الخطط متوسطة الأجل في تحقيق
التناسق بين هذه العلاقات المتشابكة (٢) .

(١) A. P. Strukov : On the Preparation, op. cit., pp 130-131

P. M. Moskvin : Balance of National Economy. op. cit., pp 114-115 ; V. Spevacek : The Balance of Fixed Capital in General Lectures on the Technique of Planning Lecture No 12 , op. cit., p 5
ibid., pp 5-6 (٢)

ولموازنين رأس المال الثابت علاقات وطيدة بالخطط الائتمانية طويلة الأجل
التي يتولى الجهاز المصرفي مهمة وضعها ونهيم أساساً بجموئل الاستثمارات
الرأسمالية في شق فروع الاقتصاد القومي .

(٦) ميزان الاقتصاد القومي :

يعتبر ميزان الاقتصاد القومي تركيب يضم عدة موازين كلية تعرض
الاقتصاد القومي في مجموعه خلال فترة محددة وذلك بالنسبة الى جوانب
ثلاث رئيسية من عملية تجديد الإنتاج هي . الجانب السلمي أو المادى ويمثله
ميزان الناتج الاجتماعى وميزان رأس المال الثابت والموازن السلفية، والجانب
المالى ويمثله ميزان الدخل القومي وميزان ألدخول والنفقات التقدية للسكان ،
والجانب البشرى (المالء) ويمثله ميزان القوة العاملة . لميزان الاقتصاد القومي
يحتوى العملية الاقتصادية بمختلف جوانبها . فهو يبين مجال الإنتاج المادى
مقسما الى أقسام كبيرة وقطاعات وفروع وعلاقات الاعتماد المتبادل بينها ،
ونتيجة نشاطها المتمثلة في اجمالى الناتج الاجتماعى ، الدخل القومي واستخدامه
بين الاستهلاك والتراكم ، ثم إعادة توزيع الدخل القومي من خلال النشاط
عند المادى . والواردات والصادرات، والامكانيات من القوة العاملة وتوزيعها
بين الاستخدامات المختلفة .

ويظهر الترابط بين الموازين الكلية داخل هيكل ميزان الاقتصاد القومي
من ناحية أن كل من الدخل القومي والناتج القومي يعتبر نتيجة لاستخدام
قدر معين من العنل مزودا بقدر معين من رأس المال الثابت (أى مستوى
معين من الإنتاجية) ويرتبط حجم الدخل القومي وبالتالي حجم الاستهلاك
والتراكم باستخدام رأس المال الثابت والمتداول ومدى الوفرة في استخدام

وسائل ومستلزمات الانتاج ، اذ كلما ازداد هذا الوفر كلما ازداد حجم الموارد التي تستخدم في التوسع في الانتاج ورفع مستوى معيشة السكان .

ويعتبر الميزان التخطيطي للاقتصاد القومي ، والذي يمثل في الشكل رقم (٢٣) أداة لتحقيق تناسق الخطة الشاملة عن طريق التعرف على شروط التوازن العام بين أجزاء العملية الاقتصادية في مختلف جوانبها (١) .

نخلص اذا مما تقدم الى أن تحقيق تناسق الخطة قد نطلب استخدام موازين معينة تعمل جميعها على تجنب حدوث أية اختلالات أو اختناقات قد يحصل دون تحقيق الاهداف التي تتوخاها الخطة . وقد رأينا أن هذه الموازين تتكون أولا من موازين عينية تشمل : موازين القوة العاملة والموازين السلبية وموازين الطاقة الانتاجية . وقد رأينا أن موازين القوة العاملة تعالج مشكلة تحقيق التوازن بين المعروض من القوة العاملة وأحتياجات مختلف فروع الاقتصاد القومي منها بحيث تتحقق التنمية المطلوبة ونفعا للخطة الموضوعه ورأينا كذلك أن الموازين السلبية تعمل على حصر الكميات المتاحة من السلع الهامة على مستوى الاقتصاد القومي كله والكميات المطلوبة منها ثم تحقيق

(١) راجع بالتفصيل دراسة لميزان الاقتصاد القومي :

M. Dowidar ; Les Schemas, op. cit., pp 226 - 235

وانظر ايضا :

P. Krylov ; National Balances, op. cit., pp 12 - 13 , Moskvín , Balance, op. cit., p 109 , 120 - 121 , Sorokin, Planning op. cit., pp 311 - 313 . Schwartz , Russia's op. cit., pp 174 - 175 , Johannes Rudolph Balance of National Economy, — An Instrument of Long - term Planning in Planning & Statistics in Socialist Countries op. cit., p 195

التوازن بينها. أما موازين الطاقة الإنتاجية فتستهدف إقامة التناسق بين الطاقات الإنتاجية المتاحة واحتياجات الاقتصاد القومي من أهم أنواع المنتجات الصناعية كما تعمل على تحديد الاستثمارات اللازمة في فترة الخططة حسب فروع الاعتماد القومي واللازمة لتشغيل الطاقات الإنتاجية الإضافية .

وقد تطلب حل مشكلة تحقيق تناسق الهيكل الاقتصادي في مجموعه على النحو الذي تتضمنه خطة الاقتصاد القومي دون الاكتفاء بتوازنات كمية جزئية على النحو الذي تحمقه الموازين السلبية - استخدام الموازين القياسية التي يتم حسابها في صورة نقدية تركز على الموازين المينية وتغطي العملية الإنتاجية في مجموعها . وأول هذه الموازين هو ميزان الناتج الاجتماعي والذي يحتوي نتيجة عملية الإنتاج في فترة زمنية معينة ، إذ يمكن من خلاله التعرف على القيمة الاجمالية للناتج الاجتماعي خلال الفترة المخططة وتركيب نفقصة الإنتاج المادية في كل فروع الإنتاج ، والتعرف أيضاً على القيمة المضافة الأمر الذي يعكس من استخلاص صافي الناتج الاجتماعي . ويقودنا ذلك إلى الميزان القيمي الثاني وهو ميزان الدخل القومي والذي يعطى صورة شاملة لمصادر هذا الدخل وكيفية توزيعه بين الفئات الاجتماعية المختلفة وكيفية استخدامه في الاستهلاك (الفردي والجماعي) والتراكم . ولما كان الاستهلاك الفردي يتم من طريق حصول الأفراد على دخول نقدية يتفق جانب كبير منها في شراء السلع الاستهلاكية المختلفة ، فقد ظهرت الحاجة إلى بناء ميزان يعمل على تحقيق التناسب بين قيمة السلع الاستهلاكية والخدمات المتاحة في الاقتصاد وبين قيمة الدخول النقدية التي يحصل عليها السكان خلال فترة زمنية معينة ، وهذا الميزان هو ميزان الدخل والتنفقات النقدية للسكان . أما ميزان رأس المال الثابت

فيتمكس التفرع في الأساس المادى للانتاج حيث أنه يبين قيمة الأصول الثابتة في بداية الفترة التخطيطية والتفرعات التي تطرأ عليها ، ثم تبين الرصيد في نهاية هذه الفترة ، ومن ثم يمكن عن طريق المقارنة بين الأصول الثابتة في كل من التاريخين التوصل إلى حجم الزيادة (الاستثمار) في الأصول الثابتة اللازم لتحقيق أهداف الخطة . وقد رأينا أخيراً أن ميزان الاقتصاد القومي يعتبر أداة لتحقيق التماسق والترابط بين الأهداف الواردة في مختلف أجزاء خطة التنمية الاقتصادية حيث يحتوى مجموعة الموازن التي تعرضها لها (أنظر الشكل رقم ٢٩) (١) .

ولما كانت نقطة البداية في نظام التخطيط القومي الشامل هي التخطيط العيني الذي يحدد التدفقات السلعية بين أوجه الاستثمار والانتاج والتداول والاستهلاك ، فإن هذه التدفقات لا تتم إلا بوجود تدفقات مالية مقابلة لها بل ومطابقة لها تماماً حتى يمكن تحقيق التدفقات السلعية المحددة بالخطة . ومن ثم فإن التخطيط العيني يقودنا إلى التخطيط للمالى الذى يستهدف تنظيم تدفق الموارد المالية بحيث تتفق مع الموارد العينية وهو ما سوف نتناوله في المبحث التالى :

(١) وأنظر أيضاً في كيفية ترابط هذه الموازن بعضها البعض :

M. Dowidar : Les Relations Entre La Comptabilité National et Les Autre Systemes Comptables, le Systeme D'input - Output et Le Systeme des Balances, L'Egypte Contemporaine, No 358 Le Caire , Oct. 1974

للبحث الثالث

التخطيط المالى وأدواته

تتبع ضرورة التخطيط المالى فى الاقتصاد الرفيعة من حقيقة أنه اقتصاد نقدى تداول فيه النقود فالأجور تدفع فى شكل نقود، كما أن عناصر الإنتاج والسلع النهائية تقوم كلها بالنقود، ولكل تبادل عيني يحقق فى الاقتصاد مقابل نقدى. ويجرى التبادل بين الوحدات الاقتصادية المختلفة المملوكة للدولة عن طريق التحويلات الدفترية فيما بين حساباتها المسوكة لدى الجوس بنك أى فى شكل نقود كتابية، أما قطاع السكان أى المستهلكين فانهم يحصلون على السلع والخدمات الاستهلاكية فى مقابل دفع نقود ورقية.

والتخطيط المالى - كما تقدمت الإشارة - له دور تبعى للتخطيط العيني بمعنى أنه لا توجد أهداف مستقلة خاصة به، وإنما تشتق أهدافه من التخطيط العيني. فالجوسبلان تقوم أولاً بتحديد الموارد العينية (المادية) المتاحة للإنتاج وكذلك الأهداف التى يتعين تحقيقها خلال فترة الخطة وذلك فى صورة مقادير معينة من السلع المادية والخدمات التى يتعين أن توجه هذه الموارد العينية لإنتاجها وذلك فى إطار الخطة الاقتصادية القومية. ولما كانت المبادلات الاقتصادية أى انتقال السلع - إنتاجية كانت أم استهلاكية - بين جهة وأخرى، هى مبادلات نقدية لأنها تتم فى شكل نقود تعبر عن قيمة السلع والخدمات محل المبادلة، فإنه يترتب على هذا الطابع النقدى للمبادلات الاقتصادية وجوب تمكين مشترى السلعة أو الخدمة من سداد قيمتها مقومة بوحدات نقديه إلى البائع وذلك سواء فى صورة نقود ورقية أم نقود كتابية. وهكذا يتعين توافر الموارد المالية أو وسائل الدفع بنوعها بالقدر اللازم لإتمام تبادل السلع

والخدمات فيما بين مختلف الوحدات الاقتصادية في الاقتصاد القومي وفقاً لما هو مخطط^(١).

ونتيجة التخطيط المالى للتخطيط العيني لا تعنى أن له أهمية ثانوية في النظام العام للتخطيط ، وإنما يرتبط كل من التخطيط المالى والعيني ببعضها ارتباطاً وثيقاً ، فالخطط المالية هي وسيلة تحقيق أهداف التخطيط العيني من إنتاج واستهلاك واستئثار وواردات وصادرات وعماله ، لأن تحقيق هذه الأهداف جميعاً يتطلب بالضرورة وجود تدفقات مالية متناسبة ومتطابقة تماماً مع التدفقات العملية على النحو الذى رسمته الخطة الاقتصادية القومية . هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى فإن إنجاز المخطط المالية يتوقف على إنجاز المخطط العينية . التخطيط المالى إذن يعتبر جزءاً لا يتجزأ من التخطيط الاقتصادى العام حيث يعكس الوجه الآخر للتخطيط العيني ، كما أنه يعتبر وسيطاً لتدفقات السلع والخدمات ، فالمتحصلات (الدخول) فى المخطط المالية تولد من الإنتاج ، كما أن الاتفاق يعتبر نتيجة للتراكم والاستهلاك^(٢)

خلاصة الأمر إذن أن تنفيذ الخطة العينية فى اقتصاد تداول فيه النقود لا بد له من تيار مخطط لوسائل الدفع قد يتخذ صورة اعتمادات غير قابلة للرد تمنح للوحدات الاقتصادية المنفذة للخطة من ميزانية الدولة ، وقد يكون فى صورة تسهيلات ائتمانية تمنح لها من الجهاز المصرفى فى حدود معينه ولتقترات

(١) دة أحمد جامع : الاقتصاد الاشتراكي . المرجع السابق ص ٢٤٠ - ٢٤٢
Loucks & Whitney : Comparative. op. cit., p 493 ; Schwartz ;
Rusasia's.. op. cit., p 469

Eor : The Organization.. op. cit., p 161 ; Lange Essays. (٢)
op. cit., pp 4 - 6 ; Soviet Financial System. op. cit., p 49

معدده ولتمويل أوجه بذاتها . وهذه التسهيلات يسحب جانب منها نقد السداد
الاجور والمدفوعات الاخرى البسيطة ، أما الجانب الأكبر منها فيستخدم في
تغطية نفقات هذه الوحدات بواسطة التحويلات الدفترية من حسابات المنسوكه
لدى الجوس بنك . لذلك فإن المخطط المالي تستهدف ضمان توفير وسائل الدفع
اللازمة لهذا التمويل وتوزيعها واستخدامها بصورة تضمن انسيابها - كيا
وزمنيا - بما يتفق مع مقتضيات المخطط الماديه وتتكون أهم هذه المخططات من :
ميزانية الدولة وهي الاداة الرئيسة لتنفيذ الخطة ، والمخطط المالي للجهاز
المصرفي وهي : خطة النقد لاجوس بنك والتي تستهدف تحقيق التوازن بين
التدفقات النقدية التي تتجه الى بنك الدولة وتلك التي تخرج منه ، ثم خطط
الائتمان لكل من الجوس بنك وستروى بنك والتي تعمل على سد احتياجات
الوحدات الاقتصادية من الائتمان قصير وطويل الأجل . ونظرا لأن الاقتصاد
السوفيتي له علاقات اقتصادية مع العالم الخارجى ، فانه يتم اعداد خطته للنقد
الاجنبي تعكس قدر حقوق الاقتصاد القوي لدى الخارج والزاماته في مواجهة
الخارج مع تحقيق التوازن بينها . أما الخطة المالية الاجمالية للاقتصاد القوي
فتستهدف تحقيق التوازن بين المخطط الانتاجية والمخطط المالية لفروع الاقتصاد
جميعها .

وسوف نتعرض بالدراسة لهذه المخطط المالية ودور الجهاز المصرفي
في اعدادها . (١)

(١) ينصرف مفهوم المخطط المالية هنا الى المخطط المالية التوميه ، أما المخطط المالية
للشروعات فيكون تفرع لهذا في الفصل الثاني من هذا الباب .

(١) ميزانية الدولة :

تعتبر ميزانية الدولة الخطة المالية الرئيسية في النظام المالي للاتحاد السوفيتي فمن طريقها يتم تكوين المولد المالي المركزي للدولة من خلال ما تحصل عليه من إيرادات من مختلفا لمشروعات الإنتاج في صورة ضريبة على رقم الأعمال واقتطاعات من الأرباح واشتراكات التأمين الاجتماعي ، ويتم عن طريقها أيضا استخدام هذه الموارد في تمويل النمو المخطط لتفروع الاقتصاد القومي المختلفة . هذا من ناحية . ومن ناحية أخرى فإن أكثر من نصف الدخل القومي السوفيتي يوزع توزيعا مخططا من خلالها ، ومن ثم فتما تعتبر من أهم الأدوات التي توصل بها الدولة في تنفيذ سياستها الاقتصادية (٢) .

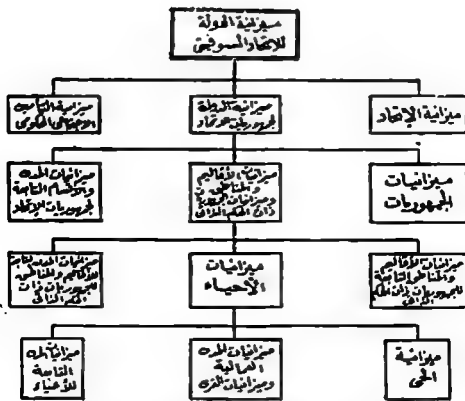
وتوحد ميزانية الدولة للاتحاد السوفيتي بين ميزانية الاتحاد وميزانيات جمهوريات الاتحاد الخمسة عشر وميزانية التأمين الاجتماعي الحكومي وميزانيات الأقاليم والمناطق والمقاطعات والأقسام والمدن والأحياء والقرى . وعلى الرغم من ضخامة عدد هذه الميزانيات (حوالى سبعين ألف ميزانية) ، إلا أنها تتصل

(١) Soviet Legislation Series : Budgetary Powers of the U. S. S. R. and the Union Republics. Progress Publishers, Moscow 1967, p 5 ; Soviet Financial System. op. cit., pp 161 - 162 ; Percslegin : Finance & Credit. op. cit. p 54 ; A. Nove ; The Soviet Economy. op. cit., p 103 ; Sitarjan (S), Du Rapport du Revenu National et du Budget d'Etat L'U. R. S. et Les Pays de L'Est, 1964, No 1 pp 110 - 111

بعضها مجما في نظام متكامل ومجانس (١).

ويوضح الشكل (٨) هيكل ميزانية الدولة للاتحاد السوفيتي .

شكل رقم (٨)



هيكل ميزانية الدولة للاتحاد السوفيتي

تقلا عن :

V. Pereslegin. Finance, Credit., op. cit., p 57

Soviet Financial System. op. cit., pp 316 - 317 ; (١)

Pereslegin : Finance & Credit., op. cit., pp 54-56 ; Loncks & Whitney ; Comparative., op. cit., p 496

ونقطة البداية في وضع ميزانية الدولة للاتحاد السوفيتي هي قيام السلطات المالية بتحليل الانجاز الفعلي والانجاز المتوقع لميزانية السنة الجارية بهدف اكتشاف إمكانيات زيادة الإيرادات وتخصيص الموارد بصورة أكثر فاعلية في الميزانية التي تعد عن السنة المالية التالية (والتي تبدأ من أول يناير وتنتهي في نهاية ديسمبر). ثم تضع السلطات المالية في اعتبارها بعد ذلك ما تتضمنه المخططات المالية والمخطط التقديرية التي تقدمها المشرعات والمؤسسات والوزارات والمصالح الحكومية إليها^(١). وبعد أن تتأكد هذه السلطات من سلامة قانونية كل المخطط التقديرية وتطابقها مع توجيهات الحزب الشيوعي والحكومة ومع الاهداف المقررة لحجم التجارة السنوية وتكاليف الإنتاج والتوزيع والاستثمار الرأسمالي ومع الاهداف المقررة للمؤسسات الاجتماعية والثقافية (عدد المؤسسات وعدد الأفراد الذين يلتحقون بها)، يوضع مشروع ميزانية الدولة للجمهوريات على أساس المخطط التقديرية الاجمالية للإيرادات والتنفقات التي

(١) المخطط المالي لأي مشروع من مشروعات financial plan هي ميزانية عمومية للسنة والتنفقات يظهر فيها كل دخل وتنفقات هذا المشروع (فيما هذا رقم المبيعات والعلاقات المتبادلة مع الهيئات المالية والتي يكون موضوعها الائتمان قصير الاجل . أما المخطط التقديرية estimates فهي شكل من أشكال المخطط المالية تقوم بوضعها مؤسسات وتنظيمات تعمل في القطاع غير الانتاجي ولا تبني نظام محاسبة التكاليف ، ويتم تمويلها كلياً أو جزئياً من الميزانية حيث لا توجد مصادر مستقلة لتمويلها ، ويشمل هذا النوع المؤسسات التربوية والثقافية والصحية والإدارة الحكومية والتنظيمات العامة . وتقسوم المخطط التقديرية على مؤشرات الإنتاج والمدد المخطط للوظائف ومعدلات الأجور ومعايير النفقات . . . الخ .

انظر :

تضعها أوزارات والمصالح الحكومية في الجمهورية على أساس مشروعات الميزانيات للجمهوريات ذات الحكم الذاتي والسوفيات المحلية ، ويقوم مجلس وزراء كل جمهورية اتحادية بفحص مشروعات ميزانيتها وإقراره ، ثم يرفع المشروع بعد الموافقة عليه إلى مجلس وزراء الاتحاد السوفيتي مع إرسال نسخ منه إلى وزراء مالية الاتحاد السوفيتي وإلى الجوسبلان . ويتم وضع مشروع ميزانية الدولة للاتحاد السوفيتي بواسطة وزارة المالية على أساس مشروع ميزانية الاتحاد ومشروعات ميزانيات جمهوريات الاتحاد ومشروع ميزانية التأمين الاجتماعي الحكومي ، وبعد أن يدرس مجلس وزراء الاتحاد السوفيتي مشروع ميزانية الدولة وبوافق عليه ، يعرض بعد ذلك على مجلس السوفيت الأعلى ويصدق عليه كقانون ^(١) .

ميزانية الدولة والخطة الاقتصادية القومية :

وبتناسق وضع مشروع ميزانية الدولة تناسقا كاملا مع الاهداف المقررة في الخطة الاقتصادية القومية . فأنظام للميزانية في جانبي الإيرادات والنفقات ليس لها وجود مستقل بذاته ، وإنما يجري وضعها وتنفيذها على النحو الذي يحقق الاهداف المقررة في هذه الخطة في الوقت المناسب ^(٢) .

ويمكن تبيان العلاقة الوثيقة التي تربط بين الميزانية وخطة الاقتصاد القومي عند استعراض مكونات جانبي الإيرادات في الميزانية .

V. Pereslegin : Finance., op. cit., pp 77 - 79 ; Sortet (١)
Financelal System. op. cit. pp 333 - 335

Ibid., p 38 ; Pereslegin ; Finance.. op.cit., p 75 ; (٢)

R. W. Davies ; The Development.. op. cit., pp 185- 186

أ - مكونات جانب الإيرادات في الميزانية :

تبوب الإيرادات في ميزانية الدولة على أساس مصدرها ، وهي تنقسم من حيث طبيعتها الاقتصادية إلى مجموعتين رئيسيتين : —

المجموعة الأولى : وهي الإيرادات التي يكون مصدرها الوحدات التابعة لقطاع الدولة والتعاونيات الاستهلاكية والزراع الجماعية^(١) . ويأتي هذا الدخل الذي يمثل أكثر من ٩٠ ٪ من إجمالي الإيرادات من حصيلة الضريبة على رقم الأعمال turnover tax (nalog soborota) ، وتعتبر المبيعات من السلع الاستهلاكية هي الوعاء الرئيسي لها (لأن مبلغ الضريبة يعتبر جزءا من الثمن المخطط للساعة يحول بعد بيعها مباشرة إلى ميزانية الدولة) . كما يأتي هذا الدخل أيضاً من اقطاعات الأرباح التي تحققها المشروعات (والتي تحتسب على أساس الفرق بين الثمن الأمالي للمبيعات بدون الضريبة على رقم الأعمال وبين التكلفة الكلية لإنتاجها) . وتجسد كلا من الضريبة على رقم الأعمال والاقطاعات من الأرباح مصدرها في الناتج الصافي الذي تحققه المشروعات^(٢) ، إلا أن الضريبة عبارة عن نسبة معينة من هذا الناتج الصافي تحول مباشرة إلى

(١) تدفع فطريات التعاون الاستهلاكي ضريبة على رقم الأعمال وضريبة دخل ، أما الزراع الجماعية فتدفع ضريبة دخل .
انظر :

Soviet Financial System. op. cit., p 312

(٢) يفسر السبب في احتفاظ الموليت بأسلوبين مختلفين لتحويل جزء من الناتج الصافي للاقتصاد القومي إلى الموارد المالية الرسمية بميزانية الدولة (الضريبة على رقم الأعمال واقطاعات الأرباح) رغم اتحاد طبيعتها الاقتصادية في أن ذلك يرجع إلى اختلاف مستوى نفقات الإنتاج بين المشروعات التي تنتج سلعا واحدة . فإذا قيل بأن يقتصر الأمر

ميزانية الدولة ، في حين أن الجزء الذي يحول من الأرباح إلى الميزانية هو الجزء الذي يبقى بعد إجراء عدة توزيعات من الأرباح المخططة للشروعات لمواجهة احتياجاتها المختلفة ، ويتعين ألا يقل هذا الجزء عن ١٠ ٪ من أجمالي الأرباح المخططة (١) .

على فرض ضريبة واحدة على مبيعات المشروعات المختلفة من سلعة واحدة فإن ذلك سوف يؤدي — في ظل تفاوت نفقات الإنتاج — الى ظهور ارباح ضخمة لدى بعض هذه المشروعات دون البعض الآخر ، وهذا من شأنه اختلاف حافز للمشروع على خفض نفقات إنتاجية وزيادة إنتاجية العملية وتحسين مركزه المالي . كما أنه من غير المناسب ادارياً فرض أسعار مختلفة للضريبة على سلعة واحدة انتجت بواسطة عدة مشروعات . لذلك فإنه يمكن من طريق الاستقطاع من الأرباح التحكم في مستوى الأرباح المحتجزة كما دعت الحاجة الى ذلك . هذا بالإضافة الى أن عملية الضريبة تتميز على عملية الاستقطاع من الأرباح بأنها أكثر بناءً في الحصول على إيرادات كبيرة للدولة نظراً لأن تحميل الضريبة لا يتوقف على تحقيق هذه المشروعات لمنتجاتها ، وبصرف النظر من تأجيلها المالي ، فضلاً عن أن الضريبة تتميز بانتظامها وبإمكان تحميلها عن مدة قصيرة دون ضرورة انتظار اتهامات المالية للمشروع . ويلاحظ أنه اعتباراً من عام ١٩٤٨ ظهر انجلاء نحو انخفاض نسبة مساهمة الضريبة على رقم الأعمال في تمويل الميزانية وتزايد الأهمية النسبية لانتقاعات الأرباح وذلك نتيجة لتخفيض أسعار كثيرة من السلع عن طريق تخفيض الضريبة المفروضة عليها والناشأ بالنسبة للسلع الإنتاجية ، مع ارتفاع نسبة انتقاعات الأرباح في نفس الوقت .

Davies , The Development, op. cit., pp 212 - 213 . F. Holzman , Soviet Taxation, op. cit., pp 93 - 94 , Baykov, The Development op. cit., pp 375 - 376 , Loucks & Whitney , Comparative, op. cit., p 495 , Soviet Financial System, op. cit., p 140 , 194 , S. Satajan The Budget & Changes in Profits and the Turnover Tax, Probleme of Economics Vol. VII, 1964, No 1 p 13

د. عاطف مدني : الضرائب في الاتحاد السوفيتي . تنظيمها ودورها . الجمعية المصرية

للاتقتصاد السياسي والأحصاء والنشر ١٩٦٤ ص ١١٨ - ١٢٦ و ص ١٨١ - ١٨٢ .

(١) أنظر في كيفية توزيع أرباح المشروع في الاتحاد السوفيتي الشكل رقم (٢١) .

ويتم حساب جملة الضريبة على رقم الأعمال - كإيراد الميزانية - بالرجوع إلى خطة الإنتاج السلي، إذ يمكن بواسطة استخدام البيانات الخاصة بمتوسط أثمان التجزئة ومتوسط سعر الضريبة لكل نوع من المنتجات الرئيسية (وخاصة منتجات صناعات السلع الاستهلاكية) التوصل إلى تقدير لجملة هذه الضريبة . أما حساب أرباح المشروعات - كإيراد الميزانية - فيختلف بحسب نوع الصناعة التي تنتمي إليها . ففي الصناعات الثقيلة يتمثل الربح في الفرق بين قيمة حجم الناتج السلي مقوماً بأثمان الجملة للمشروع وثقة الإنتاج المخططة . وفي الصناعات الخفيفة والغذائية فإن الربح يتحدد بحجمه على أساس مستوى أرباح العام السابق وحجم الإنتاج والبيع المخطط والاهداف المقررة لتخفيض تكلفة الإنتاج (١) .

وتتضمن المجموعة الأولى من الإيرادات أيضاً - اعتباراً من عام ١٩٦٦ - ما يتم تحصيله مقابل استخدام المشروعات لرأسمالها الثابت والجاري . ويحدد هذا الجزء على أساس نسبة معينة من قيمة هذا الرأس مال . وقد فرض هذا المقابل على المشروعات العاملة في القسم الثاني (المنتجة للسلع الاستهلاكية) وكذلك المشروعات العاملة في البترول والغاز والكهرباء وهي المشروعات التي تفرض على منتجاتها الضريبة على رقم الأعمال . وقد قصد من وراء فرض هذا المقابل الحد من طلب المشروعات لاستثمارات جديدة مع حثها على استخدام رؤوس أموالها المتاحة والجارية بطريقة تنسم بالكفاءة . ويعتبر هذا المورد قناة تالفة ليعوّل جزءه من الناتج الاجتماعي الصافي إلى إيرادات ميزانية الدولة،

R. w. Davies ;The Development, op. cit., p 199 . M

(١)

Z. Bor The Organization, op. cit., pp 162 - 163

ومن المنتظر أن تفوق حصيله هذا المقابل ما عتده جمعيته الاقتطاع من الأرباح (١).

وهناك إيرادات أخرى تدرج تحت هذه المجموعة أيضاً مثل مائدات الغابات والدخول الأجمالية من الأسكان والمرافق العامة وغيرها من الوحدات الاقتصادية التي لا تتبع نظام محاسبة التكاليف، والمبالغ الواردة من ميزانية التأمين الاجتماعي.

أما المجموعة الثانية من الإيرادات فتشمل مدفوعات الأفراد (حصيله الضرائب على المواطنين وهي لا تكون أكثر من ٧٪ من مجموع الإيرادات)، وتشمل كذلك حصيله القروض العامة التي تطرحها الدولة (٢).

ويلاحظ أن إيرادات ميزانية الدولة (المجموعتين الأولى والثانية) قد تضمنتها ميزان الدخل القومي في القسم الخاص بالتوزيع الثانوي لهذا الدخل.

Ziolin (١) , Les Paiements des Entreprises au Budget (٢) dans les Conditions Nouvelles. L' U. R. S. S. et Les Pays de L'Est 1966 No 4 pp 883 - 885 . Sitarjan (S), La Reforme Economique et Le Budgett, la meme revue 1967 No 2 pp 414 - 415

و(٣) يشمل نظام الضرائب على دخول المواطنين بالاتحاد السوفيتي أهم الضرائب والضرائب الدالية التالية : ضريبة الدخل، الضريبة الزراعية (وهي التي يدفعها سكان الريف مقابل استخدام قطعة الأرض للزراعة بالمتزل) ، والضريبة على الزواجر والأشخاص الذين يعيشون بمفردهم والأشخاص ذوي العائلات الصغرى ، والضريبة على المباني وأيجار الأرض والضرائب المالية المفروضة على أوقات المزروعات الجماعية مقابل استخدام الآلات التجارية، ورسوم الدفعة .

انظر في تفصيل ذلك :

ب مكوّنات جانب النفقات في الميزانية :

أما نفقات ميزانية الدولة فتقسم من حيث الغرض من التخصيص إلى أربعة مجموعات رئيسية هي : تمويل الاقتصاد القومي — تمويل الخدمات الاجتماعية والثقافية — تمويل الدفاع الوطني — تمويل النفقات المدنية والإدارية . وهذه النفقات ترتبط تماماً بالأهداف المقررة في الخطة الاقتصادية القومية .

ويعتبر الاتفاق على الاقتصاد القومي هو البند الرئيسي في جانب النفقات حيث يوجه لتمويل فروع الاقتصاد المختلفة لتمكينها من إنجاز خططها . وقد بلغت نسبة هذا البند (٤٨١ ٪) من مجموع جانب النفقات في الميزانية ١٩٧١ .

وتقسم هذه النفقات بحسب فرع الاقتصاد الذي توجه لتمويله (صناعة زراعة — قل بريد برق ... الخ) ، كما تنقسم أيضاً بحسب الغرض من التخصيص : تمويل الاستثمارات الرأسمالية التي تضمن تجديد الإنتاج الموسع للإصول التابعة تمويل رأس المال الجاري بصفة أساسية في حالة المشروعات الجديدة لتمكينها من مباشرة نشاطها ، وتكلفة رأس المال الجاري للمشروعات التي تعمل بالفعل وذلك في حدود ضيقة جداً (نظراً لأن التمويل يأتي أساساً من الموارد الخاصة للمشروعات ومن القروض المصرفية قصيرة الأجل) — ثم الاتفاق على الإصلاحات الرأسمالية في بعض الصناعات .

ويخطط الاتفاق على الاستثمارات للرأسمالية على ضوء عدة عوامل أهمها : حجم ونمط الاستثمارات الرأسمالية الذي تقرر كل خطة للانشاءات الرأسمالية ، والتصميمات والمقاسات التي أعدت لمشاريع التشييد الرئيسية ، وأهداف خفض تكلفة الإنشاءات (كنسبة مئوية من العام السابق) ، ثم على ضوء الموارد المادية

الموجودة بالفعل تحت يد المشروعات . أما تقدير تمويل رأس المال الجاري للمشروعات الجديدة فيتم على أساس برامج الإنتاج المخططة لها وجملة النفقات المقدرة خلال فترة الخطة (١) .

وتختص المجموعة الثانية من النفقات بتمويل الخدمات الاجتماعية والثقافية وأهمها التعليم والصحة والتأمين والضمان الاجتماعيين . وتعمل هذه النفقات على تحقيق فوائد عديدة للاقتصاد القوي منها : الارتقاء بمستوى التعليم والثقافة وتوفير التدريب الفني والعلمي لمجس كبير من الفتيين والاختصاصيين اللازم توافره لتسيير الاقتصاد الحديث ، وتعمل بالإضافة إلى ذلك على رفع مستوى معيشة المواطن وتأمين شيخوخته .

وتحسب نفقات المزاينة على هذه المجموعة على ضوء الاهداف التي حددتها الخطة القومية (مثل عدد المدارس و عدد التلاميذ والمدرسين ، عدد الاماكن بالمستشفيات وعدد الاطباء ... الخ) . وتستخدم المعايير في صورتها المادية والمالية standards in physical & financial terms كأدوات لحساب النفقات المخططة على الخدمات الاجتماعية والثقافية بعد أن يؤخذ في الاعتبار الظروف الاقتصادية الخاصة بالمنطقة . فالمعايير في صورتها المادية تحدد مقدار النفقات على البنود الواردة في الحسابات في صورة مادية (مثل كمية الكهرباء للمدرسة المربع من مساحة المدرسة ، المعدات اللازمة لكل تلميذ ، عدد المدرسين لكل فصل ، كمية الطعام اللازمة لكل مريض في اليوم ... الخ) . أما المعايير في صورتها المالية فهي التعبير النقدي عن المعايير في صورتها المادية محسوبة

بالإيمان التي تحددها الدولة (١).

وتنحصر الحكومة السوفيتية المجموعة الثالثة من النفقات لمواجهة احتياجات الدفاع الوطني وتدعيم القوات المسلحة السوفيتية . ويشمل ذلك تزويد الجيش بالمعدات والأسلحة والمواد الغذائية وتمويل التشييد الرأسمالي والمشروعات الصناعية الخاصة بوزارة الدفاع ، وتوفير وسائل التدريب ووسائل الترفيه للوحدات العسكرية ودفع مرتبات رجال القوات المسلحة (٢).

أما المجموعة الرابعة من نفقات الميزانية وهي النفقات المدنية والإدارية فتسهدف تسيير دفعة الجهاز الإداري في الدولة والذي يشمل عمله مختلف جوانب الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية . فهي تشمل نفقات تسيير هيئات التخطيط والهيئات المالية وأجهزة إدارة الاقتصاد القومي التي تتكون من عدد كبير من الوزارات وأجهزة إدارة الخدمات الاجتماعية والثقافية والتي تتكون من عدد من الوزارات والمؤسسات ، ثم الأجهزة الخاصة بالمحاكم والمدعين العموميين والأجهزة القضائية . ويمكن تقسيم نفقات الميزانية على الجهاز المدني والإداري من حيث الغرض منها إلى : أجور - مبالغ أخرى تضاف للأجور - نفقات المكاتب والصيانة - نفقات سفر - تشييد مباني إدارية جديدة - الحصول على المعدات اللازمة للعمل الإداري - إصلاحات المباني وغيرها من النفقات التي تتوقف على نشاط المؤسسة المعنية (٣).

R. W. Davies : The Development. op cit, pp 189-190 (١)

Soviet Financial System. op. cit., pp 250 - 251

Ibid, pp 268 - 269 (٢)

Ibid, pp 265 - 266 ; A. Nove : The Soviet Economy (٣)

op, cit., pp 106 + 107

ميزانية الدولة والخطط المالية الأخرى:

وترتبط ميزانية الدولة للاتحاد السوفيتي ، بوصفها حجر الزاوية في نظام التخطيط المالي ، ارتباطاً وثيقاً بالخطط المالية (ميزانيات الدخل والنفقات) لمشروعات الدولة والوزارات والمصالح الحكومية ، وترتبط بميزان الدخل والنفقات التقديرية للسكان ، وبالخطط التقديرية والائتمانية لكل من الجوس بنك وستروى بنك ، وبالخطط المالية لبنوك الادخار الحكومية والتأمين الاجتماعي الحكومي والتأمين على املاك الدولة وعلى الأفراد ، كما تستند بعض مؤشرات الميزانية على الخطط المالية للتنظيمات التعاونية .

وتختلف درجة ارتباط ميزانية الدولة للاتحاد السوفيتي بالخطط المالية والائتمانية المختلفة . فثلاً تدخل ميزانية التأمين الاجتماعي الحكومي والتدابير الاجتماعية للتؤسسات في المجال غير الإنتاجي في ميزانية الدولة بجملةتها بحد التعقيد من صحتها (١) . أما ميزانيات الدخل والنفقات (الخطط المالية) للوزارات والادارات الحكومية فتدخل في الميزانية تحت فصول رئيسية توضح الأموال التي تدفع للميزانية والأموال التي تدفع اليها من الميزانية . وترتبط بها الخطط المالية للتنظيمات التعاونية من خلال مدفوعات الضريبة على رقم الأعمال . وترتبط الميزانية بخطط بنوك الادخار من ناحيتين : الأولى عندما تغطي هذه الأخيرة من الميزانية المنح التي تواجهها نفقات ادارة الدين العام ، والثانية عندما تقوم بنوك الادخار بحصول حصة من أرباحها اليها على نحو

Soviet Financial System. op. cit. p 328

(١) :

ومما يذكر أن ميزانية التأمين الاجتماعي الحكومي تعد أدجت في ميزانية الدولة للاتحاد السوفيتي منذ عام ١٩٣٨ أنظر .

Ibid. p 310

ما سلف ذكره (١).

وتوفر بعض الفصول الفرعية لجانبى الإيرادات والنفقات بالميزانية البيانات اللازمة لميزان المدخول والنفقات التقديرية للسكان ومنها دخول الأشخاص العاملين في المجال غير الإنتاجي (الأحور والمعاشات ومنح الطلبة - الخ) ، كما يوضح الميزان المذكور مدفوعات السكان للميزانية (٢) .

وترتبط ميزانية الدولة بالخطط النقدية والائتمانية للجوس بنك والخططة والائتمانية لستروى بنك . فهى ترتبط بخطة النقد عن طريق ما تدفعه من أجور في القطاعات الاقتصادية غير الإنتاجية ومن معاشات ومكافآت ، وكذلك من خلال ما تحصله من ضرائب شخصية وغيرها من أنواع الإيرادات (٣) ، كما يستخدم فائض الميزانية في سحب العملة من التداول . أما ارتباطها بالخططة الائتمانية للجوس بنك فنشئ من أن أموال الميزانية الموجودة في حساباتها لدى البنك بصورة مؤقتة تعتبر أحد الموارد الرئيسية في خطة الائتمان ، كما أن الفائض السنوى للميزانية يعتبر موردا آخر لها . وقد قدر أن أكثر من ٥٠ ٪ من أجمالى الائتمان الذى يمنحه الجوس بنك يأتي من موارد ميزانية الدولة (٤) . وترتبط ميزانية الدولة كذلك بالخططة الائتمانية لستروى بنك ، حيث يودع في هذا الأخير الموارد المالية لميزانية الدولة المخصصة لاقرض الوحدات الاقتصادية المختلفة لتمويل استثمارات الرأسمالية : وكذلك يودع

(١) انظر ما تقدم ص ٧٦ - ٧٧ من هذه الدراسة .

(٢) Soviet Financial System, op. cit., pp 327 - 328 .

(٣) M. Z. Bor : The Organization., op. cit., p 162

(٤) Ibid., p 163 : Soviet Financial System, op. cit., p 310 , 328

فيه المتح غير القابلة للرد والتي تخصصها ميزانية الدولة لمواجهة أوجه إلتفاق محدده . (أنظر الشكل رقم (١٠) الذي يوضح الكيفية التي تترابط بها الميزانية مع الخطط المالية للجهاز المصرفي وميزان الدخل والتفقات التدبيرة للسكان) .

ويمكن تصوير العلاقات بين ميزانية الدولة للاتحاد السوفيتي وخطط التقد والائتمان للجوس بنك وحدها في الجدول التالي الذي يتضمن تقدير الحسابات المالية القومية في الاتحاد السوفيتي (١) :

ففي هذا الجدول تتمثل أهم الابرادات ، بعد ايزادات الميزانية ، في الأرباح المحتجزه لدى المشروعات واحتياطي انخفاض القيمة وفي جانب النفقات ، يأتي بعد نفقات الميزانية ، الاستثمارات الممولة عن طريق الأرباح المحتجزه واحتياطي انخفاض القيمة والقروض قصيرة الأجل الممنوحة من الجوس بنك ، . يستخدم بند العملة المتداولة كأحد بنود الموازنة ، فلما أن يزداد الاصدار النقدي أو يسحب النقد من التداول لتحقيق التوازن بين جانبي الحساب .

ومن هذا كله يتضح أن تخطيط الميزانية يغطي خطط جميع الانظمة الفرعية solsystems للنظام الموحد للمالية والائتمان في الاقتصاد السوفيتي (٢) .

F. Holzman : Soviet Taxation, op. cit., p 23 : Idem: (١)

Financing Soviet Economic Development, op. cit., p 158

Soviet Financial System, op. cit., p 328 (٢)

الحسابات المالية القومية في الاتحاد السوفيتي عام ١٩٣٦
(بيلابين الروبلات)

٩٢٠	— نفقات الميزانية	٩٤٤	— إيرادات الميزانية
	— الاستثمار والنفقات الأخرى	١٠٤	— الأرباح المحتجزة
	الممولة عن غير طريق الميزانية		• في مشروعات الدولة ٨٩
	• من الأرباح المحتجزة لدى		• في المزارع الجماعية ١٥
٨٩	مشروعات الدولة	—	• أخرى
٢٦	• أخرى		— احتياطي انخفاض القيمة ٩
	• احتياطي انخفاض القيمة —		
	— الائتمان قصير الأجل الممنوح		
٨١	من بنك الدولة		
	— قروض طويلة الأجل		
١٥	للمزارع الجماعية		
١١٣٦	— العملة المسحوبة من التداول	١٠٩٧	— الإصدار التقدي
		١٦	— الفرق بين جانبي الميزان
		٢٣	
١١٣٦		١١٣٦	

تطور جانب الإيرادات في ميزانية الدولة للاتحاد السوفيتي
(بـللاين الـروبلات)

١٩٧١		١٩٦٥		١٩٦٠		
القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	
١٦٠ر٨	١٠٠	١٠٢ر٣	١٠٠	٧٧ر١	١٠٠	مجموع الإيرادات وتشمل
١٤٧ر٠	٩١ر٤	٩٣ر٩	٩١ر٨	٧٠ر١	٩١ر٠	١- مدفوعات المـشروعات، منها:
٥٤ر١	٣٣ر٨	٣٧ر٨	٣٨ر٧	٤٠ر٧	٣١ر٣	* ضريبة على رقم الأعمال
٥٤ر٨	٣٤ر٣	٣٠ر٢	٣٠ر٩	٢٤ر٢	١٨ر٦	* اقتطاعات الأرباح
١٣ر٨	٨ر٦	٨ر٢	٨ر٤	٩ر٠	٦ر٩	- مدفوعات الأفراد

تطور جانب النفقات في ميزانية الدولة للاتحاد السوفيتي
(بـللاين الـروبلات)

١٩٧١		١٩٦٥		١٩٦٠		
القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	
١٦٠ر٧	١٠٠	١٠١ر٦	١٠٠	٧٣ر١	١٠٠	مجموع النفقات وتشمل
٧٧ر٠	٤٨ر١	٤٤ر٢	٤٤ر٩	٤٦ر٧	٦٣ر٤	١- نفقات تمويل الإقتصاد القومي
٥٥ر٥	٣٤ر٦	٣٧ر٦	٣٨ر٣	٣٤ر١	٤٦ر٩	ب- الاتفاقيات على الخدمات الاجتماعية والثقافية
١٧ر٨	١٠ر٢	١٢ر٦	١٢ر٨	١٢ر٧	٩ر٣	ج- نفقات الدفاع
١ر٧	١ر١	١ر٣	١ر٢	١ر٥	١ر١	د- النفقات المدنية والإدارية

(٢) خطط النقد والائتمان :

ان خطط النقد والائتمان التي يتكفل الجهاز المصرفي موضعها تربط ارتباطا تاما بالنشاط العيني الذي يتحقق في الاقتصاد القومي فالبرامج الإنتاجية في الخطة الاقتصادية القومية تتضمن حسابات المدخلات من عناصر الإنتاج المختلفة التي تدخل في عملية الانتاج مثل القوة العاملة والمواد الأولية واستهلاك الآلات . . الخ : ويتم ترجمة هذه الحسابات بعد ذلك الى حسابات نقدية تتخذ صورة أجور للعامل وأثمان مواد أولية وقيمة استهلاك آلات . . الخ . وبشكل إجمالي هذه النفقات النقدية التكلفة الأساسية المخططة للنتائج (بعد إضافة بعض النفقات المباشرة مثل النفقات الادارية) . وتحكم خطط النقد والائتمان العلاقات التي تنور بين الجهاز المصرفي والوحدات الإنتاجية المسؤولة عن تنفيذ برامج الانتاج فالائتمان ضروري لتمويل جانب كبير من نشاطها الجاري والاستثماري والذي تفصح عنه خطط الانتاج والاستثمار

== المصدر :

V. Perealegin : Finance. op. cit., pp 72 - 73

• يرى بعض كتاب القرب وجوب المدفوع في ارقام الضخمة المضممة لتمويل الاتفاق على بند الخدمات الاجتماعية والتأهيلية . فبات التعليم - في رأيهم - لا يتم الاتفاق فيه على المدارس على اختلاف أشكالها ، وانما يشمل أيضاً نفقات الدعاية التوعائية والاكاديميات العسكرية ومعاهد البحث العلمي والمتاحف والمعارض ودور النشر والمصحف والمعارض . بل ويستند أيضاً أنها تشمل تمويل الاتفاق على البحوث النووية .

انظر :

A. Nove : The Soviet Economy. op. cit., p 112 ; H. Schwartz : Russia's. op. cit. p 563

الخاصة بها على نحو ما سوف نعرض له تفصيلاً فيما بعد^(١)، وهذا التمويل الائتماني تنظمه المخطط الائتمانية لأجهزة المصرفي أما خطط النقد فتتظم كمية النقد التي يصرح للجوس بنك بإصدارها أو بسحبها من التداول بما يتفق مع حاجة المبادلات النقدية وخاصة في قطاع السلع الاستهلاكية .

وسوف نتعرف فيما يلي على خطة النقد للجوس بنك ، ثم نتناول بعد ذلك خطط الائتمان .

١ - خطة النقد :

سبق أن أشرنا في موضع سابق من هذه الدراسة إلى أنه في مجال التداول النقدي توجد تفرقة بين قطاعين متباينين أولهما هو قطاع النقد المصرفي أو الكتابي ويشمل المدفوعات التي تتعلق بالعمليات التي ترتبط بين التشرهات بعضها البعض يماً أو شراء ، وهذه تم تسويتها عن طريق القيد في حساباتها المسوكة لدى الجوس بنك دون استخدام أوراق نقد (وذلك فيما عدا استثناءات ضئيلة للغاية)^(٢) . أما القطاع الثاني فهو قطاع تداول أوراق النقد ويشمل بصفة خاصة توزيع الدخول على الأفراد واستخدام هذه الدخول في شراء مختلف السلع والخدمات ففي هذا القطاع الأخير تستخدم النقود الورقية في دفع أجور العمال في القطاعين الصناعي والتجاري وفي دفع أثمان المواد الزراعية التي تلزم المزارع الجماعية جليماً للدولة ، وفي دفع الجزء الأكبر من أجور أعضاء المزارع الجماعية والعاملين في مزارع الدولة وفي المعاملات التي تتم بين السكان ، وفي سداد أثمان السلع الاستهلاكية التي

(١) أنظر المبحث الثالث من الفصل الثاني (الباب الثاني) .

(٢) أنظر ما تقدم من ص ٨٩ - ٩١ .

يشتريها السكان من التاجر التابعة للدولة وللجسميات التعاونية الاستهلاكية وفي سداد الغرائب المفروضة عليهم وفي ايداع مدخراتهم لدى بنوك لاندنار وفي سداد تعريفات المواصلات ورسوم الملاحة ، وما الى ذلك . ولا يتجاوز مجموع المدفوعات التي تتم بواسطة القود الورقية نسبة ١٠ ٪ من اجمالي المدفوعات في الاقتصاد السوفيتي .

ولتقرير الحاجة الفعلية من النقد المتداول على مستوى الاقتصاد القومي يقوم الجوس بنك باعداد خطة النقد (أو خطة خزينة بنك الدولة كما يطلق عليها أيضا) التي تضع تقديرا لكمية النقود التي يتعين عليه اصدارها أو سحبها من التداول على ضوء التوقعات المستقبلية لحساب التيارات النقدية الداخلة الى خزينة البنك من مختلف المصادر currency inflow والخارجة منها لمختلف الأغراض currency outflow فالهدف من اعداد هذه الخطة اذن هو ألا يوجد في الاقتصاد القومي من النقد المتداول الا القدر الضروري الذي يكفي لنفطية الحاجة اليه ، وبالتالي تحتفظ العملة الوطنية بقوتها الشرائية وثباتها . ومن ثم فإن ما تستهدفه خطة النقد يتكامل مع الهدف من اعداد ميزان الدخول والنفقات النقدية للسكان وهو وضع مؤشرات تخدم المخططيين في وضع السياسات متى تتيح أزاء تحديد الدخول النقدية للسكان وتحديد حجم المعروض من السلع والخدمات نوعيا وجغرافيا وزمنيا بحيث يتلاءم مع حجم الطلب القدي عليه ^(١) وذلك على نحو ما نعرفنا عليه في موضع سابق من هذه الدراسة .

U. N., Planning For Economic Development, op. cit (١)
p 136 ; M. Z. Bor : The Organization, op. cit., p 164

ونقطة البداية في اعداد خطة التدا الاجالية للجوس بنك هي المخطط النقدية التي تقوم الفروع المحلية للبنك في المدن والاقسام local branches باعدادها . وتستند هذه المخطط بدورها على المخطط النقدية التقديرية الربع سنوية للمشروعات والمؤسسات والتنظيمات الاقتصادية والريثات المالية (كيثة البريد وبنوك الادخار) والتي تتضمن ايراداتها ونفقاتها النقدية المتوقعة موزعة فيها على فترات اسبوعيه . (١)

وتعد الخطة النقدية لكل وحدة اقتصادية على اساس حركة المصالحات والمدفوعات النقدية الفعلية لديها خلال الفترة قبل الاخيرة ، على أن تعدل الارقام الفعلية لأغراض الفترة الجديدة في ضوء التعديلات التي تتضمنها الخطة المالية الخاصة بهذه الفترة وأن تؤخذ التغيرات المتوقعة في الاعتبار . ويلاحظ أن هذه الخطة تخصص للجانب التقدي فقط من أوجه نشاط الوحدة ، فهي لا تتضمن المعاملات التي تجري مع الوحدات التي تتبع القطاع الاشتراكي حيث يتم تسوية هذه المعاملات بقيود دفترية في سجلات الجوس بنك . وفيما يلي نموذج مبسط للخطة النقدية لأحد المشروعات الصناعية .

وتهدف الخطة النقدية للمشروع أساسا الى التوصل الى تقدير مبدئي لدى تأثير المعاملات النقدية الخاصة به على حجم التداول النقدي خارج الجهاز المصرفي . فالمدفوعات النقدية للمشروع يتم سحبها من فروع البنك المخصص

V. A. Vorobyev : The Planning.. op. cit., p 128 ; (١)

A. Daykov : The Development.. op. cit., p 414 ; M. Dobb Soviet Economic Development.. op. cit., pp 389 - 390 ; G. Garvy ; The Role, op cit., p 60

(شكل رقم ٩)

إيرادات نقدية	مدفوعات نقدية
<u>الأسبوع الأول</u>	
- حصيلية المبيعات النقدية للقطاعين الخاص والعائلي	- أجور ومرتبات ومكافآت تشجيعية
- حصيلية بيع نقابة الأصول الرأسمالية	- مشتريات مواد خام من القطاع الخاص
- مقبوضات نقدية أخرى	- مدفوعات من السلفة المستدعية
• جزء نقدي (مقدار النقد الذي سيحسب من خزانة فرع الجوس بنك	- مدفوعات نقدية أخرى
	• فائض نقدي (مقدار النقد الذي سيودع بخزانة فرع الجوس بنك)

تعامله معه ، وتؤدي إلى زيادة التداول النقدي خارج الجهاز المصرفي ، ويحدث للعكس بالنسبة للمحصلات حيث يتم إيداعها لدى فرع البنك المختص وتؤدي إلى انكماش التداول النقدي .

ويمكن عن طريق تجميع هذه المخطط النقدية التقديرية التعرف على أثر عمليات كافة الوحدات الاقتصادية والمؤسسات الحكومية على حجم التداول النقدي في منطقة جغرافية أو على المستوى القومي .

ولما كان كل فرع من فروع الجوس بنك يخص بمعاملات مجموعة بذاتها من الوحدات الاقتصادية التي تقع في دائرة نشاطه ، فإنه يمكن عن طريق تجميع خططها النقدية التوصل إلى إعداد خطة نقدية تتضمن حركة الإيداعات والسحوبات النقدية الخاصة بكل فرع من فروع الجوس بنك في

الناطق المختلفة وبسائر تجميع المخطط النقدية لقروع البنك لدى مركزه الرئيسي عن وضع خطة نقدية إجمالية تصور الحركة المتوقعة لخروج النقد من الجهاز المصرفي إلى الاقتصاد القومي وعودته إليه على مدى الفترة التخطيطية (١). وعند وضع هذه الخطة الإجمالية يستعان ببيانات الميزان القومي للدخول والنفقات النقدية للسكان في تحديد كمية النقد الذي يعين إصداره أو سحبه من التداول على ضوء ما تستمرضه حسابات الميزان من زيادة الاتفاق على الدخول أو العكس. فالنظر في مقدار العملة المتداولة الذي يسجله الميزان يجب أن يتطابق مع التغير في مقدار العملة الذي تسجله خطة النقد.

وبعد إعداد خطة النقد الإجمالية للجوس بنك تعرض على مجلس وزراء الاتحاد السوفيتي للموافقة عليها، وبمدها تصبح ملزمة للجوس بنك بكافة فروعه (٢).

ولا يقتصر الأمر على إعداد خطة نقدية إجمالية على المستوى القومي فحسب، وإنما يقوم الجوس بنك - إعتباراً من عام ١٩٦٠ - بحضير خطط إقليمية منفصلة تختص كل منها بمنطقة جغرافية معينة، ويتم ذلك بمعاونة فرع البنك الرئيسي لهذه المنطقة. ويستطيع الجوس بنك من خلال

G. Garvy : The Role. op. cit., p 61

(١)

ويلاحظ أن خروج الجوس بنك هي التي تتولى حساب التدفقات النقدية التقديرية لقطاع البنوك حيث لا يلزم هذا القطاع قانوناً بتقديم خطط نقدية .
انظر :

Ibid., p 61

V. A. Vorobyev : The Planning. op. cit., p 128

(٢)

المخطط النقدية الاقليمية الخاصة بفروعه أن يتوصل إلى تقدير لحجم التغيرات المتوقعة في التداول النقدي خارج الجهاز المصرفي في دائرة كل فرع بحيث يمكنه إجراء التعديلات اللازمة التي تؤدي إلى إعادة توزيع التداول النقدي جغرافيا بالصورة التي تنفق واجتياجات التبادل في المناطق المختلفة ، كما تساعد هذه المخطط أيضا في تحديد التوزيع الاقليمي للسلع والخدمات الاستهلاكية. ويصبح في الإمكان عندئذ تحديد القيمة الإجمالية لهذه السلع والخدمات ، وتحديد حجم الائتمان اللازم لمنظمات تجارة التجزئة بالتالي (١) .

وتوضح خطط النقد (المخطط العامة أو المركزية والمخطط الاقليمية) لمدة سنة تالية مع تقسيمها إلى خطط ربع سنوية وخطط شهرية . والهدف من إعداد هذه المخطط الأخيرة هو مراقبة التغيرات قصيرة الأجل لمعالجة ما قد ينشأ من خلل نقدي (ضغوط تضخمية أو انكماشية) لا يحتمل الانتظار حتى بداية السنة التخطيطية التالية ، ومن هنا اكتسبت المخطط النقدية الشهرية أهميتها في مجال العمل (٢)

وبتوضيح من الشكل (٢٤) أن خطة النقد الإجمالية للجوس بنك تتخذ صورة ميزان يتألف أحد جانبيه من إيرادات البنك من العملة من مختلف المصادر وأهمها : إيرادات مؤسسات تجارة التجزئة وإيرادات مؤسسات النقل

M, Dobb : Soviet, op. cit., p 397 (١)

M. Lavigne : Planification, op. cit., p 363 : G. Garvy (٢)

The Role, op. cit., p 60 ; G. Grossman : U. S. S. R. op. cit., p 747 ; A. Baykov : The Development op. cit., p 414

د. محمد زكي شاهي : للعالم الأساسية .. المرجع السابق ص ٢٨ .

البرى والبحرى والجوى ، والضرائب والرسوم المفروضة على المواطنين ، ومقابل الخدمات الاجتماعية المختلفة ، وإيرادات النقل المحلى ، وإيرادات البريد والمؤسسات التابعة لوزارة المواصلات ، وإيرادات بنوك الادخار (والتي تمثل فى إبداعات المدخرين وقيمة سندات الدين العام) وإيرادات مؤسسات الملاهى (السينما - المسرح - المتاحف) ، وإيرادات مؤسسات الخدمات التجارية ، وإيرادات بيع تذاكر اليانصيب ، والمدفوعات النقدية لحسابات المزارعين الجماعيين لدى الجيس بنك ، وأية إيرادات نقدية أخرى .

وتشكل إيرادات مؤسسات التجارة فى الاتحاد السوفيتى والناجمة عن بيع البضائع والسلع لجمهور المستهلكين الشطر الأعظم من إيرادات الجوس بنك من النقد حيث يصل نسبتها الى ٩٠ ٪ من إجمالى الإيرادات النقدية فى الخطة وفى هذه الإيرادات يكن الفائض فى صورة الضريبة على رقم الأعمال والذى ينتقل الى الميزانية العامة للدولة كإيرادات لها (١) .

أما الجانب الآخر من خطة النقد وهو جانب المدفوعات فيتألف من مدفوعات البنك من النقد لمختلف الأغراض وأهمها : المربحات والأجور والمكافآت التى تدفع للعاملين بالمشروعات الإنتاجية والمؤسسات المختلفة طبقاً للاعتبارات المخصصة للأجور كما تحددها الخطة الاقتصادية وكما ينصح عنها ميزان الدخول والتفقات النقدية للسكان ، وتصل نسبة مدفوعات البنك من

(١) د. زسكربا أحد نمى : فى بنى أساليب تخطيط النقد والائتمان . مجلة مصر المعاصرة . العدد ٣١٢ أبريل ١٩٦٣ ص ٣٢ - ٣٥ .
وبما يذكر لم تنشر حتى الآن أية أرقام فعلية أو تقديرية لبنوك خطة النقد للجوس بنك .

انظر :

التمد لهذا الغرض إلى حوالي ٨٠ ٪ من إجمالي المدفوعات في خطة النقد (١). ويتضمن جانب المدفوعات في خطة النقد بعض البنود الأخرى مثل المدفوعات مقابل شراء منتجات زراعية وغير زراعية ، وقروض نقدية لإقامة مساكن فردية أو لتأثيث المساكن ، ومدفوعات نقدية لتزويد بنوك الادخار بالنقود الورقية لمواجهة مسحوبات المدخرين أو لسداد قيمة جوائز اليانصيب . الخ. وكذلك مدفوعات البنك لتزويد مصرفى البريد بالنقود الورقية التى يتطلبها نشاطه ، ومدفوعات لسداد المعاشات والاعانات واليُمينات ، وسداد بدلات السفر والمصروفات الادارية الأخرى ، وسداد المسحوبات النقدية من حسابات الكوئلوز ، وأية مدفوعات نقدية أخرى

ولا تتضمن خطة النقد الاتفاق للتقدي لشراء المنتجات الزراعية في أسواق الكوئلوز ، غير أنها تتضمن حركة النقود القانونية بين المشروعات على الرغم من ضآلة قيمتها النقدية قياسا بقيمة المدفوعات غير النقدية (وهذه الأخيرة لا تتضمنها الخطة بطبيعة الحال (٢) .

وتدل الزيادة في إجمالي الإيرادات في الخطة عن إجمالي النفقات على أن هناك زيادة في النقد المتداول عن الحجم الذى تتطلبه المعاملات النقدية ويتمين بالتالى سحب جزء منه بمقدار هذه الزيادة ، أى أن تحول إلى الاحتياطي . غير أن الغالب عملا هو تجاوز إجمالي المدفوعات لإجمالي الإيرادات في خطة النقد عند اعدادها الأمر الذى يتطلب زيادة لنقد المتداول بواسطة الاصدار

Ibid., p 364

(١)

Ibid., p 363 ; Garry : The Role. op. cit., p 50

(٢)

النقدى بمقدار هذا النقص ، مع الأخذ في الاعتبار الارصده النقدية فى أول الفترة وكذلك فى نهايتها فى كل الحالات (١) . ويمثل الفرق بين جانبي الخطوة صافى التغيير فى العملة خارج الجواز المصرفى على المستوى القومى ، وبقيد هذا الفرق فى الجانب الأقل حتى توازن الخطوة (٢) . ومن هذا يتضح أن كمية النقد المصدر لا تعتبر متغيراً مستقلاً ، فلا تلجأ الدولة إلى الاصدار النقدى كمصدر ليرادات الميزانية العامة للدولة ، وإنما يعتبر النقد المصدر متغيراً تابعاً لحجم الدخول النقدية للسكان وحجم السلع والخدمات المتاحة فى الأسواق المحلية ومعدل سرعة تداول النقود (٣) .

وبلاحظ أن خطة النقد تتمكس فيها معظم بنود القسم الأول من ميزان الدخول والنفقات النقدية للسكان (وهو الذى يتضمن المعاملات النقدية التى تتم بين السكان وبين القطاعين الاشتراكى والتصارى) . ونظراً لأن الجانب الأعظم من الدخول التى تتحقق للسكان إنما تتولد بهذين القطاعين وذلك فى نفس الوقت الذى ينساب فيه الشطر الأعظم من المدفوعات التى يؤديها السكان إلى هذين القطاعين ، فإنه من ثم يمكن القول بأن خطة النقد تمثل بياناً إجمالياً بالموارد والاستخدامات لقطاع المستهلكين (٤)

Ibid., p 61 ; Lavigne : Planification. op. cit., p 364 (١)

G. Grossman ; U. S. S R op. cit., p 748 ; Dobb ; Soviet (٢)

Economic Development. op. cit., p 396

Ibid., p 396 : Soviet Financial System. op. cit., (٣)

pp 173 - 174 , 311

(٤) د محمد زكى شامى العالم الاساسية المرجع السابق ص ٢٨ .

M. Lavigne ; Planification, op. cit., p 363 ; G. Garvy ; The Role. op. cit., pp 59 , 72 ; G. Grossman ; U. S. S. R. op. cit., p 748 ; M. Dobb , Soviet. op. cit. p 396

ويعتبر التزام فروع الجوس بنك بمخاطة النقد الريع سنوية والمخطط الشهرية هو الأساس في المحافظة على القوة الشرائية للوحدة النقدية ، إذ لما كان الشطر الأعظم من الدخول النقدية للسان إنما تدفع لهم عن طريق النقد المسحوب بواسطة الوحدات الاقتصادية من حساباتها لدى هذه الفروع، وكان هذا النقد يعود إلى البنك غالباً بعد تسوية عملية مبادله واحده (١) ، فإن إجمالي مسحوبات النقد من الجوس بنك خلال أية فترة زمنية إنما تمثل الشطر الأعظم من الطلب النقدي على السلع الاستهلاكية والخدمات المتاحة في الاسوق المحلية ، ولما كان ثبات القوة الشرائية للوحدة النقدية في أيدي المستهلكين إنما يتوقف على العلاقة بين الطلب النقدي الكلي والقيمة الكلية للسلع الاستهلاكية والخدمات (مقومة بأسعار ثابتة) ، فإنه من ثم يتضح مدى أهمية الالتزام بحدود هذه المخطط في تحقيق التوازن النقدي (٢) .

ب- خطة الائتمان

تقدمت الإشارة الى أن الجهاز المصرفي يتفرد باختصاص منح لائتمان للوحدات الاقتصادية المختلفة منذ أن قضى الإصلاح الائتماني عام ١٩٣٠ إلغاء الائتمان التجاري الذي كان متبادلاً فيما بين هذه الوحدات . وقد ترتب على ذلك أن أصبح من الميسور تخطيط الائتمان لترشيد استخدامه في الاقتصاد القومي .

(١) G Garvy ; The Role. op. cit., p 50

(٢) د. محمد زكي شامي : المالم الاساسية نفس المقال ص ٢٨ - ٢٩ .

Z. Fedorowicz ; The Organization. op, cit., pp 9-19

ويعتبر تخطيط الائتمان أحد الجوانب الرئيسية في نظام التخطيط المالي فالخطط الائتمانية تضطلع بمهمة تجميع الموارد المالية الحرة (التي تجميع لدى المشروعات بصفة مؤقتة) ، ثم إعادة توزيعها وفقاً لمتطلبات الخطط المادية في صورة قروض تمنح للوحدات الاقتصادية لأغراض معينة ولفترات محددة (١)

(١) لما كان يؤول إلى الخطط الائتمانية تخطيط حجم الائتمانات وتنظيم توزيعه في الاقتصاد القومي ولها الاحتياجات المخطط للوحدات الاقتصادية المختلفة ، فإنه لا مجال للعمل في الاقتصاد السوفيتي بأساليب الإدارة التقديرية المرونة في اقتصاديات السوق . فبما يتعلق بأساليب الرقابة الكمية التي تستخدمها البنوك المركزية في هذه الاقتصاديات بهدف التأثير على حجم الائتمانات بالزيادة أو بالنقصان وفقاً لظروف الاقتصاد السائد ، فإننا نجد أن هذه الأساليب هي ذات موضوع . وتفسير ذلك أننا نعلم أن الجوس بنك هو البنك التجاري الوحيد في الاقتصاد ومن ثم فإنه لا مجال مطلقاً للاخذ بسياسة تغيير نسبة الائتمانات للقانون الذي تلزم البنوك التجارية في اقتصاديات السوق بالاحتفاظ بها لدى البنك المركزي . وكذلك الحال بالنسبة لسياسة السوق المفتوحة التي تعتمد على دخول البنك المركزي مشترياً أو بائعاً لسلوك المالية ، فكل هذه السياسة لا تسيل إليها في الاقتصاد السوفيتي على الإطلاق نظراً لعدم وجود أوق نقدية (والتي يتركز فيها عرض وطلب الأموال لأجل طويل وهي الأوراق المالية) : وأما سياسة تغيير سعر الفائدة التي يتقاضاها الجوس بنك فغير ما يقدمه من قروض للوحدات الاقتصادية ، فلا تقوم بدور يذكر في الاقتصاد السوفيتي نظراً لعدم استخدام التسامحة كأداة لتأثير على توزيع الائتمان .

أما بالنسبة لأساليب الرقابة الكيفية التي تصدر لتأثير على وجود استعمال الائتمان فإنها لا يمكن أن تلعب قط مدى أحكام الرقابة التي تتحقق للجوس بنك على الوجوه التي يستخدم فيها ذلك الائتمان بما له من سلطات رقابية سوف تصرف على توصيلاتها في موضع لاحق من هذه الدراسة .

أما بالنسبة لوسائل الرقابة المباشرة على الائتمان والتي تشمل في مجموعة الأوامر =

ونظراً لأن تخطيط الائتمان وتطبيق المبادئ المتعلقة به بمحققان التوافق والتناسب بين تكوين وتوزيع واستخدام الأرصدة الائتمانية وبين تكوين وتوزيع واستخدام الأرصدة السلعية المخططه للمشروعات ، فإنه من ثم يمكن تبين مدى ارتباط تخطيط الائتمان بتخطيط الانتاج والتداول السامى .

يرتولى كل من الجنوس بنك وستروى بنك وضع خطط الائتمان على الاقتصاد القومى .

وتوضع خطة الائتمان الخاصة بالجنوس بنك لمدة ستة مقسمة الى فترات ربع سنوية على ضوء المؤشرات الكمية والكيفية الواردة فى الخطة الاقتصادية القومية بحيث تعمل - عن طريق توفير التمويل الائتمانى - على انجاز هذه المؤشرات . وتعتبر الخطة الائتمانية الربع سنوية هي الأكثر التصاقاً بالعمل

= والتعليق الذى يرخس البنك المركزى بأصدارها للبنوك التجارية ، فإنه لما كان الجنوس بنك هو البنك التجارى الوحيد بالاضافة الى كونه البنك المركزى فإن ممارسته لهذه الرقابة المباشرة إنما ينصب مباشرة على المشروعات وذلك وفقاً لخطة الائتمانية التى يلتزم البنك بما تقرره من حدود سواء بالنسبة لحجم التالى للائتمان أم لنصيب القطاعات فيه أو لوجوه الاستعمال التى ينساب اليها .

والرغبة على الائتمان فى الانتعاشات السوق تمارس على مستوى السكيات الكلية بسنى أن موضوعها هو مستوى الطلب السكى على الائتمان . أما الرقابة على الائتمان المصرفى فى الاقتصاد القومى تمارس على مستوى السكيات الجزئية بفرص التأثير والرقابة على نشاط المشروعات المتمردة .

الخلاصة :

• • • • • محمد زكى قاسمى . التهود والبنوك المربح المربعى المربعى من ٢٠٠٨ - ٢٠١١ .

حيث تنظم كل ثلاثة شهور تنفيذ الخطة السنوية الموضوعه (١) .

وبم تحديد الاحتياجات الائتمانية بمعرفة المشروعات والمؤسسات المختلفة وذلك على أساس خططها المالية الاناجية promfinplan وخططها المالية التجارية torgfinplan . وترسل طلبات الاقتراض zayavki الخاصة بها الى الفروع المختصة للجوس بنك ، فالمشروعات ذات الاهمية المحلية تقدم طلبات الاقتراض الخاصة بها الى الفروع الجمهوريه للبنك ، وتلك التى تحتل اهمية على المستوى الاتحادى تقدم طلباتها الى المركز الرئيسى للبنك (٢) .

وبعد أن يتم فحص البيانات الواردة فى هذه الطلبات ، تقوم فروع البنك بتجميعها وإرسالها الى المركز الرئيسى للبنك حيث يتم هناك التنسيق بينها وعندئذ يتبلور جانب الاستخدامات فى مشروع الخطة الائتمانية العامة للبنك (٣)

G. Grossman : U. S. S. R. op. cit., p 747 ; M. Lavigne (١)

Planification, op. cit., p 367 ; M. Usovkin : Short - term. op cit., pp 77 : A. Baykov : The Development, op. cit. p 413

(٢) ويختلف هذا النظام عما هو متبع بالنسبة للخطط التقديرية للمشروعات والى تقدم الى فروع البنك المحلية التى تقع هذه المشروعات فى دائرة نشاطها أيا كانت درجة الاهمية التى تحتلها هذه المشروعات (اهمية اتحادية أو جمهورية أو محلية) .
انظر :

Ibid., pp 412 - 413 ; V. Pereslegin : Finance & Credit, op. cit., pp 176 - 177 ; V. A. Vorobyev : The Planning, op. cit., p 113

(٣) وقد ذمب Garvy الى القول بأن تخطيط الائتمان على يد بنك الدولة السوفيتى لا يبدو أن يكون سوى مجرد ترتيب طلبات الائتمان الفردية وفقاً للفروع الائتمانية والاغراض ، وتنسيقها الى المركز الرئيسى للبنك الذى يقوم بتوزيعها بعد ذلك على المكاتب المختلفة التابعة له . ونحن نرى أن هذا القول فيه الكثير من المغالاة ، لأن عملية بناء

وتكون الخطوة التالية هي تخطيط موارد الائتمان التي سوف تخصص لمقابلة بنود الاستخدامات المختلفة، وهذا يتم اعداده بطريقة مركزية بواسطة مجلس ادارة البنك وبعد أن يتم في المركز الرئيسى للجوس بنك التوفيق بين مشروع الخطة الائتمانية النهائية وبين الخطة العامة لتنمية الاقتصاد القومى وميزانية الدولة، يعرض مشروع الخطة على حكومة الاتحاد السوفيتى لاعتمادها حتى تنسب الطابع الملزم ^(١).

وتتخذ خطة الائتمان الشاملة للجوس بنك، كما هو موضح بالشكل (٢٥) صورة ميزان يعبر أحد جوانبه عن موارد البنك مبنية وفقا لمصادر الاموال والتي تتمثل فى أرصدة وأرباح البنك وموارد ميزانية الدولة، وودائع الوحدات الاقتصادية والحسابات الجارية للمزارع الجماعية، وأرصدة التأمين الاجتماعى الحكومى، وأرصدة نقابات العمال والتنظيمات الأخرى، وأرصدة بنوك الاستثمار وبنوك الادخار والتقروض المستردة. وفى حالة عدم كفاية إيرادات البنك لتغطية جانب الاستخدامات فيتم استكمالها بالإصدار النقدى ويعبر الجانب الآخر عن أوجه الاستخدام المختلفة للموارد الائتمانية خلال الفترة المخططة والتي يتم توزيعها فى صورة قروض قصيرة الأجل لتقبل الأوجه التالية : رأس المال العامل للمشروعات الإنتاجية، وتمويل النفقات الموسمية،

— خطة الائتمان ليست مجرد ترتيب لطليات الائتمان، وإنما تتمثل أساساً فى تحقيق التناسق بين احتياجات الخطة القومية والموارد الائتمانية التى تخصص لمواجهة هذه الاحتياجات .
انظر :

G. Garvy : The Role. op. cit., p 54

V. Pereslegin : Finance. op. cit., p 177 ; G. Grosman (١)

U S S R. op. cit., p 747

وتمويل السلع في الطريق ، وتغطية الاحتياجات المؤقتة لرأس المال المتداول
للمشروعات والتي تطرأ في غلاد عملياتها الانتاجية والتسويقية لأبواب تخرج
عن إرادتها ، وتمويل الاصلاحات الرأسمالية ، ويتضمن جانب الاستخدامات
من الخطة كذلك القروض طويلة الأجل التي تمنح تمويل أوجه مختلفة أهمها:
استحداث أساليب غنية جديدة وإقامة معدات حديثة ، وتمويل التوسع في
إنتاج السلع الاستهلاكية ، وتمويل الاستثمارات الرأسمالية في قطاع الزراعة
وتمويل الاسكان الخاص في الريف ، وسوف تتناول جانب الاستخدامات في
خطة الائتمان بدراسة تفصيلية عندما نتعرض لدور الجهاز المصرفي في تمويل
النشاط التجاري والاستثماري للمشروعات لتحقيق الأهداف التي تتضمنها
الخطة الاقتصادية القومية .

وبلاحظ أن خطة الائتمان - خلافا للخطة المالية الأخرى - لا توضح
حركة الدخل والنفقات ، وإنما توضح مقدار التقديرة لدى البنك عند بداية
ونهاية فترة التخطيط ، ومدبونه للمشروعات للبنك مما يصدره من اعتمادات
ائتمانية ، ومع ذلك فإن الخطة تستهدف وضع تخطيط للتسهيلات الائتمانية التي
سوف تمنح في فترة ثانية مع تبيان مصادر تغطية هذه التسهيلات (١) .

ويعين أن يتبادل جانبا لخطة الائتمانية ، ويعتمد إصدار النقد (أو سحبه
من التداول) هو البند الذي يتم بواسطته تحقيق التوازن بين الجانبين .
وبلاحظ أن زيادة رصيد التداول التقديري في خطة الائتمان يتبادل مع زيادة
الإصدار التقديري في جانب الإيرادات في خطة النقد وذلك خلال الفترات

المثالية (١)

وتوضع خطط الائتمان - في الوقت الحاضر - وفقاً للقطاعات المختلفة في الاقتصاد (صناعة - زراعة .. الخ) كما أن القروض التي يمنحها البنك تقسم على أساس الجهة التي تتلقاها (جمهورية - وزارة اتحادية - مصلحة .. وغير ذلك) وكذلك على أساس نوع الائتمان الممنوح (قروض لمواجهة احتياجات موسمية - قروض على بضائع في الطريق .. الخ) (٢).

وترتبط خطة الائتمان بميزانية الدولة حيث تعتبر ودائع هذه الأخيرة في الجوس بنك من أهم بنود جانب المصروف في خطة الائتمان ، كما أنها تعتبر أساساً هاماً في وضع خطة النقد نظراً لأن ودائع حسابات الادخار ورصيد التداول النقدي تصب فيها ، كما أن جانباً من استخدامات الائتمان تخصص لسداد بعض المدفوعات النقدية كالأجور والمرتبات ، ومن هنا تتضح أيضاً العلاقة بينها وبين ميزان الدخول والتفقات النقدية للسكان :

يبقى بعد ذلك خطة الائتمان التي يضعها « ستروى بنك » ويتكون جانب الموارد في هذه الخطة من موارد ميزانية الدولة المخصصة لتمويل الاستثمارات الرأسمالية ، والموارد الذاتية للشروعات والتي تتكون من جزء من اقتطاعات الأرباح التي تحققها واقتطاعات انخفاض القيمة المخصصة لأغراض الاستثمار،

Garry ; The Role. op. cit., p 61 ; G. Grossman : (١)

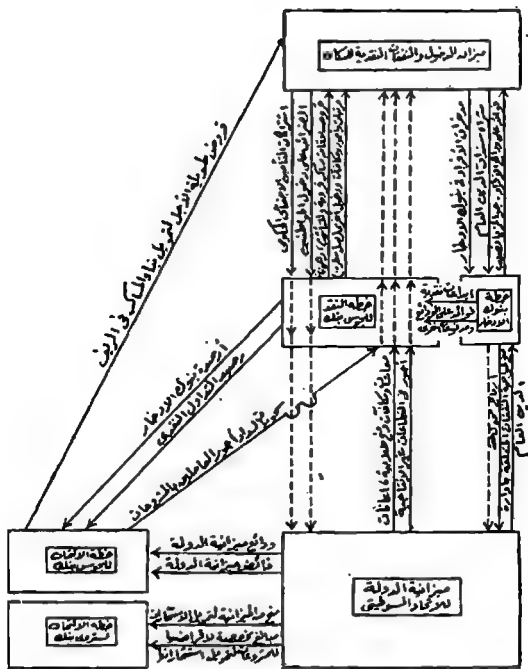
U. S. S. R. op. cit., pp 747 - 748 ; Baykov : The Development. op. cit., p 413

Pereslegin : Finance. op. cit. p 177 ; Bor : The (٢)
Organization. op. cit., p 164

ثم ودائع بنوك الادخار وصناديق التأمين الاجتماعي . أما جانب الاستخدامات فينقسم إلى جزئين : يشمل أولها القروض طويلة الأجل التي تمنح لعدة أغراض أهمها ، تمويل الاستثمارات الرأسمالية لمشروعات الدولة العاملة في قطاعات الصناعة والتقل والمواصلات والثقافة والتعليم والخدمات الجارية والتجارة ، ثم تمويل بناء المساكن التعاونية في المدن ، وتمويل الصناعات المحلية والمرافق البلدية ، وتمويل سلع الاستهلاك الشعبي ، ويعتبر تمويل الاستثمارات هو المجال الرئيسي لنشاط البنك . أما الجزء الثاني من جانب الاستخدامات فيشمل القروض قصيرة الأجل التي يمنحها البنك وأهمها تلك التي تمنح لتمويل مشروعات المقاولات ، وتمويل الاصلاحات الرأسمالية في مشروعات المقاولات وأعمال المساحة الجيولوجية . ومع أن الخطة الائتمانية لتتروى بنك توضع لمدة سنة إلا أن الحدود الائتمانية التي يخصصها الجزء الثاني من جانب الاستخدامات توزع على فترات ربح سنوية .

وينتهي في وضع خطة الائتمان لتتروى بنك نفس الأسلوب الذي توضع بمقتضاه خطة الائتمان للجوس بنك ، إذ يجري إعدادها أيضاً على أساس إقليمي قائم على الاحتياجات الائتمانية للوزارات الجمهورية والمصالح والمجالس التنفيذية للسوفيتات المحلية ، وبميت تسمى مع الخطة القومية لتنمية الاقتصاد القومي وما تتضمنه من برامج استثمار ومع ميزانية الدولة (١) .

(شكل ١٠)



شكل مبسط يبين علاقات التشابك بين ميزانية الدولة
ومخطط النقد والائتمان للمجلس بنك والمخطط الائتمانية
لمستوى بنك ومخطط بنك الأعمار وميزان الدخل والنفقات
النقدية للسكان

(٣) خطة النقد الأجنبي :

يتطلب النمو المخطط للناتج الاجتماعى فى الاقتصاد السوفيتى قيام علاقات اقتصادية بينه وبين سائر اقتصاديات العالم الخارجى . فالاستيراد يعتبر أجد معاصر الناتج القومى ، كما أن جانباً من استخدامات هذا الناتج توجه للتصدير . وتؤدى عمليات التجارة الخارجية — استيراداً وتصديراً — إلى ضرورة استخدام النقد اجلائبى الذى يقتصر التعامل به على الدولة وحدها ، وهى تمارس ادارته عن طريق الجوس بنك وفينستورج بنك ^(١) .

(١) بدأ احتكار النقد الاجنبى فى الاقتصاد السوفيتى بواسطة الدولة عام ١٩١٨ عندما أمنت التجارة الخارجية فى ٢٢ ابريل ١٩١٨ ، ثم مدربد ذلك مرسوم مجلس قوميسارى الشعب فى ٦ سبتمبر ١٩٢١ قاضياً بقصر الحق فى شراء الذهب والبلاتين والعملات الاجنبية داخل الدولة كلها وكذلك الحق فى بيع هذه التقيم فى الخارج على قوميسارية الشعب المالية وحدها . وفى ٤ أبريل ١٩٢٢ حول هذا الحق الى بنك الدولة حيث شاركه بنك التجارة الخارجية للاتحاد السوفيتى فيه اعتباراً من عام ١٩٢٤ .

ويستهدف احتكار الدولة للنقد الاجنبى ضمانات جفامة تخطيط العمليات التى تتم بهذا النقد بحيث ييسر حاية الاقتصاد فى مجال العلاقات المالية الدولية من الاثار الضيارة التى قد تسبب فيها الارامات التى تقع فى الاسواق الرأسمالية المالية وكذلك من آثار تدجور موازين مدفوعات الدول الرأسمالية والتقليل الى أدنى حد ممكن من المخاطر التى ترتب على تغيير أسعار الصرف .

انظر :

Nosko (P) Pojsakov (M) Le Monopole des Changes et les Reglements Internationaux de L'U. R. S. S. et les Pays de L'Est. No 4' 1968, p 919 ; Ajzenberg (I) ; Problemes du Monopole de L'Etat du Gchange on U. R. S. S. . L'U. R. S. S. Les Pays de L'Est, No 2, 1962 p 126 .

A. Baykov : The Development, op. cit, p 418

ويرتَّب على قبصر عمليات النقد الأجنبي على هذين البنكين التزام كافة المؤسسات والمؤسسات التي تحصل على نقد أجنبي في إطار نشاطها بتسليم هذا النقد إليها مقابل قيد ما يعادل قيمته بالروبل في حساباتها (١) :

وتدار عمليات النقد الأجنبي في الاقتصاد السوفيتي طبقا لخطة تعد لهذا الغرض هي خطة النقد الأجنبي « valuta plan » التي تضمن تجميع الإيرادات المخططة والمدفوعات المخططة للدولة من النقد الأجنبي خلال فترة سنة تالية وذلك بالنسبة للخطة السنوية ، سواء كانت هذه الإيرادات والمدفوعات تتعاقد بالتجارة الخارجية أو بأي نشاط اقتصادي آخر .

ويعتبر تخطيط النقد الأجنبي — والذي يعتبر في نفس الوقت تخطيطا لميزان مدفوعات الاتحاد السوفيتي — جزءا لا يتجزأ من النظام العام للتخطيط الاقتصادي القومي ، وهو يرتبط على وجه الخصوص ارتباطا وثيقا بتخطيط التجارة الخارجية (٢) .

(١) Nosko (P), Poljakov (M) Le Monopole, op. cit., p 919

(١) تتكون خطة التجارة الخارجية الاجالية من الخطة التالية :

— خطة الصادرات السلمية ، وتستند التقديرات الواردة فيها الى الطلبات المقدمة من وفالات للتجارة الخارجية الى الادارة المختصة في وزارة التجارة الخارجية .

— خطة الواردات السلمية ، وتستند الى خطط الاستيراد المقدمة من وفالات التجارة الخارجية الى وزارة التجارة . وتضم خطة الواردات الى اقسام حسب الدول فيما عدا الواردات من دول العملات الحرة هذه تعتبر كلها وحدة واحدة .

— خطة تسليم المحتاجات لأغراض التصدير .

— خطة تسليم السلم المبتورة الى فروع الاقتصاد القومي المختلفة ، مع استخدام

التصنيف ووحدات القياس المقررة بواسطة البوسيلان .

ويمكن تبين العلاقة بين تخطيط النقد الأجنبي والتخطيط الاقتصادي العام عند استعراض ميزان الاقتصاد القومي، حيث يتضمن يانا تفصيلا بالواردات باعتبارها أحد مصادر الناتج القومي وبالصادرات باعتبارها أحد استخدامات هذا الناتج (بالإضافة إلى الاستهلاك والتراكم) .

والغرض الأساسي من تخطيط النقد الاجنبي هو تعبئة كافة موارد الدولة من هذا النقد واستخدامه أكفأ استخدام ممكن من أجل تلبية احتياجات نمو الاقتصاد القومي ، وبميت يظل ميزان المدفوعات في حالة توازن على الدوام بمعنى أن تقابل الأرصدة المخصصة لسداد المدفوعات الخارجية للدولة متحصلات قديمة أجنبية .

وهناك عدد من المبادئ، التاجه التي يتعين اعداد خطة النقد الأجنبي على أساسها ، وأهم هذه المبادئ، هي (١) .

= - خطـة النقد الاجنبي (التي تتناولها في سياق هذه الدراسة) .

- خطـة بحـث السلع ، وتوضـح بعمـدة الوزارات والادارات المشـوة في بحـال النقل مثل وزارة البحرية التجارية . وهذه الخطة تخضع لموافقة مجلس وزراء الاتحاد السوفيتي .
وينكس تخطيط عمليات الاستيراد والتصدير في الموازين الخاصة بالنقطة الاقتصادية القومية . فالموازين السليـة تتضمن كـيات الصادرات أو الواردات من السلـة ، ومنسـوع الميزان . وتتضمن الموازين المسالية (ميزان المدفوعات — ميزانية الدولة) متحصلات الصادرات ومدفوعات الواردات . ويتضمن ميزان القوة العامة توزيع المال المتضمن للسل في المكاتب التابعة لوزارة التجارة الخارجية .

الغـلر :

مكونات خطة التجارة الخارجية على نحو من التصيل :

M. Z. Bor : The Organization, op. cit., pp 213-217

Ibid., p 231

(١)

أ - لا تظهر في الخطة عمليات الأقرض التي تتم في صورة سلعية ولا الهبات العينية ولا كافة التعويضات العينية ولا المبادلات التي تتم عن طريق المقايضة .

ب - تظهر في الخطة كافة الإيرادات والمدفوعات النقدية التي تتم مع الخارج سواء بالعملات الأجنبية أو بالروبل القابل للتحويل (١)

ج - تتضمن الخطة الإيرادات والمدفوعات النقدية التي تتعلق بتسويات تتم مع العالم الخارجي وحده (أى خارج الاتحاد السوفيتي) ، ومن ثم لا تظهر فيها المدفوعات التي تحدث ما بين الوحدات الاقتصادية السوفيتية الوطنية بعضها البعض حتى ولو تطلعت بعمليات تتم مع العالم الخارجي .

وتوضع خطة النقد الأجنبي على أساس البيانات التي تقدمها المصالح والمؤسسات التي يتطلب نشاطها اتفاق نقد أجنبي أو الحصول عليه . وتتخذ خطة النقد الأجنبي صورة ميزان للإيرادات والمدفوعات (شكل رقم ٢٧) يتكون من قسمين .

(١) الروبل القابل للتحويل هو عملة جامعة دولية استخدمت منذ أول يناير ١٩٦٤ فيما بين الدول الأعضاء في مجلس المساعدة الاقتصادية المتبادلة . وتمنى القابلية للتحويل أن الدولة عضو المجلس تستطيع استخدام الروبلات التي تمتلكها في تسوية التزاماتها قبل سائر الدول الأعضاء ، وبذلك يختلف الروبل القابل للتحويل عن الروبل السوفيتي الذي لا يستخدم إلا في تسوية المبادلات داخل الاتحاد السوفيتي فقط .
انظر :

A. Rotleider : The Convertible Ruble : The International Socialist Currency of Comecon Countries, Dén'g'l Krédit 1972, No 3 Problems of Economics Vol XV, No 7 Nov. 1972 p 92

(١) القسم التجارى :

وهو أهم قسمي الخطة، وتقوم وزاره التجارة الخارجية للانحداد السوفيتى بإعداده على أساس البيانات المقدمة من المؤسسات والهيئات التابعة لها والتي تستند مباشرة إلى خطة الصادرات والواردات التي ستتولى هذه المؤسسات تنفيذها خلال العام التالي (١).

ويتضمن هذا القسم خطتين فرعيتين هما خطة مدفوعات الواردات وإيرادات الصادرات وخطة الخدمات التجارية. وتعتبر خطة المدفوعات والإيرادات الناتجة عن الواردات والصادرات أهم جانب في خطة التقدير الأجنبي، وهي تعبر عن الوجه القدي لخطة صادرات وواردات الاقتصاد القومي خلال عام الخطة التي تمثل الجانب المادي لهذه الصادرات والواردات. أما خطة الخدمات التجارية فتتضمن على الأخص الإيرادات والتفقات الخاصة بنقل البضائع وتخزينها وأقساط التأمين وإعادة التأمين الخاصة بها، ومن التفقات التي تتضمنها هذه الخطة الأخيرة أيضاً العمولات المدفوعة للوكالات الأجنبية وتكاليف معايمة درجة جودة السلع والمدفوعات الخاصة بالتراخيص التجارية والعلامات المسجلة والمصاريف التفصيلية وتكاليف إقامة المعارض في الخارج (٢).

(١) Ibid., p 239 : A. Baykov : The Development. cp.

olt., p. 418 : Josef Berka : Foreign Trade Plan and Foreign Exchange Plan and Their Significance. Commercial Bank of Greckoalovakia, Praha 1968 p 18

Ibid., p. 20

(٢)

(٢) القسم غير التجارى :

وجضمن هذا القسم أيضاً خطتين فرعيتين هما : خطة المدفوعات غير التجارية ، وخطة العمليات المصرفية .

أما الخطة الأولى فتقوم وزارة مالية الاتحاد السوفيتى بإعدادها على أساس البيانات التى تقدمها مختلف الوزارات والمؤسسات والهيئات التى لها نشاط مرتبط بدفع أو تحصيل نقد أجنبى . وتتضمن هذه الخطة النفقات والايادات الخاصة بالنفقات الدبلوماسية فى الخارج والبعثات الأجنبية فى الداخل ، والاشتراكات فى المنظمات الدولية التى تدفعها ميزانية الدولة ، والقروض للدول الأخرى ، والأقساط والفوائد التى تترتب عليها ، والنفقات والايادات المتعلقة بالسياحة والتأمين وإعادة التأمين ، والمواصلات ، وبعض الخدمات الأخرى غير التجارية ، والتحويلات غير التجارية مثل التحويلات الفردية الخاصة (١) .

أما خطة العمليات المصرفية فيقوم كل من الجوس بنك وفنشورج بنك بإعدادها وتتضمن بنودها ايرادات البنكين ومدفوعاتها من النقد الأجنبى . فجانبا الأيرادات يشمل التحويلات النقدية الواردة من الخارج ، واسترداد القروض قصيرة الأجل التى سبق منحها للدول الأخرى ، والفوائد المستحقة على القروض ، وأية إيرادات من عمليات مصرفية أخرى . أما جانب المدفوعات فيتضمن التحويلات النقدية بالعملة الأجنبية ، والمدفوعات من العملات لحسابات المقاصة ، والقروض قصيرة الأجل بالعملة الأجنبية . والمدفوعات لحساب الاحتياطى الذى يتم تكوينه على ذمة الفوائد والعمولات التى تترتب نتيجة قيام هذين البنكين بنشاطها ، ثم أية مدفوعات أخرى . وتبنى خطة

العمليات المصرفية أساسا على خطط المصادرات والواردات (١).

وبعد إلى جانب خطة النقد الأجنبي موجزها يقسم بحسب ما يسمى « مناطق العملات currencies areas » وذلك على النحو التالي :

المنطقة الأولى : وتشمل الدول الاشتراكية الأعضاء في البنك الدولي للتعاون الاقتصادي

المنطقة الثانية : وتشمل الدول غير الاشتراكية المقود معها إتفاقيات مقاصة ثنائية .

المنطقة الثالثة : وتشمل الدول التي يتم التعامل معها بالعملات الحرة أو القابلة جزئيا للتحويل .

وبطلب الأمر بالنسبة لتخطيط النقد الاجنبى مع الدول الرأسمالية تكوين احتياطي من هذا النقد لمواجهة أية عوامل غير متوقعة تؤدي الى اختلال توازن المدفوعات ، في حين لا يتطلب الامر تكوين مثل هذا الاحتياطي بالنسبة للدول التي تتبع المعسكر الاشتراكي وفي كل منطقة من مناطق العملات تقسم خطة النقد الاجنبى بحسب البلدان التي تشملها المنطقة (٢) .

ويجب أن تتوازن خطة النقد الأجنبي . ويتم تحقيق ذلك عن طريق اجراء تعديلات في عمليات التجارة الخارجية ، فإذا كانت التحصيلات النقدية المتوقعة خلال فترة الخطة غير كافية لتغطية النفقات المتوقعة ، فإنه يمكن تحقيق التوازن إما عن طريق زيادة المبيعات من السلع السوقية في الاسواق الاجنبية أو تخفيض حجم المشتريات من السلع الاجنبية ، أو استخدام احتياطي

J. Berka ; Foreign Trade, op. cit., p 22

(١)

Ibid., p 22 ; Bor : The Organization, op. cit., p 236

(٢)

العملة الاجنبية لتغطية العجز اما اذا وجد فائض في الخطة ، فيمكن تحقيق التوازن عن طريق زيادة حجم الواردات أو تخفيض حجم الصادرات أو اضافة الفائض الى الاحتياطي العام للدولة في شكل ذهب عادة و عملات حرة أحيانا (١) .

وتصبح خطة النقد الاجنبي ملزمة قانونا لكافة الهيئات التي يمتنع عليها تنفيذها بعد أن يتم اعتمادها من مجلس وزراء الاتحاد السوفيتي شأنها في ذلك شأن الخطة الاقتصادية القومية وخطة التجارة الخارجية . ولا يعنى الزامية الخطة أنها غير قابلة للتعديل كلية ، وانما يمكن تعديلها خلال فترة تنفيذها وفقا للاحوال السائدة في أسواق العالم الرأسمالي وما يطرأ عليه من تغيرات تجارية أو سياسية (٢) .

(٤) الخطة المالية الاجمالية

يتطلب تحقيق التوازن بين المخطط الانتاجية والمخطط المالية لفروع الاقتصاد القومي وجود أداة تساعد المخططين على التأكد من كفاية الموارد المالية المتاحة لمقابلة النفقات المزمع اتقانها لتحقيق أهداف خطة الانتاج والاستثمار . وميزانية الدولة - وهي الخطة المالية الرئيسية كما تقدمت الاشارة لا تحيط بكافة العلاقات المادية المالية في الاقتصاد القومي ، ولذلك تطلب الأمر وجود أداة أخرى أكثر شمولاً لكي تعمل على تحقيق التوازن المطلوب . هذه الأداة هي الخطة المالية الاجمالية (الموحدة) للاقتصاد القومي والتي

Ibid., p 232

(١)

Ibid., p 233 ; Baykov : The Development. op. cit., p 418

(٢)

تضعها الجوسبلان وتعتبر تريبا بكل نظام التخطيط المالى كله (١).

الخطة المالية الاجمالية تضع تقديرا كاملا للحجم الكلى للإيرادات والتفقات المالية فى القطاع الاشتراكى فى الاقتصاد القومى خلال عام الخطة سواء كانت هذه الإيرادات والتفقات جزءا من ميزانية الدولة أم كانت جزءا من ميزانيات المشروعات والهيئات . فى ذات مجال أشمل وأعم من ميزانية الدولة (أنظر الشكل رقم ١١) . وعلى سبيل المثال ، لا يتضمن بند الأرباح فى ميزانية الدولة سوى الجزء الذى تقطعه المشروعات من أرباحها دون الجزء الباقى الذى تحتفظ به نفسها ، وكذلك لا تتضمن الميزانية سوى الاعتمادات التى تخصصها الاستثمارات ولكنها لا تشمل على الاستثمارات التى تقوم بها المشروعات مستخدمة فى ذلك مواردها الخاصة من أرباح وأقتطاعات إهلاك ... الخ . أما الخطة المالية الاجمالية فانها تشمل على كافة الإيرادات فى القطاع

Soviet Financial System. op. cit., pp 55 - 56 ; G. F. (٢)
Dundukov Financial Balances, in Report of the U. N. Seminar on
Planning Techniques, U. N. New York, 1966, pp 124 - 135 ; G.
Garvy ; The Role. op. cit., pp 50 - 51 ; M. Z. Bor ; The Deve-
lopment. op. cit., pp 152 - 155 ; P. Krylov ; National Balances.
op. cit., pp 9 - 12 ; A. Baykov ; The Development. op. cit. p422
G. Sorokin ; Planning. op. cit., p 153 ; M. Dobb ; Soviet Econo-
mic Development. op. cit., pp 422 - 423 ; A. P. Sfrukov ; Balance
Method. op. cit., pp 95 - 96 ; U. N. Planning for Economic Deve-
lopment. op. cit., pp 36 - 37 , Soviet Finance Principles Operation
Progress Publishers. Moskow 1975 p 43

الاشتراكي أيا كانت الجهة التي تحصل عليها ، وكذلك على كافة النفقات في هذا القطاع أيا كانت الجهة التي تقوم بها .

وبخلاف هذه الخطة من الخطط المالية الأخرى في أنه لا يشترط فيها موافقة مجلس وزاره الاتحاد السوفيتي ، فهي ليست ذات طابع الزامي أو تنفيذي ، وإنما هي مجرد وثيقة داخلية لأجوسبلان ذات طابع تحليلي بحث تستهدف تنسيق وتوحيد الخطط المالية الأخرى وأهمها : ميزانية الدولة وخطة التأمين الاجتماعي الحكومي والخطط المالية للمشروعات والمؤسسات والوزارات وخطط النقد والائتمان للجوس بنك وخطة الائتمان لسروى بنك وخطة النقد الأجنبي . وتتولى الخطة المالية الاجمالية تحديد موقع كل من الخطط المشار اليها في النظام المالي الموحد وتحقيق التناسق المتوازن في استخدام الموارد المادية والموارد المالية في الاقتصاد القومي خلال عام الخطة ، بمعنى تعبئة الموارد المالية بالقدر الذي يحقق الاهداف التي تحددها الخطة الاقتصادية القومية التي تتمثل في صورة استثمارات رأسمالية في مختلف فروع الاقتصاد القومي وزيادة الموارد المادية في مجال الإنتاج والتداول والتوسع في الخدمات الاجتماعية والثقافية (مستشفيات مدارس — مراكز علمية دور خضائه ..) الخ .

وتتفق الخطة المالية الاجمالية مع سائر الخطط المالية الأخرى في أنها تتخذ صورة ميزانية عمومية للايرادات والنفقات وذلك على نحو ما يوضحة الشكل (٢٨) .

ويوضح جانب الايرادات (الدخل) في الخطة المالية من : الزاكن المالي في المشروعات التابعة للدولة (ومنها الأرباح والضريبة على رقم الأعمال) واقتطاعات الإهلاك ومقابل بيع بعض الأصول الإنتاجية للمشروعات ،

واشتراكات التأمين الاجتماعي الحكومي، الإرباح المحققة في التجارة الخارجية، وموارد أخرى من القطاع الاشتراكي (مثل الضرائب المحلية ورسوم قطع أخشاب الغابات...)، والمتحصلات التقديرية من السكان والمزارع الجماعية والتعاونيات (سواء كانت منحصلات إجبارية مثل ضريبة الدخل والضريبة على العزاب والضريبة على المباني وإيجار الأرض ورسوم الدفعة، أم كانت منحصلات اختيارية مثل ودائع المواطنين في بنوك الادخار وشراء سندات تذاكر اليانصيب وأقساط التأمين للشخص)، ثم أية موارد تقديرية أخرى.

أما جانب النفقات في الخطة فيغطي نفقات تمويل)، ونفقات تمويل الاستثمارات اللامركزية (أى التى تقوم بها المشروعات والمؤسسات من مواردها الخاصة)، ونفقات الإصلاحات الرأسمالية (وهى تختلف في طبيعتها عن نفقات الصيانة)، ونفقات لزيادة الأصول الجارية مثل المواد الخام والوقود وقطع السيارات...، والأصول المتدولة مثل البضاعة تامة الصنع في المخازن أو في الطريق أو الموارد التقديرية اللازمة لشراء المواد الخام والوقود وسداد الأجور)، ونفقات من أجل زيادة المخزون المادى للدولة، ونفقات اقتصادية أخرى (مثل نفقات لأغراض المساحة الجيولوجية والرى والأرصاد الجوية وصيانة الطرق)، والإتفاق على أوجه النشاط الاجتماعي والتقساى والصمعى والمعاشات والاعانات، ومدفوعات عن الخسائر المؤمن ضدها للمزارع الجماعية والأفراد، والإتفاق على مراكز البحث العلمى، ونفقات الدفاع الوطنى، ونفقات الادارة الحكومية، ونفقات لتكوين صندوق للاحتياطيات المالية للدولة، ونفقات من أجل التوسع في التسييلات الائتمانية المصرفية لأغراض الاقتصاد القومى، ثم أية نفقات عامة أخرى.

وباستعراض تركيب الخطة المالية الاجمالية يتضح لنا أن بودجاني الدخل

والنفقات في المخطط المالية التي أشرنا إليها تتمكس فيها (أى في الخطة الاجمالية) في نظام متكامل يستهدف تحديد إجمالي الموارد والنفقات المالية في القطاع الاشتراكي خلال فترة الخطة .

ويعتبر تحقيق التوازن بين جانبي الخطة ، فإذا ظهر هناك عجز ، فإن هذا يعنى اختلال التناق بين أهداف الإنتاج والاستهلاك والتراكم ، وبين المؤشرات الكمية والكيفية للخطة الاقتصادية والإجراءات المتبعة لتجنب هذا العجز بتلخيص في زيادة الإنتاج أو إجراء تخفيض إضافي في تكاليف الإنتاج والتداول أو تخفيض الإنفاق في المجالات غير الإنتاجية . وهذه التغيرات يترتب عليها بالتالي تعديلات في حجم الاستثمارات الرأسمالية في فروع الاقتصاد القومي وفي توزيع الموارد المادية وفي معدل نمو إنتاجية العمل . وفي العلاقة المتشابهة بين إنتاجية العمل وزيادة صناديق الأجور . فإذا استمر العجز قائماً رغم تعبئة كافة الموارد المالية ، فإنه يصبح من الضروري عندئذ تخفيض النفقات عن طريق خفض حجم الاستثمارات الرأسمالية أو تأجيل مشاريع اجتماعية وثقافية معينة . أما إذا أسفر تجميع جانبي الخطة عن وجود فائض فإن التوازن يتحقق من طريق تحويل هذا الفائض إلى الاحتياجات المالية للدولة .

غير أنه يلاحظ على هذه الخطة أنها لا تبين بالتفصيل القنوات التي تتدفق الموارد المالية من خلالها إلى مختلف الاستخدامات والتراكم المالي في المشروعات على سبيل المثال ، قد ضمه بند واحد في الخطة على الرغم من أنه يوزع بين هذه المشروعات وميزانية الدولة ، وكذلك الأمر بالنسبة لقطاعات الاهلاك . ولا تفصل الخطة كذلك التوزيعات الداخلية للموارد المالية المختلفة داخل

القطاع الاشتراكي ، ومن أمثلة ذلك ما يتضمنه البند الرابع من جانب النفقات في الخطة (الشكل رقم ٢٨) من الاتفاق على الاجور والمرتبات والمواد الأولية وقطع الغيار والوقود . الخ دون تمييز بين كل بند من هذه البنود ، إلا أنه على الرغم من ذلك يظل الهدف من هذه الخطة في النهاية هو ضمان تحقيق التوازن بين الموارد المالية المتاحة والنفقات اللازمة لتحقيق أهداف الخطة الاقتصادية القومية .

ملحق
نظام الموازين

شكل رقم ١٢
ميزان مولد قوة العمل في الاقتصاد القوي

بنود الميزان	متوسط المدد السنوي		العدد في بداية العام	الزيادة أثناء العام	العدد في نهاية العام
	مع استبعاد				
	جهة	في المدد في القوى			
(١)	(٢)	(٣)	(٤)	(٥)	(٦) (٧) (٨)

١ - مصادر العمل المتاحة :

(١) عدد السكان الذين تقسم أعمارهم في سن العمل .

(٢) عدد المستخدمين الذين تزيد أعمارهم أو تقل من سن العمل .

(٣) المدد الكلي للسكان القادرين على العمل والأكبر والأصغر من سن العمل المستخدمين (١ + ٢) .

استخدام مصادر العمل :

(١) إجمالي عدد الأشخاص المستخدمين في الإنتاج المادي وم أشخاص يعملون في الفروع الحكومية (طبقاً لإحصاءات الصناعات) وبين هؤلاء :

• عمال

• موظفون

— أصحاب الحرف والتعاونيات (طبقاً لإحصاءات الصناعات) .

— الزارعون والجامعون ، والحرفيون (٢) إجمالي عدد الأشخاص الذين يعملون في الشروط ذات الاغراض الاجتماعية والتفائية والادارات العامة للدولة طبقاً لإحصاءات الصناعات) . وم :

المال والموظفون الأعضاء في التعاونيات .

(٣) الطلبة الذين هم في سن العمل .

(٤) الأشخاص الذين يعملون في المهن المنزلية واحتياطي العمل .

الأجالي (١ + ٢ + ٣ + ٤)

- المستهلكين .	ج - تشييد المنازل التعاونية .
	د - الانشاءات العامة في المزارع التعاونية التي يتم تمويلها - ا - من أرصدة المزارع الجماعية غ - يذ الموزعة بين القروض طويلة الأجل
	٣ - التسويق التجاري
	٤ - الصادرات .
	٥ - احتياطي الدولة
	٦ - توزيعات أخرى
	٧ - الموجود في نهاية
	الفترة التي تنطويها الخطة
	مقاسم حسب الجهة الموجود
	لديها السلعة .
	- المنتجين .
	- المستهلكين .
المجموع	المجموع

المصدر :

شكل رقم ١٥
ميزان الوقود للاقتصاد القوي

بنود الميزان	النعم	الحطب	الحن	الزيت الحجري	الزيت الأسود	المازوت	وقود الموتورات	الغاز الطبيعي	أنواع أخرى من الوقود	إجمالي مبادل النعم
	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠	١١

١ — الموارد المتاحة :

١ إجمالي المخزون في بداية العام يتضمن .

— المخزون في مراكز الإنتاج .

— المخزون لدى منظمة التسويق

— المخزون لدى المستهلكين .

٢ استمخارج أو

إنتاج الوقود :

— قائمة إجمالية بالوزارات

المختلفة أو المشروعات .

٣ — الاستيراد .

٤ — موارد أخرى .

إجمالي الموارد المتاحة

- ب - استخدام المولود :
- ١ - الصناعة: قائمة إجمالية
بمختلف الوزارات أو
المشروعات .
- ٢ - النقل : قائمة إجمالية
بأنواع النقل المختلفة .
- ٣ - استخدامات أخرى
متنوعة .
- ٤ - الاستخدام القاعد
في مراكز الإنتاج ، وعمليات
تصنيع الوقود .
- ٥ - التصدير
- ٦ - إجمالى المخزون في
نهاية العام ، ويتضمن :
- أ - المخزون في مراكز
الإنتاج .
- ب - المخزون لدى منظمة
التسويق .
- ج - المخزون لدى المستهلكين .

إجمالى الاستخدامات

شكل رقم ١٦
ميزان الطاقة الانتاجية
(اعتبارا من أول يناير عام ٠٠٠٠)

اسم الناتج	(الملص)	وحدة	سنة	السنة
		التياس	الأساس	المخططة
١ — الطاقة العاملة في بداية العام (قدرة افرات مارتن وعناصر المحولات في بداية فترة الخطة) .				
٢ — السديد من الطاقة خلال العام :				
أ — نتيجة استبعاد الآلات الهالكة أو التي تقادمت قويا .				
ب — نتيجة التدابير الفنية والتنظيمية (خفض عدد توبات العمل « الورديات » أو خفض عدد ساهل العمل) .				
٣ — الزيادة في الطاقة خلال العام :				
أ — نتيجة بناء معروضات جديدة أو نتيجة تجديد وتوسيع المعروضات القائمة .				
ب — نتيجة التدابير الفنية والتنظيمية .				
٤ — الطاقة الانتاجية في نهاية فترة الخطة :				
(البنود : ١ + ٣ — ٢)				
٥ — المتوسط السنوي للطاقة الانتاجية .				
٦ — الانتاج الحلى في فترة الخطة .				

انظر

Bor ; The Organization. op. cit., p 132 ; Oznobin ; Methods. op, cit., pp 19 - 11

كقوله : المرجع السابق ص ١١٧ — ١١٨ .

(شكل رقم ١٧)

ميزان الانتاج واستهلاك والبرام

الاتــ			
--	--	--	--

الناتج الاجامى

الاستهلاك غير الناتج السنوى		الاجامى		الاستهلاك السنوى فى الناتج	
بواسطة المؤسسات والشروعات ذات الطابع غير الاجامى	بواسطة السكان				
(١١)	(١٠)	(٩)	(٨)	(٧)	(٦)
الدخل القومى المتولد خلال العام	٥٠٠	—	—	—	١٦٠٠
الزروة القومية فى نهاية العام	٢١٠٠	١٨٠٠	١٦٠	١٦٤٠	—
٩٠٠	٢٤٠٠	١٨٠٠	١٦٠	١٦٤٠	١٦٠٠

• الزروة القومية فى بداية العام تتكون من رأس المال الثابت، احتياجات الدولة، الاحتياطي السلمي، وتقيم بحسب فروع الاقتصاد القومى وحسب أشكال الملكية.

• يقسم الناتج الاجامى بحسب فروع الاقتصاد القومى وحسب أشكال الملكية.

• يقسم الاستهلاك السنوى فى الناتج بحسب فروع الاقتصاد القومى وحسب أشكال الملكية:

• البند (٥) = (٦) + (٧) = (٨) + (٩) = (١٠) = (١١) = (٥) - (٦) والبند (١٢) = (١١) - (٥)

(شكل رقم ١٨) هيكل ميزان الدخل القومي وتوزيعه واستخدامه النهائي

إنتاج الدخل القومي	١٣٠٠	التوزيع الأول للدخل القومي	(١٠٠)	التوزيع الثاني للدخل القومي	٨٠٠
(١) قيمة إجمالي الناتج الإجمالي (مقاس حسب المروح الإنتاجية؛ متناهة - زراعة - فوات - بناء وتشييد - مواصلات - نقل - تجارة خارجية - الخ) (٢) مقسمة حسب أشكال الملكية : عامة -		(١) دخول السكان : دخول الداهين في مجال الاتحاج المساوي * أدور العمال والموظفين * دخول الزارعين الحاميين * دخول المربين المتعاونيين * دخول صغار التجار الأفراد	(١٠٠)	(١) مالى دول السكان أ - دخول وتشمل : - أجور ومرتبات في المجال غير الاتحاجي - مبالغ وبيع درسيه ودخول أخرى - مدفوعات من البنوك والتأمين ب - مدفوعات وتشمل : - مقابل خدمات - مواصلات - صحية - ترفيه الخ .. - ضرائب دخل ودوم متنوعة - مدفوعات للبنوك والتأمين (٢) مالى دخل القطاعات المتبعة .	٢٠٠ ١٢٥ ٥٠ ١٥ ١٢٠ ٥٥ - ٤٠ - ٢٥ - ٢٨٠ -
(٢) قيمة مستلزمات الإنتاج وسائر الإحتاج السلبي		(٢) دخل الخبيث - أرباح مشروعات الدولة والاقتصاد	(٤٠٠)		

(أ٠)	١ — دخول وتتمثل : — ميزانية الدولة لقبول التبركات أسول ثانية ويجزود على — من الجواز المرفق (التكاليف) ب — مدفوعات وتتمثل : — ليزانية الدولة (أرباح ، ضريبة وقم أعمال واعترا كانت تأمين) — للجهتاز المرفق (فوائد تعميدات مرفوض) — مقابل خدمات (٢) سالي دخل الطاعات غير المنتجة أ — دخول وتتمثل : — من ميزانية الدولة (تمويل الخدمات) — من السكان (مقابل خدمات) — من الطاعات المنتجة ب — تينات وتتمثل : — للسكان (أجور ومربيات)	أموال المرفقة ، المرفقة على رسم الأعمال ، دخول الطاعات التجارية دخول المبيعات الاحتياطية التبركات التأمين الاجتماعي	٨٠٠	(٢) — (١) = الدخل القومي
٥٥				
٢٥				
٢١٠ —				
٢١٠ —				
٢٠٠ —				
٢٤٠ —				
(٢٠٠)				
(٢٥٥)				
٢٥٠				
٥٥				
٢٠				
١٢٥ —				
١٢٥				

الدخل القومي (١) + (٢)

الدخل القومي = (١) — (٢)

(تابع شكل ١٨)

التوزيع النهائي للدخل القومي		الاستخدام النهائي للدخل القومي	
(١) الدخل النهائي لمساكن — الدخل من التوزيع الأول — مالي الدخل من التوزيع الثاني		(١) الدخل النهائي لمساكن — استهلاك قومي — تراكم خاص (دين بناء المساكن، الخاضعة)	
(١٨٠)		(١٨٠)	
٤٠٠		٤٠٠	
٣٠		٨٠ +	
(١٢٠)		(١٢٠)	
(٢) الدخل النهائي لمساكن المتبعة		(٢) الدخل النهائي لمساكن المتبعة	

(تابع شكل رقم ١٨)

١٠٠ ٢٠	— نرasmus — استثمارات	٤٠٠ — ٢٨٠	— الدخل من التوزيع الأول — مالى الدخل من التوزيع الثانوى
(٢٠٠)	(٣) الدخل الثانى لقطاعات غير النتيجة — استهلاك جافى — نرasmus	(٢٠٠) — ٢٠٠	(٣) الدخل الثانى لقطاعات غير النتيجة — الدخل من التوزيع الأول — مالى الدخل من التوزيع الثانوى
٨٠٠	الدخل القوى = (١) + (٢) + (٣)	٨٠٠	الدخل القوى = (١) + (٢) + (٣)

مجموع القسم الأول	مجموع القسم الأول
القسم الثاني :	القسم الثاني :
عقبات لشراء السلع والخدمات من الجمهور	إبرادات من بيع السلع والخدمات للمكان
(١) شراء السلع الزراعية من أسواق الصكوكفورز	(١) إيرادات سيم السلم الزراعية في أسواق الصكوكفورز
(٢) مدفوعات في مقابل خدمات من الأفراد	(٢) إيرادات المبالغ المبرهين والتأمين مقابل تقديم خدمات
مجموع القسم الثاني	مجموع القسم الثاني
مجموع القسم الأول والثاني	مجموع القسم الأول والثاني
الزيادة في التعداد الحاضرة في بلد السكان	النقص في التعداد الحاضرة في بلد السكان
(الفرق بين التعداد مطروحا منها الاتحادي)	(الفرق بين الاتحادي مطروحا منه التعداد)

(شكل رقم ٢١) هيكل النفقات في ميزانيات المستهلكين

الاتفاق غير السلمي			الاتفاق السلمي			بنود الاتفاق
العدد	متوسط	أجالي	العدد	متوسط	أجالي	
٦	٧	٨	٢	٣	٤	١
						- الغذاء (حسب نوع الإنتاج) . - الألبسة الملابس الداخلية ، الأحذية ، الأتواب الجاهزة ، القبعات الثمراء ... الخ - الموبليات والادوات المنزلية .. - المخردوات ، الزواحف العطرية ، ادوات الزينة - الادوات الصحية . - أجهزة الراديو والتليفزيون ، الكتب والمجلات ، السلع الرياضية . - السجائر وأنواع الطبايق الأخرى . - الخمر ، البيرة ، سائر المشروبات الأخرى . - السلع الأخرى .
						إجمالي الاتفاق السلمي
						إجمالي الاتفاق
						- إيجارات ومدفوعات للمرافق العامة . - الاتفاق على الاستشفاء - المصحات الاتفاق على الخدمات الجارية . - السينما والمسرح وأوجه الاتفاق للتنشيطية والعلمية الأخرى . - النقل والمواصلات (البريد والهاتف) - نفقات أخرى .
						إجمالي الاتفاق غير السلمي

المصدر :

شكل رقم ٢٢
هيكل ميزان رأس المال الثابت القومي

الأصول الثابتة		حسب أشكال الملكية				حسب فروع الاختصاص القومي	
القيمة المبدئية للأصول الثابتة	مقدار القصر في الأصول الثابتة التي تترجم إلى أسباب مختلفة	اقتطاعات الإهلاك للأصول الثابتة	اصلاحات رأسمالية خلال الفترة التخطيطية	إضافات جديدة خلال الفترة التخطيطية	القيمة المبدئية للأصول الثابتة بعد خصم قيمة الاستهلاك في بداية الفترة التخطيطية	(١)	(٢)
القيمة المبدئية للأصول الثابتة	مقدار القصر في الأصول الثابتة التي تترجم إلى أسباب مختلفة	اقتطاعات الإهلاك للأصول الثابتة	اصلاحات رأسمالية خلال الفترة التخطيطية	إضافات جديدة خلال الفترة التخطيطية	القيمة المبدئية للأصول الثابتة بعد خصم قيمة الاستهلاك في بداية الفترة التخطيطية	(١)	(٢)
(٧)	(٦)	(٥)	(٤)	(٣)	(٢)	(١)	(٢)

$$(٧) - (٥) - (٤) + (٣) + (٢) = (١)$$

(شكل رقم ٢٣) قائمة ميزان الاقتصاد القوي للإستاذ «ستروملين» منشور في

Veprosy Ekonomiki نوفمبر ١٩٥٤

النتائج الاجتماعية اجالي	التكاليف الاجتماعية لتجديد الانتاج				اجالي المحزون من السلع المادية والاحتياطي في بداية العام		بنود الميزان		مرواح الاقتصاد القوي
	العمل المستخدم ١ + ٢		العمل المضاف ٣ + ٤		المحزون الزراعي	المحزون الصناعي	١		
	١	٢	٣	٤					
١٢	١١	١٠	٩	٨	٧	٦	٥	٤	٣
١٣٥٠ —	١٠١٠ ٣٤٠	٤٥٠ ٤٥٠ ٢٨٠	٧٠	٣٨٠ ١٢٠٠	١٢٠٠	٣٨٠	١٢٠٠	١	٢
١٤٠٠ —	١٣٠٠ ١٠٠	٣٠٠ ٣٠٠ ٧٧٠	٣٠	٧٧٠ ٦٠٠	٦٠٠	٧٧٠	٦٠٠	٢	٣
٢٢٥٠ —	٢٣١٠ ٤٤٠	٧٥٠ ٧٥٠ ١١٥٠	١٠٠	١١٥٠ ١٨٠٠	١٨٠٠	١١٥٠	١٨٠٠	٣	٤
١٥٠٠ ١٥٠٠ —	—	٢٥٠ ٢٥٠ ١٥٠	٥٠	٩٥٠ ٧٠٠	٧٠٠	٩٥٠	٧٠٠	٤	٥
٤٢٥٠ ١٥٠٠ ٢٣١٠ ٤٤٠	١٠٠٠ ١٠٠٠ ٢١٦٠ ١٥٠	٢١٠٠ ٢٥٠٠	٢١٠٠	٢٥٠٠ ٢١٠٠	٢١٠٠	٢٥٠٠	٢١٠٠	٥	٦
— — — —	١٥٠ ١٥٠ ٢٢	٢	٢٢	١٥٠ ٢٢	٢٢	١٥٠	٢٢	٦	٧
— — — —	١٣٠ ١٣٠ ٣٨	٥	٣٨	٢٥٠ ٢٨	٢٨	٢٥٠	٢٨	٧	٨
— — — —	١١٠ ١١٠ ١٥	٢	١٥	٩٠٠ ١٥	١٥	٩٠٠	١٥	٨	٩
— — — —	٣١٠ ٣٩٠ ٢٥	١٠	٢٥	٥٠٠ ٧٥	٧٥	٥٠٠	٧٥	٩	١٠
— — — —	— — ١٠٠	١٢	١٠٠	١٥٠ ١٠٠	١٥٠	١٠٠	١٥٠	١٠	١١
— — — —	— — ٩٠	٢٦	٩٠	٢٣٠ ٩٠	٩٠	٢٣٠	٩٠	١١	١٢
— — — —	— — ٩٠	٢	٩٠	٢٠ ١٠	١٠	٢٠	١٠	١٢	١٣
— — — —	— — ٢٠٠	٤٠	٢٠٠	٥٠٠ ٢٠٠	٢٠٠	٥٠٠	٢٠٠	١٣	١٤
— — — —	٢٩٠ ٣١٠ ٢٢٥	٥٠	٢٢٥	١٠٠٠ ٢٢٥	١٠٠٠	٢٢٥	١٠٠٠	١٤	١٥
٤٢٥٠ ١٥٠٠ ٢٣١٠ ٤٤٠	٢١٠ ١٣٩٠ ٢٢٢٥ ٢٠٠	٢٢٢٥ ٣٥٠٠	٢٢٢٥	٣٥٠٠ ٢٢٢٥	٢٢٢٥	٣٥٠٠	٢٢٢٥	١٥	١٦

الجدول حسب الإشتغال القوي

تابع الجدول رقم ٢٣

الدخل القوي د + هـ	(- +)	استخدام الناتج الاجتماعي منه .	إجمالي الخزوت من الصح المادية ولاحتياطي في نهاية العام
طبعة لسكان الاتحاج	طبعة التوزيع الثاني	رصيد الاحتياط الاحتياط القوي التوسع الجزر الرئيسي الجزر الفرعي	الجزر الرئيسي الجزر الفرعي
١١	٢١	٥٤ ٤١ ٨١ ٨١ ١١	٠ ١٢
٩٠٠	—	٢٠٠	١٣٧١
٦٠٠	—	٨٠٠	٦٦٦
١٥٠٠	—	١٢٥٠	٢٠٦٧
٥٠٠	—	١٠٠٠	٧٥٨
٢٠٠٠	—	٢٥٠٠	٢٧١٠
—	١٢٢-	٢٥	١٥٩
—	١٣٢-	٤٢	٢٥٨
—	١١١-	١٢	٣٠٩
—	٣٩٠-	٨٥	٥٢٠
—	٣٩٠+	١١٢	١٠٨
—	—	١١٦	٩٣
—	—	١٤	١
—	٣٩٠+	٢١٠	٥١٥
—	مفر	٣٢٥	١٠٣٥
٢٠٠٠	مفر	١٠٢٥	٣٨٢٥

شكل رقم ٢٤ نموذج لحظة النقد الاجالية لبنك الدولة

المدفوعات	الإيرادات
- المرتبات والأجور والمكافآت	- إيرادات مؤسسات التجارة
- مدفوعات عن مشتريات منتجات زراعية	- إيرادات مؤسسات النقل البري والبحري
- مدفوعات لشراء منتجات غير زراعية	- والطوى
- قروض لآلة مساكن فردية ولتأثيثه	- الضرائب والرسوم المفروضة على السكان
- رهنات	- الإيرادات والخدمات الاجتماعية
- مسحوبات من حساب الكوئوز	- إيرادات النقل المحلي
- مدفوعات لتزويد مرفق البريد بالتقود الورقية	- مدفوعات لحسابات الكوئوز
- مدفوعات لتزويد بنوك الاخر بالتقود الورقية	- إيرادات البريد والمؤسسات التابعة لوزارة المواصلات
- مدفوعات لسداد المائتات والاقتانات والتأمينات	- إيرادات بنوك الادخار
- بدل سفر ومصرفات إدارية أخرى	- إيرادات مؤسسات الملاهي
	- إيرادات مؤسسات الخدمات الجارية
	- إيرادات من بيع تذاكر اليانصيب
	- إيرادات أخرى
مجموع المدفوعات	مجموع الإيرادات
الأرصدة النقدية في آخر الفترة	الأرصدة النقدية في أول الفترة
زيادة أرصدة خزائن فروع بنك الدولة	مدفوعات من فروع بنك الدولة
تحويلات من الخزينة إلى الاحتياطي	تحويلات من الاحتياطي إلى الخزينة

المصدر :

V. A. Vorobyev : The Planning, op. cit., p 127 ; A. Baykov : The Development, op. cit., p 414 ; M. Lavigne : Planification, op. cit., p 363

ولا تختلف خطط النقد الائتمانية عن خطط النقد المركزية في مكوناتها سوى في أن الأولى تتضمن بدأ إنشائياً شمل حركة النقد من وإلى المناطق الأخرى ، وهذه الحركة النقدية مرتبطة بعمليات السكان لأغراض السياسة وبيع المزارعين منتجاتهم الزراعية في أسواق خارج حدود منطقتهم . وتقوم مكاتب بنك الدولة بإعداد تقريرها لحركة الأموال الواردة إلى المنطقة والخارجة منها على أساس بيانات إحصائية خاصة بالعمليات النقدية عبر الحدود الائتمانية . أنظر :

G. Garvy : The Role, op. cit. d 60 ; Z. Fedorowicz : Th Organization, op. cit, p 9

شكل رقم ٢٥

نموذج مختصر لهيكل الخطة الائتمانية لبنك الدولة

مصادر الائتمان (جانب الخصوم)	استخدامات الائتمان (جانب الأصول)
- أرصدة وأرباح بنك الدولة	- قروض قصيرة الأجل للمشروعات الاقتصادية
- أرصدة ميزانية الدول	- لتسجيل الأوجه التالية :
- ودائع المشروعات الاقتصادية	- لتمويل الأوجه التالية :
- أرصدة الحسابات الجارية للزراوع الجماعية	- شراء السلم والقيم المادية الأخرى
- أرصدة التأمين الحكومي	- تمويل النفقات الموسمية
- أرصدة التأمين الاجتماعي	- قروض لأغراض التسوية
- أرصدة مقابلات العمال	- قروض مقابل مستندات في الطريق
- أرصدة المنظمات الأخرى	- تغطية الاحتياجات المؤقتة لرأس المال المتداول
- أرصدة بنك الاستثمار (سكروى بنك)	- الإصلاحات الرأسمالية
- أرصدة بنوك الادخار والمؤسسات الائتمانية الأخرى	- قروض طويلة الأجل لتمويل الأوجه التالية :
- النقد المتداول	- استعدادات ألسب فنية جديدة وإقامة
- مصادر أخرى (متل سداد الديون القديمة)	معدات جديدة
	- تمويل التوسع في إنتاج السلع الاستهلاكية
	- تمويل الاستثمار الرأسمالى في قطاع الزراعة
	- تمويل الاسكان الخاص في الريف
	- الاحتياطى لدى المركز الرئيسى لبنك الدولة .
المجموع	المجموع

المصدر :

A. Baykov The Development, op, cit, p 4:3 ; V. A. Vorobyev :
The Planning, op. cit., p 112

ويقوم بنك الدولة السوفيتى منذ عام ١٩٦٠ بإعداد خطى ائتمان منفصلتين واحدة الائتمان
قصير الأجل والثانية للائتمان طويل الأجل : أنظر :

Ibid; pp 113 - 114 : G. Garvy Role, op. cit., p 52

شكل رقم ٢٦
نموذج مبسط لخطة الائتمان لتزويد بنك

الاستخدامات	الموارد
قروض طويلة الأجل	— موارد ميزانية الدولة المخصصة لتمويل الاستثمار.
— تمويل الاستثمارات الرأسمالية	— الموارد الذاتية للمشروعات وتشمل
لمشروعات الدولة العاملة في	أ — جزء من اقتطاعات الأرباح
قطاعات الصناعة ، التجارة	ب — اقتطاعات انخفاض القيمة
والمواصلات ، الثقافة والتعليم	المخصصة لأغراض الاستثمار
— تمويل بناء المساكن التعاونية في المدن	— ودائع بنوك الادخار وصناديق التأمين الاجتماعي .
— تمويل الصناعات المحلية والمرافق	
البلدية وتمويل إنتاج سلع الاستهلاك الشعبي .	
قروض قصيرة الأجل :	
— تمويل مشروعات المقاولات والبناء	
— تمويل الإصلاحات الرأسمالية في	
مشروعات المقاولات وأعمال المساحة الجيولوجية .	

لإبرادات من البعثات البرلمانية الأجنبية في الدائم

- نفقات التمثيل البرلماني السوفيتي في الخارج
- نفقات الاختيراك في المناسبات الدولية
- نفقات متعلقة بالسباحة
- نفقات متعلقة بالتأهيل وإعادة التأهيل
- نفقات على الإرسالات بأوامرها
- نفقات مودعة للخارج
- نفقات أخرى :

- » من السباحة
- » من التأهيل وإعادة التأهيل
- » من الإرسالات بأوامرها
- نفقات مودعة إلى الخارج
- إبرادات أخرى .

ب - مدفوعات الجواز المرفق وتتمثل :

- نفقات تغطية
- مدفوعات من العملات المودعة لحسابات القائمة
- مدفوعات لحساب الاحتياطي
- مخروص تغطية الأجل
- مدفوعات أخرى .

ج - إيرادات للجواز المرفق وتتمثل :

- نفقات تغطية
- استرداد مخروص تغطية الأجل
- فوائد على المخروص
- إيرادات من عمليات مصرية أخرى

مجموع القسم الثاني	مجموع القسم الثاني
مجموع التسميين الأول والثاني	مجموع التسميين الأول والثاني
الأرصدة المتبقية في آخر الفترة	الأرصدة المتبقية في أول الفترة
(+) أو (-)	وانظر نموذج آخر لودج خطة النقد الاجنبي في تيبسكو-لوزمبيا :

(شكل رقم ١٨)
نموذج المخطط المالية الاجمالية

النفقات	الإيرادات
(١) نفقات تمويل الاستثمارات في الاقتصاد القومي	(١) التراكم للملك في المشروعات الاشتراكية ومنها :
(٢) نفقات تمويل الاستثمارات اللامركزية (أى التى تقوم بها المشروعات والتنظيمات المختلفة من مواردها الخاصة	أ - الأرباح (الاجمالية موزمة حسب الفروع) ب - الضريبة على رقم الأعمال
(٣) نفقات الاصلاحات الرأسمالية	(٢) اقتطاعات الاملاك ومقابل بيع بعض الأصول الانتاجية للمشروعات
(٤) نفقات من أجل زيادة الأصول الجارية للمشروعات ، وتشمل :	(٣) اشتراكات التأمين الاجتماعى الحكومى
- الأرصدة الجارية (المواد الخام الوقود قطع الغيار ... الخ .	(٤) الأرباح المحقة فى التجارة الخارجية
- الأرصدة المتدولة (البضاعة تامة الصنع فى المخازن أو فى الطريق الموارد النقدية اللازمة لشراء المواد الخام والوقود وسداد الأجور الخ	(٥) موارد أخرى من النطاق الاشتراكى (ضرائب على رسوم قطع أخشاب الغابات ...)
(٥) نفقات من أجل زيادة المخزون المادى للدولة	(٦) متحصلات نقدية من السكان والمزارع الجماعية والتعاونيات
(٦) نفقات اقتصادية أخرى (مثل	أ - متحصلات اجبارية (على ضريبة الدخل والضريبة الزراعية والضريبة على العزب والضريبة

<p>تقنيات لأغراض المساحة الجيولوجية الري - الأرصاد الجوية - صيانة الطرق (٧) الآلة - اق على أوجه النشاط الاجتماعي والثقافي والصحي ، والمعاشات والاعانات ومدفوعات عن الحسائر المؤمن ضدها لصالح النزاع الجماعية والأفراد (٨) الاتحاق على مراكز البحث العلمي (٩) تقنيات الدفاع الوطني (١٠) تقنيات الادارة الحكومية (١١) تقنيات عامة أخرى (١٢) تقنيات لتكوين صندوق الاحتياجات المادية والمالية الحكومية (١٣) التوسع في التسهيلات الائتمانية المصرفية لأغراض الاقتصاد الوطني</p> <p>إجمالي</p>	<p>على المباني وإيجار الأرض ورسوم الدفعة ب - محصلات اختيارية (مثل ودائع المواطنين في بنوك الادخار وشراء سندات الدين العام وشراء تذاكر اليانصيب وأقساط التأمين الشخصي (٧) موارد أخرى:</p> <p>إجمالي</p>
--	---

الفصل الثاني

دور الجهاز المصرفي عند تنفيذ الخطة القومية

ملقمة :

لا تقتصر العملية التخطيطية على مجرد وضع الخطط التي تعمل أجهزة الدولة ومؤسساتها في إطارها ، فهذه مرحلة أولية في العملية التخطيطية تعقبها مرحلة أخرى توضع فيها الخطط موضع التنفيذ الفعلي ، وتتخذ النتائج التي يسفر عنها هذا التنفيذ أساسا لوضع خطة أخرى جديدة ، وهكذا .. (١)

ولذلك فإن تنظيم تنفيذ الخطة هي ، كما يرى Sorokin ، أكثر مراحل العملية التخطيطية أهمية . ففي هذه المرحلة تقوم الوحدات الاقتصادية المختلفة والمنتشرة على انبساط رقعة الدولة بصراع يومي متصل daily struggle يستهدف نقل الخطة من إطار التصوير النظري الى حيز الواقع العملي الملموس . ولا يقتصر تنفيذ الخطة على تحقيق أهدافها في صورة كمية أي في شكل أرقام انتاج اجمالية ، وانما يتضمن تحقيقها من الناحية الكيفية أيضا وذلك فيما يتعلق بكيفية الانتاج ونوع المنتجات وكذلك بإتباع مؤشرات تنبئ بزيادة الانتاج وانبثاقية العمل المحددة في الخطة (٢) .

(١) وقد ذكر « ستالين » أن البيروقراطيين وحدهم م الذين يتنبون بأن العمل التخطيطي يتسم بأعداد الخطة ، في حين أن هذا لا يمثل إلا البداية فقط .
أنظر :

M.L. Seth : Theory & Practice of Economic Planning , op . cit .
p 72 ؛ Dobb : Soviet ... op . cit . p 362 .
G . Sorokin : Planning ... op : cit . pp 227 — 229 ؛ M . z . (٢)
Bor ; The Organization ... op . cit . 195 — 196

ويختار كل مشروع من المشروعات خطة اقتصادية بذات به تنفيذ جزم من الخطة القومية ، وهو يقوم بمارة نشاطه في اطار خطط سعي الى تحقيق الاهداف المحددة له والتي تعتبر بدورها جزءا من مجموعة الاهداف التي تضمها الخطة القومية .

ويتبر تزويد المشروعات بالامدادات المادية والفنية التي نجمعها قادرة على تنفيذ مهامها المخططة هو الخطوة الاولى والاساسية على طريق تنفيذ الخطة . وهذه الامدادات تتم وفقا لخطط معينة تعتبر هي الاساس في تحضير خطة الامداد للاقتصاد القومي كله .

ويتبر توفير التمويل اللازم لهذه المشروعات لمبارة نشاطها والرقابة على هذا النشاط من أخطر مهام الجهاز المصرفي للسوفيتي . فالامتحان المصرفي يلعب دورا هاما في تمويل المشروعات من جهة ، كما أنه يستخدم كأداة لاحكام الرقابة على نشاطها من جهة أخرى وذلك على نحو ما سوف تعرض له تفصيلا فيما بعد .

ومن خلال دور الجهاز المصرفي في تمويل المشروعات والرقابة عليها يمكن تحقيق توازنها المالي في مرحلة التنفيذ ، وهذا التوازن هو سبيل تحقيق التوازن الاقتصادي العام .

وعلى ذلك ، سوف نقسم هذا الفصل الى خمسة مباحث :
المبحث الأول : ونعرض فيه القواعد الاساسية التي تنظم نشاط المشروع في الاقتصاد السوفيتي وحقوقه في مجال التخطيط .

المبحث الثاني : ويتضمن دور المشروع في تنفيذ الخطة .

المبحث الثالث : وتتناول فيه دور الجهاز المصرفي في تمويل النشاط الانتاجي (الجاري والاستشاري) للمشروعات .

المبحث الرابع: ونعرض فيه للدور الرقابي للجهاز المصرفي على المشروعات.
المبحث الخامس: ويتضمن الدور الذي يمارسه الجهاز المصرفي في تحقيق
التوازن الاقتصادي العام.

المبحث الاول

القواعد الأساسية التي تنظم نشاط المشروع في الاقتصاد السوفيتي

يعتبر المشروع الصناعي المملوك للدولة الوحدة الانتاجية الأساسية في
الاقتصاد القوي السوفيتي^(١). وهو يباشر نشاطه على أساس الجمع بين
التوجيه المركزي والاستقلال الاقتصادي، مع التزامه باغبيارات الخطة
الاقتصادية القومية^(٢).

(١) وبذلك يخرج عن نطاق الدراسة ما يوجد من مشروعات استثمارية أخرى غير
مشروعات الدولة على الزارع الجماعي والتعاونيات الانتاجية أو الاهلاكية .
وقد جاء تعريف المشروع الاشتراكي التابع للدولة في المادة (٢) من النظام الأساسي
للمشروع الصناعي الاشتراكي والذي وافق عليه مجلس وزراء الاتحاد السوفيتي في ٤
أكتوبر ١٩٦٥ حيث جاء فيها :

« يقوم المشروع الصناعي الاشتراكي بإدارة ملكية الدولة الموضوعة تحت رقابته
الإدارية أو تحت تصرفه ، ويقوم بمجموع الماملين فيه بالاتّجاج والنشاط الاتصالي
(«مناعة المتجانب» ، تنفيذ الانشاءات ، القيام بالخدمات) وذلك وفقاً للخطة الاقتصادية
القومية وعلى أساس الاستقلال المالي . كما يقوم بإدائه وإحيائه وممارسة حقوقه المرتبطة
بهذا النشاط ، وهو يخضع بميزانية متقنة ويتبع بالشخصية الاعتبارية . »

(٢) أنظر النظام الأساسي للمشروع الصناعي الاشتراكي والذي ينطبق على مشروعات
الصناعة والانشيد والزراعة والنقل والاتصالات :

وبعير الانتاج هو الوظيفة الأساسية للمشروع الصناعي ، أما مهام البيع والتسويق فتقوم بها منظمات أخرى تختص بعمليات البيع بالجملة والتجزئة .

وتدار المشروعات في الاتحاد السوفيتي حاليا (١) على أساس ما يسمى بالبنية الوزارية أو ما يعرف باسم الادارة الرأسية للمشروع *vertical management* وهذا يعني أن المشروعات تقسم بحسب نوع نشاطها الانتاجي الذي تقوم به ثم تتبع كل المشروعات التي تعمل في فرع أو قطاع اتاجي معين وزارة خاصة بهذا الفرع أو القطاع وحده وذلك بصرف النظر عن الموقع الجغرافي أو الاقليمي لهذه المشروعات (٢)

Statute of the Socialist Industrial Enterprise (approved by the U.S.S.R. Council of Ministers, Oct. 4, 1965) in "Soviet Economic Reform" op. cit., pp 152 - 176

(١) أنظر في تنظيم الأداة الاقتصادية في الصناعة السوفيتية في الفترة من ١٩٣٢ —

١٩٥٧ ثم من ١٩٥٧ — ١٩٦٥ :

د. محمد دويدار : محاضرات في التخطيط الاقتصادي . ص ٤٨ — ٥٨ .

(٢) كان النظام المطبق بالنسبة لتبعية المشروعات في الفترة ١٩٥٧ إلى ١٩٦٥ هو نظام التبعية الاقليمية ، بمعنى أن المشروعات كانت تقسم بحسب المناطق الجغرافية أو الأقاليم التي تقع فيها ، وكانت كافة المشروعات التي توجد في منطقة أو اقليم معين تبسم مجلس اقتصادي اقليمي *sovmarkhoz* خاص بهذه المنطقة وحدها وبفض النظر عن نوع النشاط الانتاجي الذي تقوم به هذه المشروعات . ويعرف هذا النوع من الادارة بما يسمى بالادارة الأفقية للمشروع أو الأفراكي *horizontal management* والتي كانت تنولها عدة مجالس اقتصادية اقليمية يستمد كل منها سلطاته من مجلس وزراء الجمهورية الاقتصادية التي يقسم ذلك المجلس في نظامها .

يبد أن تطبيق نظام الادارة الاقليمية قد كشف عن عدة عيوب يتركز معظمها في تغليب المصلحة المحلية في النطاق الجغرافي المجلس الاقليمي على المصلحة القومية العامة =

ويتمتع المشروع الصناعي بحقوق الشخصية الاعتبارية ، ولذلك فإنه يعمل من الناحيتين المالية والمحاسبية على أساس ما يعرف بنظام « الخوزراشوت Khozraschot » والتي يقصد بها اعتماد المشروع اعتماداً مباشراً على دخله

= وقد تضمن القرار الصادر من الاجتماع الكامل للجنة المركزية للحزب الشيوعي في ١٩ - ٩ - ١٩٦٥ المبدول عن نظام الادارة الاقتصادية الى نظام الادارة الرأسيه . فقد جاء به « أنه على الرغم من أن الادارة الصناعية القائمة على المبدأ الاعلى من دومت الى حد ما امكانيات التخصص والتنسيق فيما بين فروع الانتاج الصناعي في دائل حدود المناطق الاقتصادية ، فإنها كانت تحوق التخصص الفرعي والتعاون الصناعي الرشيد بين الشروط الروائيه في مناطق اقتصادية مختلفة ، كما كانت تخلق فجوة بين العام والانتاج ، وتسفر من تفتيت وتعدد مراحل الفروع الصناعية ومن البطء والركود .

ولذلك رؤى في الاجتماع الكامل للجنة المركزية تنظيم ادارة الصناعة على أساس الفروع وانشاء وزارات بالجمهوريات الاتحادية ووزارة لكل الاتحاد للفروع الصناعية المختلفة ، وبعد صدور القرار في ٢ أكتوبر ١٩٦٥ قانونياً اتحادياً « في شأن تعديل نظام أجهزة الادارة الصناعية وتحويل بعض أجهزة الادارة الاخرى في الدولة « ففي بالقاء المجلس الأعلى للاقتصاد القومي للاتحاد السوفيتي والمجلس الاقتصادي للاتحاد السوفيتي والمجالس الجمهورية للاقتصاد القومي للمناطق الاقتصادية (المجالس الاقليمية) مع انشاء وزارات اتحادية جهوية بدلا منها .

انظر :

The Decision of the Plenary Meeting of the Central Committee of the C P S U, Adopted on September 29, 1965 in" Soviet Economic Reform. op. cit., p 147; G. Sorokin: Planning in U.S.S.R. op. cit., p. 240; Textes Constitutionnels, Legislatif et Règlementaires Promulgués en 1965 Annuaire De L'U R.S.S., 1966 CNRS, Paris, pp 49 - 427

• الخوزراشوت Khozraschot كلمة روسية مختصرة للمصطلحين الروسيتين Khoraystvenny raschot ولم يتفق كتاب الغرب على ترجمة محددة لاصطلاح

المزود من نشاطه في تغطية نفقاته ومصروفاته مع تكوين فائض يُخصص للتراكم من خلال بيع منتجاته بالأسعار المخططة ، ومستندا في ذلك كله الى مبدأ استقلاله المالي عن ميزانية الدولة وتمتعه بالشخصية القانونية (١) .

وتختلف المشروطات التي تتبع نظام « الخوزراشوت » عن المؤسسات التي تتبع ميزانية الدولة Byudzhetnye uchrezhdenie أى التي تعتمد في ممارسة نشاطها على الموارد التي تأتي أساسا من ميزانية الدولة ، فهذه المؤسسات لا

تتارده تذكر بالحاجة الاقتصادية ، وتارة أخرى يعني بها الاستقلال الحاسبي ، وتارة قائمة بحسابة التكاليف ، وأحيانا أخرى يعني بها الاستقلال المالي ، وذكرهما البعض أيضا بمعنى الادارة المتوازنة . ونجيباً للخطوط بين المصطلحات الاقتصادية فائنا سوف نستخدم كلمة « خوزراشوت » كما هي في سباق هذا البحث طالما أت مدلولها يتصرف لى الاستقلال المالي للشروع وأعتاده على دخله من نشاطه في تغطية نفقاته .
انظر في تعريف الكلمة :

Soviet Economic Reform, op. cit., p 6

(١) لم تكن المشروقات السوفيتية تدار دائما على أساس الاستقلال المالي . هي مرحلة « شيوعية الحرب » أى قبل عام ١٩٢١ ، لم يكن لمظم مشروعات الدولة أوسعها ذاتية خاصة بها ، وكانت الأجور والنفقات الأخرى تعطى من طريق ميزانية الدولة .
خلال مرحلة السياسة الاقتصادية الجديدة « النيب » وحتى بداية عام ١٩٢٩ كانت للمشروعات الحكومية فقط هي التي تدار على أساس « الخوزراشوت » أما باقي المشروعات فكانت تعتمد على الليزانية في تغطية نفقاتها . ولم يبدأ تحويل مظم المشروعات إلى نظام « الخوزرات » إلا في عام ١٩٢٩ .

انظر :

A. Nova : The Soviet Economy. op. cit., p 32 ; Evelluo Verre :
L'Entreprise Industrielle en Union Soviétique. Nouvelles Methodes
de Gestion. Editions Sirey, Paris 1965 pp 4 - 5: 13 - 14

تتمتع بالاستقلال المالى ولا بالشخصية الاعتبارية^(١) .

ويسمح « الخوزراشوت » بإمكان اجراء مقارنة بين تقفات الانتاج ونتائج النشاط الإقتصادى للمشروعات فى صورة نقدية بفرض خفض هذه النفقات وتحقيق دخل صافى (المنتج الفائض) من بيع الناتج بوجه نحو زيادة الأصول الناتجة ورأس المال العامل للمشروعات^(٢)

ويترتب على « الخوزراشوت » بما يتطلبه من منح الاستقلال الاقتصادى والادارى المشروعات داخل حدود المخططة ، أن تمنح الدولة كل مشروع مقدار الأصول الناتجة والجارية اللازمة لتحقيق الاستمرار فى الانتاج والبيع وتدخل موارد كل مشروع فى حساباته المستقلة . والمشروع الذى يتبع نظام « الخوزراشوت » حسابه المصرفى الخاص ، وله حق الحصة ول على قروض مصرفية لتمويل رأسماله العامل ، كما يتمتع بحق الدخول فى علاقات اقتصادية مع المشروعات الأخرى ، وله حق ايرام عقود معها متعلقة بنشاطه (٢) :

(١) Michael Kaser : Soviet Economics. op. cit , p 157

(٢) وتحقيق هذا الغاى فى ظل نظام « الخوزراشوت » يتوقف على الأسلوب الذى يحارس به المشروع نشاطه ، أى على مدى حسن استغلاله للواردات المتاحة له فى الاستحالات المحددة له ، وعلى الخاص قدرته على تخفيض تقفات الانتاج من طريق زيادة انتاجية العمل بتخفيض مقاييس الاستهلاك ألعنه للوادر الأولية ومنه لزمن الانتاج وعن طريق الامراع فى دورة رأس المال العامل للمشروع .

E. Verre : L'Entreprise ... op. cit., pp 122 - 123; M Z.Bor : The The Organization ... op. cit., p 204

Ibid , p 204; Soviet Financial System, op. cit., pp 132-133 (١)

وقد جاء الإصلاح الاقتصادي عام ١٩٦٥ لكي يوضع حولا للمشكلات التي صادفت تنفيذ الخطة السبعية (١٩٥٩ - ١٩٦٥) ومعظمها لصيق الصلة باقتصاديات المشروع الاشتراكي. فعلى الرغم مما كان يقال من أن المشروع الاشتراكي (النابع للدولة) هو وحدة إدارية مستقلة تخضع بالشخصية القانونية والاستقلال المالي وتخضع العاملون فيه جميعا لسلطة واحدة هي سلطة مدير المشروع، فإن واقع الحال كان يناقض هذا المفهوم. فالسلطات الادارية العليا الناجية لما المشروع كانت تحدده كل مؤشر لها تضاهت أهميته الأمر الذي أدى إلى تعدد هذه المؤشرات تعددا كبيرا أقعد المشروع في الواقع استقلاله. ولم يقف الأمر عند هذا الحد، بل كانت السلطات الادارية العليا تحتفظ لنفسها بحق التدخل في مجال عمل المشروع أثناء تنفيذ الخطة وذلك بأن تعطى للمشروع أوامر جديدة تنسخ أو تعدل المؤشرات السابق ابلاغها إليه أو تعيد توزيع مهامه الانتاجية، إلى غير ذلك من صور التدخل. ومن هنا كان مدير المشروع يجد نفسه مقيدا في تصرفاته وعاجزا عن اتخاذ القرارات الحاسمة التي يتوقف عليها نشاط المشروع الذي يديره. وكان المشروع قبل الإصلاح يعاني من انعدام حريته في إقامة روابط مباشرة بينه وبين المشروعات الأخرى التي تتعامل معه بائعة كانت أم مشتريه، الأمر الذي أقعد المشروع مرونة الحركة إلى حد كبير. ومن المشكلات التي كان المشروع يعاني منها أيضا ضالة الحوافز المادية أو الاقتصادية المقررة للعاملين فيه، فقد كانت موارد « صندوق المشروع » enterprise fund (الذي كانت توزع منه المكافآت على العاملين وتمول منه مختلف الخدمات الاجتماعية) ضئيلة، إذ لم تتجاوز ١٪ من المبالغ الاجمالية لصندوق الأجور (١) ولم تكن موارد صندوق

(١) كان صندوق المشروع يسمى قبل عام ١٩٥٥ صندوق المدير directors' fund

المشروع ، توجه في صورة مكافآت تمنح مباشرة إلى العمال وهي الصورة الوحيدة التي يمكن أن يعتبرها العامل حافزا ماديا مباشرا بمعنى الكلمة ، وإنما كان الجانب الأكبر من موارد الصندوق يوجه اما لتمويل التدايب الاجتماعية مثل بناء المساكن أو لإدخال فنون انتاجية حديثة في المشروع ، ولذلك لم ينظر العمال الى هذه الحوافز نظرة جديدة .

وقد تبلورت اهم معالم الاصلاح الاقتصادي عام ١٩٦٥ فيما يخص المشروع في الآتي . -

- تخفيض عدد المؤشرات التي تحكم وتنظم أوجه نشاط المشروع تخفيضا كبيرا (وسوف نتعرف على هذه المؤشرات عندما نتعرض لخطة المشروع) .

- تقدير نتائج نشاط المشروع طبقا للنتائج التي يقوم بتسويقه (وليس طبقا للنتاج الاجمالي كما كان الحال من قبل) ، وبذلك يزداد الارتباط بين الانتاج والتوزيع .

- تنمية الصلات المباشرة بين المشروعات واعطاء الاتفاقيات الاقتصادية بينها أهمية أكبر

- اعطاء الربح وزنا أكبر مما كان عليه قبل الاصلاح .

زيادة الحوافز الاقتصادية والمادية للعاملين في المشروع إذ تم إنشاء

= و انت مواده تتكون من نسبة من الأرباح تتراوح بين ١ / ٦ و ٦ / ١ من الأرباح المخططة التي يحققها المشروع وبين ٤٠ / ٦٠ و ٦٠ / ١ من الأرباح الزائدة من الأرباح المخططة وذلك حسب طبيعة نشاط المشروع ، أنظر .

E. Verre : L'Entreprise ... op. cit., p 75; A. Nove; The Soviet Economy, op. cit., p 33

صندوقين لتشجيع المادى أولهما هو صندوق الحوافز الماديه الذى توزع منه المكافآت على العاملين بالمشروع ، والثانى هو صندوق الاجراءات الاجتماعية والثقافية وبناء المساكن .

— تدعيم نظام « الحوزراشوت » على أساس إلغاء منح الميزانية المجانية لتمويل الاستثمارات^(١) .

حقوق المشروع في مجال التخطيط .

تحدد الخطة القومية العامة للدولة الاهداف الاقتصادية، والاجتماعية التى يتعين بلوغها في فترة زمنية معينة . ويعهد الى المشروعات الانتاجية بمهمة تحقيقها عملا . وهذه المشروعات تعدل وفقا لخطة خاصة بها تتصل انصلا وثيقا بالخطة القومية العامة .

وقد وضع « النظام الاساسى للمشروع الصناعى الاشتراكى » القواعد التى تنظم حقوق المشروع في مجال التخطيط ، فقد نصت المادة ٤٣ من النظام المذكور على الآتى :

« يضع المشروع ، انطلاقا من أرقام الرقابة control figures الخاصة به : مسودات لمخطط طويلة الاجل وسنوية تغطى كل عملياته ، وذلك وفقا للمؤشرات المقررة ، وتوضع هذه المخطط بالشاركة الواسعة من جانب العمال والموظفين على أن تأخذ في الاعتبار احتياجات الاقتصاد القومى وأهمية الروابط مع العملاء ومنظمات التوريد والتجارة »

وتنص المادة ٤٤ من نفس النظام على :

« تفحص الهيئة الأعلى ، بالاشتراك مع المشروع ، ووفقا للمؤشرات المقررة أهداف المخططة الطويلة الأجل والسببية ، كما تصدق على هذه المؤشرات ولهذه الهيئة وحدها حق تبليغ كل الأهداف المخططة دون استثناء للمشروع »
ونص المادة ٥ : أيضا على :

« يضع المشروع ، طبقا للمؤشرات الخطة التي أعدت له ولنصوص العقود التي أبرمها ، خطة فنية صناعية مالية توضع سنويا بصورة تفصيلية ، وكذلك خطط انتاجية واقتصادية ربع سنوية وشهرية ، يصدق عليها مدير المشروع فكل مشروع يضع خطته على أساس مؤشرات محددة مفروضة عليه من السلطات الاعلى وعلى أساس معايير فنية علمية ، ومع الأخذ في الاعتبار احتياجات الاقتصاد القومي والمقود المبرمة مع سائر المشروعات ومنظمات التجارة . وتعرف هذه الخطة باسم « المخطط الفنية الصناعية المالية technical - industrial - financial plan » ويطلق عليها بالروسية اختصارا كلمة tekhpromfinplan^(١) وهذه الخطة - كما هو واضح من

(١) لم تكتمل خطة المشروع على هذه الصورة الاندريجياً . في أوائل تطبيق النظام الاشتراكي في الاتحاد السوفيتي ، كانت أجهزة الادارة الاقتصادية تتحدد للشروعات التابعة لها أعمالها الخاصة بالانتاج ، ولم تكن هذه الخطة بالتالي الا خطة صناعية . وابتداء من عام ١٩٢٤/٢٣ أخذت المشروعات في تخطيط ثمن التسكة ، وتخطيط الانتاج والارباح وحاولت الى حد ما التخطيط الدلي ، وفي أواخر فترة تنفيذ الخطة الخمسية الأولى ١٩٣٢/٣١ حل محل هاتين الخطتين (المالية والصناعية) تخطيط أكثر تقدماً هو خطة المشروع التي أصبحت تشمل أيضاً جانب تنمية حقول الانتاج .

وقبل اصلاح الاقتصادى عام ١٩٦٥ كانت المؤشرات التي تتضمنها الخطة الفنية الصناعية المالية للمشروع tekhpromfinplan تزيد من ٥٠٠ مؤشر تحكم وتنظم أوجه نشاطه

اسمها — تحيط بكافة أوجه النشاط الإنتاجي والاستثماري والمالي للمشروع عن العام التالي . وهي توضع لمدة سنة مقسمة إلى فترات ربع سنوية ، وبشروط أن يتحقق فيها التوازن بين التيارات النقدية والتيارات المادية وذلك فيما يتعلق

== الأمر الذي كانت يلب المشروع استغلاله في وضع الخطط الخاصة به (على نحو ما أوضحنا سابقاً) . غير أنه بعد الإصلاح الاقتصادي تم تخفيض عدد المؤثرات الإيجابية الثمانية هي حجم الناتج الذي يطرأ ليحسب مقوماً بالأثمان الجارية للخدمة — التقسيم الواجب الأصناف المتبعت الأساسية (لصورة مبنية بما في ذلك صفاتها النوعية) — اجازي صندوق الأور — مقدار الأرباح ومستوى الأرباحية (كثيرة مثوية من التبع السكينة للأصول الثابتة ورأس المال العامل) — ما يدهه المشروع العيزانية والمبالغ المخصصة منها للمشروع — حجم الاستثمارات الرأسمالية المركزة واستغلال الطاقات الإنتاجية والأصول الثابتة — المهام الأساسية المتعلقة باستخدام تجهيزات جديدة أو تطبيق أساليب تصنيع قديمة جديدة — مؤثرات خاصة بالامدادات المادية والفنية . والتي تشمل حجم ما يلزم من المواد الأولية وغيرها من المواد والتجهيزات الفنية . أما باقي المؤثرات الخاصة بالنشاط الاقتصادي للمشروع فتخطط بواسطة المشروع نفسه على ضوء أهداف الخطة والمقود المبرم مع منظمات التجارة كما يقوم المشروع بتخطيط الاجراءات السكينة لتحسين الإنتاج واستبدال الآلات التي تقدمت قديماً واستخدام أساليب قديمة جديدة في الإنتاج وتجنب الاختناقات ، وعلى المشروع أيضاً أن يضع لنفسه المؤثرات المخطط السكينة والوعية الخاصة بتأثيره وأدائه وأسماء وخدماته ومجموعاته الإنتاجية وغيرها من تدبيراته الفورية الداخلية وذلك لفهم تنفيذ الأهداف المخطط المحددة له بأكثر قدر من الفعالية الاقتصادية .

انظر :

G. Sorokin: Planning op. cit., pp 231, 241 — 242; N. K. Bajbakov: Under the New Conditions (Kommunist, No. 7, 1966) in "Soviet Economic Reform" op. cit., pp 22—23; Soviet Financial System. op. cit., p 128; Soviet Planning. op. cit., pp 189 — 190

بالعلاقة بين المشروع وبين كافة المشروعات والوحدات الاخرى في الدولة والعلاقة بين المشروع والنظام المالى للدولة . وهي تعتبر ملزمة للمشروع الذى يعين عليه القيام بمختلف أوجه نشاطه وفقاً لمقتضاياتها^(١) .

وبصور الشكل (٣٠) نموذج لهذه الخطة ، ويتضح منه انها تتكون في الواقع من عدد من الخطط التى تهدف كل منها الى تنظيم وجه معين من أوجه نشاط المشروع ، فهى تتضمن^(٢) .

أ - خطة الانتاج . وتعتبر حجر الزاوية في الخطة الفنية الصناعة المالية اذ لن يتم تنفيذ خطة الانتاج القومية وهى جوهر الخطة القومية العامة إلا من خلال تنفيذ خطط الانتاجية للمشروعات . وتفضل خطة الانتاج للمشروع الاصناف والكليات المزمع انتاجها من كل صنف ونوعية الانتاج والكليات التى سطرحة في الاسواق والروابط الانتاجية التى تربط بين المشروع والمشروعات الاخرى ومؤشرات استخدام الطاقة الانتاجية ... الخ . وتقاس كمية الانتاج المقرر انتاجها خلال العام التالى أما بواسطة المؤشرات المادية (وحدات العدد أو الوزن أو القياس) وأما بواسطة المؤشرات القمية . والنوع الأول من المؤشرات يعتبر ضرورياً للوقوف على مدى تطور الانتاج عبر الفترات المتعاقبة

(١) H. Schwartz: Russia's ... op. cit., p 195; A. Nove
The Soviet Economy. op. cit., p 34; D. Granick: Management of
the Industrial Firm in the U.S.S.R. "A Study in Soviet Economic
Planning" Columbia University Press, New York 1959 pp 67-68;
M.Z. Bor: The Organization ... op. cit., p 185

(٢) Ibid., pp 185-186; D. Balassa: The Hungarian ...
op. cit., P 62

سواء على مستوى الوحدة الانتاجية أو على مستوى الفرع الانتاجي، وكذلك يعتبر ضرورياً أيضاً بالنسبة لاعداد خطة الامدادات المادية والفنية واعداد الموازين السلعية على نطاق الاقتصاد القومي أما المؤشرات القيمية فتستخدم للتغلب على مشكلة قياس الوحدات غير المتجانسة من السلعة المنتجة، إذ تتولى قياس الانتاج عن طريق تقدير القيمة النقدية للكميات المادية المنتجة ونستخدم الائمان القياسية أو المقارنة *comparable prices* في التعبير عن الانتاج المادى الكلى *gross product* بغير اقيما، أما الانتاج السوقى *marketable product* فتقدر على أساس الائمان الجارية *current prices* .

ب - خطة تنمية الفنون الانتاجية : وتتضمن التدابير الفنية والتنظيمية التى تكفل استيعاب المعرور لاحتل الفنون الانتاجية ، وتجديد الآلات القائمة وتصميم واقامة آلات وتجهيزات جديدة ، وتحسين أساليب الانتاج والإرتقاء بنوعه وتحفيض نفقاته .

ج - خطة الامدادات المادية والفنية : وتتضمن حساب احتياجات المشروع

• يقصد بالانتاج الكلى (*valours*) قيمة كافة المنتجات النهائية والوسيلة وكذلك الاعمال والخدمات الصناعية التى قام المشروع بانتاجها خلال مدة معينه . أما الانتاج السوقى (*tovarna*) فيقصد به الانتاج المعرف أو المدد للصرف خارج نطاق المشروع خلال هذه المدة المبينة .

• الائمان المقارنة هى التى يحتسب وفقاً لها كل ما يتعلق بتحضير وتنفيذ الخطة من ناحية الانتاج الكلى وانتاجية العمل خلا فترة الخطة متوسطة الاجل وهى تقيس القيمة لا على أساس الائمان التى سادت فى وقت محدد سابق يتخذ أساساً أو قاعدة للقياس والائمان الجارية هى تلك التى يتم على أساسها تقدير الانتاج الذى يذهب الى الاستهلاك النهائى .

من المواد الأولية والمواد الأخرى والوقود والطاقة الكهربائية وغيرها من السلع المصنوعة ونصف المصنوعة ، بالإضافة الى وسائل الإنتاج من آلات وأدوات لازمه لتمكين المشروع من تحقيق خطته الإنتاجية ولهذا الخطة أهمية قصوى إذ أنه بدون حصول المشروع الموارد المادية والفنية فانه لن يتمكن من تحقيق الغرض الاساسي من وجوده ذاته وهو الإنتاج . (وسوف نمود لدراسة هذه الخطة بتفصيل أكبر في المبحث الثاني من هذا الفصل) .

د - خطة العمل والاجور : وتتضمن مؤشرات خاصة بالإنتاجية العالية وعدد العمال من كافة الفئات وصندوق الأجور ومتوسط أجر العامل والاجراءات الكفيلة بالقيام بالتدريب الفني والمهني للعمالين بالمشروع على النحو الذي يزيد من مستواهم الفني وبالتالي من انتاجية العمل في المشروع (١) .

هـ - خطة تكلفة الإنتاج : وتتضمن التكلفة المقدرة لاجمالي الإنتاج السلمي وحساب تكاليف مختلف أصناف الإنتاج مع محاولة تخفيض هذه التكاليف إن أمكن . والتكاليف المقصوده هنا هي تلك المتعلقة بصنع وتصريف منتجات المشروع دون غيرها من النفقات ، فلا يحسب ضمن التكاليف مثلا النفقات الخاصة بالخدمات الاجتماعية للعمال وعائلاتهم وبصفة عامة كافة نفقات الخدمات والأعمال التي لا تدخل في الإنتاج السوقي أو الإنتاج الكلي للمشروع ، كذلك لا تحسب ضمن تكاليف الإنتاج النفقات التي يتعين توزيعها على سنوات عديدة والتي تجاوز نطاق الاداره الجارية للمشروع مثل نفقات تركيب أصوله

(١) E. Verre : L'Entreprise ... op. cit., pp 99 101

وراجع حقوق المشروع في مجال العمل والاجور :

الواد من ٨١ - ٨٩ « النظام الاساسي للشروع الصناعي الاشتراكي » .

Statute ... op. cit., pp 168-171

الأنشائية ، وثققات الاصلاحات الكبرى لهذه الأصول وثققات الانشاءات الرأسمالية وما إليها ، وأخيراً لا تنضم تكاليف الإنتاج النفقات التي لها طبيعة استثنائية مثل الخسائر التي ترتب على حدوث كوارث أو الخسائر يكون السبب فيه إلغاء الارتباطات بشراء بعض منتجات المشروع أو الغرامات والعقوبات المالية التي ترتب على عجز المشروع عن تسليم المواد والمنتجات إلى المشروعات الأخرى في المواعيد المحددة أو بالكيات والمواصفات المتفق عليها .

و - خطة الانشاءات الرأسمالية: وتتضمن برنامجاً تفصيلياً للاستثمارات التي سيقوم بها المشروع خلال فترة الخطة وكذلك ثققات الاصلاحات الرأسمالية الكبرى في المشروع والبيانات المتعلقة بالتجهيزات الفنية الجديدة التي سيستخدمها المشروع خلال مام الخطة .

ز - الخطة المالية: والمهمة الأساسية لهذه الخطة هي إقرار الترابط العضوى بين المؤشرات المالية ومؤشرات الإنتاج . فالنمار المالية لنشاط المشروع لابد وأن تكون مرتبطة ارتباطاً مباشراً بحجم الناتج الذى سينتج ويبيع ، وإنجاز الاهداف الموضوعة للتكاليف وتنوع السلع ودرجة جودتها ، وبمستوى الائتمان المحدد (١) ، وتوضع الخطة المالية على شكل ميزانية عمومية لدخل وثققات المشروع في صورة قسدية وذلك لمدة سنة مقسمة على فترات ربع سنوية .

M. Meyer : L'Entreprise ... op. cit., pp 591-593; (١)

E. Verre: L'Entreprise ... op. cit, pp. 104-105; Soviet Financial System. op. cit., pp 147-14

ويتكون جانب الدخول في الخطة المالية للمشروع من :

— ناتج مبيعات المشروع من سلج وخدمات عند مستوى أمان معين .
ويتوقف حجم هذا البند على مدى تنفيذ المشروع لخطة الإنتاجية من الناحيتين
الكمية والكيفية والتنوع المخطط للمنتجات المباعة .

— دخل المشروع المتولد نتيجة مزاوئله لبعض الأنشطة الجانبية إلى
جانب نشاطه الإنتاجي الرئيسي .

— الدخول الناجمة عن بيع المشروع لممتلكاته التي لم يعد يستخدمها .

— الأرباح الناتجة عن تحقيق وفر بمناسبة تنفيذ أعمال الانشاءات
الرأسمالية بتكلفة أقل مما هو مخطط لها .

— ماقد تمنحه ميزانية الدولة للمشروع في حالة عدم كفاية إيراداته لتغطية
العجز المخطط لديه وتحقيق خطته الإنتاجية . وهذه المنح قد تأخذ صورة
تمويل استثنائي أو تمويل رأس المال الجاري للمشروع (١) .

ويتكون جانب النفقات في الخطة المالية للمشروع — وفقا لتركيبها
الاقتصادي — من أربعة مجموعات أساسية هي : نفقات الإنتاج والبيع ،
ونفقات التوسع في الإنتاج والانتقاعات للصناديق الخاصة ، والمدفوعات
للنظام المالي للدولة وذلك على التفصيل التالي :

تشتمل المجموعة الأولى من النفقات وهي نفقات الإنتاج والبيع — والتي
تعتمد أكثر النفقات أهمية — على أجور ومرتبات العمال والموظفين ، والنفقات
على الأصول الثابتة في شكل انخفاض القيمة والنفقات على المواد الأولية

والمواد الوسيطة والوقود والكهرباء وشقق الإدارة والتسيير ومختلف النفقات التقديرية .

— أما المجموعة الثانية وهي نفقات التوسع في الإنتاج فتتضمن المبالغ التي يخصصها المشروع من أرباحه لزيادة رأسمالية الجارى وكذلك للقيام بالاستثمارات الرأسمالية .

— وتتكون المجموعة الثالثة من النفقات من اقتطاعات الأرباح التي نحول إلى صندوق تنمية الإنتاج وصندوق الحوافز المادية وصندوق الاجراءات الاجتماعية والثقافية وبناء المساكن (الجدول القادم)

وجدير بالذكر أن أرصدة هذه الصناديق قد تزايدت بدرجة ملحوظة إذا قيست به — ١٩٦٦ ، ففي عام ١٩٧٠ ازداد رصيد صندوق تنمية الإنتاج ٦ مرات ، وازداد رصيد صندوق الحوافز المادية ٤ مرات ، وازداد رصيد صندوق الاجراءات الاجتماعية والثقافية وبناء المساكن مرتين (١)

— وتتضمن المجموعة الرابعة من النفقات مدفوعات المشروع للنظام المالى للدولة ، وتشمل مدفوعات للميزانية فى صورة ضريبة على رقم الأعمال (بالنسبة للمشروعات التي تنتج سلعا استهلاكية) والاقتطاعات من الأرباح والفائض من رأس المال العامل ومقابل استخدام الأصول الإنتاجية . وبالإضافة إلى ذلك فان جزء من أرباح المشروع واقتطاعات انخفاض القيمة لديه المخصص للتشديد الرأسمالى يذهب إلى ستروى بنك وإلى الجوس بنك ، إذ نودع اقتطاعات انخفاض القيمة المخصصة للاصلاحات الرأسمالية فى حساب خاص بالمشروع لدى الجوس بنك ولا يمكن سحبها إلا لهذا الغرض ، أما اقتطاعات انخفاض

(١) تمر - جد الإصلاح الاقتصادي عام ١٩٥٠ - إنشاء ثلاثة مصادر أساسية لدى كل مشروع ، يتم تمويلها واستخدامها على نحو ما يوضحه الجدول التالي :

نوم الصندوق	• مصادر تمويل الصندوق	أستخدامات الصندوق
صندوق نية الاتساج	جزء من اقتطاعات انخفاض القيمة في المشروع يتراوح بين ٢٠ - ٥٠٪ وجزء من أرباح المشروع والمبالغ التحصلة من بيع أملاك المشروع التي لم تعد تستخدم .	تمويل النفقات الاستدائية للمشروع من أجل تحديد الأصول الكفيلة واستخدام تجهيزات جديدة وتقديم قانون اتاحية جديدة ، وتحسين نوع المنتجات ، وتحسين تنظيم الاتساج والعمل والتداين الأخرى وتكفل نية الاتساج .
صندوق الموفز المادية	اقتطاعات الارباح على أساس حصص تتقرر لفترات طويلة وتتفاوت تبعا لنوع الصناعة . وتتقرر الاقتطاعات على كل نسبة مئوية يزيد حجم المبيعات (أو الأرباح) للمرحلة الجارية بالنسبة للسنة اللاحقة كذلك في مقابل كل نسبة مئوية من الربحية المحسوبة في المرحلة السوية .	منح جزء من المكافآت والملاوة للعاملين في المشروع إذا ما تحققت النتائج المستهدفة وكذلك لمنح العاملين إجازات في حالات الضرورة .
صندوق الاجراءات الاجتهادية والثقافية وبناء للساكن	جزء من أرباح المشروع	بناء بيوت العصفان ورياض الأطفال والمشاة الرياضية والساكن وتحسين الخدمات الثقافية وغيرها من الخدمات التي تقدم للعاملين بالمشروع .

Monique Moyer : L'Application de la Reforme de L'Entreprise.
Annuaire de L'U.R.S.S.) CNRS) 1967, p 253 ; G. Sorokin ;
planning, op. cit., p 245 ; Soviet planning, op. cit., p 174 ;
Soviet Financial System, op. cit., pp 145 - 146

القيمة المخصصة لأغراض الاستثمار فتودع لدى ستروى بنك (١). أما اشتراكات التأمين الاجتماعى المحددة على أساس أجور العمال والموظفين فتذهب إلى ميزانية التأمين الاجتماعى وبالإضافة إلى ذلك فإن مدفوعات المشروع تتضمن أيضاً تحول جزء من أرباحه سداداً للقروض السابق منحها له من الجهاز المصرفى والفوائد المستحقة عليها (٢)

ونظراً لأن الأرباح هى أهم أشكال الدخل الصافى الذى يحققه المشروع لمواجهة أوجه نفقاته المختلفة ، فإن الشكل (٣١) يوضح الصورة العامة التى يتخذها توزيع إجمالى الربح فى أحد المشروعات الصناعية السوفيتية .

نخلص من ذلك إلى أن كل مشروع من المشروعات يعتبر أداة فى يد الدولة تستخدمها فى تنفيذ الخطه الاقتصادية القومية . هذا المشروع يتمتع باستقلال مالى وله ميزانية مستقلة ويعتمد على دخله المتولد من نشاطه فى تغطية نفقاته مع تحقيق ربح يتم توزيعه واستخدامه — من خلال علاقاته بالجهاز المالى والاقتصادى (أنظر شكل ٣٢) — بطريقة تخدم أساساً عملية الإنتاج والزراكم وتوفيراً لحواجز المادية والمعنوية لمجوع العاملين .

(٢) من المسموح به استخدام انتطافات انخفاض القيمة المخصصة للاستثمارات فى مشروعات الدولة الأخرى دوت أن تكون قاصرة على المشروع الذى انتطعت هذه المبالغ من أرباحه . وتبرير ذلك أن كافة المشروعات الانتاجية تعتبر كلها ملكاً للدولة ومن هنا استقرت الممارسة على إعادة توزيع المبالغ المحتجزة على ذمة انخفاض القيمة بين المشروعات التى تتبعم قوماً انتاجياً واحداً :

انظر :

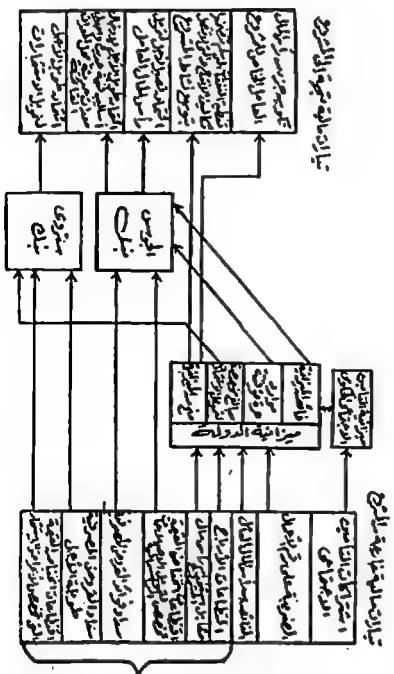
Soviet Financial System, op. cit., p 143

Ibid., pp 144 - 147

(١)

شكل رقم ٢٢

خروج مبني على لبنيات المدفقات المالية التي تستأكم تحت
بيئة المشروع النهائي والنظام المالي، الذي يتألف من



البحث الثاني دور المشروع في تنفيذ الخطة

ان استمرار الانتاج يقتضى استهلاكاً مستمراً لوسائل الانتاج ، أو بعباره أخرى أن ضمان قيام المشروع بالمهام الانتاجية المخططة للسند اليه تنفيذها في اطار خطة الانتاج والاستثمار يتطلب بالضرورة تزويده بانتظام وبصورة متصلة بالمواد الاولية والوقود والطاقة الكهربائية والمعدات والآلات وقطع الغيار ... الخ وذلك وفقاً للمواصفات المحددة وفي الاوقات المناسبة وهذا كله يقتضى ألا يترك أمر تمويل المشروع بالموارد الانتاجية الرئيسية معلقاً على العمل التلقائي لقوى العرض والطلب ، وإنما يتم ذلك وفقاً لخطة الامدادات المادية والفنية (وهي احدى اقسام الخطة الفنية الصناعية المالية للمشروع كما تقدمت الاشارة) والتي تعتبر اولى خطوات المشروع في سبيل تنفيذ مهامه المخططة ، كما تعتبر الاساس في تقدير احتياجات المشروع من الموارد المالية اللازمة لتمويل جوانب نشاطه الجارى والاستثمارى والتي يقوم الجهاز المصرفى بتوفير جزء هام منها . ومن هنا برزت ضرورة التعرف على مكونات هذه الخطة .

ونظراً لأن خطة الامدادات ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالنظام الذى يتم وفقاً له توزيع الموارد المادية على المشروعات الانتاجية ، لذلك فأننا سوف نتعرض أولاً في ايجاز لهذا النظام .

نظام توزيع الموارد المادية :

ويتم توزيع الموارد المادية (اى الامدادات المادية والفنية) بطريقة مركزية مخططة ، حيث تتولى ادارات متخصصة في مختلف الوزارات مهام

تخطيط توزيع الموارد المادية في نطاق وزاره ، كذلك فانه توجد ادارات خاصة بتوزيع الموارد المادية في كل من جوسبلان الاتحاد السوفيتي وجوسبلان جمهوريات الاتحاد .

وتتولى ادارة الامدادات في كل وزارة وتسمى elavsnab مهمة توزيع الموارد المادية عن طريق منح كل مشروع من المشروعات التابعة لها شهادة allocation certificate (Naryady) تخول له الحق في الحصول على كمية معينة من وسائل الانتاج التي يحتاج اليها . وتحدد هذه الشهادة غالبا الجهة التي ستقوم بتوريد هذه الوسائل . غير أنها لا تحدد مواصفاتها بدقة ، وكذلك لا تحدد شروط تسليمها ، إذ ترك هذه المهمة للمشروع نفسه بعد الحصول على موافقة السلطات الادارية العليا التابع لها ، حيث يقوم بعد ذلك بالتعاقد مع المشروعات المنتجة لهذه الموارد المادية لكي تعمل على توريده بالكمية المحددة بالشهادة بعد أن يحدد مواصفاتها بدقة وشروط التسليم والجزاءات المترتبة على الاختلال بالمقود (١) .

(١) تنص المادة ٦١ من النظام الاساسي للشروع الصناعي الاشتراكي على الآتي :
يحمل الشروع على كافة المعدات والمواد الادوية وغيرها والوقود والاصول الاخرى اللازمة لانتاجه ونشاطه الاقتصادي عن طريق عقود توريد supply contracts . وتم على أساس ما يلحق بالخط ، من وثائق خاصة بتوزيع المنتجات (أوامر التوريد . . .) . ويمكن الحصول على الاصول المذكورة أيضاً على أساس أوامر توريد يتقبلها المورد (وثائق يمكن أن تحمل علما) محتوية على كل البيانات اللازمة لتسليم التوريدات ما لم تكن هناك بعض الشروط الإضافية التي يبنى الاتفاق عليها .

ويمكن للشروع أن يحصل على الامدادات اللازمة من المواد والمعدات من التنظيمات الحكومية والتعاونية عن طريق التعاقد ، اذا كانت من المنتجات التي تباع دون حاجة الى أوامر توريد ، وكذلك عن طريق المشتريات من مراكز الجهة المتخصصة الصغيرة ومتاجر =

والعقود التي تبرم بين المشروعات الإنتاجية هي عقود مخططة لما طابع معين وتختص بتنظيم التداول المخطط للموارد بين المشروعات بعضها البعض على أساس ما وور في خطة الإنتاج والاستثمار وما تتضمنه من أهداف وأولويات، ومن ثم فإنها ليست مجرد إتفاق ارادى بين طرفين (١).

وتختلف سلطات المشروع في مجال التعاقد بحسب ما إذا كان الأمر يتعلق بسلع هامة أم بغيرها . ففي الحالة الأولى ، لا يملك المشروع سوى ترديد ما تقرره ادارة الامدادات في الوزارة في صلب العقود التي يبرمها مع المشروعات الواردة وعلى الأخص فيما يتعلق بشحن السلعة وبيعها . أما في الحالة الثانية ، فإن المشروع يتولى بنفسه اجتهاد عملية امدادة بما يحتاجه من موارد مادية من طريق التعاقد المباشر مع المشروعات التي يحتاج التعامل معها (٢).

التجزئة في الحالات المقررة بالتقانون .

وتنص المادة ٦٣ من نفس النظام على الآتي :

ويكون المشروع الحق في أن يحول الاصول للمشروعات والتنظيمات الاخرى ، وفي أن يزود بالمواد والمدات من موارده الخاصة بمدات ثابتة ، وذلك لكي تمكنه من تحقيق هدفه ويكون بحاجة اليه من منتجات .

وتنص المادة ٦٥ أيضاً على الآتي :

يكون لمشروع الحق في أن يبرم عقود لشراء المدات والالات وغيرها من الأصول اللازمة بأصوله الثابتة ، وذلك في حدود ماله من موارد مالية مخصصة لهذه الأغراض أو القروض المعروفة الناحية .

انظر :

Statute of the Socialist Industrial Enterprise, op. cit., pp 165 - 166

(١) د. محمد دويدار ومصطفى شحج : الاقتصاد السياسي . ص ٦٤ - ٦٦ .

(٢) يحدد في عقود الامدادات كافة الشروط والقواعد التي تنظم تسليم وسائل الانتاج من المشروعات الواردة الى المشروعات المستخدمة وعلى الأخص تاريخ التسليم بالنسبة الى كل نوع من أنواع الامدادات المادية والقيمة المطلوبة ، وتحديد الكميات والمواد وتعيين وسيلة شحنها وطريقة اعدادها للشحن ومكان التسليم وأمانها وكيفية سداد الثمن ومستوى كل طرف في حالة عدم تنفيذ التزاماته المترتبة على العقد ، وكيفية تحديد الخسائر المترتبة على عدم التنفيذ (مع ملاحظة أن التوزيع النقدي عن عدم التنفيذ يلعب دوراً هاماً للغاية لأنهم يحصلون الوحدة الانتاجية على عصر الانتاج المادي المتعاقد على ص

ويكتنف نظام توزيع الموارد للمادة على المشروعات بعض الصعوبات التي دل عليها وجود نظام « المشهلين » (tolkach) pushers الذي يعهد إليهم بالأعمال المتعلقة بالمشاريع الموردة لتزويد المقبات التي تحول دون حصول المشروعات المستخدمة للموارد بالمواصفات المطلوبة وفي المواعيد المناسبة ومن مظاهر هذه الصعوبات التعدد الضخم للهيئات القائمة بحماية الإمداد سواء على مستوى الوزارات والجوسبلان أم على مستوى المشروعات الفردية ، وكذلك صدور ملايين الشهادات (naryady) من الجهات القائمة على توزيع الموارد للمادة. وفي الواقع فإن معظم هذه الصعوبات يرد إلى الندرة النسبية لبعض المواد ووسائل الإنتاج الأمر الذي يجعل كفاية حاجة المشروع منها على الوجه

« شرا » سوف يؤدي إلى عدم تنفيذ الوحدة المتبعة لحالتها .

انظر في ذلك : قس المرجع ص ٥٦٦ .

وتنص المادة ٦٢ من النظام الأساسي للشروع الصناعي على الآتي :

« ويكون الشروع عند توزيع مقود للتوريد الحق في أن يرفض قبول المنتجات المعصمة له والتي تزيد من حاجته أو المنتجات غير الضرورية ، ويكون عليه في هذه الحالة وفي مباد لا يتجاوز عشرة أيام من وصول أمر التوريد أن يخطر المورد والهيئة المشغولة عن توزيع الاصناف المدرجة في صورة أولويات وكذلك هيئة التوزيع التي أصدرت أمر التوريد .

ويكون للشروع أيضاً ، بالاتفاق مع المورد ، الحق في أن يرفض قبول منتجات ينس عليها المقد إذا لم تعد هناك حاجة إليها ، وفي هذه الحالة ينبغي عليه أن يخطر الهيئة المشغولة عن توزيع الاصناف المدرجة في صورة أولويات وكذلك هيئة التوزيع التي أصدرت أمر التوريد وذلك في موعد لا يتجاوز خمسة أيام .

انظر :

الاكل وفي المواعيد المناسبة أمرا من الصعوبة بمكان (١).

ومن ناحية أخرى، فإن التعديلات المستمرة التي تطرأ على أهداف خطة الإنتاج والاستثمار وهي في غمار التنفيذ تقتضي تعديلات مناسبة في خطط الامدادات المادية والفنية للمشروعات سواء بالنسبة لكمية المنتجات السابق تخطيطها أو نوعيتها. ولذلك فإن المشروعات تعمل على تكوين مخزون ضخم لديها من هذه المواد نموطا منها أزاء احتمالات انقطاعها لأي سبب من الأسباب.

خطة الامدادات المادية والفنية :

تعتبر ادارة الامدادات المادية والفنية في المشروع هي الادارة المختصة بوضع خطة الامدادات متعاونة في ذلك مع سائر الادارات الأخرى فيه مثل ادارة التخطيط والادارة المالية والادارة الصناعية والميكانيكية .. الخ ونختص خطة الامدادات - كما تقدمت الاشارة - بتحديد احتياجات المشروع من المواد الأولية والوسيلة والطاقة الكهربائية والوقود وغيرها من مستلزمات الإنتاج ، بالإضافة إلى وسائل الإنتاج من آلات وادوات لازمة لتمكين المشروع من تحقيق خطته الإنتاجية . هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى فإن خطة الامدادات تحدد مصادر تموين هذه الاحتياجات ، مع ضرورة تحقيق التوازن بين الاحتياجات والموارد على نحو يمكن من تنفيذ الأهداف التي تتضمنها

A. Nove : The Soviet Economy, op. cit., pp 210 - 215 ; (١)

D. Granick : Management. op. cit., pp 140 - 148 ; Monique Meyer.
L'Entreprise Industrielle D'Etat En Union Sovietique Editions
Cujas, Paris, 1966, pp 339 - 341

خطة إنتاج المشروع المقررة أو تجاوزها (بشرط ألا يكون لذلك أثر سيء على الجودة) . ولذلك فإن خطة الامدادات تعتبر أنها أقرب إلى العمل الخاص بتنفيذ الخطة منها إلى العمل التخطيطي ، أو هي بمعنى آخر همزة الوصل بين تحضير الخطة وتنفيذها (١)

ويتم تحديد احتياجات المشروع من المواد التي يستخدمها على أساس خطته الإنتاجية ومتوسط المعدلات الفنية للاستهلاك والتي تعبر عن العلاقة بين القدر اللازم استخداماً من كل مادة لإنتاج وحدة واحدة من الناتج .

وتختلف كيفية تحديد الاحتياجات بحسب ما إذا كانت لازمة للإنتاج أو للإصلاحات الرأسمالية أو للاستثمار . فبقيا يتعلق بإحاجات الإنتاج ، فإنه تجري التفرقة بين احتياجات الإنتاج من المستلزمات الرئيسية واحتياجاته من المستلزمات المساعدة . ويمكن التوصل لمعرفة احتياجات المشروع من المستلزمات الرئيسية عن طريق استخراج متوسط معدلات الاستهلاك الفنية وضربه في الكمية المطلوب إنتاجها من السلعة ، وفي حالة تنوع مستلزمات الإنتاج الرئيسية تنوعاً كبيراً ، نضم كل عدة أنواع قريبة من بعضها من هذه المستلزمات في مجموعة واحدة ويستخرج متوسط معدلات الاستهلاك الفنية بالنسبة لها كمجموعة واحدة ويطبق على إنتاج المشروع من السلعة .

أما تحديد احتياجات المشروع من المستلزمات المساعدة التي لها وزن قليل في تكوين الإنتاج ، فإنه يتم أحياناً على أساس وجود نسبة معينة بين كمية هذه المستلزمات وبين مؤشر معين من مؤشرات خطة الإنتاج ، أو بين هذه الكمية و كمية أحد مستلزمات الإنتاج الرئيسية التي يستهلكها المشروع ، وفي بعض

(١) د . محمد دويدار ود . مصطفى رشدي شحنة . الاعتماد السياسي ص ٥٦٢ ؛

الأحيان الأخرى يتم تحديد الاحتياجات من المستلزمات المساعدة بالرجوع إلى الاحصاءات الخاصة بالكميات المستهلكة منها في الأعوام السابقة والاهتمام بها في تقدير حجم الكميات اللازمة منها لتحقيق إنتاج المشروع خلال السنة التالية (١).

أما فيما يتعلق بتحديد احتياجات المشروع من الموارد وقطع الفيار اللازمة لأغراض الإصلاحات الرأسمالية التي يقوم بها بنفسه ، فإن إدارة الامدادات بالمشروع تتولى مهمة الأنصال بإدارته الميكانيكية وكذلك بإدارة الإصلاحات وبرؤساء الاقسام الانتاجية للحصول على البيانات اللازمة لتحديد كمية ما يحتاجه المشروع من المواد المثار اليهـ بالنسبة إلى كل نوع من أنواع الإصلاحات . فإذا لم يكن لبعض الإصلاحات مقاييس مقرر ، فإن الإدارة الميكانيكية وإدارة الإصلاحات في المشروع تولى تحديد هذه المقاييس التي تفرض على إدارة الامدادات المادية والفنية لاجهة الادارية التابع لها المشروع للموافقة عليها والعمل بها بعد ذلك (٢) .

وأخيراً فيما يتعلق باحتياجات المشروع من المواد اللازمة لتجديد الجهاز الانتاجي للمشروع وتقديم فنون انتاجية جديدة في عملية الانتاج وكذلك الاستثمارات التي يقوم المشروع بتنفيذها بنفسه ، فانها تجمع كلها في حساب خاص بها ، وتقسم حسب أنواع التجديدات والاستثمارات . ويتم تحديد هذه الاحتياجات من خلال تطبيق متوسط معدلات الاستهلاك الفيه التي تقرها لجنة الدولة للتشيد (الجوستروي) (٣) .

M. Meyer ; L'Entreprise... op. cit. , p 547

(١)

Ibid., pp 549 - 549

(٢)

Ibid., p 549

(٣)

وبعد تحديد كافة احتياجات المشروع من الموارد المادية أيا كان الغرض منها ، فإن ادارة الامدادات يكون قد تجمع لديها بيان بالسكية الكلية للمواد الأولية والوسيلة وغيرها من الموارد المادية والفنية اللازمة للمشروع للقيام بمهامه الإنتاجية للسنة التالية ، ولا يبقى لا استكمال هذه الخطة سوى تحديد المصادر التي تقوم بوفور هذه الاحتياجات . وتمثل هذه المصادر في الآتي :

١ - المخزون المتاح من الموارد المادية لدى المشروع في بداية الفترة المخططة ويحدد على أساس المواد المتوقع حصول المشروع عليها واستهلاكها منها حتى نهاية فترة الخطة الجارية .

٢ - ما تقدمه الجهة التابع لها المشروع من امدادات مادية وفنية سواء كانت مواداً رئيسية تقوم الجوسبلان بتوزيعها وتخضع لموافقة مجلس وزراء الاتحاد السوفيتي أم مواداً هامة تقوم بتوزيعها الوزارات الاتحادية والوزارات الجمهورية . ويعتمد هذا المصدر من أهم المصادر التي يحصل بها المشروع على موارده المادية .

٣ - ما يحصل عليه المشروع مباشرة وبصفة مستقلة من مواد محلية لا تخضع لنظام التوزيع المركزي .

٤ - ما يستخدمه المشروع من مواد يقوم هو بإنتاجها ، ويتمين أن تظهر هذه المواد أيضاً في خطة الامدادات للمشروع ، وإذا كانت من المواد الخاضعة للتوزيع المركزي فإن المشروع المنتج بتقيد في استخدامه لها بالقدر الذي تحدده له الجهة التابع لها (١) .

M. Meyer ; Ibid., pp 558 - 559 ; E. Verre L'Entreprise (١)
op. cit., pp 102 - 103

ويجب أن تتوازن احتياجات المشروع من المواد التي يحسن تزويده بها (ح) مع الفرق بين احتياجاته الكلية (ك) وبين ما يوجد لديه من مخزون في بداية الفترة المخططة (ز) وما يقوم المشروع بإنتاجه بنفسه (ع) والمواد التي لا تخضع لنظام التوزيع المركزي (م) ، أي أن :

$$ح = ك - (ز + ع + م)$$

نخلص من هذا كله إلى أن خطة الإمدادات المادية والفنية للمشروع تحدد احتياجاته من الموارد المادية والفنية اللازمة لتنفيذ خطته الإنتاجية ، كما أنها تحدد موارد تموينها . وبالإضافة إلى ذلك فإنها تترجم الصورة الميية لهذه الاحتياجات إلى صورة قيمية باستخدام الائمان الخاصة بكل نوع من أنواع المواد والسلع . وتوضع هذه البيانات جميعها تحت نظر الجهاز المصرفي عندما يقوم بتوفير الموارد المالية اللازمة لتمويل هذه الاحتياجات والتي تظهر في جانب الأصول من خططه الائتمانية .

القطاع
المشروع

(شكل رقم ٣٣)
خطة الامدادات المادية والفنية لعام

مصادر تمويل هذه الانشاجات		الانبيجات		أنواع المواد والسلع	رقم
١	٢	٣	٤		
١	امدادات ممدوها اليه التابع لها المشروع				
٢	مواد محمية لا تخضع لنظام التوزيع المركزي (في صورتها المبنية)				
٣	مواد ينتجها المشروع بنفسه (في صورتها المبنية)				
٤	المخزون المتوقع في بداية عام الخطة (في صورتها المبنية)				
٥	اجالي الاحتياجات في صورتها المبنية				
٦	في صورتها القيمة (بالآلاف الروبلات)	من أجل التقوية	في صورتها القيمة		
٧	في صورتها القيمة	من أجل استثمار	بالأيام		
٨	في صورتها القيمة		في صورتها القيمة		
٩	في صورتها القيمة	المجموع	في صورتها القيمة بآلاف الروبلات		
١٠	في صورتها القيمة		في صورتها القيمة		
١١	في صورتها القيمة بآلاف الروبلات	من أجل الاتجاج	في صورتها القيمة بآلاف الروبلات		
١٢	في صورتها القيمة		في صورتها القيمة		
١٣	في صورتها القيمة		في صورتها القيمة		
١٤	في صورتها القيمة		في صورتها القيمة		
١٥	في صورتها القيمة				
١٦	في صورتها القيمة				
١٧	في صورتها القيمة				
١٨	في صورتها القيمة				
١٩	في صورتها القيمة				
٢٠	في صورتها القيمة				
٢١	في صورتها القيمة				
٢٢	في صورتها القيمة				
٢٣	في صورتها القيمة				
٢٤	في صورتها القيمة				
٢٥	في صورتها القيمة				
٢٦	في صورتها القيمة				
٢٧	في صورتها القيمة				
٢٨	في صورتها القيمة				
٢٩	في صورتها القيمة				
٣٠	في صورتها القيمة				
٣١	في صورتها القيمة				
٣٢	في صورتها القيمة				
٣٣	في صورتها القيمة				
٣٤	في صورتها القيمة				
٣٥	في صورتها القيمة				
٣٦	في صورتها القيمة				
٣٧	في صورتها القيمة				
٣٨	في صورتها القيمة				
٣٩	في صورتها القيمة				
٤٠	في صورتها القيمة				
٤١	في صورتها القيمة				
٤٢	في صورتها القيمة				
٤٣	في صورتها القيمة				
٤٤	في صورتها القيمة				
٤٥	في صورتها القيمة				
٤٦	في صورتها القيمة				
٤٧	في صورتها القيمة				
٤٨	في صورتها القيمة				
٤٩	في صورتها القيمة				
٥٠	في صورتها القيمة				
٥١	في صورتها القيمة				
٥٢	في صورتها القيمة				
٥٣	في صورتها القيمة				
٥٤	في صورتها القيمة				
٥٥	في صورتها القيمة				
٥٦	في صورتها القيمة				
٥٧	في صورتها القيمة				
٥٨	في صورتها القيمة				
٥٩	في صورتها القيمة				
٦٠	في صورتها القيمة				
٦١	في صورتها القيمة				
٦٢	في صورتها القيمة				
٦٣	في صورتها القيمة				
٦٤	في صورتها القيمة				
٦٥	في صورتها القيمة				
٦٦	في صورتها القيمة				
٦٧	في صورتها القيمة				
٦٨	في صورتها القيمة				
٦٩	في صورتها القيمة				
٧٠	في صورتها القيمة				
٧١	في صورتها القيمة				
٧٢	في صورتها القيمة				
٧٣	في صورتها القيمة				
٧٤	في صورتها القيمة				
٧٥	في صورتها القيمة				
٧٦	في صورتها القيمة				
٧٧	في صورتها القيمة				
٧٨	في صورتها القيمة				
٧٩	في صورتها القيمة				
٨٠	في صورتها القيمة				
٨١	في صورتها القيمة				
٨٢	في صورتها القيمة				
٨٣	في صورتها القيمة				
٨٤	في صورتها القيمة				
٨٥	في صورتها القيمة				
٨٦	في صورتها القيمة				
٨٧	في صورتها القيمة				
٨٨	في صورتها القيمة				
٨٩	في صورتها القيمة				
٩٠	في صورتها القيمة				
٩١	في صورتها القيمة				
٩٢	في صورتها القيمة				
٩٣	في صورتها القيمة				
٩٤	في صورتها القيمة				
٩٥	في صورتها القيمة				
٩٦	في صورتها القيمة				
٩٧	في صورتها القيمة				
٩٨	في صورتها القيمة				
٩٩	في صورتها القيمة				
١٠٠	في صورتها القيمة				

المبحث الثالث

تمويل النشاط الإنتاجي للمشروعات الاشتراكية

يتوقف تنفيذ الخطة القومية أساسا على قدرة الوحدات الإنتاجية المختلفة على مباشره نشاطها المخطط . وتحتاج هذه الوحدات لأداء دورها إلى موارد مالية لتمويل أوجه نشاطها الجارى والاستثمارى حتى يمكن أن يسفر هذا النشاط فى النهاية عن تحقيق المؤثرات الكمية والكيفية لخططها .

ويباشر الجهاز المصرفى دورا هاما فى توفير التمويل اللازم للمشروعات الإنتاجية . وهذا التمويل يتم فى صورة قروض مصرفية تمنح بطريقة مخططة وتختلف آجالها بحسب الغرض الممنوح الفرض من أجله .

وسوف نتناول فى المطلبين التاليين دور الجهاز المصرفى فى تمويل النشاط الجارى للمشروعات ، ثم دوره فى تمويل نشاطها الاستثمارى .

المطلب الأول

دور الجهاز المصرفى فى تمويل النشاط الجارى للمشروعات

يحتاج كل مشروع من المشروعات الإنتاجية إلى رأسمال عامل (١) خلال دورة نشاطه الإنتاجى والتسويقي ، ويمكن التمييز - فى نطاق النشاط الاقتصادى للمشروع - بين نوعين من رأس المال العامل .

(١) تطلق المصطلحات الفنية تمييز رأس المال العامل على التفرق بين اجمالى الأصول الجارية واجامى الخصوم الجارية للفروع الرأسمالى . أما فى الاقتصاديات الاشتراكية فيصنف مفهوم رأس المال العامل الى اجمالى الأصول الجارية .

— رأس مال عامل في نطاق الإنتاج ويطلق عليه رأس المال الجارى
capital current ويضم العناصر اللازمة لعمليات الإنتاج من مواد أولية
ومواد وسيطة ووقود وقطع غيار لازمة للصيانة وأدوات إنتاجية بسيطة
ومواد للتعبة .

— رأس مال عامل في نطاق التداول ويطلق عليه رأس المال المتداول
capital circulating ، ويشمل المخزون السلعى من المنتجات تامة الصنع
والمبيعات تحت التسوية والموارد التقديرية تحت يد المشروع أو في
حسابه المصرفي .

ويتقسم رأس المال العامل في المشروع طبقاً لمصدره إلى نوعين : رأس
المال العامل الخاص ، ورأس المال العامل المقترض (١) .

Soviet Financial System. op. cit., pp 135 - 136

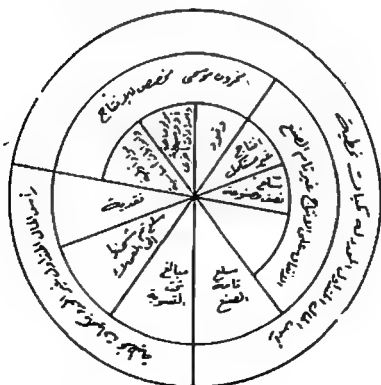
(١)

وذكر بالذکر أنه عقب الإصلاح الائتماني عام ١٩٣٠ مباشرة كانت كافة الموارد النقدية
لكل مشروع تودع في حساب جارى (conto corrente) واحد خاص لدى الجوس
بنك دول ماخرته بين موارد المشروع الذاتية وموارد المقرضة ، الأمر الذى كان يشتر
معه تحليل مركزه المالي ومدى قيامه بتنفيذ المهم المخططة الموكول اليه تنفيذها . ولذلك
جاء قرار مجلس العمل والدفاع في ٢٣ يوليو ١٩٣١ بشأن «رأس المال العامل لتكوميونات
والترسات والتنظيمات الاقتصادية الأخرى» حاسماً في الموضوع ، اذ نص لأول مرة على
أن ينطى حد أدنى من رأس المال العامل للمشروع بواسطة موارد الذاتية . وقد كان
هذا القرار الخطوة الأولى في سبيل تحديد رأس المال الميسارى الذى سوف تخضع له
فيما بعد . من ثم جرت التفرقة بين حساب المشروع الجارى أو حساب التحويلة
current or settlement account الذى تودع فيه موارد الذاتية ، وبين حسابات
القروض التى تحتج باسمه وتطلب فيها مولوده المقرضه .

انظر :

شكل رقم ٣٤

شكل يبين تكوين رأس المال العامل للمشروع السوفيتي



according to : A. Baykov : Planning in the U. S. S. R.
op. cit., p 29

أولاً - رأس المال العامل الخاص للمشروع own working capital
ويبقى أن يتوافر بالقدر الذي يسمح بتكوين الحد الأدنى من المخزون
minimum requirements stocks .
quotas ، وتمثل في المواد الأولية والامدادات السادة المختلفة والوقود
وغیرها من الاصول الانتاجية والحلم تحت التشغيل والسلع تامة الصنع (١).

(١) تنس لاده (١٢) من النظام الاساسي للشروع الصناعي الاشتراكي على الاتي
» تقرر الهيئة الاعلى القدار السكي (المنظر) للاصول التداوله على اساس طلب =

وإنه يكون رأس المال العامل الخاص للمشروع من الأرباح التي يحققها ومن المنح التي تقدمها ميزانية الدولة والتي تخصص لهذا الغرض في إطار الحدود التي ترسمها خطة المالية، ويخضع المقدار اللازم من هذه الموارد بمقدار المصنوع الدائمة constant liabilities والتي تتكون أهم بنودها من : الرصيد غير المدفوع من الأجور — استحقاقات التأمين الاجتماعي — احتياجات المدفوعات المستحقة — المدفوعات المقدمة من الدائنين في مقابل السلع نصف المصنوعة . ويتبقى أن يوفر رأس المال العامل الخاص للمشروع الاحتياجات الدنيا من المخزون السلعي الجاري بحيث يكفي للمشروع الاستمرار في أداء نشاطه الإنتاجي . ويرر الكتاب السوفيت ضرورة أن تكون احتياجات

= المشروع ولا يحد النظر في هذا المقدار إلا عند إعادة النظر في خطة الإنتاج بالمشروع، ولا يمكن الهيئة الأعلى أن تسحب شيئاً من الأصول المتداولة المدخلة للمشروع في حدود المقدار المغطى أما الأصول المتداولة التي تزيد على المقدار المغطى فهي وحدها التي يحق للهيئة الأعلى سحبها عن طريق إعادة التوزيع أو على أساس الحساب السنوي للمشروع ، أو إذا طرأت تغيرات على مقياس الأصول المتداولة نتيجة لإعادة النظر في خطة الإنتاج بالمشروع . وتنص المادة (٧١) من نفس النظام على الآتي :

« يحدد المشروع المقادير المطلوبة لأصوله المتداولة حسب البنود المختلفة لهذه الأصول وذلك في حدود النقط السككي الذي تحدده الهيئة العليا على أساس أهداف الخطة وبما يتفق مع معدلات الاستهلاك والمخزون من السلع والمواد . ويتعين أن تتحقق المعايير التي احتسب رأس المال العامل على أساسها ، الاستخدام الأصغر تديراً وفي نهاية الموارد المادية والمالية ، والتحويل بدوارة الأصول المتداولة » .

وتنص المادة ٥٠ من نفس النظام على الآتي :

« يقرر المشروع مددلات استخدام المواد الأولية والمواد الأخرى ، والوقود والطاقة الكهربائية . . . ما لم يكن وضم مثل تلك المددات من احتياضات الهيئات الأعلى .

المشروع من رأس المال العامل عند حدده الأدنى بالرغبة في تجنب تراكم قيم غير مستغلة تعرقل تقدم الإنتاج وتحمل المشروعات والاقتصاد القومي عامة بأعباء مادية ومالية وتجاوز سرعة دورة رأس المال العامل في الاقتصاد (١) .

ثانياً رأس المال العامل المقرض *borrowed working capital* ويعمل في القروض قصيرة الأجل التي يقدمها الجوس بنك للمشروع وتعمل على تلبية احتياجاته المؤقتة من الموارد لتكوين مخزون سلع موسمي ولتغطية التكاليف ذات الطبيعة الموسمية (٢) . وهذه القروض ترد إلى البنك بعد انتهاء الغرض الذي منحت من أجله والتقدير المخطط لرأس المال المقرض

(١) يعتبر معدل دورة رأس المال وعثرات لكفاءة استثماره ويمكن التعبير عن هذا بأنه متوسط الوقت الذي يتطلبه رأس المال لكي يدور مرة واحدة في فترة معينة . وبحسب هذا المعدل أساساً بحجم الإنتاج على متوسط المخزون السليم خلال خلال فترة زمنية معينة . وكذا كانت دورة رأس المال أسرع كلما دل ذلك على كفاءة استخدام . ويمكن تخفيض فترة الدورة بتقصير طول عملية الإنتاج عن طريق استخدام المعدات الحديثة . ويمكن تخفيض أرصدة المواد الأولية والامدادات والوقود باستخدامها بطريقة أكثر كفاءة وتنظيم الامدادات تنظيمًا وشدًا ، وكذلك يمكن الإسراع ببيع المنتجات تامة الصنع . وقد جاء في أحد التقديرات أن زيادة سرعة معدل دورة رأس المال العامل بمقدار ١٪ فقط يسمح بتوفير موارد تقديرة تقدر بضع مئات الملايين من الروبلات سنوياً .

أنظر :

Soviet Financial System, op. cit., p 137
F. Hlozman - Financing Soviet Economic Development, in (٢)
The Soviet Economy (Bornstein & Fustfeld ed.) 1962 pp 156-157
M. M. Usovkin) Short-term, op. cit., p 65 ; D. Granick ; Management, op. cit., p 163 ; G. Grossman, U. S. S. R. op. cit., p 744

للمشروعات العاملة في الاقتصاد القومي تظهر في جانب الاستخدامات من الخطة
الاتمائية القومية للجوش بنك كبتند من بتودها :

وبتمين على المشروع أن يستخدم رأسماله العامل الخاص بالكمال أولا قبل
أن يلجأ إلى الجوس بنك طلبا لائتمانه طامالا أن الائتمان المصرفي يستخدم
أساسا لتغطية الاحتياجات المؤقتة أو الموسمية (١) .

ويتم تحديد رأس المال العامل الكلي للمشروع خلال فترة زمنية معينة
أمرأ على جانب كبير من الأهمية ، إذ أن تحقيق أفضل استخدام للدخل
القومي يتطلب تحديد احتياجات المشروعات من رأس المال العامل عند مستوى
أمتل فترسيد سياسة المخزون في الوحدات الاقتصادية يؤدي إلى تحديد الموارد
الضخمة التي تكون مجمدة في مخزون سلمي يزيد عن القدر اللازم ، ومن ثم
يمكن تعبئة هذه الموارد وتوجيهها إلى زيادة معدلات التنمية (٢) . ويعتبر

V. A. Vorobyev : The Planning. op. cit., pp 114 - 115 ; (١)
Soviet Financial System. op. cit. , p 241 ; M. Doob : Soviet.
op. cit., p 393

(٢) ان اتباع سياسة وشيدة المخزون السلمي له نفس الدرجة من الأهمية بالنسبة الى
الاقتصاد القومي سواء كان هذا الاقتصاد مخططاً أو توجهه قوى السوق . غير أن هناك
اختلاف في تحديد سياسة المخزون السلمي على مستوى الوحدة الاقتصادية في كلا النظامين ،
ففي اقتصاد السوق تتم مسؤولية تخطيطا ومراقبة المخزون السلمي لدى عاتق الشركات الخاصة .
ومن طريق التنمر بالطلع وتحديد جداول الإنتاج وماول الفترة اللازمة لاستماسة المخزون
تقوم الشركات بالاحتفاظ بالمخزون الأدنى من المخزون السلمي الذي يكفي لمواجهة طلبات
الملاء دون تأخير ويؤدي الى استمرار العمليات الإنتاجية دون انقطاع ، وتسمى الشركات
دائماً الى تجنب تركيز مخزون سلمي لاحاجة بها اليه - حتى لاتتعمل تكاليف التخزين التامة =

تحديد الأصول المتداولة نقطة البداية في تحديد السياسة المحاسبية الخاصة بها

وتحسب المتطلبات المخططة لرأس المال العامل الخاص بالمشروع على أساس الكميات المعيارية للمخزون الجاري . normative quantities of stocks (١) والتكاليف المتأصلة على نحو ما يظهر في تقدير الإنتاج في الفترة المخططة . لهذا اصلاح نظام الائتمان المصرفي عام ١٩٣٠ ، فإن المخطط الموضوعة تحدد هذه الكميات المعيارية بالنسبة إلى البنود الرئيسية لحسابات المخزون التي تظهر في الميزانية العمومية للمشروع مثل المواد الأولية والمواد المساعدة والسلع نصف المصنوعة المشتراة والوقود والسلع تحت الصنع والسلع تامة الصنع . . . الخ ، وتحدد الكميات المعيارية للمخزون أثناء وضع الخطة الفنية الصناعية المالية للمشروع ، وقد تبقى هذه الكميات ثابتة طوال فترة زمنية طويلة ، وقد تغير من سنة إلى أخرى تبعاً لتغير حجم المشروع أو تغير برنامج الإنتاج . فإذا تضمنت الخطة السنوية لاحد المشروعات الإنتاجية زيادة البرنامج الإنتاجي الخاص به وبالتالي زيادة معدل الاتفاق الجاري ، فإن هذا يتطلب زيادة رأس المال العامل وهذه الزيادة تحسب على أساس رأس المال العامل المعيارى الذى يمتثل

== والمتأصلة الخاصة به ، فضلاً عن مخاطر التلف وإخفاض الأسعار والتأخر واحتمال تضرر تصرف هذا المخزون في الأسواق بعد ذلك . وتبدو مشكلة تخطيط ومراقبة المخزون في الاتحاد السوفيتى أسهل مما هي عليه في الدول الرأسمالية ، إذ تختفى مشكلتان رئيسيتان هما : الحاجة إلى التنبؤ بحجم الطلب على السلع ، وأخذ أثر تقلبات الائتمان في الحسبان . (١) الكميات المعيارية هي المعدلات الطبيعية التي يمكن أن توصف بأنها حد أعلى لبنود المخزون السليم يعبر عنه بالكميات اللازمة لعدد من الأيام ، كان يقال مثلاً أن الحد الاعلى للمخزون من المواد الأولية هو الكمية اللازمة للإنتاج لمدة ٢٥ يوم .

(شكل رقم ٢٥)

ميزانية عمومية تليدية لمشروع سوفيتي - القيمة بآلاف الروبلات

الأصول	مقدر فعل	المخصص	مقدر فعل
أ (الأصول الناجمة وأصول أخرى		أ (المصادر الذاتية ومصادر أخرى:	
١ - أصول ناجمة - ٦٥٢٩٤		١ - الاعتماد القانوني	
٢ - حساب المدفوعات للدولة		المخصص للمشروع - ٩٤٥٣٩	
تحت النسبة مقابل الأرباح - ٣٩٣		٢ - مخصص استهلاك	
٣ - حساب المدفوعات للبنك		الأصول الناجمة - ١٤٦٥٦	
لتحويل انشاءات رأسمالية - ٢٠٤٠		٣ - الأرباح	
٤ - حساب المستقطع لاءناد		الأعوام السابقة - -	
الموافز الخاصة - ٨٦٧		العام الحالي - ٤٠٢	
٥ - خسائر - -		٤ - التزامات ناجمة	
		الجزء الذي دخل في	
		رأس المال الدامل	
		المستحق لمستدوق	
		الضمان الاجتماعي ٧٨٠ ١٥٢١	
		المستحق للعاملين ٣٩٠ ٢٤٣	

رأس المال العامل الخاص بالمشروع = ٤٦٣٦٥

(ب) قروض مصرفية قصيرة أجل طبقا للمعدلات التغطية للمخزون	(ب) أصول تخضع للمعدلات التغطية المعدلات التغطية
١ - بالنسبة إلى المواد الأولية	١ - المواد الأولية ١٦٦٧٠ ١٦٤٧٠
٢ - بالنسبة إلى البضاعة تحت الصنع ١٨٠	٢ - بضاعة تحت الصنع ١٨٨٨٠ ١٩٣١٢
٣ - بالنسبة إلى بضاعة تامة الصنع ٣٦٥٠	٣ - الآلات والأدوات الصغيرة ١٢٩٥٠ ١٢٧٠٩
٤ - قروض مصرفية مختلفة التزامات وخصوم أخرى :	٤ - البضاعة تامة الصنع ٤٢٥٠ ١٠٠٠٥
١ - القروض الممنوحة من الجوس بنك ٤٣٥٧	٥ - النفقات المدفوعة مقدما ٢٧٥٠ ٢٣٠٦
٢ - المستحق لمشروعات أخرى ٦٦٩٠	(ج) أصول أخرى
٣ - تمويل خاص ١١	١ - نقدية ٣٧٧ —
١٤٠٠٨٩	٢ - بضاعة متنوعة لم تسدد قيمتها (مدينون) — ٨٣١٦
	٣ - المستحق على مشروعات أخرى —
	٤ - اصطلاحات رأسمالية —
	٥ - مواد أخرى —
	١٤٠٠٨٩

* قيمة رأس المال العامل الخاص بالمشروع عبارة من الفرق بين بنود الأصول التي تظهر تحت المجموعة (أ) وبين بنود الخصوم التي تظهر تحت نفس المجموعة مع ملاحظة أن الالتزامات الثابتة المقدرة هي التي تؤخذ في الاعتبار عند حساب قيمة بنود الخصوم التي تظهر تحت المجموعة (أ) .

Robert M. Campbell ; Accounting in Soviet planning and Management. Cambridge, Massachusetts. Harvard University press, 1963

فى الوحدات من المخزون اللازمة لإنتاج المنروع فى اليوم الواحد وتعتبر فترة الإنتاج ، أى طول دورة الإنتاج ، هى المحدد الأساسى لحجم رأس المال الميعارى ، إذ كلما طالت فترة الإنتاج وكبرت نسبة الإغراق على المدخلات من المواد والعمل التى تستخدم فى المرحلة المبكرة نسبيا من الإنتاج ، كلما كان رأس المال الميعارى المطلوب كبيراً (١) .

أما كيفية حساب حجم الائتمان الذى يمنحه الجوس بنك لتمويل المخزون الجارى لدى أحد المشروعات الإنتاجية فيمكن تصويبه فى المثال

(١) وقد صور البروفيسور Rovinsky كيفية حساب رأس المال الميعارى الإضافى لوعين من الاخراج ما (أ) و (ب) باستخدام النموذج التالى : —

عدد أيام الدورة الإنتاجية	النفقات اليومية		قيمة الوحدة من العملة			
	أ	ب	أ	ب	أ	ب
١	٤	٦	—	٢٠	٤	١٠
٢	٢	١٢	٢٨	١٨	٣٠	٢٦
٣	٨	٨	٢٤	١٠	٢٨	١٨
٤	٢	١٢	٢٨	١٨	٣٠	٢٦
	٣٠	٣٠				
	١١٨	١١٨				

ويتضح أن معامل النمو بالنسبة للإنتاج (أ) يبلغ $\frac{١}{٧٣}$ وبالنسبة للإنتاج (ب) يبلغ $\frac{١}{٣٩}$ ، وبذلك فإن رأس المال العامل الميعارى بالنسبة للإنتاج (أ) $= \frac{١}{٧٣} \times ٤$ وبالنسبة للإنتاج (ب) $= \frac{١}{٣٩} \times ٢$

التالي (١) : -

إذا فرض أن البرنامج الإنتاجي السنوي لمشروع صناعي يحتاج إلى ١٠ مليون روبل موزعة على أربعة فترات ربع سنوية على النحو التالي : -

المجموع = ١٠ مليون روبل	الربع سنة الأولى	٢٠ مليون روبل
	الربع سنة الثانية	٢٩ مليون روبل
	الربع سنة الثالثة	٣١ مليون روبل
	الربع سنة الرابعة	٢٠ مليون روبل

بمعنى أن متوسط البرنامج كل ثلاثة شهور يبلغ ٢٥ مليون روبل . فانه يوضح أن المشروع يتجاوز هذا المتوسط في الفترتين الثانية والثالثة . الأمر الذي يضطره لزيادة مخزونه في كل من الفترة الأولى والفترة الثانية تمهيدا لمواجهة الزيادة في حجم أعماله عن المتوسط . لذلك يلجأ المشروع إلى بنك الدولة طلبا لائتمانه لتمويل الزيادة في المخزون من المواد الأولية ومستلزمات الإنتاج .

ويقدر البنك حجم التمويل عن طريق التوصل إلى معرفة متغيرين إضافيين :

الأول : قيمة المواد والمستلزمات التي يحتاج المشروع إلى تخزينها بالنسبة لإجمالي تكاليف الإنتاج .

الثاني : سرعة تداول المخزون . أي ما يلزم من مخزون لكل وحدة من الإنتاج وهي :

المخزون :
الإنتاج

وإذا فرض أن المتغير الأول يساوى ٥٠ ٪ (أى أن قيمة المواد اللازمة تمثل نصف إجمالي تكاليف الإنتاج . وأن المتغير الثانى يساوى ٢ (أى أن كل وحدة من الإنتاج يلزمها ٠.٦٦ وحدة من المخزون) فإنه على أساس الارقام الافتراضية السابقة يمكن حساب الائتمان اللازم على النحو التالى :

$$ن = \Delta \times م \times س \quad \text{حيث أن :}$$

ن = حجم الائتمان المطلوب .

Δ ب = زيادة البرنامج فى الفترة عن متوسط البرنامج فى الفترات الأربع .

م = نصيب المواد المخزنه إلى التكاليف الكلية .

س = سرعة تداول المخزون .

ولمعرفة حاجة المشروع إلى الائتمان فى الفترة الأولى لمواجهة التزامات الفترة الثانية ثم حاجته إلى الائتمان فى الفترة الثانية لمواجهة الالتزامات فى الفترة الثالثة . فإن التمويل الائتماني المطلوب يحسب على النحو التالى :

$$ن ١ = (٢٠٩ - ٢٠٥) \times ٥٠ \% \times ٠.٦٦ = ١٣٢٠٠٠ \text{ روبل}$$

$$ن ٢ = (٢٠٩ - ٢٠٥) \times ٥٠ \% \times ٠.٦٦ = ١٩٨٠٠٠ \text{ روبل}$$

وبذلك يستطيع الجوس بنك أن يتعرف على حاجة المشروع من التمويل الائتماني وهذا يتطلب منه بطبيعة الحال دراية أحوال المشروع للوقوف على كافة المتغيرات اللازمة لهذا الحساب .

ويذكر البروفيسور M. Dobb أن حاجة المشروعات إلى رأس المال العامل المقترض تختلف من صناعة إلى أخرى . فعلى سبيل المثال تغطي الصناعات

الغذائية ما يقرب من ٥٠ ٪ من احتياجاتها السنوية من رأس المال العامل عن طريق الائتمان المصرفي في حين أنه بالنسبة للصناعات الثقيلة فإن الموارد الائتمانية لا تغطي أكثر من ٥ أو ٦ ٪ من رأس المال العامل السنوي فيها (١) .

دور الائتمان المصرفي تمويل النشاط الجاري للمشروعات :

ويتضح مما تقدم أن الموارد الذاتية لكل مشروع تستخدم - كقاعدة عامة - في تمويل الكميات المعيارية من رأس المال العامل اللازم لنشاطه ، فإذا لم تكن موارده الذاتية كافية لتغطية هذه الكميات المعيارية ، كما هو الحال بالنسبة للمشروعات الجديدة أو المشروعات القائمة التي يتقرر التوسع في أعمالها الإنتاجية ، فإن العجز يغطي بواسطة أعانات من الميزانية - ويحدث العكس إذا كانت الموارد الذاتية للمشروع تزيد عن القدر اللازم لتمويل الكميات المعيارية ، إذ يوجه الفائض إلى ميزانية الدولة . ويستخدم الائتمان المصرفي قصير الأجل في تمويل احتياجات المشروع من رأس المال العامل التي تزيد عن الكميات المعيارية *above - normative requirements* وذلك على نحو ما هو وارد في خطته المالية ، وهكذا تتكامل الموارد الائتمانية مع الموارد الذاتية للمشروع في تمويل أوجه نشاطه الجاري وتنفيذ مهماته الاقتصادية (٢) .

ويساهم الائتمان المصرفي بوصفه أحد مصادر تمويل رأس المال

M. Dobb ; Soviet.. op. cit., p 393 ; A. Nové : The (١)

Soviet.. op.cit., p 118

Ibid., p 363, ١١١ ; podolski. op. cit., p 42

العامل في الاقتصاد السوفيتي - بنسبة تفوق نسبة ما تساهم به الموارد الذاتية للمشروعات في هذا المجال، كما أن أهمية النسبة تزايدت عاماً بعد آخر على نحو ما يوضحه الجدول التالي (١) .

(مصادر تمويل رأس المال العامل في الاقتصاد) « نسبة مئوية »

السنة	الاكتفاء المصرفي	الموارد الذاتية للمشروعات	مصادر أخرى	المجموع
١٩٥٠	٤٠ر٥	٢٨ر٠	٢١ر٥	١٠٠
٥٨	٤٢ر٢	٢٩ر٣	١٨ر٥	١٠٠
٥٩	٤٣ر٩	٢٨ر٠	١٨ر١	١٠٠
٦٠	٤٤ر٣	٣٨ر٨	١٦ر٩	١٠٠
٦١	٤٤ر٦	٢٨ر٢	١٧ر٢	١٠٠
٦٢	٤٢ر٩	٢٨ر٩	١٧ر٢	١٠٠
٦٣	٤٤ر٧	٢٨ر٩	١٦ر٤	١٠٠
٦٤	٤٥ر٩	٢٧ر٩	١٦ر٢	١٠٠
٦٥	٤٧ر١	٢٨ر٣	١٤ر٦	١٠٠
٦٦	٤٧ر٩	٣٦ر٦	١٥ر٥	١٠٠
٦٧	٤٨ر٥	٣٥ر٨	١٥ر٧	١٠٠
٦٨	٤٨ر٣	٣٣ر٨	١٧ر٩	١٠٠

وعند منح الائتمان من البنك تغطي الأفضلية للمشروعات التي تسمى سداً

ibid., p 327

(١)

معظم مكونات هذا البند تتمثل في الائتمان التجاري غير المخطط ويبرر وجود هذا النوع من الائتمان على الرقم من حظر التعامل به إلى فشل بعض المشروعات المشتقة في سد ديونها في المواعيد المقررة، كما أن المقررات لا تمنع التعامل مباشرة مع مثل هذه المشروعات ولا تعرض تنفيذ المخطط لصعوبات كبيرة بسبب الاعتماد المتبادل بين المشروعات المتاحة

منتظماً وتلتزم بخطة الإنتاج والبيع والتراكم الخاصة بها (١). ويهدف إلى كل فرع من فروع الجوس بنك بتنفيذ الخطة الائتمانية كل في منطقته حيث يجري توزيع الائتمان في الخطة - كـ تقديم الإشارة - على أساس إقليمي. ويوجه الائتمان قصير الأجل المخصص لكل مشروع وفقاً للبندود المختلفة المدرجة في الخطة ، فهو يوجه أساساً لتمويل المخزون الموسمي من المواد الأولية والمواد الأخرى والوقود والمنتجات نصف المصنوعة والمنتجات تامة الصنع ، وتقدر نسبة تمويل هذه القيم المادية سنوياً بحوالى ٧٥ ٪ من أجمالي الائتمان الممنوح لتمويل رأس المال العامل ، وذلك على نحو ما يوضحه الجدول التالي (٢) : -

جدول يبين تطور نسبة المخزون إلى رأس المال العامل
في الاقتصاد السوفيتي ، وتطور نسبة الائتمان الممنوح
 لتمويل المخزون السليم إلى إجمالي الائتمان و نسبة مئوية «

١٩٦٨	١٩٦٦	١٩٦٤	١٩٦٢	١٩٦٠	
٧٨٠٤	٧٨٠	٧٨٩	٧٨٨	٧٧٢	- نسبة المخزون إلى رأس المال العامل .
٧٥٠٤	٧٤٨	٧٤٦	٧٣٦	٧٤١	- نسبة الائتمان الممنوح لتمويل المخزون إلى إجمالي الائتمان قصير الأجل .

V. A. Vorobyev : Credit & Industrial Development. (١)

in " Soviet Economic Reform " op. cit., p. 89

T. M. Podolski : Socialist... op. cit., p 366; also see, (٢)

M. M. Usoskin : Short-term Credit... op. cit., p 72

وتتبع الحاجة إلى هذا التويل نتيجة عدم توافق الفترة التي يتولد فيها دخل المشروع بعد تصريف إنتاجه النهائي مع الفترة التي يحتاج فيها إلى موارد مالية للاتفاق على مستلزمات إنتاجه خلال مرحلة الانتاج .
وبصور المثال الافتراضي التالي حساب الحاجة إلى الائتمان الموسمي

شكل رقم ٢٦

(الخطة الانتاجية لأحد المشروعات الصناعية)

الفترة (١)	برنامج الانتاج (٢)	تكاليف الوحدة (٣)	مجموع تكاليف (٢) + (٣) (٤)	الايادات (٥) × الثمن (٦) - (٥) (٤)	الايادات (٦)
يناير - مارس	٣٠	٤٨	١٤٤٠	١٦٢٠	١٨٠ +
أبريل - يونيو	١٠	٧٠	٧٠٠	٥٤٠	١٦٠ -
يوليو - سبتمبر	١٠	٦٦	٦٦٠	٥٤٠	١٢٠ -
أكتوبر - ديسمبر	٥٠	٤٤٠	٢٢٠٠	٢٧٠٠	٥٠٠ +
في السنة	١٠٠	٥٠	٥٠٠٠	٥٤٠٠	٤٠٠ +

(* الثمن = ٥٤ وحدة نقدية)

في هذا المثال يحقق المشروع في الفترة الأولى من السنة فالضمان الايادات قدره ١٨٠ يستطيع أن يغطي به العجز في الايادات في الفترة الثانية . غير أنه يحتاج في الفترة الثالثة إلى ائتمان قدره (١٤٤٠ + ٧٠٠ + ٦٦٠) - (١٦٢٠)
٥٤٠ + ٥٤٠ = ١٠٠ ، وسبب حاجته هذه عدم انتظام توزيع الاعمال بالتساوي على مدار السنة ، أي بسبب الطابع الموسمي للنشاط في هذا المشروع (١)

(١) د. د. زكريا نصر ، النقد والائتمان ١٠٠٠ ، المجلد السابق ص ٢٩٨ .

ونعطي أهمية كبيرة بالنسبة لتقدير أثمان القيم المادية والقيم الأخرى التي يمنح الائتمان من أجل تمويلها ، إذ أن أى خطأ فى هذا التقدير سوف يؤدي الى منح المشروع ائتمان قد يفوق حاجته وبالتالي يعتبر اسرافاً فى توجيهه واستخدام رأس المال العامل . وعلى العكس من ذلك قد يمنح المشروع ائتماناً يقل عن حاجته الفعلية ويترتب على ذلك تعطيل استخدام رأس المال الثابت وبالتالي تشغيل الوحدات الإنتاجية بأقل من طاقتها الكاملة خلافاً لما تقضى به المخطط المادية (١) .

ويتم تقدير أثمان القيم المادية موضوع الائتمان كالوقود والمواد الخام وقطع الغيار ... الخ على أساس أثمان شرائها الفعلية مضافاً إليها نفقات النقل والتخزين . وتقدر المنتجات النهائية على أساس التكلفة المخططة للمصنع . وتقدر السلع غير النهائية على أساس تكلفتها الفعلية ولكن دون تجاوزها للتكلفة المخططة أما السلع التي تم شحنها الى المشروعات المشتريه فتقوم على اساس تكلفتها المخططة مضافاً إليها نفقات النقل (١) .

ولا يقوم البنك بتقديم الائتمان المقرر للمشروع لتكوين مخزونه السلع الموسمي دفعة واحدة ، إذ قد يؤدي ذلك الى استخدام المشروع لكل الوسائل النقدية الحاضرة فى شراء مستلزمات انتاج قد لا يحتاج إليها فيما بعد بسبب تغير ظروف الانتاج او تغير اساليبه الفنية . لذلك فإن البنك يتولى تزويد المشروع بالائتمان المقرر له وفقاً لمدى تقدمه فى تنفيذ عملياته الانتاجية المخططة

R.W. Davies : The Development . . . op. cit., p. 158 (١)

M.M. Usovskii : Short-term Credit . . . op. cit., p. 73 (٢)

أو فو، تركبمه لمخزونه السلمي (١) . وبذلك يستخدم الائتمان في تحقيق توزيع متوازن للموارد المادية في عمليات الإنتاج وتحقيق رقابة مصرفية على الانجاز الفعلي للخطط (٢)

وعند منح الائتمان لتمويل المخزون السلمي الموسمي ، يشترط تغطيته بالقيم المادية التي يتكون منها هذا المخزون .

وقد ذكر البروفيسور Raymond Powell في دراسة له عن السياسة النقدية السوفيتية (٣) ، ان ربط عمليات الاقتراض التي يباشرها الجوس بنك بتمويل المخزون السلمي لا يخرج عن كونه ترديدا لنظرية القروض التجارية commercial loan theory التي نشأت في إنجلترا وحكمت السياسة

(١) طبق البروفيسور Usoskin مثالا لايضاح الكيفية التي يتم بها منح الائتمان المصرفي لتمويل المخزون من المنتجات النهائية ، فذكر أنه « اذا كان قدر في خطة أحد مصانع الأغذية المطلوبة أن يحتفظ بمخزون موسمي من منتجاته النهائية تبلغ قيمته ٥٠٠٠٠٠ روبل ، فإن البنك يمكنه تقديم ائتمان لهذا المشروع في حدود القيمة المذكورة وباتخاذ المخزون منها مثلا ، فإذا بلغت قيمة المخزون ١٥٠٠٠٠ روبل فإن البنك يمكنه منح ائتمان في حدود هذا المبلغ فقط ، وعندما ترتفع قيمة المخزون الى ٣٥٠٠٠٠ روبل يكون المشروع الحق في الحصول على ائتمان اضافي في حدود ٢٠٠٠٠٠ روبل وهكذا حتى يصل المخزون الى ما قيمته ٥٠٠٠٠٠ روبل . فإذا تجاوزت القيمة هذا الحد فإن البنك يستع من تقديم أى ائتمان اضافي » .

انظر :

Ibid., p 71

Ibid., pp 71-72

(٢)

Raymond P. Powell: Soviet Monetary Policy. An (٣)

unpublished doctoral thesis (University of California 1952) chap 5

السلفية للبنوك التجارية الانجليزية ومن سار في تقليدها روحا طويلا من الزمن
رغم ما شابها من مثالب^(١)

وعلى الرغم من وجود بعض أوجه الشبه بين السياسة النقدية السوفيتية
ونظرية القروض التجارية ، إلا أنه لا يمكن اطلاق القول بوجود علاقة

(١) ان الحرس الشديد على سيولة البنوك التجارية في اقتصاد السوق يمكن أن يعد سبباً
رئيسياً في ظهور نظرية القروض التجارية (أو مبدأ الكياليات الحقيقية
real oills doctrine) التي ذهبت الى القول بوجود نوع معين من الأصول يستمع
بسيولة ذاتية self = liquidating assets مثل الأوراق التجارية المضمونة بسلع
مادية في مرحلة الصنم أو التسويق . اذا تحول هذه الأصول بطريقة تلقائية الى نقد
بمجرد بيع السلع موزوع هذه الأوراق التجارية . ولذلك فالت ائتمراض بفهم الأوراق
التجارية التي تنشأ من عمليات تجاويه حقيقه يحقق سيولة للبنوك .
وكان من أهم أوجه النقد التي وجهت الى هذه النظرية هو الخلط بين السيولة بالنسبة للبنك
الواحد والسيولة بالنسبة للجهاز المصرفي كجموعة ، اذ لا تتوقف سيولة أصل معين بالنسبة
لبنك الواحد على طابعه هذا الاصل ، وانما تتوقف على امكانية تحويله الى نقد حاضر عند
الحاجة الى ذلك . وتتوقف هذه الامكانية في النظام الاول على وجود سوق يتابع فيها هذه
الأصول ، فاذا توافرت الاسواق المالية الواسعة النشطة فيتم الاصول طويلة الاجل
كالأوراق المالية طويلة الاجل ، فان سيولة هذه الاخيرة لن تقل محال عن الاصول
قصيرة الاجل .

أما بالنسبة للجهاز المصرفي كجموعة ، فان السيولة تتوقف على مدى اعتماد البنك المركزي
للقيام بدوره بصفته المقرض الاخير (أي لتحويل أصول البنوك الى نقد بالطلول علما في
حيازتها عند الضرورة) اذ تتنوع مختلف الاصول من حيث صعوبة التحويل الى نقد في
حالات أزمات المال عندما تسارع البنوك الى تحويل أصولها الى نقد عاجزة .

انظر في نقد النظرية : د . محمد زكي شاهي : مقدمة في النقد والبنوك المرجح

بينها (١) .

والى يتبنى مناقشة هذا الموضوع مناقشة موضوعية ، فإنه يتعين البحث عن درافع الوحدات المصرفية في اقتصاد السوق في إيلاء عادل السبلة اهتماما كبيرا عند ممارستها لنشاطها التسليبي ، ودوافع بنك الدولة في توجيه قروضه لتمويل المخزون السلي

فبالنسبة للبنوك التجارية في اقتصاد السوق ، فإنها تسيطر على وحدات النشاط السلي بحكم كونها تتعامل في الائتمان كسلعة لازمة لها سواء في مجال تزويدها برأس المال النقدي أو في تمكينها من تسويق انتاجها . ومن هنا اكتسب موقع البنوك التجارية من النظام الاقتصادي حساسية خاصة ، إذ تتركز في هذا الموقع كل عوامل عدم الاستقرار Instability التي تنشأ نتيجة الصراع القائم بين الوحدات الاقتصادية المتنافسة .

ولما كان استقرار مجالات التوظيف بالنسبة للبنوك التجارية مرتبطا تماما باستقرار النشاطات الاقتصادية المختلفة ، وهو الأمر الذي لا يتوافر في اقتصاد السوق ، فقد نشأ من هنا حرص البنوك التجارية على السبلة النقدية لمواجهة طلبات الدائنين المحتملة في أى وقت من الأوقات

أما بالنسبة لبنك الدولة السوفيتي ، فإنه لا يسعى الى توفير السبلة حيث لا يوجد ما يدفعه الى ذلك . فالميكمل الاقتصادي السوفيتي مختلف عن هيكل

(١) ذكر Podolski أنه لم يثر على أمارة واحدة الى نظرية الفروض التجارية في الكتابات المأدوم من دول أوروبا الشرقية

الاقتصاد الرأسمالى فى صورته الاحتكارية ، إذ تدخل الوحدات الاقتصادية فى الاقتصاد السوفيتى فى اطار الملكية الاجتماعية ، كما أنها تباشر نشاطها ونفا لخطة اقتصادية شاملة . ومن ثم فإن بنك الدولة لا يخشى من وجود تيارات سحب غير متوقعة من أرصدة الوحدات الاقتصادية المودعة لديه . هذا بالإضافة الى أن بنك الدولة لا يسعى إلى تحقيق الربح ، ومن ثم فإنه يلتزم عند ممارسته لدوره التمويلى بمحدود خطته الائتمانية لا يتجاوزها ، فضلاً عن أنه يعمل دائماً على التأكد من توجبه القروض التى يمنحها للوحدات الاقتصادية إلى الأغراض المدرجة فى خططها بهدف تجنب أية انحرافات قد تخرج بالخطة عن مسارها .

ومن هنا يمكن القول أنه على حين استهدفت البنوك التجارية من تطبيق نظريه القروض التجارية تحقيق التوازن المستمر بين تيار السحب وتيار الاداع بما يوفق بين اعتبارات السيولة والربحية والامان ، فإن السياسة النقدية السوفيتية تستهدف تحقيق أفضل تخصيص ممكن لموارد الائتمان واستخداماته الخلقية ، ويتم ذلك بأن ينحصر لكل مشروع الائتمان الضرورى اللازم لتحويل مخزونه السلمى المخطط ومقابلة ذلك الجزء من رأسماله المتداول الذى يتمثل فى المخزون من المنتجات تامة الصنع خلال الفترة التى تمتد من لحظة انتاجه إلى لحظة تسويقه (٢) .

ولا يقتصر تمويل المخزون السلمى على قطاع الصناعة وحده ، وإنما يقيم الجوس بنك بتزويد القطاع الزراعى أيضاً (مزارع الدولة والمزارع الجماعية)

(١) د. صبحي قريشه : الدور التمويلى ... المرجع السابق ٢٢ - ٢٣ .

D, Hodgman : Soviet... op. cit. pp 119-110

بالائتمان قصير الأجل تمويل النفقات الموسمية لنشاطها الانتاجي، مثل تكوين مخزون موسمي من العلف وقطع الغيار الخاصة بالآلات الزراعية في حدود استهلاكها الموسمي وكذلك لنفقات نفقات لتفلاحة ونثرية الماشية^(١). وتلقى التنظيمات التجارية كذلك ائتمانا قصير الأجل لشراء السلع اللازمة لنشاطها وتخزينها مرة واحدة ثم بيعها بعد ذلك . ولقد قدر أن رأس المال الذاتي للتنظيمات التجارية لا يتجاوز ١٤٪ في حين يبلغ رأس مالها المقترض حوالي ٧٢٪ من مجمل رأس مالها العامل (٢) .

وبالنسبة للشروعات الصناعية التي لا تحدث تغيرات موسمية في نشاطها الانتاجي فإن حساب ائتمان الجوس بنك الذي يمنح لها يعتمد أساسا على دورة مواردها المادية وقيمة الاجور والمرتبات المدفوعة فيها ، وهكذا يسهم كل من الائتمان المصرفي ورأس المال الخاص للمشروع . نسبة من مجموع رأس المال العامل (٣)

ويلى ذلك من أغراض الائتمان قصير الأجل الذي يوجه لتمويل رأس المال العامل للمبروع هو تمويل السلع في الطريق *goods in transit* * *

V. Pereslegin: Finance . . . 'op. cit., pp 170-171 (١)

M. Usokin: Short . . . 'op. cit., p 65 (٢)

* دورة الموارد المادية هي الدة التي تبدأ من لحظة الاتاق على الانتاج الى لحظة استلام حصة بيع هذا الانتاج .

V. A Vorobyev: Credit & Industrial Development in (٣)

Soviet Economic Reform. op. cit., p 89; Usoskin., op cit, 75; Soviet Financial System. op. cit., p 136

* الائتمانات لتمويل السلع في الطريق هو تمه الائتمان مقابل مستندات تحت التغطية credit on documents in transit

ويغطي الائتمان الممنوح لهذا الغرض الفترة الزمنية الواقعة بين تاريخ شحن البضاعة للمشتري والمشتري وتاريخ سداد قيمتها، وذلك حتى تتمكن المشتريات المنتجة (البائعة) من مواصلة نشاطها الإنتاجي. ويمنح الائتمان في حدود تعادل قيمة السلع المشحونة، ويسترد فور استلام فرع البنك الذي يتعامل المشروع المنتج معه اخطاراً من فرع البنك الذي يتعامل معه المشروع المشتري بأن قيمة البضاعة قد سددت (١). ويقدر الائتمان الممنوح لهذا الغرض بحوالي ١٩٪ من اجمالي الائتمان الممنوح لتمويل رأس المال العامل.

ويمنح الائتمان قصير الاجل أيضاً من أجل تغطية الاحتياجات المالية العارضة للمشروعات والتي تطرأ في غمار عملياتها الإنتاجية والتسويقية نتيجة لأسباب تخرج عن إرادتها. ومثال ذلك تجاوز الأرقام المحددة في خطة الإنتاج، عدم الأنظمة في استلام المواد الأولية، تبكيم الموردين في تسليم المخزون السلي الخاضع بالربع سنة التالي، التأخير في شحن السلع المنتجة لأسباب تعود إلى شركات الشحن ذاتها، تغيير خطط الإنتاج الشهري أو الربع سنوية، إلى غير ذلك من الأسباب. ففي مثل هذه الحالات يمنح ائتمان قصير الأجل حتى يمكن ضمان استمرار المشروعات في تنفيذ أهداف الإنتاج المحددة لها، وتحسين إجراءات الدفع والأقل قدر المستطاع من تعثر المشروعات المشتري في الوفاء بالتزاماتها ومعالجة مصالح الموردين (٢).

(١) M. Usokin : Short . . . op. cit., p 76; Pereslégín;

Finance . . . op. cit., p 168

Ibid., pp 166—167; M. Usokin: Short-term Credit . . . (٢)

op. cit., p 76; V. Gerashchenko: The Banking System . . .

op. cit., pp 147—148; V.A. Vorobyev : Credit . . . op. cit., p 90

و يمنح الجوس بنك الائتمان قصير الأجل للمشروعات الصناعية لتمويل إنتاج أنواع جديدة من السلع التي تتميز بالجودة وذلك تشجيعاً لهذه المشروعات على الأقدام على الإنتاج الجديد دون تردد ، ويسدد الائتمان من حصة يسع هذه السلع (١) .

تطور الائتمان قصير الأجل بحسب أغراضه (٢)
(أرصدة القروض في نهاية العام)

(بملايين الروبلات)

١٩٤٠	١٩٥٠	١٩٦٠	نسبة ١٩٤٠ إلى ١٩٥٠
٥٥٧٤	١٧٣٣٨	٤٢٧٤١	٧٦٦
إجمالي الائتمان قصير الأجل : ويشمل -			
١٠٧٤	٢٨٩٨	٨٣٩٦	٧٨٠
- تمويل المخزون السلمي			
١٦٠	٤٧٢	٨٤٣	٥٢٧
- تمويل الإنتاج في مرحلة التشغيل			
٧٤٣	٧٢٤	١٨٩٥	٧٨٣
- د المخزون من المنتجات تامة الصنع			
١٨٨٧	٤٩٩٤	٨٣٤١	٤٣٩
- د مقابل سلع في الطريق			
١٨٦٠	٦٣٤٧	١٨٦٨٧	١٠٠٠
- د السلع في مرحلة التوزيع			

ومن هذا الجدول يتضح أن أرصدة القروض قصيرة الأجل في الاقتصاد القوي قد ازدادت خلال الفترة محل البحث بـ ٧,٧ مرات ، ونمت أرصدة القروض المقدمة لتمويل المخزون السلمي بـ ٧,٨ مرات خلال فترة عشرون عاماً في حين تمت خلال السنوات العشر الأخيرة بحوالي ٢ أضعاف فقط .

Ibid., p 90

V, Pereslegin: Finance & Credit... op. cit., p 156

(١)

(٢)

وبالنسبة للإنتاج في مرحلة التشغيل ازدادت أرصدة القروض خلال العشرين عاماً بـ ٣٤ مرات في حين ازدادت في العشرين سنوات الأخيرة بـ ١٠٨ مرة فقط . وتدل هذه البيانات على أن الدورة الإنتاجية قد قصرت مدتها ، بمعنى أن السلع أصبحت تصنع في وقت أقل . وبلاحظ أيضاً أنه في السنوات العشرين الأخيرة من الفترة محل البحث ، كان تصرف المنتجات تامة الضمن يتم بصورة أسرع ، فقد ازدادت أرصدة السلفيات خلال هذه الفترة بـ ٢٦ مرة فقط في حين بلغت نسبة زيادتها خلال العشرين سنة ٧٨ مرات مع الأخذ في الاعتبار نمو الإنتاج الصناعي خلال العشرين سنوات الأخيرة من الفترة محل البحث بأكثر من ثلاثة أضعاف حجمة في بداية الفترة (١)

وبشترط سداد الائتمان للبنك خلال مدة محددة . ويتم تحديد موعد السداد وفقاً لخطط استهلاك المواد الأولية والمواد الأخرى أو وفقاً لخطة بيع السلع والمنتجات النهائية (٢) . وعلى الرغم من أن فترة السداد لا تتجاوز العام كقاعدة عامة ، إلا أن للجوس بنك حق منح ائتمان لتمويل الاحتياجات المؤقتة للمهرومات من رأس المال العامل تصل آجاله إلى عامين (٣) . ويسدد الائتمان بالكيفية التي يتفق عليها بين البنك والمشروع .

ويتقاضى الجوس بنك فوائد على القروض قصيرة الأجل التي يقدمها للمشرومات يختلف سعرها بحسب القرض الذي منح القرض من أجل تمويله . ويوضح الجدول التالي التطور الذي طرأ على هيكل أسعار الفائدة على القروض

Perelegin : Finance . . . OP. cit., pp 156-157 (١)

M. Usokin : Short-term . . . op. cit., pp 73-74 (٢)

Y. A. Vorobyev : Credit . . . op. cit., p 91 (٣)

قصيرة الأجل (١) .

١٩٦٦	١٩٦٤ إلى ١٩٦٠	١٩٥٥ إلى ١٩٦٣	١٩٣٦ إلى ١٩٥٥	١٩٣١ إلى ١٩٣٦	
٢	٢	٢	٤	٦	سعر الفائدة على القروض المخططة
حوالى ٦	٧	٢	٤	٨	سعر الفائدة على القروض الممنوحة لتغطية الاحتياجات المؤقتة
١	١	١	٢	٤	سعر الفائدة على القروض الممنوحة لإجراء تسويات
حوالى ٨	٥	٣	٦	٨	سعر الفائدة على القروض المستحقة ولم تسدد

الطلب الثانى

دور الجهاز المصرفى فى تمويل النشاط الاستثمارى للمشروعات

سوف نتناول فى هذا المطلب الموضوعات الثلاث التالية :

١ - الاستثمارات ، أهميتها ، وهيكل توزيعها وقواعد تحديد كفايتها

الاقتصادية .

Pcellin (P.), Rudanov (L.) L'interet et l'autonomie financiere. Den'gi kred, 1966, 12. "L'U.R.S.S. et les Pays de L'Est No 4 Vol. VIII, 1967, p 894

* الاستثمار هو النفقات النقدية التى يكون القرض منها خلق أصول ثابتة جديدة إنتاجية وغير إنتاجية وتجديد وتوسيع الأصول الثابتة القائمة . وتشمل الأصول الثابتة الإنتاجية : والآلات والمعدات والمباني التى يتم فيها الإنتاج وهياكل الانتاج ووسائل النقل والاشبه التى تستخدم لانتاج والادوات والمعدات التى يزيد عمر تشغيلها على عام ولا تقل قيمته الوحدة منها عن ٥٠ روبل . وتشمل الأصول الثابتة الموجهة الى الاستخدام الاجتماعى أو الادارى المجموعة غير الإنتاجية من الأصول الثابتة ، وهى تحتل حوالى ٤٠٪ من مجموع الأصول الثابتة فى البلاد .

٢ - أسلوب تمويل الاستثمارات ، مع التفرقة بين الأسلوب الذى كان متبعاً فى الفترة السابقة على الإصلاح الاقتصادى عام ٦٥ والأسلوب الذى اتبع فى الفترة اللاحقة له .

٣ - القواعد التى تحكم تمويل الاستثمارات والتى صدر بها قرار مجلس وزراء الاتحاد السوفيتى فى ٨/١٠/١٩٦٥ .

(١) الاستثمارات . أهميتها وهيكلا توزيعها وقواعد تحديد كفايتها

الاقتصادية :

اهتم الاتحاد السوفيتى منذ أن قامت الثورة فيه بالاستثمارات اهتماماً خاصاً بسبب الدور الذى تؤديه فى خلق الأسس المادية والتكنيكية للمجتمع الشيوعى ، ولكونها وسيلة هامة تعمل على تغيير الهيكل القطاعى والإقليمى للإنتاج وبناء صناعات جديدة متقدمة ، وتقديم أساليب فنية جديدة مع رفع الكفاءة الإنتاجية للعمل . ولم يكن المخططين - أبان إء -داد الخطة الخمسية الأولى - يولون اهتماماً كبيراً بتحديد الكفاءة الاقتصادية للاستثمارات ، وإنما انحصر اهتمامهم فى إقامة هذه الاستثمارات وزيادة حجمها بأى نمى لدفع عجلة التقدم الاقتصادى .

وقد تطور معدل تزايد الاستثمار فى الاتحاد السوفيتى تطوراً ملحوظاً منذ أن بدأ تنفيذ الخطة الخمسية الأولى . فإذا اعتبرت نسبة الاستثمارات المحققة فى عام ١٩٢٨ بواسطة الدولة والتنظيمات التعاونية (مع استبعاد المزارع الجماعية) = ١٠٠ فإن هذه النسبة بلغت ٨٦٢ ٪ عام ١٩٤٠ ، ٧٧١ ٪ عام ١٩٤٥ ، ٥٥٨٧ ٪ عام ١٩٦٠ ، ٨٤٨٩ ٪ عام ١٩٦٦ (١)

وتوجه الاستثمارات في الاقتصاد القوي إلى الصناعة والتقل والانتاج الزراعى والتجارة والتخزين وبناء المساكن والمدارس . . . الخ . وبستانر قطاع الصناعة وحده بما يقرب من نصف أجمالى هذه الاستثمارات (١) . وتحمل الصناعات الثقيلة فى هذا القطاع أهمية كبرى وذلك على نحو ما يوضح الجدول التالى :

ويحدد الحجم العام للاستثمارات في الاتحاد السوفيتى بشكل أساسى بقيمة الدخل القوي المنتج ، فكلما زادت قيمة هذا الدخل كلما زاد الجزء المستخدم منه والذي يوجه من خلال الاستثمارات الى تجديد الانتاج الموسع . وتحدد قيمة هذا الجزء في ميزان الدخل القوي وتوزيعه واستخدامه النهائي^(٢) . وعلاوة على ذلك تتحقق الاستثمارات أيضا على أساس اقتطاعات انخفاض القيمة التي تعمل على تغطية الاصلاحات الرأسمالية بالاضافة الى احلال أو تجديد الأصول الثابتة التي لم تعد صالحة للاستعمال . وبحسب المقدار السنوى لهذه الاقتطاعات على أساس نسبة مئوية معيارية من قيمة الأصول الثابتة . وقد طبقت منذ عام ١٩٦٣ معدلات جديدة لانخفاض القيمة تتفاوت نسبتها باختلاف نوع الأصول الثابتة ، وبوضع في الاعتبار عند تحديد

Soviet Financial System. op. cit., p 236

(١)

(٢) تبلغ نسبة التراكم حوالى ٣٥ - ٢٠٪ من الدخل القومي في الاقتصاد السوفيتى؛ وتعمل حصة التراكم التي تستخدم في زيادة الأصول الثابتة الاتتائية الى ٣٨ - ٤١٪ من اجمالى قيمة التراكم . وتتراوح الحصة التي تستخدم في زيادة الأصول المادية المتداولة والاحتياطي بين ٣٤ - ٤٣٪ .

انظر :

Soviet planning . . . op. cit., 117-118

جدول يبين تطور توزيع الاستثمارات بين فروع (١)
الاقتصاد القوي المختلفة (مع استبعاد المزارع الجماعية)
(بأسعار المقارنة)

الخطبة الخامسة	الخطبة الخامسة الرابعة	الخطبة الخامسة الثانية	الخطبة الخامسة الأولى	١٩٢٨ - ١٩١٨ *
٤٧٨٨	٤٦٠٠	٤١٢٢	٤١٦٧	٣٨٠٠
الصناعة : وتشمل				
قسم أ (الخاص بإنتاج السلع الانتاجية	٤٢٣٨	٤٠٠٠	٣٤٢٩	٣٦٠٤
قسم ب (الخاص بإنتاج السلع الاستهلاكية	٥٠٠	٦٠٠	٦٠٨	١١٦٠
الزراعة	٧٢٧	٧٢٣	٨٠٠	١٢٢٦
صناعات التشييد	٣٢٤	٢٢٣	٠٠٧	١٠٠
النقل والمواصلات	١٠٠٧	١٤٢٦	٢١٢٦	١٨٢٨
الإسكان	١٥٠٧	١٢٢٨	١٠٢٣	٩١٢٧
التشييد فى مجال التجارة	١٢٢٧	١٦٠٠	١٨٢٢	١٢٢٢
والخدمات البلدية والصحية	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	٩٠٠
والثقافية والتعليم	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠

طراز المعدات ودرجة استخدام الأصول وفترة الاحلال بالنسبة للمعدات^(١).
وتغطي اقطاعات انخفاض القيمة حالياً حوالي ٠,٢٪ من مجموع قيمة الاستثمارات
في الاقتصاد السوفيتي^(٢).

وبذلك يمكن التعبير عن حجم الاستثمارات المطلوبة خلال فترة الخططة
بالمعادلة التالية :-

$$ث = ث د + ا \text{ حيث :}$$

ث = الاستثمارات المطلوبة .

ث د = نصيب التراكم في الدخل القومي ، د = الدخل
القومي

ا = اقطاعات انخفاض القيمة المخصصة لاحلال
أو تجديد الأصول الثابتة^(٣)

Soviet Financelal op. cit., p 135

(١)

وبحسب معدل الاستهلاك طبقاً للمعادلة التالية :

$$م = (ث + ص) / ث ع \times ١٠٠ \text{ حيث :}$$

م = معدل الاستهلاك السنوي ؛ ث = التكلفة الاصلية للاصل .

ص = اجالى النفقات التقديرية اللازمة للاصلاحات الرأسالية خلال الفترة المتوقعة
لحياة الاصل.

ع = العمر الاتاخي .

Soviet Planning. op. cit., p 117

(٢)

(٣) أما اقطاعات الارباح التي تخصص لتغطية الاصلاحات الرأسالية فلا تعتبر مصدراً.

لتبويل الاستثمارات الجديدة ، لأن الاصلاحات الرأسالية لا تتضمن أى زيادة في القدرة،
الاتاخية للاصل وإنما تؤدي الى اطالة حياة الاتاخية عن الفترة المحددة أصلاً .

وتبين الخطة الاقتصادية القومية توزيع الاستثمارات بين مختلف فروع الاقتصاد القومي وصولاً إلى الأهداف الإنتاجية المطلوب تحقيقها .

ويوجه أكثر من نصف المبالغ المخصصة للاتفاق على الاستثمارات لعمويل أعمال البناء والتشييد في حين يوجه الباقي للحصول على التجهيزات الفنية والآلات مع الاتجاه إلى زياده نصيب هذه الأخيرة على حساب الانشاءات (١) .

تطور هيكل الاستثمارات الرأسمالية في قطاع الدولة (٢)
والمنظمات التعاونية (مع استبعاد المزارع الجماعية)

(نسبة مئوية)

١٩٦٥	١٩٦٤	١٩٥٨	١٩٤٠	
٥٨	٥٨	٦٢	٧٨	استثمارات في أعمال البناء والتشييد
٣٤	٣٥	٣١	١٥	استثمارات في الآلات والمعدات
٨	٧	٧	٧	استثمارات أخرى
١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	

(١) وتقدر لجنة الدولة للتشييد بالاتحاد السوفيتي « الجوستروي Cossiroi أن الاتفاق على أعمال البناء والتشييد سوف يبطأ إلى ٤٠ - ٤٥ ٪ من الحجم الكلي للاستثمار في الصناعة حتى عام ١٩٨٠ وستزيد بالتالي نسبة الاتفاق على المعدات إلى المجموع ، وسوف يكون لذلك أهمية كبرى لزيادة كفاية الاستثمارات .
أنظر :

Soviet Financial System. op. cit., pp 235—236

The U.S.S.R in Figures for 1965. op. cit., p 95

(١)

وعند تخطيط عمليات البناء والتشييد يراعى نظام الأولويات الذى يفضى بتركيز الموارد المادية وموارد العمل والموارد المالية فى أعمال التشييد ذات الأهمية الخاصة وعلى رأسها المشاريع الانتاجية *productive projects* وكذلك أعمال التشييد التى تتوافر معداتها بالكامل بحيث تكون معدة للتشغيل بسرعة وذلك ضمانا لعدم بثره الموارد التمويلية أو تجميدها فى أعمال بناء غير مستكملة (١) .

وقد وضعت فى عام ١٩٥٩ مجموعة من القواعد الخاصة بتحديد الكفاية الاقتصادية للاستثمار الرأسمالى والآلات الجديدة ، وذلك حتى يمكن زيادة كفاية الاستثمارات إلى أقصى حد ممكن (٢) . ويستخدم الجهاز المصرفى قائمة القواعد هذه عندما يقوم بتوفير الموارد الائتمانية اللازمة للاستثمار الرأسمالى (٣) .

ويعتبر معامل الكفاية الكلية (*coefficient of total efficiency*) المطلقة هو مؤتمر للكفاية الاقتصادية لمجموع الاستثمار فى الاقتصاد كله ، وهو نسبة الزيادة فى الناتج الصافى إلى مقدار الاستثمار الرأسمالى الذى يؤدى إلى هذه الزيادة . وهناك بعض المؤشرات النوعية للكفاية الاقتصادية للاستثمار

S. Ginzburg: New Developments in Construction Financing (١)
in "Reform of Soviet Economic Management, Vol. II (Myron Sharpe ed.) International Arts & Sciences Press, White Plains, N.Y. 1966 p. 63; Soviet Financial System. op. cit., pp 240,352

(٢) وقد صدق على قواعد تحديد الكفاية الاقتصادية لاستثمار الرأسمالى والآلات الجديدة مجلس رئاسة أكاديمية العلوم بالاتحاد السوفيتى فى ١٩٥٩/١٢/٢٣
Ibid., p 237 (٣)

الرأسمالى كمقدار الاستثمار بالنسبة للوحدة من الناتج أو بالنسبة للوحدة من الطاقة (الاستثمار النسبي relative investment) ، أو الناتج المطلوب بالنسبة للفرد ، أو تكاليف الإنتاج فى المشروعات الجديدة أو المشروعات التى تم توسيعها أو تجديددها (مع وضع تكاليف النقل فى الاعتبار) ، وكفترة تشييد المشروع ، وربحية الناتج المحقق ، وفترة استرداد مائد الاستثمار recoupment period - (١) وإذا مانساوت مقادير الاستثمار فى مشاريع projects ذات تكاليف إنتاج مختلفة (مع بقاء الظروف الأخرى على حالها) فإنه يتم اختيار المشروع ذى تكاليف الإنتاج الأقل . وإذا مانساوت تكاليف الإنتاج للمشاريع فى حين تفاوت مقادير الاستثمار المطلوبة ، يتم اختيار المشروع الذى يتطلب استثماراً أقل . وإذا كان المشروع الذى يتطلب مقدارا أكبر من الاستثمار هو صاحب تكاليف الإنتاج الأقل ، فإنه يكون من الضرورى والحال كذلك تحديد فترة استرداد للاستثمار الاضافى ، أى معامل لمقارنة كفاية الاستثمار الرأسمالى . وعند تحديد أكثر المشاريع كفاية ، يوضع فى الاعتبار عوامل أخرى الى جانب فترة استرداد عائد الاستثمار مثل تأثير الاستثمار المخطط على القروع المترابطة من الاقتصاد ، انتاجية العمل ، المواد الأولية ، الاحتياجات من القوود والمعدات ، مدى استخدام المعدات ، مدى تخمى البناء مع الاساليب الحديثة ، وكذلك طول فترة التشييد ، ومواعيد استخدام الطاقة الانتاجية الجديدة . (٢)

(١) تعرف فترة الاسترداد بأنها الفترة التى يصبح فيها العائد من الاستثمار مساوياً لرأس المال المستثمر ، أو هى الفترة التى يستطيع العائد من الاستثمار خلالها تمويش رأس المال المستثمر فى المشروع .

(٢) أسلوب تمويل الاستثمارات الرأسمالية

لم يكن الأسلوب المتبع لتمويل الاستثمارات الرأسمالية في الاتحاد السوفيتي واحدا منذ أن بدأت حركة التصنيع على نطاق واسع في السنوات الأولى من الثورة . فعند بداية حركة التصنيع كان الاستثمار الرأسمالي وغيره من نفقات مشروعات الدولة تغطي أساسا عن طريق الائتمان المصرفي ، الأمر الذي مكن الدولة من تدعيم رقبتها على استخدام الموارد ، كما مكن البنوك ، عند تقديم القروض ، من الكشف عن الموارد الخاصة للمشروعات والتي يمكن توجيهها نحو البناء . وكان على المظاظ التي تحصل على الائتمان المصرفي أن تكمل تنفيذ المشاريع في الوقت المحدد لذلك ، وسداد القروض في المدة المتصورة عليها وأداء العمل بطريقة اقتصادية . ومن هنا كان نظام الائتمان طويل الأجل يستخدم في هذه الفترة باعتباره القناة التي تمر من خلالها موارد الميزانية المخصصة للشيد الرأسمالي . (١)

وفي ١٧ مايو ١٩٢٠ أنشئت إدارة الائتمان الصناعي الطويل الأجل في بنك التجاره والصناعة . بغرض منح الائتمان للمشروعات الصناعية لآجال تتراوح بين سنة وعشرة سنوات . وكانت هذه الإدارة تستمد مواردها من أرباح المشروعات ومن موارد البنك ذاته . وفي ١٤ يوليو ١٩٢٧ اتفردت هذه الإدارة بتقديم موارد الميزانية المخصصة لتمويل الاستثمارات الصناعية (٢) .

يبد أنه بحلول عام ١٩٢٨ كان حجم الاستثمارات يتطلب فعلا إعادة تنظيم البنك المذكور ، فنحو - ٤ / ١ / ٢٨ إلى بنك الائتمان طويل الأجل

Soviet Financial System. op. cit., pp 97—98

(١)

T.M. Pedolski : Socialist . . . op. cit., p 26

(٢)

للصناعة والكهرباء (٢) . وكانت موارد هذا البنك تتكون من الأرصدة الخاصة التي يتم اقتطاعها من الأرباح الصناعية ومن جزء كبير من أرصدة انخفاض القيمة ومن مخصصات الميزانية ، إلا أن النسبة الكبرى من الأموال المخصصة للاقراض طويل الأجل كان مصدرها الاقتطاعات من أرباح الصناعات الخفيفة (١) . ومنذ عام ١٩٢٩ أصبح أسلوب تمويل الاستثمارات الرأسمالية في الصناعة هو « منح الميزانية غير القابلة للرد *non-repayable budgetary grants* » وهي منح مجانية لا تتحمل أية فوائد ، وتم تصفية أرضه الإثنان طويل الاجل ، والغيت جميع الديون الصناعية لبنك الائتمان طويل الاجل للصناعة والكهرباء (٣) .

وفي عام ١٩٣٤ انتقلت فروع الاقتصاد الأخرى الى نظام تمويل التشيد الرأسمالي عن طريق منح من الميزانية غير قابلة للسداد (٤) ، واستبقى الائتمان

(١) Bank Dologosrochnogo Kreditovaniia Ppromyshlennosti i Elektrokhozyaistva)

Soviet Financial System. op. cit., p 98 (٢)

(٣) وأن أسلوب تمويل الاستثمارات الرأسمالية عن طريق منح الميزانية المجانية . مطبقاً في هذه الفترة أيضاً في غالبية الدول الاشتراكية .

أنظر :

Zdzislaw Fedrowicz : New Elements in Financing Investment in Socialist Countries. I. N p. Cairo, Memo 648, 1966 p 3

(٤) وقد ذكر Arnold أن البنوك المتخصصة كانت تعتبر في ظل نظام منح الميزانية غير القابلة للسداد مجرد جهاز مكنون لنظام الميزانية ، وعلى الرغم من أن هذه المؤسسات كان يطلق عليها اسم « بنوك » ، إلا أنه كان يجب اعتبارها كذلك من الناحية الواقعية .

أنظر :

T. M. podolski Socialist. op. cit. p 35 (according to A.Z Arnold Banks, Credit and Money in Soviet Russia, New York 1937 p 517

طويل الاجل لاقرض المزارع الجماعية والمنظمات التعاونية لمواجهة الاتفاق على استثمارها (١) .

ويبدو أن أسلوب المنح المجانية في تمويل الاستثمارات كان يتلاءم في ذلك الوقت مع الاتجاه المتزايد نحو التوسع في هذه الاستثمارات في كافة أنحاء البلاد لتوطيد دعائم أساسها الصناعي بصرف النظر عن ترشيد الاتفاق على هذه الاستثمارات أو زيادة كفاءتها (٢) .

وكان الاقتصاديون السوفيت يبررون اتباع هذا الأسلوب في التمويل بأن الاستثمارات هي في نهاية الأمر ملك للدولة ، وأن الأموال المستثمرة في وسائل الانتاج تعتبر أداة لدفع عجلة الانتاج وزيادة الكفاءة الانتاجية وبالتالي تريكيم الموارد المالية التي يعود جزء منها الى ميزانية الدولة في شكل ضريبة على رقم الاعمال أو في شكل اقتطاع من الارباح ، في حين يبقى الشرط الاكبر تحت تصرف المشروعات حيث نستخدمها في الأغراض الواردة في الخطة (٣) .

Soviet Financial System. op. cit. p 98

(١)

ومن هنا كل الاقتصاديون السوفيت يميزون بين التمويل Finansirovanie وهو النوع الذي يتم بموجب اعتماداً غير قابلة للرد وبين الامراض Kreditovanie وهو تقديم الائتمان لاجال محدد يرد بعدها اليك. الا اننا نستخدمنا لفظ التمويل بمعنى الامراض في سياق هذا البحث .

Davies : The Development. op. cit., p 136, 147 ; Nicolas (٢)

Spulber ; Socialist Management & planning, Indiana University press Bloomington & London 1971, p 25 ; V. Batyrcv ; The Economic Reform and the Encreasing Role of Credit, in Reform of Soviet Economic Management. op cit., p 243

I. D. Shor : Long term Credit. op. cit., pp 88 - 89

(٣)

وعلى الرغم من تناقص الأهمية النسبية لمخصصات الميزانية التي توجه لتمويل الاستثمارات وذلك خلال الفترة من عام ١٩٣٥ حتى عام ١٩٦٥ ، إلا أنها ظلت تتمتع بمركزها المتقدم كمصدر من مصادر التمويل الاستثماري .

تطور الأهمية النسبية لمصادر تمويل الاستثمارات الرأسمالية (١)

في الاقتصاد السوفيتي في الفترة من عام ١٩٢٠-١٩٦٣

(نسبة مئوية)

١٩٦٣	١٩٥٠	١٩٤٠	١٩٣٣
٦٠	٦٥.٠	٦٧.٥	٨٢.٥
٤٠	٣٥.٥	٣٢.٥	١٧.٥
١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

مخصصات الميزانية

للموارد الذاتية وموارد أخرى

غير أن تطبيق أسلوب تمويل الاستثمارات الرأسمالية بواسطة منح الميزانية غير القابلة للرد قد كشف عن عيوب كبيرة تمثلت في أهدار موارد الميزانية نتيجة توجيهها نحو استثمارات ذات كفاءة اقتصادية منخفضة ، فضلاً عن أن عدم رد مبالغ التمويل كان السبب في قلة اهتمام مدبري المشروعات بتخفيض نفقات الانشاءات الرأسمالية في مشروعاتهم . وقد كشف عن هذه العيوب تقرير رئيس الوزراء السوفيتي « اليكسي كوسيجن » الذي قدمه في ٢٧ سبتمبر ١٩٦٥ أمام الاجتماع الكامل للجنة المركزية للحزب الشيوعي « في

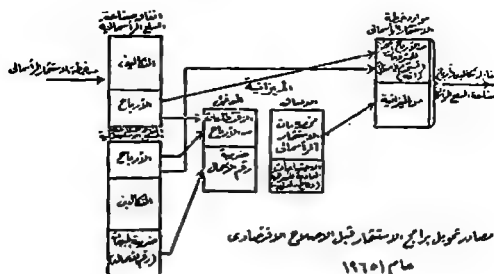
(١) انظر ما أعده من مصادر التالية :

R. W. Davies : The Development, op. cit., p 279 ; I. D. Shor Long ; term Credit, op. cit., p 85 J. Wilczynski ; profit, Risk & Incentives Under Socialist Economic planning op. cit., p 168

شأن تحسين ادارة الصناعات وتطوير التخطيط وتعزيز الحوافز الاقتصادية في الانتاج الصناعي ، فقد جاء في التقرير المذكور « أن الاستثمارات الرأسالية تكاد أن تكون مفررة وفقا لما جاء بالخطة المركزية ، وأنها توجه أساسا إلى انشاء المشروعات الجديدة » وفي العديد من الحالات لا تجد المشروعات العاملة تحت يدها الوسائل المالية الضرورية ، ومن ثم يتعذر عليها استبدال الأصول الانتاجية التي تفادته فنيا بالسرعة المطلوبة الأمر الذي يترتب عليه ابطاء نمو

شكل رقم ٣٧

مصادر تمويل برامج الاستثمار قبل الاصلاح الاقتصادي عام ١٩٦٥



انتاجية القمل وتحسين نوعية السلع المنتجة وتفضيل الاربحية من الانتاج . وقد اقترح رئيس الوزراء لمعالجة هذه المشكلة أن يقوم كل مشروع بانشاء صندوق لتنمية الانتاج تغذى موارده من اقتطاع أرباح المشروع بالإضافة الى جزء من مقابل الاستهلاك الذي يخصص لاحتلال أصول ثابتة جديدة محل الاصول الثابتة المستهلكة ، وبهذا لا يحول هذا الجزء - جسريا على ما

هو متبع الى التمويل المركزى للانشاءات الرأسمالية ولا تحرم المشروعات من استخدامه بمعرفتها وعندما يتشكل هذا الاجراء فان صندوق تنمية الانتاج فى كل مشروع هذا الرصيد فى التحسينات الفنية فى مجال الانتاج (١)

وقد انتقد « كوسيجين » الاسلوب المعمول به فى تمويل الاستثمارات الرأسمالية والذي يتم عن طريق المنح التى تقدمها ميزانية الدولة الى المشروعات دون ما التزام من جانب هذه الأخيرة بردها ، ولهذا لا يولى مديرى المشروعات الاهتمام الكافى لتخفيض نفقات الانشاءات الرأسمالية فى مشروعاتهم أو تقدير كفاءة الاستثمارات الاضافية تقديرا دقيقا . ولذلك فان الأمر يتطلب وجود نظام قادر على حفز المديرين على بذل الكثير من الاهتمام لكيفية استخدام مبالغ الاستثمارات على أحسن وجه ممكن بحيث تقام الاشاءات الجديدة بأقل استثمارات ممكنة وان يتم تشغيلها فى أسرع وقت ممكن ويمكن أحدا للجلول لهذه المشكلة فى التحول من نظام المنح المجانية من ميزانية الدولة إلى نظام القروض طويلة الأجل التى تمنح للمشروعات وتلتزم ردها ، واقترح رئيس الوزراء أن يطبق النظام الائتماني الجديد بالنسبة إلى الاستثمارات الرأسمالية فى المشروعات العاملة فملا أما بالنسبة لأعمال التشييد الجديدة فقد رأى « كوسيجين » أن يطبق بالنسبة لها نظام الاقتراض طويل الاجل إذا كان من المتوقع استرداد

A. N. Kosygin : On Improving Undestrial management (١)
perfecting plauning and Enhancing Incentives in Industrial
production (Izvestia, September 28, 1965) in Reform of Soviet
Economic Management. Vol II (Myron E. Sharpe ed) Interna-
tional Arte & Sciences press, White plains New York 1966; p 22

تقانات الانشاءات بعد فترة قصيرة نسبياً^(١)

وقد ذكر S. Ginzburg أن من العيوب التي سادت لفترة طويلة كتيبة لاتباع أسلوب المنح المجانية في مجال التشييد الرأسمالي هو أن المشروعات كانت تقوم بشراء آلات ومعدات لحساب عملياتها الاستثمارية دون النظر إلى مواعيد تركيبها . وقد تزايد حجم المخزون من هذه المعدات العاطلة فبلغت قيمته في أول يناير ١٩٦٥ حوالي ٢٠٩٧ مليون روبل (ويتضمن ما قيمته ٩٠٠ مليون روبل من المعدات التي تزيد عن الحاجة الفعلية للمشروعات) كما تجاوزت فترات تخزين هذه المعدات خمسة عشر شهراً في المتوسط^(٢)

وقد انتهى الإصلاح الاقتصادي لعام ١٩٦٥ إلى تغيير أسلوب تمويل الاستثمارات الرأسمالية للمشروعات عن طريق منح الميزانية غير القابلة للرد، وعلى وجه الخصوص فيما يتعلق بالمشروعات القائمة التي تزيد النوسع في انشاءاتها

Ibid, p 23

(١)

وراجع في نموذج المناقصات التي داوت حول وجوب التوسع في دور الائتمان طويل الأجل والتمويل الذاتي للمشروعات على حساب الميزانية فيها اتفاق بة مة الاستعدادات الجديدة وتجديد التجهيزات الفنية للمشروعات القائمة :

Zueva (Z) et Gineva (K) Le credit des dépenses industrielles pour l'introduction d'innovation techniques, L' U. R. S. S. et Les Pays de L' Est, 1962 No I pp 126 — 128 ; Belousovich (S) , Le role du credit et du profit pour stimuler les investissements des entreprises, la meme revue, 1964 No 4 pp 705 — 707 ; Barkovsky (N) Les credit pour constituer de fonds fixes, la meme revue, 1966 No 3 pp 621-623

S. Ginzburg : New Developments in Construction Financing. (٢) in Reform of Soviet Economic Management. op. cit., p 65

الاستثمارية وإعادة تجديد جهازها الإنتاجي وكذلك المشروعات الجديدة، التي لا تتجاوز المدة اللازمة لتغطية مبالغ الاستثمارات من أرباحها خمس سنوات. واستبدل به أسلوب آخر هو إما الاقتراض من «سكروى بنك» مقابل تحمل المشروعات بفائدة تدفع للبنك طوال فترة سريان القرض وعلى أن يسدد في مواعيد محددة من الأرباح المتوقعة ومخصصات الإهلاك repayable credit (١) وإما عن طريق الموارد الذاتية للمشروعات، أى من صناديق كميّة الإنتاج بها (٢).

ويتفق هذا الأسلوب الجديد في التمويل مع ما هو مقرر من استقلال مالى للمشروع الصناعى بالإضافة إلى أن إلغاء تمويل الاستثمارات الرأسمالية عن طريق منح الميزانية يدفع مديري المشروعات إلى الاقتصاد فى استخدام الموارد

Soviet Financial System, op. cit., p 310

(١)

(٢) وتنص المادة ١٣ من النظام الأساسى للمشروع الصناعى الاشتراكى على أنه «يكون المشروع مخصصات إهلاك للأصلاحات الرأسمالية أو تجديد الأصول الثابتة تجديداً شاملاً ونشكل مخصصات الإهلاك صندوقاً خاصاً بالمشروع يمكن استخدامه للأصلاحات الرأسمالية أو تجديد الأصول الثابتة، وكذلك للحصول على أجزاء الآلات والتركيبات اللازمة لهذه الأغراض، ولإحلال الأجزاء والتركيبات المالكة». ويمكن للمشروع، إذا كان رشيداً من الناحية الاقتصادية، استخدام مخصصات الإهلاك للحصول على معدات جديدة بدلاً من تجديد المعدات القديمة.

وتستخدم مخصصات الإهلاك لتجديد الشامل للأصول الثابتة فى تمويل الاستثمارات الرأسمالية طبقاً للقانون ٥.

وتنص المادة ٢١ من نفس النظام على أن «المبالغ المنحولة من قيم مادية تمثل أصولاً ثابتة، تبقى تحت تصرف المشروع لاستخدامها للاستثمارات الرأسمالية مضاف إلى الحطة السنوية للقرض».

المالية (الذاتية والمقرضة) المخصصة لهذا النوع من التمويل مع اختيار أفضل الاستثمارات كفاءة وأقلها نفقات وزيادة معدل سرعة دوران الأرصدة في مجال الشيد (١) . هذا بالإضافة إلى أن نظام الائتمان قد جعل في الإمكان تحقيق رقابة مصرفية أكثر إحكاما خاصة عندما تقوم المشروعات بسداد أقساط القروض من الأرباح التي تتحقق لها .

غير أن منح الميزانية غير القابلة للرد قد ظلت توجه لتنفيذ المشاريع الاقتصادية ذات الأهمية القومية والتي لا ترتبط ارتباطا مباشرا بخلق المنتجات أو بيعها ، مثل نفقات تنظيم الأرض وزراعة وتوسيع أحزمة الغابات الواقية ومقاومة الآفات ، ونفقات المساحة الجيولوجية أو الأبحاث العلمية . ومثل هذه النفقات يطلق عليها « تكاليف التشغيل *operatsionnyu raskhody operational costs* » ويتم تمويلها عن طريق « ستروى بنك » أو « الجوس بنك » على أسس مماثلة تماما لتلك التي تطبق في تمويل الاستثمار (٢) .

وبالإضافة إلى ذلك ، فإن منح الميزانية قد ظلت توجه لمقابلة الخسائر المخططة لمشروعات معينة وبتمثل حجم الخسائر المخططة في الفرق بين تكاليف الإنتاج المخططة وأثمان الجملة للمشروع . ويتم تعويض هذه الخسائر بواسطة مؤسسات الجوس بنك في حدود مخصصات الميزانية لهذا الغرض عندما تخرج

١. D. Shor : Long - term Credit for Industry, Vorposy (١) ekonomiki 1970, No 6 Problems of Economics, Dec. 1970 No 8 Vol. XIII p 44. ; S. Ginzburg : New Developments, op. cit., p 66 Soviet Financial System, op. cit., p 241 ; R. W. Davies (٢) The Development, op. cit., p 165

المنتجات تامة الصنع من تحت يد المشروعات المصينة (١)

وتقوم وزارة مالية الاتحاد السوفيتي وزارات المالية بمجموعات الاتحاد والاجهزة المالية المحلية باطلاع ستروى بنك ومؤسسته بالمخطط السنوية لتمويل الاستثمارات في الوزارات والمصالح والادارات المختلفة (ملحوظا بها خطط ربع سنوية) ، مع تحويل موارد الميزانية المخصصة لتمويل هذه الاستثمارات إلى البنك ، كما يتعين أيضا على الوحدات الاقتصادية المختلفة تحويل موارد ذاتية (اقطاعات الأرباح ومقابل انخفاض القيمة) المخصصة لتمويل هذه الاستثمارات إلى البنك كل عشرة أيام بالتقدير المحدد في خططها

وقد تغيرت الأهمية النسبية لمصادر تمويل الاستثمارات بعد الإصلاح الاقتصادي عما كانت عليه قبله ، إذ تراجعت أهمية موارد الميزانية المخصصة لتمويل الاستثمارات وزادت في نفس الوقت أهمية الموارد الذاتية للمشروعات المخصصة لنفس الغرض . وقد ساد نفس هذا الاتجاه في سائر الدول الاشتراكية

عقب الاصلاحات الاقتصادية التي جرت فيها (١)

(٣) قواعد تمويل الاستثمار

اتفق مما تقدم أن الموارد المالية المختلفة المخصصة لتمويل الاستثمارات تركز كلها في يد الجهاز المصرفي : ستروى بنك والجوس بنك حيث يتولى الاول عمليات تمويل الاستثمارات في قطاعات الصناعة والنقل والمواصلات والثقافة والتعليم والصحة والخدمات الجارية والتجارة وخدمات الإسكان في المدن . أما الاستثمارات في قطاع الزراعة والإسكان الريفي وفي بعض

(١) جدول يبين مصادر تمويل الاستثمارات في الدول الاشتراكية

الدولة	مخصصات الميزانية		الأرصدة الذاتية للشروعات		التقروض المصرفية	
	١٩٦٣	١٩٦٩	١٩٦٣	١٩٦٩	١٩٦٣	١٩٦٩
الاتحاد السوفيتي	٦٠		٤٩		—	١
بلغاريا	٧٠		٣٨		١	٣٠
تشيكوسلوفاكية	٦٨		×	٢٨		×
المانيا الديمقراطية	٤٦	١٦	٦١	٤٢	١٢	٢٣
الجزر	٧٥	٥١	٣٧	٢٤	١	١٢
بولندا	٤٨	٢٨	٣٦	٤٤	٨	٣٦
رومانيا	٦١	٤٤	٤١	٣٨	١	١٥

+ = بيان غير متوافر .

المصدر :

فروع الاتفاق المتعلقة ب تطوير الاساليب التقنية فى الاتاج ، فان الجوس بنك هو الذى يقوم ب تمويلها .

ويمك تمويل عمليات البناء والتشيد للمشروعات والتنظيمات والمؤسسات (والى تمحوز حتى الآن على نسبة كبيرة من الموارد المخصصة لتمويل الاستثمارات) قواعد محددة وافق عليها مجلس وزراء الاتحاد السوفيتى فى ٨ أكتوبر ١٩٦٥ (١) .

فلوزارات والمصالح واداراتها الرئيسية والترسات والكوميناته تقدم خطط التشيد الرأسالى التى تمت الموافقة عليها الى ستروى بنك ومؤسسة وهذه الخطة تصدد فيها أعمال البناء والتشيد .مقدما بالنسبة لفترة التشيد كلها مع تحديد نصيب كل سنة من سنوات هذه الاستثمارات على حدة (٢) .

ويرفق بالخطط المقدمة إلى البنك القوائم الرئيسية لمشاريع التشيد title lists وكذلك قوائم أسماء عمليات البناء الداخلى المعتمدة، حيث يتولى البنك فحصها وقبولها بعد التحقق من الآتى :

(١) راجع نس قرار مجلس وزارة الاتحاد السوفيتى الصادر فى ٨ / ١٠ / ٦٥ .

Rules for Financing Constructions (Ekonomicheskaja Gazeta, 1965 No 45) in Reform of Soviet Economic Management. op. cit. pp 316 - 338

* التريت Trust وهو تنظيم اقتصادى يضم عدداً من الوحدات التابعة لفرع معين من فروع الاتاج مكانة أفتياً . ويختص بتنسيق العمل بين مختلف المقروعات الأعضاء وتمويلها بما تحتاجه من موارد والعمل على تعريف منتجاتها . أما المجموع أو الكومينة Gompine فى التنظيم الاقتصادى الذى يضم وحدات لنتاج متكامله رأياً أو مشروعات تتناول إنتاجاً واحداً فى مرحلة مختلفة .

Soviet Financial System. op. cit., p 237

(٢)

- أن تكون النوائم الداخلية مزودة بتصميمات ومستندات تمهيدية (مقاييسات) designs and estimates documents معتمدة بموجب شهادات من الخبراء المختصين (١).

أن تكون التصميمات القياسية standard designs قد استخدمت في

* تحتوي النوائم الرئيسية التي تعدها الجهوريات الاتحادية والأقسام والمؤسسات والوزارات والادارات في الاتحاد السوفيتي - على توصيف كامل لكل عملية بناء (اسم البناء - موعده - مدة البناء والترتيب مع توزيعها حسب السنوات واحتياج العمل المتسلسل في بداية فترة الخطأ - اوة في الغية الناعة بالبناء (الرسوم والتصميمات - طلبات المواد والمعدات ... الخ) . ويتبين الحصول على موافقة مجلس وزارة الاتحاد السوفيتي على النوائم الرئيسية لعمليات التشييد ذات الأغراض الانتاجية والتي لا تحمل التكلفة التقديرية امكمل مشروع منها عن ٢٠ مليون روبل ، أما النوائم الرئيسية لعمليات التشييد الجديدة التي تتراوح تكلفتها التقديرية من مليون الى ٢٠ مليون روبل فتستعدا بحالى وزراء الجهوريات الاتحادية ووزارات وادارات الاتحاد السوفيتي ، وبالنسبة للنوائم التي تقع عن المليون روبل فتستعد وفقاً للنظام الذى يتخذه بحالى وزراء جهوريات الاتحاد .

وعلى أساس النوائم الرئيسية المتعدة يوضع ما يسمى بقوائم أسماء البناء الداخلية لعمليات التشييد (vnrytripoctoechyne) internal construction title lists وذلك بهدف المراجعة ذاتها ، ويحدد فيها الحجم السنوى للاستثمارات وأعمال البناء والتركيبات حسب كل عملية من عمليات البناء ذات الأغراض الانتاجية وغير الانتاجية .
انظر .

نيكولاي كوفال : أساس تخطيط الاقتصاد الوطنى .. المرجع السابق ص ١٧٥ - ١٨٧

Soviet Financial System, op. cit., p 237

(١) نص المادة (٥٠) من النظام الأساسى للشروع الصناعى الاشتراكى على أن :
« يبرم الشروع مع تخطيطات التصميم designing organizations معقود الاعداد التصميمات والتقديرات الخاصة بنقطة تنفيذها ، ويتم التمهيد على هسلة التصميمات والتقديرات وفقاً لتقارعه الى مروعها مجلس وزراء الاتحاد السوفيتي .

الحالات التي ينص فيها على ذلك^(١)

— إن البيانات التي تتضمنها القوائم الداخلية ومواعيد العمل المدرجة فيها تتفق مع المؤشرات الواردة في خطط التشييد الرأسمالي والقوائم الرئيسية لمشاريع التشييد^(٢).

وإذا ما تحقق البنك من توافر المستندات المقدمة وصحتها ، فإن تكاليف التشييد المقدرة فيها تعبر أنها هي حدود التمويل المقررة لهذه المشاريع^(٣) .
أما إذا انضح للبنك أن هناك قصورا ما يحتمل المستندات المعروضة عليه (كان تكون التكاليف المقدرة أو حجم العمل أو مواعيد التشغيل لا تتفق مع المؤشرات الواردة في خطط التشييد) ، فإنه يطلب من المشروعات أو المقاولين العموميين القائمين بالتنفيذ مراجعة القوائم الداخلية مرة أخرى وإجراء التصحيح اللازم والبنك في هذه الحالة أن يبدأ في التمويل إذا كان العمل قد بسنأ في هذه

(١) يوجد في الاتحاد السوفيتي تصميمات قياسية موحدة لمشاريع التشييد في بعض قطاعات الاقتصاد القومي كالإسكان والثقافة والزراعة والصناعة والخدمات بنية وضع أسس اقتصادية موحدة لتفصيلاتها وحجم تمويلها.

أنظر :

L. D. Sher : Long - Credit.. op. cit., pp 87 - 88

(٢) المواد ٦ و ٨ من قواعد تمويل الانشاءات .

(٣) مادة ٩ .

* يتم إنجاز ما يزيد على ٨٠٪ من أعمال البناء في الاتحاد السوفيتي من طريق المقاولين contractors ، ويرجع السبب في ذلك إلى أن هؤلاء المقاولون قد استعصبوا خبرة فيه وما لا كبيرة بالنسبة لأعمال البناء والتشييد الأمر الذي يؤدي إلى إنجاز الخطط الاستثمارية بأصغر كفاءة ممكنة وبأقل النفقات الضرورية .

أنظر :

L. D. Sher : Long - Credit.. op. cit., p 90

المشاريع فعلا حتى يتم إجراء التصحيح المذكور بشرط ألا يستغرق اجراءه أكثر من ٣٠ يوما وإلا يتوقف التمويل تماما .

ويمتنع على ستروى بنك تمويل مشاريع لم تتضمنها خطط التشييد الرأسمالي أو القوائم الرئيسية لمشاريع التشييد أو قوائم أسماء البناء الداخلية . وفي حالة قيام أحد المشروعات بالاتفاق من موارده الذاتية على مشاريع لم تتضمنها الخطة فإن ستروى بنك يخصم هذه النفقات من اجمالي المبالغ المخصصة لتمويل المشاريع الاستثمارية المعتمدة لهذا المشروع (١)

وبقوم ستروى بنك بتمويل الاستثمارات الرأسمالية للمشروعات والتنظيمات والمؤسسات وفقا لخطط التمويل الاستثماري الربع سنويه وبرامى أن يجرى التمويل وفقا لمدى تقدم العمل فى المشروع (٢)

ويتولى ستروى بنك تسوية المدفوعات لحساب تنظيمات المقاولات عن عمليات التشييد التى تم تسليمها وذلك على أساس الاتفاقات المبرمة بين هذه التنظيمات والمشروعات العميلة التى تمت هذه العمليات لحسابها وذلك بعد أن يقدم الطرفين المتعاقدين إلى البنك كشوف امتلاك موقعا عليها منها . ويتم التسوية خلال فترة أقصاها خمسة عشر يوما من تاريخ التسليم النهائي لكل عملية (٣) .

أما بالنسبة لتمويل عمليات التشييد التى يتولى المشروع تنفيذها بنفسه فإنه يتم بنفس الطريقة المبينة مع تنظيمات المقاولات ، وإذا تجاوزت مقايمة

== ونس الماده ٥٦ من النظام الأساسى للشروع الصناعى الاشتراكى على أن للشروع الحق فى أن يسهل الى المتاولين بتنفيذ أعمال البناء والتكريب وعلى أن يحصل اليهم الحصص اللازمة لذلك من الأموال والمواد .

(١) ماده ٧ من قواعد تمويل الانشاءات .

(٢) U. N., Planning for Economic Development, op. cit., p 76

(٣) ماده ٢٠ قواعد تمويل الانشاءات .

العملية التي يقوم بها المشروع لحسابه مبلغ ١٠٠٠٠٠ روبل فإن التمويل يتم عن طريق سداد نفقات كل عنصر من عناصر الاتفاق (أجور — مواد — آلات — مصاريف نقل — نفقات عامة ٠٠٠) وذلك بعد أن يقدم إلى البنك المستندات الخاصة بهذه النفقات (١).

ويقوم ستروي بنك بمنح تنظيمات المقاولات قروض قصص — مرة الاجل وذلك على نفس الأسس التي تعامل بها المشروعات الصناعية مع الجوس بنك بمعنى أن هذه القروض تمنح بطريقة مخططة ولأغراض معينة وعلى أن تدفع في تاريخ محدد وتكون مغطاة بضمانات عينية . وتستخدم هذه القروض في الأغراض الآتية (٢) .

— شراء العناصر الأساسية اللازمة لأعمال التشييد والآلات والمعدات والوقود وذلك على أساس أحجام العمليات المخطط تنفيذها والظروف والشروط المتعلقة بتسليم وإنتاج هذه القيم المادية .

— استكمال الموارد الذاتية لتنظيمات المقاولات حتى تتمكن من تغطية الاتفاق على عمليات التشييد التي تعاقدت على تنفيذها .

— تقديم الائتمان على قوة مستندات تحت العسوبة .

— مقابلة الإصلاحات الرأسمالية الجوهرية في معدات التشييد ووسائل النقل والأصول الناتجة الأخرى لهذه المنظمات وذلك بضمان اقتطاعات الإهلاك المستقبلية ، وعلى أن يكون ذلك لفترة لا تتجاوز ستة شهور ويشرط

(١) مادة ٢٥ و ٣٦ من نفس النواميس .

(٢) مادة ٣٥ من النواميس السابقة .

سدادها خلال نفس العام .

- إذا كانت هذه التنظيمات قد قامت بتسليم عمليات التشييد المسند إليها تنفيذها إلى المشروعات صاحبة العمليات ، ولم تكن الحاسبة النهائية قد تمت عنها بسبب وجود عجز مؤقت في حسابات هذه المشروعات ، فهذا يمنح الائتمان لتنظيمات المقاولات لمدة ٥٠ يوماً وذلك في حدود المبالغ التي سوف تقيد لحسابات المشروعات .

- إذا أسفرت نتيجة مقاصة الإلتزامات المتبادلة بين المشروعات العملية وتنظيمات المقاولات عن رصيد سالب لهذه الأخيرة ، فهذا يقوم ستروى بنك بتغطية مديونيتها لمدة لا تتجاوز عشرون يوماً

- سداد أجور العاملين في هذه التنظيمات وذلك بمزمان البيئات الأعلى ولفترة لا تتجاوز ثلاثون يوماً .

- مواجهة أغراض أخرى تنشأ في مجرى تنفيذ الخطة وعلى أن يسند الائتمان خلال ستون يوماً .

- مواجهة النفقات اللازمة لتقديم فئوت انتاجية جديدة في مجال التشييد (١) .

• يتبع الاتحاد السوفيتي أسلوباً خاصاً في تخطيط وتمويل الاستثمارات الرأسمالية capital repairs ، فالخطط الخاصة بها توضع على حدة ، منفصلة عن خطط الاستثمار كما يختلف تمويلها بحسب ما إذا كان المشروع أو التنظيم يعمل وفقاً للبادئ بحاسبة التكاليف أو يتبع المزاينة العامة للدولة . في الحالة الأولى يتم تمويل المشروع من حساب انتظارات الأرباح ، في حين يتم تمويله في الحالة الثانية من موارد المزاينة العامة للدولة .

انظر :

Soviet Financial System. op. cit., p 240

(١) مادة ٣٧ من قواعد تمويل الاستثمارات .

ويجوز لسرورى بنك أن يتجاوز الحدود الائتمانية المصروح له بمنحها
تنظيمات المفاولات عن كل ربع سنة بشرط ألا تزيد المبالغ المتجاوز بقيمتها
ن ٢٥ ٪ من الحدود المذكورة (١).

ويتقاضى سرورى بنك فائدة عادية على القروض التى يمنحها لتمويل
لاستثمارات الرأسمالية يتراوح سعرها بين $\frac{3}{4}$ ٪ و ٢ ٪ سنويا (٢).

وتتولى مكاتب الجوس بنك ، كل فى منطقته ، تزويد القطاع الزراعى
المزارع الجماعية ومزارع الدولة (بالائتمان طويل الأجل ، وحى الوظيفة التى
كان يباشرها البنك الزراعى قبل الفتح فى إبريل ١٩٥٩ . ويمنح الجوس بنك
تتائماً طويل الأجل للمزارع الجماعية لمواجهة تفتقات الاستثمارات الرأسمالية
بها (التوسع فى الأصول الثابتة - شراء الجرارات وغيرها من الآلات
زراعية - كبرية العمليات الانتاجية الزراعية - انشاء حظائر للمواشى ..)
ضلا عن أغراض أخرى مثل إقامة الزراعات المعمرة كالبكروم والخدائق
تخصيب المراعى وأراضى الروج وتراوح آجال هذه القروض بين ثلاثة
سنوات وخمسة عشر سنة ، ومقابل فائدة تتراوح بين $\frac{3}{4}$ ٪ و ١ ٪ سنويا وبقدرد
جمالى هذه القروض بأكثر من ٢٠ ٪ من مجموع اتفاق المزارع الجماعية على
لاستثمار (٣)

(١) مادة ٣٦ من قس القواعد .

(٢) K. N. plotnikov : The Financial. op. cit., p 56

(٣) Soviet Financial System. op. cit., p 164 ; V. pereslegin :

Finance & Credit. op. cit., p 173

Ibid. p 172

تطور الائتمان طويل الأجل الممنوح للمزارع الجماعية (١)
من الجوس بك

السنة	١٩٠٠	١٩٦٥	١٩٦٧
الحدود الائتمانية (بملايين الروبلات)	٢٣٧٨	٣٨٩٠	٦٧٢٩

ويشترط للحصول المزرعة الجماعية على ائتمان مصرفي طويل الأجل لتمويل مشاريعها الاستثمارية أن تكون هذه المشاريع والموارد المالية اللازمة لها مدرجة بمخططها

ويقوم الجوس بك أيضا بتزويد مزارع الدولة بالائتمان طويل الأجل لتمويل عمليات التشييد الرأسمالي بها ولا يختلف الأسلوب المتبع في تمويلها عن ذلك المتبع في تمويل سائر المشروعات الاقتصادية العامة (٢)، كما يمنح أيضا ائتمانا طويل الأجل لتمويل التشييد الرأسمالي في منظمات التعاونيات الاستهلاكية، ويسدد هذا الائتمان خلال فترة أقصاها خمسة عشر عاما (٣)، ويمنح الجوس بك أيضا ائتمانا طويل الأجل للأفراد لبناء مساكن خاصة لهم في الريف، وإن كانت أهمية الائتمان المخصص لهذا الغرض أخذه في التناقص التدريجي كنتيجة لتزايد نشاط المنظمات التعاونية لبناء المساكن الخاصة.

(١) وهي آخر احصائية متاحة.

(٢) G. Grossman ; U. S. R. op. cit., p 745

(٣) K. N. Plotnikov ; The Financial. op. cit., p 57 :

I. D. Sher ; Long - term Credit, op. cit., p 94

تطوير الائتمان طويل الاجل الممنوح للسكان لبناء
مسكن خاصة لهم في الريف (١)

السنة	١٩٦٠	١٩٦٥	١٩٦٧
الحدود الائتمانية (بملايين الروبلات)	١٠٢٧	٨٠٩	٧٨٥٠

وتحلى المشروعات التابعة للدولة ائتمانا طويل الاجل من الجوس بنك من أجل استخدام أساليب فنية جديدة للإنتاج أو لإحلال معدات جديدة محل المعدات القائمة . ويمنح هذا الائتمان لفترة أقصاها ستة سنوات على أن تسدد خلال هذه الفترة من صناديق تنمية الإنتاج بالمشروعات ومن الأرباح المحققة (٢) ويستهدف هذا التمويل الاستثمارى رفع الكفاءة الإنتاجية للمشروعات وزيادة الوفرة في نفقات الإنتاج .

نستخلص من ذلك كله أن الائتمان المصرفى قصير الأجل يسهم فى تمويل النشاط الجارى للمشروعات بنسبة تفوق ما تسهم به مواردها الذاتية ، وأن المواد الائتمانية تقوم بتمويل احتياجات المشروع من رأس المال العامل التى تزيد عن الكميات المعيارية ، كما أنه يمنح لتمويل السلع فى الطريق ، وتمويل الاحتياجات المالية العارضة للمشروعات ، وتمويل إنتاج أنواع جديدة من السلع .

وانضح كذلك أن الموارد المالية المخصصة لتمويل النشاط الاستثمارى

V. Pereslegin , Finance & Credit., op. cit., p 172 (١)

Ibid., p 167 ; Soviet Financial System. op cit., p 47 (٢)

للمشروعات تركيز كلها في يد الجهاز المصرفي حيث يتم اقراضها للمشروعات وفقا لتواعد محددة بعد أن أوقفت العمل بأسلوب تمويل الاستثمارات من طريق منح الميزانية غير القابلة للرد ابتداء من أواخر عام ١٩٦٥

جملة القول أن الجهاز المصرفي يشارك في تنفيذ الخطة الاقتصادية القومية من طريق قيامه أولا بتمويل النشاط الجارى والاستثماري للمشروعات ثم ملاحقة مخططاته ، ثم هو يباشر بعد ذلك دورا آخر لا يقل أهمية عن دوره التمويلي ، وهو دوره الرقابي على المشروعات ، الذي سوف نتعرف عليه في البحث التالي

البحث الرابع

دور الجهاز المصرفي في الرقابة على المشروعات

أفردت الدول ذات الاقتصاديات المخططة مركزيا أهمية كبرى للرقابة على نشاط المشروعات المملوكة للدولة ومدى التزامها بالمخطط الموضوع لها والتي تقوم بتنفيذها في إطار المخطط الاقتصادي القومي. وترد هذه الأهمية إلى طبيعته الاقتصاد الاشتراكي والخصائص التي يتميز بها. فالمحافظة على الملكية الاجتماعية والنمو المخطط للاقتصاد القومي يقتضي بالضرورة وجود رقابة على أداء الوحدات الاقتصادية المختلفة العاملة في الاقتصاد للتأكد من أن الأهداف المحددة في الخطة القومية يتم تنفيذها على النحو المطلوب سواء من ناحية الكمية أو الكيفية ، هذا بالإضافة إلى أنه يتعدى على أجهزة التخطيط في الدولة التنبؤ مقدما على وجه الدقة بالتغيرات المستقبلية التي تطرأ على أوضاع وظروف الحياة الاقتصادية والاجتماعية كما يصعب عليها أن تتوقع سلفا ما قد يبرز من صعوبات أو مشكلات تترض مجري تنفيذ الخطة، ولذلك أصبح من الضروري

ضمانا لتحقيق الاهداف المخططة، وضع أنظمة للرقابة والمناخبة المنظمة والمتصلة لعملية تنفيذ الخطة في ضوء الظروف الواقعية التي تعاصر هذا التنفيذ (١)، وإلا تحولت المخطط بدون رقابة فعالة - على حدة - ول الزعيم السوفيتي « ولوتوف » إلى مجرد قصاصات من الورق (٢).

ورغم تعدد الآراء بشأن ما ينيه مفهوم الرقابة على تنفيذ الخطة، فإنه يمكن القول بصفة عامة أنها تنصرف إلى مجموعة الوسائل والاساليب التي تستخدم في جمع البيانات وتحليلها للتحقق من مطابقة النتائج التي تحققت فعلا ex - post مع الاهداف التي سبق تحديدها في الخطة ex - ante وكذلك بين الوسائل المستخدمة فعلا والوسائل التي حددتها الخطة وكشف الانحرافات وبيان أسبابها حتى يمكن للسلطات المختصة في الدولة وضع السياسات الكفيلة بعلاجها (٣).

والرقابة على تنفيذ المخطط الاقتصادية عملية مراجعة تتم بصورة متصلة ودائمة وليس على فترات منقطعة وإلا تعذر الاكتشاف المبكر لأية انحرافات عن مجرى التنفيذ، وتكون النتيجة امتنعان أمرها وصعوبة تقويمها بعد ذلك.

N. Z. Bor ; The Organization. op. cit., p 195 ; A. Baykov (١)

The Development. op. cit., pp 451 - 452

D. Granick ; Management. op. cit., pp 195 — 195 (٢)

(٣) راجع في ماهية الرقابة :

د. عبد السلام بدوي : الرقابة على المؤسسات العامة - مكتبة القاهرة (بدون تاريخ)
ص ٨٧ - ٩١ ، ونفس المؤلف أيضا : الرقابة على النشاط الاقتصادي . محاضرات معهد الدراسات المعرفية : يونيو ١٩٦٥ ص ٣ .

وتتم عملية الرقابة على التنفيذ بصورة شاملة ، فتمتد مراجعة أحد أقسام الخطة ، وليكن التسم الخاص بالإنتاج مثلا ، فإن ذلك يتم في إطار العلاقة بينه وبين سائر أقسام الخطة الأخرى مثل القسم الخاص بالعمل والأجور أو بالامداد والتموين أو النقل والمواصلات . الخ .

ولا تجري مراجعة تنفيذ الخطة بالنسبة للوزارة أو الفرع ككل فحسب بل تتم بالنسبة لكل وحدة اقتصادية فقد أوضحت التجربة أنه عند تنفيذ الخطة بالنسبة لكل وزارة أو إدارة أو فرع ، فإن بعض الوحدات قد لا يصل أداؤها إلى المستوى المطلوب منها كليا أو كفييا ، ومن ثم فإن مراجعة تنفيذ الخطة بالنسبة لكل وحدة على حدة تسمح باكتشاف الوحدات سيئة الاداء والتي يخفى عملها غير المرض ورا . الأرقام المتوسطة للوزارة أو الادارة أو الفرع ، وإلى جانب ذلك فهي تسمح بتبسيط الأضواء على الوحدات الطبيعية أو القائمه التي يجب أن تعمم خبرتها الايجابية في تنفيذ الخطط في كل موقع .

ولا تتم مراجعة الخطة بالنسبة لما هو مقرر فيها من واجبات ككل ، وإنما تشمل المراجعة مكوناتها أيضا . مثلا بالنسبة للصناعة ، فإن خطة انتاج المنتجات تراجع حسب الأنواع والاصناف وذلك حتى لا تتولد حالة عدم تناسب جزئي في الاقتصاد نتيجة طرح أنواع من السلع في الاسواق لم يكن مخططا لاتاجها من قبل :

وتشمل الرقابة على تنفيذ الخطة الجانب الزمني فيها ، إذ أن عدم الالتزام بالمواعيد المحددة في الخطط المختلفة بدقة يتولد عنه اختناقات ومعوقات قد تعيب الخطة بالاختلال ، ويظهر هذا بوجه خاص في خطط الانتاج وخطط التشييد وادخال الطاقة الإنتاجية في مجال العمل وخطط الامداد والتموين

وخطط النقل (١) .

والرقابة على تنفيذ الخطة لا تقتصر على التحقيق من أن هذا التنفيذ يتم بنجاح فحسب ، بل يتجاوز ذلك الى تقييم مدى سلامة وصحة مؤشرات الخطة وتحديد الأهداف الواجبة التعديل ووضعها أمام نظر سلطات التخطيط إذا ما تبين أن بعض هذه الأهداف لا يتسم بالواقعية ولا يتفق مع الإمكانيات الحقيقية للاقتصاد القومي أثناء تنفيذ الخطة ، وهذا هو ما يعرف « بمرونة الخطة » أى قابليتها للتعديل وحى فى غمار التنفيذ كلما دعت الحاجة إلى ذلك (٢) ومن هنا فإن الرقابة على تنفيذ الخطة لا تعتبر مجرد تسجيل سلبي للوقائع التى تحدث وإنما تتجاوز ذلك إلى تقديم إيجابى فى تحقيق الأهداف المخططة.

وتوجد أنواع متعددة للرقابة على تنفيذ الخطة فى الاتحاد السوفيتى حيث يضطلع بممارسة كل نوع منها جهاز مختص بذلك ، وتserve هذه الصور الرقابية جميعها فى النهاية التأكيد من أن تنفيذ الخطة يتم وفقاً لما هو مرسوم له . وسوف نشير باختصار إلى أهم صور الرقابة لكن نلمس الأهمية التى تحملها فى الحياة الاقتصادية غير أننا لا نهدف من وراء ذلك إلى تقييم كل نوع من أنواع الرقابة ومدى فعاليته وجدواه أو مدى تكامل هذه الأنواع الرقابية أو مدى تعارضها أو ازدواجها ، فهذه دراسة أخرى تخرج عن مجال دراستنا ، وإنما هدفنا الأساسى هنا هو التعرف على الدور الذى يمارسه الجهاز المصرى عند تنفيذ الخطة وتقدير أهمية دوره الرقابى فى إطار الرقابة الكلية .

(١) نيفولاى سكودل : أسس تخطيط الاقتصاد الوطنى فى الاتحاد السوفيتى الجزء .

السابق ص ٧٥ - ٧٦ .

(٢) أنظر ص ١٥ من هذه الدراسة .

ومن هنا سوف نستعرض في المطلب الأول أم صور الرقابة على تنفيذ
الخططة ، ونستعرض في الثاني دور الجهاز المصرفي في الرقابة على المنرومات

المطلب الاول

الصور المختلفة للرقابة على تنفيذ الخططة

(١) الرقابة على مستوى المشروع أو الرقابة الادارية:

وبقصد بها الرقابة التي تمارسها الأجهزة الادارية للمشروع والتي تعتمد
على كفاءة التنظيم الداخلي فيه وتحديد المسؤوليات وقد نصت المادة
الرابعة من النظام الأساسي للمشروع الصناعي على أن « المشروع يدار وفقاً
لمبدأ مسؤولية الرجل الواحد ، وتقوم التنظيمات العامة ومجموع العاملين
بالمشروع بدور فعال في مناقشة وتنفيذ الاجراءات التي تكفل اتمام خطة
الدولة وتشجيع تنمية وتحسين انتاج المشروع ونشاطه الاقتصادي . . . » (١)

ويتحمل مدير المشروع مسؤولية تشغيله كاملة ، ويسأل عن نتائج هذه
الادارة أمام المستويات الأعلى التي لها سلطة فصله أو توقيع الجزاءات عليه ،
ومن هنا تباشر الدولة أول درجة من درجات الرقابة . ويعتبر جميع العاملين
في المشروع مسئولين أمام المدير عن تحقيق المهام المفوض بها اليهم ، وللمدير حق
تعيين العمال وفصلهم وفقاً لتشريع العمل ، كما أن له مكافأتهم أو توقيع
الجزاء عليهم .

Statute of the Socialist Industrial Enterprises, op. (٢)
cit., p 153

وتنص المادة الخامسة من نفس النظام السابق على « التزام هيئات الادارة الاقتصادية (الهيئات المشرفة) بضمان رعاية حقوق المشروع والرقابة على تنفيذ واجباته.

والرقابة التي تمارس داخل المشروع رقابة تفصيلية تشمل الأوجه المختلفة لنشاطه الاقتصادي والتي تتصل بالنواحي الفنية والادارية والمالية ، وهي تستهدف في النهاية ضمان تحقيق المهام المنشاط بالمشروع تنفيذها في اطار الخطة القومية.

(٢) الرقابة التي تمارس عن طريق أجهزة التخطيط.

لا يلتزم عمل لجنة الدولة للتخطيط « الجوسبلان » بمجرد أن تنتهي من وضع الخطة القومية ، وإنما يؤول إليها أيضا متابعة تنفيذها من خلال شبكة فروعا التي تنتشر على مستوى الاقتصاد السوفيتي ككله. فهي تتولى إجراء المقارنة — أثناء تنفيذ الخطة — بين النتائج التي تتحقق فعلا وبين ما كان مخططا من قبل ، وهي في ذلك لا تتبرر رقيا على أداء الوحدات الاقتصادية المختلفة لدورها الرسوم في تحقيق أهداف الخطة القومية فحسب، وإنما تقوم بوصفها جهازا تخطيطيا مركزيا ، وبناء على النتائج التي تكشف عنها الرقابة ، بإدخال التعديلات التي تراها ضرورة على الأهداف المخططة على ضوء ما يستجد من ظروف وتطورات تظهر في مجرى التنفيذ حتى لا تتسم هذه الأهداف بالبعد عن الواقع .

وتمارس « الجوسبلان » رقابتها على التنفيذ الجارى للخطة الاقتصادية القومية وعلى الأخص فيما يتعلق باستخدام الطاقات الانتاجية والأصول الثابتة في الأوقات المحددة لذلك واستنباط أنماط جديدة من المنتجات . وتقوم أجهزة

« الجوسبلان » خلال متابعتها تنفيذ المخططة ، بالتحقق من مطابقة المعايير الموضوعية بما يتم تنفيذه فعلا حتى يمكن استدراك ما يقع من انحرافات . ومن هذه المعايير : معايير عن الانتاجية وتشمل انتاجية العمل والآلات ، وكذلك معايير عن معدلات الأداء لكل عامل وكل مرحلة من مراحل الانتاج ، ومعايير عما يخص كل منتج نهائي من مدخلات وتشمل استهلاك الآلات والقوى المحركة والخامات والعمل ، ومعايير عن معدلات الانتاج بالقطعة وفترة الدورة الانتاجية ومعدلات عن المخزون من المواد الخام والسلع الوسيطة ونامة الصنع ، ومعايير تحدد التكاليف المعيارية التي يتحدد بتحديد بنصيب كل عنصر منها (١) .

ويخدم جهاز الاحصاء المركزى وأقسامه الفرعية عملية الرقابة التي تمارسها « الجوسبلان » اذ يقوم بتجميع البيانات الاحصائية من الوحدات الاقتصادية العاملة في الاقتصاد (مشروعات الدولة التعاونيات المزارع الجماعية) والتي تتعاق بإنجاز المخطط الاقتصادية القومية (٢) ، ثم يتولى بدوره تقديم تحليل لهذه البيانات - بعد تصنيفها حسب نوع النشاط وحسب القطاع - الى حكومة الاتحاد السوفيتى وجوسبلان الاتحاد السوفيتى ومجالس وزراء

G. A. Ivanov : Les Organes Contraires de l'industrialisation. (١)
Annuaire de L' U.R.S.S. , ١968, p 226 ; A. Schwartz ; Russia's op.
cit , P 181

د. عبد السلام بدوى : الرقابة على المؤشرات العامة ص ٢٣٨ - ٢٤١
(٢) تختلف الفترات التي ترسل البيانات الاحصائية خلالها الى جهاز الاحصاء المركزى حسب نوع البيانات . فهذه البيانات ترسل يوميا وأخرى ترسل كل خمسة أيام أو كل عشرة أيام ، كما أن هناك بيانات ترسل شهريا أو كل ربع سنة أو كل سنة .

جمهوريات الاتحاد والوزارات والمصالح . وما يسهل عملية تجميع البيانات الإحصائية وتصنيفها وتحليلها ، التزام الوحدات الاقتصادية باستخدام نماذج موحدة تتضمن مؤشرات محددة تغذى بها أجهزة الكمبيوتر - التي تستخدم على نطاق واسع - ومن ثم ييسر التوصل الى النتائج التي تدل على معدل نمو الاقتصاد القوي ونسب النمو بين الفروع المختلفة في الاقتصاد وتوزيع القوى الاناجية فيه وكذلك تقييم مدى اسهام كل وحدة أو قطاع في إنجاز الخطة القومية . ونقوم الجوسبلان - على ضوء ما يسفر عنه فحص الاحصائيات المقدمة اليها - برفع اقتراحاتها الى مجلس وزراء الاتحاد السوفيتي والتي ترى أن تطبيقها يعتبر ضروريا لاماكان إنجاز الأهداف بالصورة المخططة أو على نحو قريب منها (١) .

(٢) الرقابة السياسية « رقابة الحزب والتقايات » :

يؤدي الحزب الشيوعي السوفيتي - الذي يعتبر السلطة السياسية الشرعية الوحيدة - دورا بارزا في الحياة الاقتصادية للبلاد (٢) . فهو الذي يتخذ كافة القرارات الاقتصادية الحاسمة على مستوى الاقتصاد القوي ، وهو الذي يتمتع

(١) A. Yezhov ; Organization of Statistics in the U.S.S.R. (١) Progress Publishers, Moscow 1967 p 52 ; Soviet Planning. op. cit., p 192 M. Bor : Organization.. op. cit., pp 197 - 199, 209 - 210

(٢) وعلى حد قول « ستالين » يمثل الحزب الشيوعي جوهر سلطة الدولة ، كما تعتبر توجيهاته جوهر القانون الوطني فيها .
أنظر :

D. Granick : Management.. op. cit., p 204

بسلطة تعيين الأشخاص في الوظائف الرئيسية في الدولة (١) . وتقوم تنظيمات الحزب في الأهمية تنظيمات الحكومة وذلك سواء على مستوى الاتحاد أو الجمهوريات أو المناطق المحلية ، كما أن الحزب يضم بين أعضائه بعض كبار المسؤولين في الحكومة

ويمارس الحزب الشيوعي رقابته على تنفيذ الخطة على كافة مستوياته ابتداء من اللجنة المركزية للحزب إلى اللجان الفرعية التابعة داخل كل مشروع (٢) . وعلى الرغم من أنه ليس من حق ممثلي الحزب داخل الوحدة الاقتصادية إعطاء تعليمات مباشرة للمدير المسئول وذلك بالنسبة للمسائل التي تتعلق بالإدارة الجارية للاتاج ، إلا أنهم من ناحية أخرى ، يتمتعون بتفوذ سياسي كبير داخل الوحدة ويباشرون مهاماً متنوعة ذات تأثير فعال على أوجه النشاط المختلفة فيها ، ومن ذلك

— التأكد من مزاولة مدير الوحدة المسئول واجباته على الوجه الصحيح بما يتفق مع صالح العمل ، والرقابة على استخدام واستهلاك المواد الأولية ومستلزمات الاتاج ، والكشف عن الطاقات غير المستغلة وطرق زيادة الطاقات

(١) يتم تعيين في الوظائف الرئيسية في الدولة (الحكومة - الجيش - المدرعات) وفقاً للنظام الذي يطلق عليه « نوميكلاتورا » Nomenklatura system وهو عبارة عن قائمة النسيئات التي ينضم بها الحزب إلى الحكومة لشغل الوظائف الرئيسية الشاغرة . ولا يتم تعيين في هذه الوظائف دون موافقة الحزب .
أنظر :

A. Nove ; The Soviet Economy p 101

(٢) وأنظر أمثلة لبعض الاحراءات الرأية التي اتخذت بواسطة لجان الحزب :

D. Granick : Management . op. cit., pp 217 - 224

الانتاجية ، وعليهم الإبلاغ عن أية انحرافات أيا كانت الى اللجنة المركزية والمؤسسات الحكومية .

- لمثل الحزب طلب تغيير الأشخاص غير الأكفاء في الوحدة وذلك على ضوء النتائج التي يسفر عنها تنفيذ الخطة

- تعبئة جهود العمال في مجال الانتاج بشتى الطرق (التوعية - اقتراح الحوافز المادية ...) وذلك لتحقيق الأرقام المستهدفة .

- استخدام نفوسهم السياسى في تيسير حصول الوحدة على الامدادات المادية والفنية اللازمة لها (١) .

أما النقابات فهي تنظيمات مهنية ترتبط بالحزب ارتباطا وثيقا ، وتمارس نشاطها تحت اشرافه وتقوم النقابات بدور هام في عملية التخطيط ، فهي تساهم في وضع خطة الأجور وتقديم المقترحات التي تتعلق بمعايير الانتاج واقتراح التشريعات المتعلقة بالعمل .

أما في مجال تنفيذ الخطة ، فهي تمارس دورا قياديا في اثارة همم العمال ودفهم لزيادة الانتاج وتحقيق أهداف الخطة وخفض عناصر التكلفة والوصول الى معدلات عالية في الانتاجية والأداء ، تأسيسا على ما يعرف بالحركة الستاخانوفية (٢)

(١) A. Nove : 'The Soviet Economy. op. cit., pp 100-102

(٢) تنب الحركة الستاخانوفية Stakhanovite movement التي شاعت في ٣٠ أغسطس ١٩٣٥ الى حامل النجم « ستاخانوف Stakhanov الذي سجل أرقاما قياسية في الانتاج تفوق المعدل العادى . فقد استخرج مع جماعة العمال الى تعمل تحت اشرافه ١٠٢ طن من الفحم بدلا من المعدل العادى وهو ٧ طن . وقد اختل الرقم الذي =

وتقوم القابات بنوياً بمراجعة المعدلات والمقاييس الانتاجية على ضوء ظروف التشغيل الواقعية ، وأثر استخدام الآلات والمعدات الحديثة في زيادة الانتاج حيث تستخدم هذه المعدلات كأساس لتقدير مدى كفاية العاملين في المشروعات وربط زيادة أجورهم بزيادة انتاجهم

وتعمل القابات على تحسين الظروف المادية والمعيشية والثقافية والترفيهية للعامل ، كما تعمل على زيادة كفاءتهم الانتاجية عن طريق إقامة مراكز للتدريب وتبادل الخبرة بين المشروعات المختلفة .

(٤) الرقابة المالية

وتمارس الرقابة المالية على نشاط المشروعات والمؤسسات في ثلاثة اتجاهات (١)

أولاً : داخل المشروعات ذاتها وبمناسبة العلاقات المتبادلة فيما بينها والتي نشأت نتيجة تطبيق نظام « الخوزراشوت » وما يتطلبه من إلزام كل مشروع بإجراء تسجيل يوثق لحركة إيراداته ومدفوعاته المتعلقة بكافة جوانب نشاطه مما يسمح لرؤساء الحسابات والمحاسبين الأوائل فيه بممارسة اختصاصاتهم في الرقابة المالية .

== حقه « حثانوف » كقياس لانتاجية العمل في صناعة الفحم وانحدريه مستويات الانتاج وتقرير الاجور الاحصائية والمساكنات لتشجيعية . ولقد سادت الصناعات الأخرى على نحو مماثل ، فبدأت في اجراء دراسات لآزمين والحركة للتعريف على الوسائل التي تؤدي الى تقليل الحركات التي يؤديها العامل وبالتالي خفض الوقت اللازم لانتاج سلعة معينة . وعلى أساس هذه الدراسات وضعت مخططات للاداء يحاسب العمال على أساسها .

أنظر .

D. Granick : Management.. op cit., pp 7, 83, 243 - 252

Soviet Financial System. op. cit., p 26

(١)

وتُمارَس المبروعات التي تتبع نظام « الخوراشوت » من خلال نظام العقود رقابة متبادلة فيها *mutual control* للوقوف على ما إذا كانت المنتجات موضوع هذه العقود تنتج بالجودة والتصنيف المقررين وفقا لما هو وارد بالخطة من عدمه (١).

ثانيا : وتُمارَس الرقابة المالية أيضا بمناسبة تجميع وانجاز ميزانية الدولة عندما تقوم أجهزة وزارة المالية بالتأكد من أن المبروعات تقوم بسداد المبالغ المستحقة عليها للميزانية كاملة وفي المواعيد المقررة ، والتأكد كذلك من أن الصرف من بنود الميزانية يسير وفقا لخطط التشغيل والانتاج وذلك في حدود الاعتبارات المصرح بها . وهذه الرقابة تعتبر رقابة جارية لأنها تُمارَس في الوقت الذي تتم فيه العمليات أو تحدث فيه النفقات (٢)

ويمكن لأجهزة وزارة المالية فرض رقابتها على حركة بيع السلع عن طريق رقابتها اليومية على تحصيل الضريبة على رقم الأعمال ، إذ لما كانت حصيلة هذه الأخيرة تعتمد في الجزء الأكبر منها على بيع السلع الاستهلاكية فإنه في حالة عدم بيع سلعة ما أو إذا استغرق بيعها وقتا طويلا فإن ذلك سوف يؤدي إلى انقطاع تدفق المنتهجات إلى الميزانية أو انخفاض حجمها الأمر الذي يدل على وجود اضطراب في المسار الطبيعي لحركة السلع من المنتج إلى المستهلك وهنا تتدخل سلطات وزارة المالية لمحل المبروعات الصناعات والمخازن التجارية على القضاء على العوائق التي تحول دون بيع السلع (٣).

Ibid , pp 132 - 133 : Hor : The Organization, op. cit., p 204 (١)

Soviet Financial System. op. cit., p 347 (٢)

Ibid., d 188 ; T. M. Podolski : Socialst, op. cit., p 46 (٣)

وتقوم أجهزة وزارة المالية بالتأكد من أن الوحدات الاقتصادية المختلفة تقوم بدفع الأقساطات من الأرباح للميزانية بالمقادير الصحيحة وفي المواعيد المحددة لذلك . وهي تراقب في سبيل تحقيق هذا الهدف الأوجه المختلفة للنشاط الاقتصادي والمالي للمشروع ومدى إنجاز خطط الاساج والبيع من حيث الكميات المنتجة وأنواعها المحددة في الخطة ، ومن تخفيض تكاليف الانتاج وتكاليف التوزيع ، وكذلك من تنفيذ الخطط الموضوعة للتراكم والمدفوعات للميزانية .

وتتأكد أجهزة وزارة المالية - عند سداد المدفوعات للامركزية للميزانية - من أن مقدار الاقساطات من الأرباح الذي يتعين على المشروعات القيام به يتطابق مع المقدار المحدد للترست في مجموعه (١) .

ثالثا - تمارس الرقابة المالية أخيرا عن طريق الجهاز المصرفي . وهو ما سوف تناوله في المطلب التالي بالتفصيل .

المطلب الثاني

رقابة الجهاز المصرفي على المشروعات

والرقابة المصرفية لا تخرج في ماهيتها أو أهدافها عن المفهوم العام للرقابة والأهداف التي تسعى إلى تحقيقها بصفة عامة ،

وقد وضع Edithel'Man قائمة بأهم الأغراض التي تتوحي الرقابة المصرفية التأكد من تحقيقها وتمثل في الآتي (١) :

(١) تنفيذ خطط الانتاج (الانتاج الكلي والانتاج السوقي وبالأصناف المقرره كيا ونوعها وزنتها

(٢) تنفيذ العمليات التي منح الائتمان المصرفي من أجل تمويلها .

(٣) شراء المواد الأولية اللازمة لتحقيق برامج الانتاج الموضوعه .

(٤) تنفيذ خطة تكلفة الانتاج .

(٥) الحفاظ على الأصول المتداولة الذاتية للمشروعات .

(٦) مراقبة تكوين هيكل الأصول المتداولة ، والنسبة بين الأصول الذاتية والمقرضة وما إذا كانت هناك موارد تمويلية أخرى بالمخالفة للقانون (وخاصة في نظميات المقاولات) وكذلك مراقبة مبرعة دوران الأرضدة .

(٧) الكشف عن الاستخدامات غير القانونية للأصول المتداولة (مثل تركيم مخزون سلعي بفيض عن الحاجة الفعلية المخططة - تجميد رأس المال

Mite'lan (E) Problemes du control bancaire, L'U.R.S.S. (١)

في صورة عدد وآلات - منح ائتمان غير قانوني للعملاء - وجود أرصدة نقدية لم تودع بالبنك .

(٨) متابعة نتائج استخدام المشروع للائتمان الممنوح له لاستحداث أساليب فنية جديدة ومدى سعي المشروع لاستخدام كافة طاقته .

(٩) مدى احترام النظام التعاقدى .

(١٠) التأكد من احترام التمليات المصرفية مثل الالتزام بالوفاء بالقروض المصرفية السابق منحها للمشروع في مواعيدها .

(١١) دفع المشروعات سيرة الأداء إلى تحمين أدائها من خلال تطبيق بعض الجزاءات عليها .

(١٢) إتباع المشروعات للتمليات الالتزامية المتعلقة بطرق سداد المدفوعات

(١٣) تحديد مدى الانحراف عن الأهداف المخططة وتحليل أسبابه واقتراح وسائل علاجه .

ويوضح من ذلك أن الرقابة المصرفية تنصرف بالشمول من حيث مداها . إذ هي تنطبق على كافة أوجه نشاط المشروع في مرحلتى الإنتاج والتسويق ولا يقتصر مفهوم الشمول على هذه الناحية فحسب ، وإنما هو مفهوم أوسع من ذلك . إذ لما كانت الملكية الاجتماعية سائدة في قطاعات وفروع الاقتصاد القومي ، فإن الرقابة المصرفية تكون شاملة من هذه الناحية أيضا (١) .

(١) تتميز الرقابة التي يباشرها الجهاز المصرفي في الانتفاذات الانتزاعية على المشروعات بأنها ذات مدى أوسع بكثير من تلك التي يباشرها الجهاز المالى في انتفاذات السوق على المشروعات الفردية . رقابة المصرفي في الانتفاذات الثانية تستهدف تأمين =

وتنصب رقابة الجهاز المصرفي على المخطط المالية للمشروعات والتي تعتبر - كما تقدمت الإشارة - تربية مالية للكليات العينية التي تتضمنها خططها الإنتاجية ، إذ أنه ليس من المقصور عملاً أن تنصب الرقابة المصرفية على تنفيذ المخطط العينية ذاتها ، وإلا تطلب الأمر تفرغ جهاز فني متخصص بالبوك بتولى مراقبة سير العمليات الإنتاجية المختلفة في مراحلها المتعاقبة داخل كل مشروع وما تخويه من علاقات متعددة ومتشابكة . ولذلك فإن ترجمة الكليات العينية التي تتضمنها الخطة الإنتاجية للمشروع - سواء في ذلك عناصر الإنتاج أو كليات المنتج النهائي إلى أرقام مالية على أساس أسعار ثابتة تحددها أجهزة التخطيط ، يجعل في الإمكان ممارسة الرقابة المصرفية على التنفيذ . فعلى سبيل المثال . إذا كانت الخطة الإنتاجية لأحد المشروعات تقضى باستخدام مواد أولية (مدخلات) تتمثل في ١٠٠ وحدة عينية لإنتاج ١٠ وحدات من منتج نهائي معين ، فإنه من الصعوبة بمكان التحقق في عينيا من أن كمية المدخلات

= سلامة القروض التي تمنحها ، ولذلك فإنها تنصب على دراسة أحوال المشروع وتحليل توائمه المالية وتقدير الضمانات العينية المتقدمة منه وجودتها وسهولة تهريبها في الأوقات ٠٠٠ البيع وذلك للتأكيد من قدرة المشروع على الوفاء بالتزاماته قبل البك وأميناً لحقوق المساهمين والمودعين . بل أت الرقابة المصرفية على المشروع القوي في اقتصاد السوق بالمفهوم المشار إليه ما كانت تشاء أصلاً لو أت البك رفض الموافقة على منح المشروع القرض المطلوب ، أو كان لدى المشروع السيولة الذاتية الكافية التي تمكنه من مباشرة نشاطه دون الحاجة إلى الاقتراض من البنوك . أما بالنسبة للاقتصاد الاشتراكي ، فإن الجهاز المصرفي لا يملك سلطة رفض منح الائتمانات المطلوب للمشروع أو حتى تعديل قيمته طالما أن هناك خطة مالية متعمدة للمشروع . هذا فضلاً عن أن الائتمان المصرفي يتكامل دائماً مع الموارد الذاتية للمشروعات على نحو ما ألمعنا إليه آنفاً (انظر ص ٢٦٩) ، ومن هنا فإن صلة المشروع بالجهاز المصرفي لا تسلك منها على الامتلاك وتعتبر لذلك أنها الأساس الذي تستند إليه الرقابة المصرفية على نشاط المشروعات .

المشار إليها قد استخدِمت في إنتاج الكمية المحددة من المنتج النهائي . أما إذا ترجمت كمية المدخلات إلى قيم مالية على أساس أن قيمة الوحدة = ٢ روبل أى أن قيمة المدخلات اللازمة لتساج ١٠ وحدات من الناتج النهائي = ٢٠٠ روبل ، فإنه يصبح من المتيسر عندئذ التحقق من أن المشروع قد انحرف عن المخطط إذا تجاوزت قيمة الناتج النهائي ٢٠٠ روبل أو إذا لم يبلغ عدد وحدات الناتج النهائي ١٠ وحدات على الرغم من استخدام ما قيمته ٢٠٠ روبل من المواد الأولية .

وعلى هذا النحو ، يمكن مراقبة المستخدم - لامن المواد الأولية وحدها بل من كمية العمل والطاقة المحركة ، وكذلك مراقبة الإنتاج النهائي المعد للتصريف ... الخ وذلك بعد ترجمة الوحدات العينية إلى قيم مالية يسهل جمعها وإجراء المقارنة بينها

ومن هنا فإن الخطة المالية للمشروع هي حجب الزاوية في نظام الرقابة المصرفية كله حيث يتسنى عن طريقها مقارنة الأرقام المخططة بما يقابلها من أرقام يسفر عنها التنفيذ الفعلي (١) . ويطلق على هذا الأسلوب الرقابة و الرقابة بواسطة وحدة النقد « control by the currency unit أو الرقابة بواسطة الروبل Kontrol Rublyom كما يطلق عليها في الاتحاد السوفيتي (٢) .

Soviet Financial System op. cit., p 148

(١)

(٢) ويسمى هذا النوع من الرقابة في تشيكوسلوفاكيا بالرقابة عن طريق الكرونة Za pomoca Koronou ، وفي بولندا بالرقابة عن طريق الزلوتي Zlotowki ، وفي ألمانيا الديمقراطية بالرقابة عن طريق المارك Kontrolle durch die Mark وهكذا .

ووظيفة الجهاز المصرفي الرقابة لا يمكن فصلها عن وظيفته التمويلية، وإنما يعتبر الاثنين نسيج واحد. فكل مشروع من المشروعات عليه أن يثبت قيامه بإنجاز ما هو مطالب به من مهام مخططة. ولما كانت عملية التمويل تنصف بالاستمرار، فإنه يتعذر تماما التوقف عن تمويل المشروع ريثما يقوم بآليات ما قام به من إنجازات عينية وفقا للبرامج الزمنية. ولذلك فإن التأكيد من هذه الانجازات لابد وأن يتم بدوره بطريقة فورية ومتصلة، وبذلك لا يكون هناك مفر من الرقابة المالية على إنجازات المشروع عن طريق متابعة ما تحقق من خطته المالية. ومن هنا يتضح مدى التشابك القائم بين عمليتي التمويل والرقابة، ويكون أمرا منطقيا عندئذ أن الجهة التي تقوم بالتمويل هي أيضا التي تمارس الرقابة في نفس الوقت (١)

الاطار التنظيمي للرقابة المصرفية :

والرقابة المصرفية لها اطار تنظيمي يعمين على كافة الوحدات الاقتصادية العاملة في الاقتصاد الالتزام بالقواعد التي يتضمنها الاتحيد عنها وذلك حتى يمكن احكام عملية الرقابة وجعلها تحقق الاغراض التي تتوخاها. وتمثل هذه القواعد في الآتي :

- ١ - يعمين على كل مشروع أن يكون له حساب مفتوح بالبنك.
- ٢ - يلتزم كل مشروع بتركيز كافة حساباته ومعاملاته المالية لدى فرع الجوس بنك الذي يقع (أي المشروع) في دائرة نشاطه دون غيره من فروع البنك

(١) د. نبيل سدره محارب : المبادئ التبادلة ... المرجع السابق ص ٥٦ - ٥٧

(٢) د. محمد زكي شافي العالم الاساسية ... المرجع السابق ص ٢٢٠ - ٢٤

نظية المبدأ المعروف « بنك واحدة فقط لكل عميل one client - one bank » (١) ويحتفظ هذا الفرع تحت يده بصورة من خطط المشروع المادية والمالية لعمل مقتضاها ، ويكون مسئولاً عن تسوية الجانب الاعظم من مدفوماته (وتمثل في شراء المدخلات اللازمة لنشاطه وسداد أجـ . ورومات العالمين فيه) وقبول مخصصاته المالية (وتمثل في كية وسائل الدفع التي يتلقاها المشروع في مقابل مبيعاته) من خلال هذا الحساب ، وبذلك يكون لديه بيانات لحظية كاملة عن حركة ايداعات ومدفومات المشروع ولا ريب أن السماح للمشروع بالتعامل مع أكثر من فرع من فروع الجوس بنك جعل من الصعوبة بمكان تجميع حركة حساباته بصورة فورية وستمرة الأمر الذي يفقدها صلاحيتها كأساس للرقابة المصرفية (٢) .

٣ - يلتزم كل مشروع التزاماً قانونياً بإيداع ايراداته النقدية يومياً في حسابه لدى فرع الجوس بنك الذي يتعامل معه ، ولا يحتفظ تحت يده إلا بمبالغ نقدية صغيرة تخصص لمواجهة المدفوعات التي لا تتجاوز قيمتها ١٠ روبلات (أو التي تصل قيمتها الى ١٠٠ روبل في بعض الحالات النقدية - كما سبت

(١) G. Grossman : U. S. S. R. op. cit., p 759 ; G. Garay (١)

The Role op cit., p 63 ; A. Kazantsev ; Clearing in the National Economy of the U. S. S. R. in Banking in the U. S. S. R. op. cit., p 134 ; T. M. Popolski ; Socialist op. cit., p 31

(٢) يختلف الامر هنا مع ما هو معمول به في اقتصاديات الدول . فن المذبح به للمشروعات الفردية في هذه الاقتصاديات تتع حسابات لها لدى أكثر من بنك تجارى واحد ، أو أكثر من فرع لدى البنك الواحد كما يمكنها المعول على تسييلات مختلفة من هذه بنوك في وقت واحد . ويرر هذا الوضع عنصر المنة ودرجة البنوك في تحقيق رقابة مصرفية لاستخدام المشروعات لأموالها ، اللهم إلا بالقدر الذي يجعل البنك في مأمن من المخاطر التي يتعرض لها نشاطه الائتماني .

الإشارة (١) وعلى المشروع أن يقدم الى البنك يانا تفصيليا مسببا بهذه المدفوعات على نحو ما أشرنا إليه في موضعه . اما معظم المدفوعات الأخرى فتتم عن طريق التحويلات الدفترية .

٤ - تتم مسحوبات المشروعات من النقد من حساباتها بموجب شيكات مميزة توضح الغرض الذي سحبت من أجله - ويخصص أغلب النقد المسحوب لسداد مرتبات وأجور العاملين بالمشروع ومواجهة أية نفقات إدارية أو انتقال وهذه النفقات لا تمثل الا نسبة ضئيلة من اجمالي مدفوعات المشروعات (٢) .

٥ - ليس لأى مشروع أن يحول من أمواله لدى الجوس بنك أية مبالغ الى حسابات أية مشروعات أخرى مالم يقدم من الوثائق ما يبرز هذا التحويل . والبنك عند الضرورة أن يوقف التحويل للحيلولة دون استخدام المشروعات لأموالها في وجوه لا تتفق مع خططها المالية والإنتاجية (٣)

٦ - تركيز التمويل الائتماني في يد الجهاز المصرفي ، وضرورة اسهام الائتمان المصرفي - كما تقدمت الإشارة - في تمويل جانب من رأس المال العام - للمشروعات .

أنواع الرقابة المصرفية وكيفية ممارستها :

تنقسم الرقابة المصرفية من حيث وقت تطبيقها الى رقابة أولية ورقابة جارية ورقابة لاحقة (١) . أما الرقابة الأولية أو السابقة a priori فتبدأ

(١) انظر ص (٩٢) من هذه الدراسة .

(٢) G Gurvy , The Role of the Bank , p 63 ; Pereslegiu p 162

(٣) د . محمد زكي شاهي : العالم الأساسية .. المرجع السابق ص ٢٣٣ .

U.N. Planning. op. cit. d 75

عندما يقدم المشروع الى البنك طلبا لتمويل أوجه نشاطه عن الفترة المخططة التالية . وهي ترمي الى التحقق من أن المشروع المقترض يعمل وفقا لخطة معتمدة ، وإلى فحص معايير رأس المال المتداول ومصادر تمويلها والتعرف على الحدود الائتمانية المطلوبة للمشروع عن كل ربع سنة لتمويل الأغراض المختلفة . ونظراً لأن هذه الرقابة تبغى تجنب المشروع مآخذ يتعرض له من صعوبات نتيجة للخروج على التنظيمات السائدة أو الأهداف المحددة ، لذلك فإنه يطلق على الرقابة في هذه الفترة بالرقابة المانعة preventive control (٢) أما الرقابة المصرفية الجارية current control فيتحقق من خلال استخدام المشروع لموارده المالية المقترضة وكذلك من خلال نظام تسوية الحسابات ، أى أثناء تنفيذ المشروع للخطة التي يعمل بمقتضاها . وتهدف الرقابة في هذه المرحلة تحقيق متابعة يومية مستمرة الغرض منها الكشف عن أى قصور أو انحراف عن مجرى تنفيذ الخطة وتداركه قبل أن يستفحل أمره مع تهمي الأسباب التي أدت إلى ذلك والبحث عن طرق العلاج الكفيلة بإزالتها حتى يمكن الاستمرار في تنفيذ الخطة بنجاح ، ولذلك تعرف الرقابة في هذه المرحلة بالرقابة الحامية proteetive control . وأخيراً تستهدف الرقابة اللاحقة posteriori تقييم أداء المشروع ونتائج نشاطه وإبداء الاقتراحات أو التوصيات التي يرى الجهاز المصرفي ضرورة العمل بها ووضع ذلك كله أمام السلطات الادارية العليا .

وتعتبر الرقابة الجارية أهم أنواع الرقابة المصرفية من حيث وقت تطبيقها

Mitel'Man (E) Problemes, op. cit., pp 862 - 865 ; (١)

Soviet Financial System, op. cit., pp 340 - 347

U. N., Blannig., op. cit., p 75 (٢)

درائج أيضا : د - زكريا نعم : انتقد والاثنيان - المرجع السابق ص ٢٠٥

لأنها تستغرق من الوقت ما يتسع لاستيعاب دورة النشاط الاناجي والتسويقي للمشروع ، ولذلك سوف نتعرض بالتفصيل للكيفية التي تتدخل بها الرقابة المصرفية في هذه المرحلة سواء بالنسبة للنشاط الجارى أو النشاط الاستثمارى للمشروع .

أولا : دور بنك الدولة في الرقابة على النشاط الجارى للمشروعات

يتميز للجوس بنك ممارسة دوره في الرقابة على النشاط الجارى للمشروعات من خلال قناتين .

الأولى : وتمثل في ممارسة الرقابة من خلال عمليات الائتمان قصير الأجل الذى يجرى تزويد المشروعات به لتمويل نشاطها الجارى ، إذ يمكن للبنك مراقبة استخدام المشروع للائتمان الممنوح له في الأغراض المخصص لها والتي تتفق مع مضمون الخطة المالية للمشروع .

الثانية : أما القناة الثانية فتتمثل في قيام البنك بصفته مركزا للمقاصة في الاقتصاد القومى بتقيد المدفوعات الخاصة بالمشروعات في حساباتها المسوكة لديه ، وبذلك يتسنى له الرقابة ، من خلال عمليات المقاصة ، على حركة الوارد والمنصرف (القيود الدائنة والقيود المدبنة) في كل حساب من هذه الحسابات . وسوف نتعرض فيما يلى لمقومات رقابة الجوس بنك على النشاط الجارى للمشروعات .

رقابة بنك الدولة على المشروعات من خلال عمليات الائتمان قصير الأجل :

أن ما يمارسه الجوس بنك من رقابة الشاطئ الجارى للمشروعات لا يتحقق له فقط بحكم تركيز التمويل الائتماني قصير الأجل في يده - أما وحظر الائتمان التجاري بين المشروعات بعضها البعض ، وأنه يوجد إلى جانب ذلك - على نحو ما تقدم - عدد من التنظيمات الهامة التي تكفل له القيام بدوره الرقابي . وتتحصل أولى هذه التنظيمات في أنه لا يوضع في متناول المشروعات من رأس المال العامل ما يهيئ لها ممارسة نشاطها دون الالتجاء إلى الجوس بنك طلباً للائتمان قصير الأجل . فعلى الرغم من أن هناك مشروعات لا يحتاج نشاطها بطبيعته إلى رأس مال عامل مقترض سواء بصفة موسمية أو عرضية ، مثل المشروعات التي تعمل في مجال الصناعات الثقيلة والتي تسمح مواردها الذاتية بتمويل رأسمالها العامل خلال دورة إنتاجها ، إلا أنه يفرض على هذه المشروعات تحويل جانب كبير من دخلها الصافي إلى ميزانية الدولة حتى تلتجأ إلى طلب التمان الجوس بنك على أساس قاعدة الاسهام المستمر continuous sharing basis بقصد دعم رقابة البنك على نشاطها (١) . ويتعين من أجل ذلك أن يسهم هذا الائتمان بنسبة غير قليلة في تغطية احتياجات المشروعات من رأس المال العامل فعلى سبيل المثال ، لم تتجاوز نسبة ما أسهم به الائتمان المصرفي في رأس المال العامل للمشروعات العاملة في مجال الصناعات الثقيلة أبان الخطة الخمسية الأولى أكثر من ٥ إلى ٦ ٪ ، كما لم تتجاوز هذه النسبة ٨ ٪ في المتوسط حتى أواخر عام ١٩٣٩ ، وكانت ضالة هذه النسبة - في رأي بعض الكتاب السوفيت من أمثال V. Sitnin و Z. Simkin - سبياً في

إضعاف فعالية رقابة الجوس بنك على مدفوعات هذه المشروعات وبالتالى إضعاف رقابته على التنفيذ الفعلى للخطة أبان تلك الفترة . ولذلك وضعت اجراءات جديدة فى أواخر عام ١٩٢٩ كان من شأنها زيادة اعياد بعض المشروعات الهندسية على الائتمان المصرفى فى تمويل رأسمائها الصائل ، إذ تقرر أن يغطي الائتمان نسبة ٢٠٪ من قيمة المخزون من السلع غير تامة الصنع و ٥٠٪ من قيمة المخزون من السلع النهائية لديها . وقد استهدفت هذه الاجراءات تخفيض المخزون من المنتجات غير تامة الصنع الذى يفيض عن حاجة هذه المشروعات حيث تنولى الموارد الائتمانية للجوس بنك تمويل هذا المخزون بالقدر والتوقيت اللاتمنين بما يضمن عدم تراكمه فى مخازن المشروعات (١) . وبذهب بعض الاقتصاديين السوفيت من أمثال V. Gerashchenko و M. Usoskin إلى تسويق وجود الائتمان المصرفى فى الاقتصاد السوفيتى بحقيقة كون الجهاز المصرفى هناك يعتبر أداة للرقابة على تنفيذ المخطه ، فقد ذكر أن الاسهام الاجبارى للائتمان المصرفى فى رأس المال العامل للمشروعات قد بسر أحكام الرقابة المالية على المشروعات (٢) . وقد سبق أن أشرنا آنفا إلى الاهمية النسبية للائتمان المصرفى كمصدر من مصادر تمويل رأس المال العامل فى الاقتصاد السوفيتى حيث يمثل أكثر من ٩٨٪ من جملة رأس المال

(١) M. Dobb : Soviet. op. cit., p 393 ; D. Granick :
Menagement., op. cit., pp 26 , 174 ; D. Hodgman ; Soviet Monetary Controls., op. cis., p 117 ; Barkovskij (N) Developper les relations de credit (Den'gi i kred 1964. 7) L' U. R. S, S. et les Pays de L'Est No 3 1963 p 544

(٢) انظر ما تقدم ص (٢٧٠) .

العامل (١) .

وتغطي القروض المصرفية قصير الأجل بالكاد الحاجات المخططة للمشروعات، من رأس المال العامل بحيث لا تترك أية أرصدة نقدية تحت يدها تفيض عن حاجتها مما قد يسمح باستخدامها في أوجه غير مخططة أو في تركيب قيم مادية غير مستغلة .

ومن التنظيمات التي تدعم الدور الرقابي للجوس بنك هو أنه يتعين على كل مشروع أن يحصل على الائتمان المصرفي المصرح له به وفقاً للخطة من نوع البنك المخصص للتعامل معه دون غيره من الفروع ، والقرض من هذا التنظيم هو احكام الرقابة على الموارد الائتمانية التي يستخدمها المشروع في تمويل نشاطه الجاري .

وتأسيساً على هذه التنظيمات تتضح تماماً الكيفية التي يمارس بها البنك رقابته على المشروعات من خلال عمليات منح الائتمان قصير الأجل، إذ يتعين على هذه المشروعات بحكم قصور مواردها الذاتية من رأس المال العامل وحظر وجود الائتمان التجاري ، أن تلجأ إلى الجوس بنك طلباً للائتمان ولما كان هذا الائتمان يمنح لها في صورة قروض محددة القيمة لتمويل أغراض معينة بذاتها ووفق برامج زمنية تتفق مع دورة نشاطها الإنتاجي على نحو ما تضمنته خططها المالية ، فإن الجوس بنك يحول مراقبة استخدام هذه الموارد الائتمانية المحددة القيمة في الأغراض المخصصة لها دون غيرها وذلك وفقاً لبنود

(١) D. Hodgman : Soviet. op. cit., p 1٠0 ; A. Nove : The Soviet Economy. op. cit., p 117

المخطط المالية (١) ، ومن هنا يمكن اكتشاف أى انحراف فور حدوثه وبالتالى يوقف البنك أى مدفوعات غير قانونية أو يكون مبالغاً فيها ، ويكون هناك بالتالى ارتباطا مباشرا بر كل قدر من الائتمان بمنح للمشروع وبين ما تحقق وبالفعل من خططه الانتاجية (٢)

هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى فانه لما كان الائتمان يمنح لآجال محددة يرد بعدها الى البنك وفقا لجدول زمنى معين ، فان تعثر المشروع فى سداد مديونيته فى المواعيد المقررة يعنى اما هناك عجز فى انتاجه المادى أو أن قيمة ايراداته الناجمة عن بيع منتجاته النهائية تقل عما كان خططها من قبل نتيجة تراكم مخزون غير مخطط من هذا الانتاج ، ويكون على البنك فى هذه الحالة تقصى أسباب تراكم هذا المخزون ودراسة الوسائل التى تكفل سرعة تصريفه (٣)

رقابة بنك الدولة على المشروعات عن طريق عمليات المقاصة :

ويمارس الجوس بنك دوره الرقابى على النشاط التجارى للمشروعات بحكم كونه مركزا لعمليات المقاصة فى الاقتصاد القومى . فهو يتولى اجراء الجانب الأعظم من مدفوعات المشروعات (١) والى تقضى التعليمات بعدم

M. Dobb ; Soviet. op. cit. pp 394 - 395 (١)

D. Hodgman ; Soviet. op. cit. pp 112 - 113 ; pereslegin ; (٢)
Finance. op. cit. p 153 ; A. Nove ; Banking in the Soviet
Economy. op. cit. p 722

M. Usoskin ; Short-term Credit. op. cit. p 70 (٣)

(٤) ذكر Sveshnikov أن حجم المدفوعات فى الاتحاد الموفق فى عام ١٩٧٠

بلغ ١٠ تريليون
الفلر .

M. Sveshnikov ; U. S. S. R. State Bank after 50 Years, op. cit.,
p 1480

جواز سدادها نقداً ، ويتم ذلك عن طريق التحويلات الدفترية من أو إلى حسابات هذه المشروعات المسوكة لديه .

ونقسم هذه المدفوعات من حيث محتواها الاقتصادي الى قسمين (١) .
أ - مدفوعات تنشأ نتيجة معاملات تجارية مثل سداد ثمن سلع أو مواد خام لازمة للصناعة أو سداد مصاريف شحن وتولون أو مواد لازمة للبناء أو مقابل خدمات .

ب - مدفوعات تؤدي من أجل تسوية معاملات غير تجارية أو مدفوعات للأجهاز المالي مثل تلك التي توجه الى ميزانيه الدولة (الضريبة على رقم الاعمال - الاقطاعات من الأرباح - مقابل استخدام رأس مال المشروع ... الخ) أو سداد مستحقات التأمين أو سداد ماسبق للمشروعات أن حصلت عليه من قروض مضاف إليها الفوائد المحتسبة عليها .

وتتنوع أساليب وأدوات تسوية المدفوعات غير النقدية به الخاصة بالقسم الأول ، كما تتفاوت نسب استخدامها ، ولذلك يحسن بنا أن نتعرف عليها .

أدوات تسوية المدفوعات غير النقدية .

(١) تعتبر صيغة القبول (Akzept schta) acceptance form أكثر أدوات التسويات استخداماً حيث يتم بواسطتها سداد ما يزيد من ٨٠ ٪ من المدفوعات غير النقدية . ويتلخص أسلوب العمل بها في أن المشروع البائع يقوم - بعد شحنه البضاعة الى المشروع المشتري - بتقديم المستندات الخاصة بها (مثل العقود والفواتير) الى فرع البنك الذي يعامل معه لتحصيلها ،

حيث يقوم بدوره بإرسالها الى فرع البنك الذى يتعامل معه المشروع المشتري لقبولها (١) ، ويتمين على هذا الأخير - بعد فحص المستندات المقدمة إليه - التصديق بالموافقة على السداد خلال يومين من تاريخ تقديم المستندات إذا كان أطراف التعاقد فى نفس المدينة وخلال ثلاثة أيام إذا كان مقر المشروع المشتري خارجها . فإذا قبل المشتري سداد قيمة المستندات أو إذا لم يعترض عليها خلال المدة المشار إليها ، فإن الجوس بنك الذى يتعامل معه يقوم على الفور بقيد قيمة المستندات على حساب التسوية الخاص به وإضافته لحساب المشروع البائع لدى فرع البنك الذى يتعامل معه هذا الأخير (٢) . أما فى حالة رفض المشتري سداد قيمة المستندات بسبب وجود مخالفات لشروط التعاقد ، فإن عليه أن يخطر كلا من البنك والبائع بمبررات رفضه وطبيعة هذه المخالفات . وقد يكون رفض المشتري للسداد كلياً بسبب مخالفة مواصفات

(١) وقد أصدر مجلس قوميىارى الشعب قراراً بإلزام بصفة القبول هذه فى ١٤ يناير ١٩٣١ بهدف التخلص من أسلوب التسويات التلقائية *automatic settlements* (*avtomatizm raschetov*) الذى جرى العمل به بعد الإصلاح الائتماني فى يناير ١٩٣٠ حيث كانت يتم سداد قيمة القوائم بحرف النظر عن قبول المشتري لها من عدمه .
أنظر :

podolski., pp 31 , 36 , 128

(٢) يرجع السبب فى قصر الفترة التى تتم خلالها التسوية الدفترية لقيمة المبادلات التجارية الى الرغبة فى تجنب أى شكل مستمر من أشكال الائتمان غير المعروق وزيادة السكينة المعروضة من النقود ، وكذلك احدى تكون ضمانات للمشروعات لدى البنك مواءمة تمسك فى أى وقت من الاوقات صورة واقعية لتشطابها وقت محققه ، وتكون بذلك أداة فعالة فى ممارسة الرقابة عن طريق مقارنة الواقع بالخطط .

أنظر :

D. Hodgman : *Soviet. op. cit.*, p 114

البضاعة لتلك المتفق عليها ، وقد يكون الرفض جزئيا بسبب وجود اختلاف بين قيمة القوائم والاسعار المتفق عليها أو اختلاف وكية عن تلك المتفق عليها وعموما تتضمن كلا من العقود المبرمة بين المشروعات البائعة والمشتري ، وكذلك التعليمات الصادرة من الجوس بنك الحالات التي يقع فيها الرفض كليا أو جزئيا (١) .

ويعين على فرع البنك الذي يتعامل معه المشتري أن يتأكد من أن رفض السداد يقوم على أسباب جدية bona fide فإذا كان المشتري غير محق في رفضه فإن البنك يعتبر هذا الرفض كأن لم يكن وتزول كافة الآثار المترتبة عليه ، أما إذا كان المشتري عفا في رفضه ، فإن البضاعة تترك في حيازته بصفة أمانة ، ويكون للبنك الحق في الاشراف على سلامة تخزينها . ولكل من البائع والمشتري حق الاحتكام الى هيئات التحكيم في حالة نشوب خلاف بينها . (٢)

ولما كان السداد بهذه الطريقة قد يتطلب حصول المشتري على ائتمان مصرفي قصير الأجل من الجوس بنك لسداد قيمة البضاعة التي تم شحنها إليه كما قد يتطلب حصول البائع على ائتمان مصرفي قصير الأجل حتى يتم إضافة قيمة مبيعاته لحسابه خصماً من حساب المشتري ، وكان هذا الائتمان يزيد من كية النقود للعروضة في الاقتصاد ، لذلك فقد اتبع أسلوب مقاصة الديون

(١) Ibid., pp 113 - 114 ; Gerashchenko ; op. cit. pp 148 - 149

Kazantsev ; op. cit., pp 137 - 138 ; G Grossman ; U. S. S. R. op. cit., p 741

A. Kazantsev; op. cit., p 139 ; Gerashchenko ; op. cit., p149 (٢)

المبادلة بين المشروعات والتنظيمات الاقتصادية *offset of reciprocal claims of enterprises & economic organization* ومؤداها أن تفتح حسابات خاصة مستقلة لدى الجوس بنك للمشروعات والتنظيمات التي يوجد بينها معاملات دائمة ، تم تجرى المقاصة بين مستحقات هذه المشروعات قبل بعضها البعض كل ثلاثة أو خمسة أيام مع إضافة صافي ناتج عمليات المقاصة إلى حساب المشروع الدائن لدى البنك وقد ادى تطبيق أسلوب «مقاصة الدين المتبادلة» إلى التقليل إلى حد كبير من عدد المستندات الحساية وإلى سرعة إجراء التسويات غير النقدية ، كما أدى إلى تخفيض القروض المصرفية التي تمنح للمشروعات لسداد مدفوعاتها وتقليل حجم المديونيات المتبادلة بينها وتخفيض كمية النقود المتداولة (١).

(٢) صيغة خطابات الاعتماد (*Accreditive form (Akkreditiv)* ومؤداها أن يقوم المشروع المشتري بإبلاغ البنك الذي يتعامل معه بأن يدفع للبائع الموضح اسمه في خطاب الاعتماد المبلغ المذكور فيه خلال فترة محددة وذلك مقابل تقديم البائع للمستندات الخاصة بهذا الاعتماد ، وعلى أن يتولى البنك فحص هذه المستندات للتأكد من مطابقتها للعقود المبرمة بين الطرفين . وتختلف صيغة خطابات الاعتماد عن صيغة القبول في أن الأولى تتضمن التأخير مقدما في حساب المشتري لدى الجوس بنك بقيمة البضاعة الشتره وبذلك يضمن البائع حقوقه قبل المشتري ولذلك تستخدم هذه الصيغة في حالة التعامل مع المشروعات التي تعاني عسراً مالياً أو التي سبق أن ماطلت في

ibid., p 150 ; D. Hodgman ; op. cit., pp 115 : 1116

(١)

Kazantsev ; op. cit., pp 144 - 145

السداد أو لحدائنه تعامل المشروع ولا تستخدم خطابات الاعتماد إلا إذا كانت قيمة البضاعة موضوعها لا تقل عن ألف روبل ، ولا تسرى إلا لمدة خمسة وعشرون يوما فقط ، ولذلك فإن هذه الصيغة لا تستخدم كثيرا حيث لم تتجاوز نسبة استخدامها ٣ ٪ من إجمالي حركة المدفوعات غير النقدية (١)

(٣) السداد عن طريق الشيكات المقبولة الدفع من البنك ، ونقضى هذه الطريقة بأن يعتمد البنك دفتر الشيكات الخاص بالمشروع بمبلغ إجمالي محدد *In toto* يكون قد سبق إبداءه - ٤ في حساب المشروع لدى البنك ، ولذلك يطلق على هذه الدفاتر دفاتر الشيكات ذات القيمة المحددة *limitirovannaya chekovaia knizhka* وهي غير قابلة للتظهير ، وعند إجراء أية مدفوعات من دفاتر الشيكات هذه ، فإن المستفيد يلتزم بالتأشير على كعب دفتر الشيكات بقيمة ما أدى إليه حتى يتيسر للبنك مراجعة هذه المدفوعات . وتستخدم هذه الشيكات أساسا في سداد نفقات النقل (٢) .

(١) أوامر الدفع التي يصدرها المشتري لفرع البنك الذي يتعامل معه . وتستخدم في تسوية مدفوعات المشروعات التي تتبع ميزانية الدولة كما تستخدم في تسوية مدفوعات تعاملات العمال ، أو إذا كان مقر كلا من المشروع البائع والمشتري في نفس المدينة ، أو عندما لا يتطلب الأمر فحص المشتري للبضاعة

(١) Ibid., p 138 ; G. Grossman ; U. S. S. R. op. cit., p 741 ;

D. Hodgman ; op. cit., p 14

د. حافظ السيد : مبدأ المركزية الديمقراطية في إدارة المؤسسات العامة بالانحداد الموفق . محاضرات معهد الدراسات المصرفية ١٩٦٥ ص ٢٧ .

G. Grossman ; U. S. S. R. op. cit., p 740 ; Gereschenko (٢)

op. cit., p 150

أو الخدمة المشتراة قبل سداد قيمتها وذلك مثل عمليات التبريل والعكس بها
والقوة المحركة (١)

غير أن للجوس بنك سلطة منع الأطراف المتعاقدة من استخدام أوامر
الدفع في تسوية المدفوعات إذا ما اتضح له أن السلع موضوع التعاقد يجب
أن تخضع للفحص .

ومن ثم يتضح أن استخدام هذه الأداة أو تلك في تسوية المدفوعات أمر
يخضع للظروف المالية للشروعات البالغة والمشتري وموقعها الجغرافي وطبيعة
السلعة أو الخدمة المشتراة وقيمتها وما إذا كانت تتطلب فحصا من عدمه ،
أو أن هناك تعليمات حكومية تقضى باستخدام أداة معينة بذاتها كما هو
الحال بالنسبة للشروعات التي تتبع ميزانية الدولة وكذلك منظمات نقابات
العمال حيث تلزم بتسوية مدفوعاتها عن طريق أوامر الدفع أو بواسطة
الشيكات المقبولة الدفع من البنك .

ويلاحظ أن استخدام أداة صيغة القبول مع إجراء المقاصة بين الديون
المتبادلة قد زادت أهميتها النسبية في تسوية المدفوعات في الاقتصاد السوفيتي
في حين تناقصت الأهمية النسبية للادوات الأخرى (٢) .

ibid., 150 : Kazantsev ; op. cit., p 141

(١)

(٢) بوضع الجدول التالي تطور الأهمية النسبية لطرق تسوية المدفوعات غير النقدية في

= (نسبة مئوية)

الاقتصاد السوفيتي ;

وقد يسر استخدام المشروعات لنماذج الزاميه موحدة للمستندات الخاصة بتسوية المدفوعات ادارة العمليات المحاسبية التى تتم لدى فروع الجوس بنك ولدى إدارات الحسابات بالمشروعات (١)

والآن بعد ان استعرضنا اتقواعد التى تنظم المدفوعات النقدية وغير النقدية الخاصة بالمشروعات ، والأدوات التى تستخدم فى تسوية المدفوعات غير النقدية ، فاننا نستطيع الآن أن نبين السكيفية التى يمارس بها البنك رقابته على النشاط الجارى للمشروعات . فكل فرع من فروع الجوس بنك يتجمع لديه بيان بمدفوعات كل مشروع من المشروعات التى تتعامل معه ، والتى تتخذ غالبيتها شكل تحويلات دفترية لحسابات المشروعات الدائنة ، بالإضافة إلى قدر محدود من المسحوبات النقدية لمواجهة الأجور والمراتب والمصاريف النثرية الأخرى .

١٩٥٦	١٩٥٥	١٩٥٠	١٩٤٥	١٩٤٠	طريقة التسوية
٥٠ر١	٥٠ر٩٠	٥٨ر٨	٧٣ر٦	٧٧ر٩	صيفة القبول بدون مقاضة الديون
٤٦ر٩	٤٦ر٣٥	٣١ر٥	١٧ر١	١٠ر٨	صيفة القبول مع مقاضة الديون
					الأدوات الأخرى (خطابات
					الاعتماد ، الشيكات المحددة
٣ر٥	٢ر٨٥	٩ر٧	٩ر٤	١١ر٣	القيمة ، أوامر السدق)
١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	أجالي قيمة عمليات المقاضة
٢٣٦٨ر٢	٢١١٩ر٢	١٥٣٧ر٧	٥٦١ر٠	٥٥٥ر٦	(بلايين الروبلات)

according to V.F. Popov, ed. Gosudarstvennyi bank SSSR (Moscow 1957) in D. Hodgman ; Soviet. op. cit., p 115
A. Kazantsev ; Clearing. op. cit., pp 136 - 137 (١)

كما يتجمع لديه أيضا بيان كافة إيرادات المشروع سواء اتخذت شكل تحويلات دفترية من حسابات المشروعات المدينة أو اتخذت شكل متحصلات نقدية قام المشروع بإدائها في حسابه ، ومن هنا يتأتى للجوس بنك عن طريق تحليل الحسابات المصرفية للمشروعات والتبضع اليومي المنتظم لحركة القيم الداخلة اليها والمخارجة منها ، التعرف على المركز المالي لكل مشروع ومدى نجاحه في تحقيق ما منضمته خطته المالية ، كما يمكن أيضا اكتشاف أسباب الانحرافات وأوجه التصور وذلك قبل أن تصبح النتائج النهائية في متناول السلطات الإدارية (١)

ولا تقتصر رقابة الجوس بنك على نشاط كل مشروع من المشروعات على حده ، وإنما تشمل أيضا العلاقات المالية التي تربط بينها ، إذ لا كان اتفاق بعض المشروعات يعتبر في معظم الأحوال إيرادا لمشروعات أخرى وذلك إذا ما استبعدت قيمة المرتبات والأجور النقدية المدفوعة للعاملين بهذه المشروعات ، وكان إيراد بعض المشروعات يعتبر في الغالب اتفاقا لمشروعات أخرى إذا ما استبعد التعامل مع الأفراد ، ولما كانت هذه المدفوعات والإيرادات تمر عبر جهاز المقاصة بالجوس بنك ، فإنه من ثم ييسر التأكد من سلامة المعاملات التي تربط بين المشروعات واتفاقها مع القواعد المنظمة لها (٢) .

(١) د. محمد زك شامي : العالم الأساية المربع السابق ص ٢٤ .

U. N. Planning for Economic Development. op. cit., p 76 ; G. Garvy ; The Role. op. cit., p 64 ; Lucks a Whitney. Comparative. op. cit., p 448 ; M. Dobb ; Soviet op. cit., p 395

(٢) ونحمد الزناج عن طريق سيطرة الجهاز المصرفي على حسابات الوحدات الاقتصادية المختلفة أمراض الحاسب القومية . إذ أنه يمكن بالإضافة الى تتبع المراكز المالية لهذه =

ولكى يمكن تصور كيفية ممارسة الجوس بنك لرقابته على بنود الاتفاق
بالمشروع فانا سوف نتخذ من رقاوته على خطة الأجور مثالا لذلك .

رقابة الجوس بنك على الاتفاق على الأجور :

تقدمت الاشارة الى أن الجانب الأكبر من مدفوعات الجوس بنك من
القـد يتمثل فى الأجور والمرتبات التى تدفع للعاملين بالمشروعات والتنظيمات
الاقتصادية وتقدر نسبتها بحوالى ٨٠ ٪ من اإجمالى جانب المدفوعات من خطة
القـد (١) ومن ثم يعتبر قيام البنك بتنفيذ خطة القـد تكليفا له بالرقابة على خطط
الأجور الخاصة بهذه المشروعات والتنظيمات الاقتصادية

وتتبع أهمية الرقابة على المدفوعات الأجرية من الرغبة فى تجنب تضخمها
غير المخطط ، إذ لما كان حجم وأمان السلع الاستهلاكية التى ستطرح فى أسواق
التجزئة خلال فترة زمنية معينة عددا فى خطط الاتاج الخاصة بها ، فان أية
زيادة غير مخططة فى الأجور ينتجم عنها زيادة الطلب التعملى لجمهور المستهلكين
على السلع الاستهلاكية ولا تقابلها زيادة المعروض من هذه السلع ، سوف
ينشأ عنها وضع تضخمى بسبب اختلال التوازن بين التيارات النقدية والتيارات
السلعية .

— الوحدات ومراقبة استخدامها وإلزامها للتأحية . جمع وتحويل بيانات وإحصائيات تفصيلية
موضح التدفقات المالية بين القطاعات المختلفة بحسب أهميتها والتأكد من تمتشى التطورات
مع الأهداف العامة المحددة فى إطار خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية .
الغفر :

G. Garvy The Role, op. cit., p 65

(١) انظر ص (١٨٧)

وبناح للجوس بنك مراقبة المدفوعات الموجهة لسداد أجور العاملين في المشروع بحكم أنه يحتفظ بالموارد النقدية المخصصة لهذا الغرض في حساب النسوية الخاصة به كما أنه يحتفظ بنسخة من خطة العمل والأجور التي توضح تفصيلا ما سيدفعه المشروع من أجور للعاملين فيه خلال السنة مقسما على فترات ربع سنوية .

ويمكن تصوير هذه البيانات في النموذج المبسط التالي

شكل رقم ٢٨

اسم المشروع		حساب مصرفي رقم		الى فرع البنك	
بيان عن حساب أجور العمال		شهر		سنة	
(بآلاف الروبلات)					
المجموع	أنشطة أخرى	حجم الانتاج الرئيسي	البند		
١٠٠	٨٠	٨٠	١ - الخطة المعتمدة عن ثلاثة أشهر		
٦٠	٢٤٠	٢٤٠	٢ - قيمة المحقق خلال الشهر المقدم عنه البيان		
٤٠٪	٢٠٪	٢٠٪	٣ - النسبة المثوبة للمحقق بالنسبة للمخطط		
١٩٧ر٥	٢٧ر٥	١٦٠	٤ - مبلغ الأجور المعتمد عن ثلاثة شهور		
٦٢	١٥	٤٨	٥ - الأجور الشهرية المستحقة وفقا للمحقق		
٦١	١٥	٤٦	٦ - الأجور المحتسبة فعلا		
٢٥	—	—	٧ - مبالغ مقدمة من البنك		
٨	—	—	٨ - خصومات وتحويلات		
١٨	—	—	٩ - المبالغ المستحق تحصيله قدا		

فإذا افترض أن خطة الانتاج الرج سنوية لهذا المشروع قدرت قيمة الانتاج الرهيمى بـ ٨٠٠٠٠٠ روبل وانتاج الأنشطة الفرعية الأخرى للمشروع بـ ١٥٠٠٠ روبل ، وكانت المبالغ المخصصة للاتفاق على الاجور خلال نفس الفترة هى ١٦٠٠٠٠ روبل بالنسبة للنشاط الرئيسى ، ٣٧٥٠٠ روبل للأنشطة الأخرى ، وإذا افترض وفقا للبيان أن ما تم انجازه من انتاج أصلى وانتاج فرعى يقدر بـ ٢٤٠٠٠٠ روبل و ٦٠٠٠٠ روبل على التوالى أى بنسبة ٣٠٪ و ٤٠٪ من الانتاج المخطط ، فإن حساب الأجور خلال الشهر يتم على الأساس التالى -

$$\begin{aligned} \text{الأجور المستحقة عن الانتاج الأصلى} &= ١٦٠٠٠٠ \times \frac{٣٠}{١٠٠} = ٤٨٠٠٠ \text{ روبل} \\ \text{الأجور المستحقة عن الانتاج الفرعى} &= ٣٧٥٠٠ \times \frac{٤٠}{١٠٠} = ١٥٠٠٠ \text{ روبل} \\ \hline \text{المجموع} &= ٦٣٠٠٠ \end{aligned}$$

ويتضح من البيان أن إجمالى الأجور المحتسبة فعلا تبلغ ٦١٠٠٠ روبل ومعنى هذا أن المشروع قد حقق وفرا فى الأجور قدره ٢٠٠٠ روبل (١) ،

(١) دئس المادة ٨٤ من النظام الآلى للمشروع على «الساح للشروعات باستخدام أى وفر يتعلق فى صندوق الاجور خلال أرباع السنة والشهور السابقة ، ويحدد حساباً فى صورة نسبة مئوية من تنفيذ الخطة ، فى دفع الأجور والمكافآت فى أرباع السنة والشهور التالية من السنة نفسها .

وأى سحب زائد من صندوق الأجور ينفى تسويته فى الشهور التالية ، ويحرم موظفو المشروع المسئولين عن السحب الزائد من سحب بقى الأجور من المدول على المكافأة الى أن تتم تسوية هذا السحب . ويمكن أن يظل جزء من السحب الزائد من صندوق الأجور الذى لم يتم تسويته مقيداً بدفتر المشروع فترة لا تتجاوز أول يوليو من العام التالى . وإذا تمكن المشروع من تسوية السحب الزائد من صندوق الأجور بالكامل فى المياه =

فإذا خصم من هذه المبالغ ما صرفه البنك للمشروع مقدما للاتفاق على الأجور وقدره ٣٥٠٠٠ روبل بالإضافة إلى ما ينبغي تحويله من قيمة الأجور للضرائب مثلا أو لفوائد مستحقة على قروض وقدرها ٨٠٠ روبل ، فإن المبالغ الذي يتبقى للمشروع للاتفاق على الأجور خلال الشهر المقدم عنه البيان يكون ١٨٠٠٠ روبل.

ويقوم الجوس بنك بصرف مستحقات الأجور بعد مراجعة لمدى اتفاق البيانات الواردة إليه مع خطط المشروع ، وعلى أن يكون الصرف في حدود صندوق الأجور الخاص بهذا المشروع عن الفترة محل الاعتبار^(١) . بمبادرة أخرى فإن البنك لا يتحقق من أن الاتفاق على الأجور يكون في حدود المبالغ المخصصة لذلك في صناديق الأجور فحسب ، بل عليه أن يتأكد أيضا من أن الاتفاق يتفق مع الانجاز السليم لخطة المشروع .

ويعتبر تجاوز المشروع لاعتماد الأجور المخصص له مؤشرا لعدم توافر الكفاءة الادارية فيه ما لم يكن هذا التجاوز مصحوبا بزيادة في أرقام الانتاج المحققة عن المخططة . فإذا نجح المشروع في تحقيق هذه الزيادة ، فإن له أن يطلب مبالغ تكديمية للاتفاق على الأجور ولكن بنسبة تقل عن نسبة الزيادة في الانتاج

= المحدد (في حدود سنة شهر) أو قبل هذا الميعاد ، فإن الموثقين المسؤولين عن السحب الزائد يحملون على ٥٠٪ من المكافآت التي يستحقونها عن الفترة السابقة والتي فإن صرفها موقوفاً بسبب السحب الزائد من صندوق الأجور »

Statute. in Soviet Economic Reform op. cit., p 170

G. Garyy ; The Role. op. cit., p ٦٥ , G. Grossman (١)

U. S. S. R. op cit., p 759 ; A. Nove ; Banking. op. cit. pp 720 — 721 ; D. Granick ; Management. op. cit., p 18١

المحتق (من ٠.٠٦ إلى ٠.٠٩٪ لكل ١٪ من الانتاج الاضافى المحتق) ويرط
عدم زيادة نسبة الأجور فى تكلفة الوحدة من السلعة المنتجة (١)

وجدير بالذكر أن قدرة الجوس بنك على ممارسة الرقابة على الأجور التى
عهد بها إليه منذ عام ١٩٣١ كانت محدودة للغاية حتى منتصف أغسطس ١٩٣٩
وذلك على نحو ما سوف نعرف عليه تفصيلا فيما بعد (٢) وقد لوحظ أن معدل
الزيادة غير المخططة فى الأجور قد أبعد فى التناقص التدريجى منذ ذلك التاريخ
فقد ذكرت إحدى الاحصائيات أن التجاوز غير المخطط فى صناديق الاجور
لدى المنروعات قد بلغ ٢.٢٪ فى عام ١٩٥٥ و ٦٪ فى عام ١٩٦٦ وهى نسبة
تعتبر ضئيلة وتدل على أحكام الرقابة على الاجور (٣)

ثانياً : دور بنك الاستثمار فى الرقابة على النشاط الاستثمارى للمنروعات :

انضج عندما تعرضنا لتمويل الاستثمارات فى الاقتصاد - اد الوفيتن أن
القواعد التى وضعت لتنظيم منح التمويل قد أرست فى الوقت ذاته الأسس التى
يمارس ، ستروى بنك رقاچه وفقاً لها . فقد تبين مما تقدم أن البنك يمارس رقابة
سابقة على التمويل تتمثل فى قيامه بالمهام التالية (٤) .

(١) يتلى البنك من المشروعات والتنظيات الاقتصادية شهادات من واقع

(١) M. Lavigne : Planification, op cit p 384

(٢) انظر المطلب الثانى من البحث الرابع من هذا الفصل .

(٣) M. Lavigne : Ibid. p 3:4

(٤) المواد ١٢ و ١٣ و ١٤ من قواعد تمويل التشييد .

أنظر .

Rule for Financing Construction. op. cit. pp 320-321

دوائرها تتضمن بيان المبالغ المحتبة على ذمة اقتطاعات انخفاض القيمة والارباح المحصلة والاصول الاخرى والتي سوف تخصص لتمويل أوجه النشاط الاستثمارى المخططة . فذا لم تحول هذه المبالغ إلى البنك في المواعيد المحددة ، فإنه يقوم بعقدها على حسابات هذه الوحدات مع متابعة تحميلها بالقيمة الموضحة في الشهادات ، وعليه اخطار السلطات الاعلى بذلك .

(٢) على البنك أن يتأكد قبل قيامه بالتمويل من توافر مستندات معينة يجب على المشروعات تقديمها إليه وأهمها خطط الاستثمار والقوائم الرئيسية لمشاريع التشييد وقوائم عمليات البناء الداخلية للمشروعات ، مع التأكد من أن هذه القوائم مدعمة بالتصميمات والمقاييس المعتمدة . وبالنسبة للاستثمارات الجديدة المدرجة في خطط المشروعات ، فإن البنك عليه أن يتحقق من أن هذه الاستثمارات تنطبق عليها القواعد الخاصة بتحديد الكفاية الاقتصادية للاستثمار الرأسمالى^(١) .

أما الرقابة الجارية التي يباشرها ستروى بنك على المشروعات في مجال نشاطها الاستثمارى فتتوفر له بحكم أن الموارد التمويلية المخصصة لهذا الغرض تجميع كلها لديه ، وأن الارصدة المخصصة لتمويل كل مشروع وفقاً لخطته لا تصرف له دفعة واحدة ، وإنما يتم الصرف وفقاً لما يتحقق من انجازات على ضوء الخطط والقوائم الموضوعية في هذا الشأن ، وبذلك يكون البنك على دراية متصلة بمدى تحقق تفصيلات هذه الخطط فضلاً عن الاحتياجات الجديدة التي تطرأ في غمار تنفيذها^(١) . فالبنك لا يصرف مبالغ مقابل تشوهات جديدة

(١) أنظر ما تقدم من (٢٨٢) من هذه الدراسة .

(٢) د. محمد زكى شافى : العالم الأساسية .. المرجع السابق ص ٢٤ - ٢٥ .

مثلا إلا وفقا لما تم تنفيذه من أعمال ، وكذلك لا يقوم بصرف المبالغ الختامية لمشروعات الشئيد عن الاعمال المتبقة إلا بعد تقديم بيان موقع عليه بالاستلام من المئروع العميل . ولابنك أن يسترد أية مبالغ تكون قد صرفت بالزيادة إلى مشاريع الشئيد وتنظيمات المقاولات ويراعى البنك أن يتم الاتفاق على تركيب آلات جديدة أو تجديدها وفقا لمخطط الاحلال والتجديد والاسعار المحددة لها .

وتراقب فروع البنك أيضا سداد القروض الممنوحة منها للمشروعات كاملة في مواعيدها وفقا للبرامج الزمنية والمالية

وإلى جانب الرقابة المالية ، فإن لسئروى بنك سلطة التفتيش العضوى على المشروعات التى يقوم بتمويلها فهو يستخدم جهازا قنيا مكونا من مهندسين متخصصين وذلك للتأكد من أن مواقع البناء والقرئيات الموضوعه لتنفيذه تحقق أهداف خفض تكاليف إقامته ، وأن التنفيذ يتم وفقا للتصميمات والمقاييس المتعمدة ، بل ان البنك يقيم مكاتب له فى المناطق التى يوجد فيها عمليات انشاءات كبيرة أو مشاريع استثنائية ذات أهمية قومية حتى تكون الرقابة مستمرة على الطبيعة

وعلى البنك تنبيه المسئولين فى المشروعات فى حالة وجود أوجه قصور فى تشوين المواد المستخدمة أو نقلها أو حمايتها فى مواقع البناء ومن واجباته أيضا التفتيش على المخزون الملقى فى مخازن المشروعات للتأكد من مطابقة الكميات المخزونه منه فعلا لا هو ثابت فى السجلات ، وله أن يطلب من المسئولين اتخاذ الاجراءات اللازمة للتخلص من الأرصدة المخزونة من المواد والمعدات التى تتجاوز الحدود النمطية . ومن هذا يتضح أن رقابة البنك تمتد

لتشمل الموارد المادية المستخدمة وليس الموارد المالية وحدها (١)

ثالثا الحوافز والجزاءات الائتمانية والمالية :

ولا يعتبر الجهاز المصرفي في الاتحاد السوفيتي مجرد رقيب على المشروعات والتنظيمات الاقتصادية يحصى عليها أخطاؤها فحسب ، وإنما منحت الدولة من السلطات ما جعل دوره الرقابي أكثر إيجابية في تحقيق الخطط الاقتصادية. فهناك حوافز مالية وائتمانية يمكن للجوس بنسك منحها للشروعات الناجحة لمعاونتها على تخطي الصعاب الطارئة التي تنعرض لها لأسباب لادخل لها فيها تجعلها غير قادرة لفترة مؤقتة على تحقيق أهداف الخطة (٢) . فلابتك أن يقوم بتخفيض أسعار الفائدة على بعض القروض الممنوحة منه لمشمل هذه المشروعات أو أن يمنحها ائتمان اضافي لمواجهة خسائرها معاونة منه لها على إنجاز خططها الاتاجية (٣)

ولستزوى بنك أيضا سلطة منح حوافز مالية وائتمانية لتنظيمات المقاولات

(١) ميجه توفيق مبيجه : اجهاز المصرف في الاتحاد السوفيتي . محاضرات معهد الدراسات العربية ١٩٦٣ .

V. Pereslegin ; Finance.. op. cit., p 164 ; Soviet Financial System op. cit., p 352 ; M. Dobb ; Soviet. op. cit., p 395 ; I. D. Sher Long - term Credit.. op. cit., p 93

Soviet Financial System. op. cit., pp 120 - 121 ; V. (٢) Pereslegin Finance. op. cit., p.168 ; Gerashchenke ; The Banking System.. op. cit., pp 147 - 148

G. Garvy ; The Role. op. cit., p 67 ; Schwartz ; Russia's (٣) op. cit., p 508 , Soviet Financial System. op. cit., p 133

ومشارك مع التشديد التي هجوم بانجاز خطط التشديد الموكل اليها تنفيذها بنجاح ومن هذه المزايا تخفيض سعر الفائدة على القروض الممنوحة لها الى النصف ، زيادة أصولها السائلة بنسبة ٤٠ ٪ لمواجهة احتياجاتها العاجلة ، منح قروض مؤقتة لفترات تصل الى ٩٠ يوما لمواجهة الاحتياجات الطارئة التي تطرأ في غمار تنفيذ الخطة بصرف النظر عن الحدود الائتمانية المصرح بها أصلا ، والساح للشروعات بالاحتفاظ بالوفورات المحققة نتيجة تخفيض تكاليف أعمال البناء والتشييد دون أن يكون لهذا التخفيض أثر على نوعية العمل (١) .

ومن ناحية أخرى ، فإن لاجهاز المصرفي سلطة توزيع الجزاءات على المشروعات والتنظيمات الاقتصادية التي يجرى منها انحرافا عن المخطط الموضوعة لها .

فإذا ارتفعت تكاليف انتاج المشروعات الانتاجية أو حققت خسائر تتجاوز ما كان مقدرا لها في الخطة ، أو فشل المشروع في الالتزام بالحدود الائتمانية المقررة له ، أو إذا أخفق في الوفاء بالقروض الممنوحة في المواعيد المحددة ، فإن ذلك كله يعتبر انحرافاً عن الخطة يتطلب تقويماً سريعاً (٢) . وهنا يسعى الجوس بنك إلى تقصى الأسباب التي أدت الى هذا الفصور في التنفيذ أو الانحراف عن المخطط وذلك بحكم كونه على دراية كاملة بمقدار الاعتمادات المخصصة لكل مشروع من المشروعات ومدى انتظام السحب

(١) راجع المادتين ١١ و ٤٣ من قواعد تمويل التشديد .

Rules . op . cit . , p 332

A. Nove ; Banking . op . cit . , p 722 ; Schwartz Russia'a . (٢)

op . cit . , p 507 ; Soviet Financial System . op . cit . , p 121

منها وقتاً للتوقيت الذى تضمنه خططها المالية ، ويقوم الجوس بنك بعرض النتائج التى يتوصل اليها فى هذا الشأن على ادارة المشروعات لاتخاذ الاجراءات العكسفة بعلاج أوجه القصور أو الانحراف فإذا عجزت ادارة المشروع عن ذلك فإن البنك يطلب تدخل سلطات الأعلى التى يتبعها المشروع .

والعقوبات التى يقوم بها الجوس بنك بتوقيدها على المشروعات سفة الأداء ليس الغرض منها حماية البنك كقرض ، وإنما الغرض منها الضغط على المشروعات للالتزام بالخطط الموضوعة لها وذلك لتحقيق أهداف الخطة الاقتصادية القوية فى النهاية (١) ومن هذه العقوبات ما هو ذو طبيعة التمانية مثل : إيقاف تزويد المشروع بالائتمان كلية أو تخفيض الحدود الائتمانية المقررة له أو المطالبة بسد القروض قبل استحقاقها أو زيادة أسعار المائدة على القروض زيادة تصل الى أربعة أضعاف المائدة العادية ومن هذه العقوبات أيضاً قيام البنك بمطالبة المشروع بتقديم ضمانات اضافية ممثلة فى قيم عينيه أو بيع الضمانات القائمة جبر لاستئداء قيمة القروض الممنوحة للمشروع (٢) . وقد يشترط البنك فى بعض الحالات الحصول على تعهد مالى من السلطة الأعلى التى يتبعها المشروع ضماناً منها لانتظامه فى القيام بنشاطه على النحو المرسوم له (٣) .

(١) Ibid ; 133 : Geraschenko ; The Banking. op. cit., p 147

G. Garvy., The Role. op. cit., p 66

Ibid , p 66 ; Schwartz ; Russin's op. cit., pp 507 ; 508 ; (٢)

V. perealegin ; Finance. op. cit., p 169

A. Kazantsev ; Clearing. od. cit., p 142

(٣)

وفي الحالات التي يوجد فيها مخزون سلعى كبير من المواد الأولية أو النامية
الصنعة التي لا يحتاج المشروع إليها ، فإن للجوس بنك سلطة منع المشروعات
من التعاقد مع الموردين إلا بعد الحصول على خطاب اعتماد منه ، وللبنك أيضاً
أن يوقف سداد مدفوعات المشروع إذا ارتأى أن هناك خرقاً لتعليقات
وقواعد الصرف (١)

وهناك عقوبات غير ائتمانية يمكن للبنك توقيعها على المشروعات منها
اعلان تعذر المشروع وهو اجراء بمثابة اشهار الافلاس ، أو التوصية بحرمان
العاملين في المشروع من المسكافآت الاضافية أو توجيه اللوم للأئتمين على
الادارة . كما أن للبنك أن يطلب فصل مدير المشروع على ضوء اعتبارات
الفشل في تحقيق الأهداف المخططة (٢) .

ولستروى بنك - شأنه في ذلك شأن بنك الدنمارك - سلطة توقيع جزاءات
مالية وائتمانية على المشروعات التي لا تلتزم بدمج التشديد الموضوع . فللبنك في
مثل هذه الحالة أن يؤجل مطالبة المنظمات بسداد الائتمان الممنوح لها وذلك
لفترة لا تتجاوز شهرين حتى تستكمل الاعمال المتأخرة مع مضاعفة - مر الفائدة
على الائتمان خلال تلك الفترة (٣) . أما منظمات المفاوضات التي تفشل في انجاز
خطط التشديد المعهود إليها بتنفيذها أو تلك التي تحتفظ بمعدات لا حاجة بها إليها
وكذلك المنظمات التي تفشل في سداد التزاماتها قبل الموردين أو قبل البنك

Soviet Financial System, op. cit., p 121 ; G. Grossman (١)

U. S. S. R. op. cit., p 759 ; Nove ; Banking, op. cit., p 722

Ibid., p 722 ; Soviet Financial System op. cit., p 121 ; (٢)

G. Garvy : The Role., op. cit., p 67

(٣) مادة ٣٥ من قواعد تمويل التشديد .

فإن مثل هذه المنظمات تحول كليا أو جزئيا إلى نظام خاص للائتمان والتسويات
special system of credit and settlements يقضى بالآتي :

— إيقاف القروض الممنوحة لهذه المنظمات إلا في الحالات التي تقدم
فيها السلطات الأعلى ضمانها إلى البنك وفي حالة عدم تقديم هذا الضمان فإن
للبنك أن يطالب هذه المنظمات بالوفاء فورا بقيمة القروض الممنوحة لها

— مطالبة المنظمات بتقديم خطابات اعتماد بخصوص المواد التي تشتريها
من موردين في مدن أخرى ، مع إخطار الجورس بنك بإيقاف تقديم قروض
لهؤلاء الموردين على قوة المستندات المقدمة من هذه المنظمات ، ما لم يرفق
بالمستندات خطاب الاعتماد المذكور .

يتعين على هذه المنظمات سداد مطلوبات الموردين المحليين (في نفس
المدينة) قبلها عن طريق استخدام دفاتر الشيكات المحدودة القيمة أو عن طريق
أوامر دفع يقبلها ستروى بنك .

— إيقاف كافة أنواع الائتمان الأخرى .

وتنقل منظمات المقاولات التي ظهر انحرافها إلى نظام الائتمان والتسويات
الخاص بحد انقضاء ٣٠ يوما على إخطار الهيئات الأعلى بشأنها دون أن يتخذ
أي إجراء إيجابي من جانبها وإذا استمر وضع مثل هذه المنظمات على ما هي
عليه من فشل في بلوغ أهداف الخطة أو استمر تعثرها في الوفاء
بالإزاميات قبل ستروى بنك ، فإن لهذا الأخير - بعد مضي ستة شهور من
تاريخ نقلها إلى النظام الخاص - أن يطلب إعلان تعثرها ، وفي هذه الحالة
تطبق الجزاءات الإضافية التالية :

— وقف تزويدها بأي نوع من أنواع الائتمان مع مطالبتها بسداد

القروض السابق منحها لها وذلك قبل حلول أجلها .

— بيع التيم المادية الخاصة بالمنظمة الى مشروعات للدولة الاخرى ومنظماتها وذلك باستثناء الاصول الثابتة والمعدات (١) .

* * *

هذا هو دور الجهاز المصرفى السوفيتى فى الرقابة على تنفيذ الخطة ، هذه الرقابة التى يباشرها بواسطة الروبل على النشاط الجارى والاستثمارى للوحدات الاقتصادية وتدعمها السلطات المخولة له لتوقيع الجزاءات عليها ، الامر الذى كاد أن يحل من هذا الجهاز جزءا من كيان الوحدات الاقتصادية .

وقد نلاحظ أن الكتابات السوفيتية التى وصلت إلينا لم تتعرض لتقييم الدور الرقابى للجهاز المصرفى ومدى احكامه وفعاليتيه ، كما أنها لم توضح الصعوبات أو المشاكل التى تواجهه ، وانما سالت بقدرته على ممارسة هذا الدور .

غير أنه مما لا شك فيه أن متطلبات هذه الرقابة ضرورة حصول الجهاز المصرفى على فيض ضخم للغاية من البيانات والمعايير المتنوعة الامر الذى يشكل عبئا ثقيلا عليه . وقد تحرر الجوس بنك ابان فترة الستينات من بعض الواجبات التى كان مفروضا عليه القيام بها ، فهو لم يعد يفتحص المراكز المالية للمشروعات التى يقوم بتمويلها ، اللهم فباءدا المشروعات التى تعانى من صعوبات فى الادارة المتعلقة بنشاطها ، كما أن الجوس بنك لم يعد يتحقق — كما كان الحال من قبل — من تسليم البضاعة إلى المشروعات المشتريه قبل سداد القوائم الخاصة بها إلى المشروعات البائعة .

(١) ماده ٤٥ من قواعد تمويل التشيد .

وقد ذكر Mittel'Man أن الجوهر بنك قد هجر أساليب الرقابة الفنية لبعثه إلى أساليب الرقابة الاقتصادية ، إذ عندما كان الجوس بنك يمارس رقابة فنية كان عليه أن يحتفظ بعدد ضخم من الحسابات لكل مشروع يختص كل منها بيند معين من بنود الائدة أو الايراد غير أن هذا الأسلوب قد تغير وأصبح تنظيم الحسابات لدى الجوس بنك أكثر بساطة من ذي قبل وأصبحت الرقابة المصرفية بالتالى أكثر عمومية (١) وبفسر هذا الاتجاه نحو تبسيط الحسابات وضبط عددها أن الجوس بنك يتعامل مع أكثر من ٥٧٠.٠٠٠ مشروع وأنه يحتفظ بأكثر من ٤٢٠.٠٠٠ حساب مصرفي (٢) .

وقد ذكر Barry Richman أن مراجعة كشوف المرتبات والمدفوعات إلى الموردين والايادات من العملاء لا تخضع عموماً لرقابة تفصيلية ، إذ تعتبر هذه المراجعة مهمة شاقة تستغرق وقتاً طويلاً ، فضلاً عن أن موظفى الجوس بنك لديهم الكثير من العمل الداخلى الذى يشغلهم إلى جانب العديد من المذكرات التى تصل إليهم من المستويات المصرفية الاعلى (٣) .

ويعتبر خروج المشروعات على القواعد التى يضعها الاطار التنظيمى للرقابة المصرفية من معوقات هذه الرقابة ، كأن توجد بعض أشكال الائتمان التجارى بين المشروعات أو أن تزاخى المشروعات فى ايداع ايراداتها النقدية اليومية فى حسابها بالبنك ، أو توجيه الائتمان إلى غير الأغراض المخصص لها . الخ .

Mittel'Man (E) Problems, op. cit., p 666 (١)

M. Saeshnikov : U. S. S. R State Bank, op. cit., p 1478 (٢)

Barry Richman : Soviet Management University of (٣)

California Prentice-Hall Inc, Englewood Cliffs, 1955, p 226

ومع ذلك تعتبر الرقابة المصرفية من أهم صور الرقابة على نشاط المشروع وذلك بحكم الاتصال اليومي المنتظم بينه وبين الجهاز المصرفي الأمر الذي يسمح بفرض رقابة متصلة ودائمة ، على عكس سائر صور الرقابة الأخرى التي تمارس على فترات متقطعة وغير منتظمة (١) . كما أن الرقابة المصرفية تشمل الجوانب المالية لنشاط المشروع بكافة أبعادها حركة نفقاته وإيراداته أيًا كانت طبيعة هذه النفقات أو الإيرادات والتي يصورها الحساب المصرفي . وهذه الجوانب المالية لنشاط المشروع تعكس نشاطه الانتاجي والتسويقي ، ومدى انساق هذا النشاط مع الخطة التي يعدل المشروع وفقا لها والمؤشرات والمعايير التي تتضمنها كأن تدارن معدلات الانفاق مع معدلات الانتاج ، وقيمة ما يتفق على الاجور بالمقارنة لدى تقدم العمل بالمشروع ، أو مدى الالتزام بخطة تخفيض النفقات أو خطة ادخال الجديدات الفنية ، ومدى استغلال المشروع لطاقاته الانتاجية ... الخ . وبذلك فإن الرقابة المصرفية تعكس صورة شاملة تنسم بالكثير من الدقة لدى نجاح المشروع أو فشله في تحقيق خطته .

ويتوقف مدى نجاح السوفيت في تنفيذ خططهم الخمسية وتحقيق الاهداف الواردة بها على عوامل عدة أهمها ما يتعلق بمدى كفاءة جهاز التخطيط والخبرة التي يكتسبها المخططين في وضع اطار الخطة في صورة تقترب كثيرا من الواقع على ضوء الموارد والطاقات الانتاجية المتاحة خلال فترة الخطة ، وكذلك تتوقف على مدى التزام الوحدات الاقتصادية الفاعلة على التنفيذ بمؤشرات

(١) F. Holzman : Soviet Taxation. op. cit, p 26 ; T. M.

Podolski. op. cit., p 47 ; 342

الخططة ، ومدى ملائمة الظروف المختلفة التي تعاصر التنفيذ (كأن يتأثر حجم إنتاج صناعة السلع الغذائية مثلا بسبب سوء الحصول الزراعى مثلا) ، وأخيرا يتوقف مدى نجاح تنفيذ الخططة على مدى فعالية الرقابة بوسائلها المختلفة على أداء الوحدات الاقتصادية.

ويمكن التعرف على مدى النجاح فى تحقيق الاهداف المخططة للتنمية الاقتصادية فى الاتحاد السوفيتى من استقراء الأرقام التى يضمها الجدول التالى (١) :-

النتائج الرئيسية للتنمية الاقتصادية بين عامى ١٩٦٦ - ١٩٧٠
(الخططة الخمسية الثامنة)

عام ١٩٧٠ كنسبة مئوية من عام ١٩٦٥

الاهداف المحددة فى الوجهات العامية للحزب التبوعى السوفيتى	نسب الانجاز التي تحققت بالفعل
الدخل القومي	١٣٨ - ١٤١
إجمالى الانتاج الصناعى ، ويشمل	١٤٧ - ١٥٠
— سلع استهلاكية (المجهزة أ)	١٤٩ - ١٥٢
— سلع استهلاكية (المجهزة ب)	١٤٣ - ١٤٦
اجمالى الانتاج الزراعى	١٢٥
قل البضائع بكافة وسائله	١٣٧
نقل الركاب	١٤٥
اجمالى الاستثمارات الرأسمالية	١٤٦
تجارة التجزئة	١٤٠
متوسط الدخل الفردى المائتي	١٣٠
متوسط الاجور الشهرية للعمال والموظفين	١٢٠
مصادر الاستهلاك الاجتماعى	١٤٠

المبحث الخامس

دور الجهاز المصرفي في تحقيق التوازن الاقتصادي العام

تعرضنا في المبحثين الثالث والرابع من هذا الفصل للدور الذي يؤديه الجهاز المصرفي في مجال التمويل المخطط للنشاط الجاري والاستثماري للمشروعات العاملة في الاقتصاد سعيًا وراء تحقيق الأهداف المسادية المحددة في الخطة الاقتصادية القومية، ثم لدور هذا الجهاز في الرقابة على نشاط هذه المشروعات لضمان سلامة تنفيذ الخطة، أي لضمان التزام الوحدات الاقتصادية المنفذة لها بمؤشراتها وإنتاج القدر المخطط من السلع والخدمات وخاصة الاستهلاكية منها.

ويعتبر التوازن المالي لكل مشروع من المشروعات في مرحلة تنفيذ الخطة، والذي يسهم الجهاز المصرفي في تحقيقه من خلال قيامه بوظيفة التمويل والرقابة، هو سبيل تحقيق التوازن الاقتصادي العام، أي تحقيق التوازن بين التيارات المالية (نقدية وإئتمانية) والتيارات العينية (سلمية وخدمية) ولا يضاف ذلك نذكر أن المعاملات المتبادلة بين الوحدات الاقتصادية المختلفة قد تؤدي إلى زيادة كبيرة في ودائع الوحدات البائنة لدى الجوس بنك، إلا أن المفروض أن هذه الزيادة لا تؤدي إلى نمو ضغوط تضخمية في الاقتصاد نظرا لعدم قدرة هذه الوحدات على السحب من ودائعها لتمويل نشاطها إلا في الحدود التي رسمتها لها خططها المالية. ويحدث العكس بالنسبة للمشروعات المستثمرة، حيث قد تسفر معاملاتها مع الوحدات الاقتصادية الأخرى عن نقص في مقدار ودائعها لدى الجوس بنك، إلا أن المفروض أن هذا النقص لا يؤدي إلى انكماش نقدي أو تراخي في الإنتاج أو نقص في عدد العمال الخ، نظرا لالتزام هذه الوحدات بتنفيذ برامجها الإنتاجية المخططة والتزام الجوس

بنك جموبل هذه الراج . ومن ثم فإنه يمكن تحقيق التوازن الإقتصادى — على الصمد النظرى — إذا ما توافر التخطيط السليم للاقتصاد النومى ، وأن مسؤولية تجنب المصروف التضخمية تقع على عاتق مديرى المشروعات على أساس إلتزامهم بالانضباط المالى financial discipline ، وتقم كذلك على عاتق الجهاز المصرفى بصفته مسؤولا عن فرض الإلتزام بهذا الانضباط^(١).

وقد ساد الاعتقاد لدى كتاب الاشتراكية بأن التضخم ظاهرة ترتبط فقط بالانضباطات الرأسمالية ، وأنه لا يمكن أن يوجد تضخم من أى نوع فى الاقتصاد المخطط وذلك باعتبار أن لسلطات التخطيط سيطرة كاملة على تيار الاتفاق القدى وتيار العرض الحقيقى من السلع والخدمات ، فضلا عن سلطتها فى تحديد أثمان هذه السلع والخدمات ، وبالتالي يكون فى قدرتها تحقيق التوازن الإقتصادى بتحقيق التوازن النقدى^(٢) .

ولإيضاح هذه الفكرة ، فالتا نذكر أنه عندما نعرضنا لميزان الدخول والنفقات النقدية للسكان - كأحد الأدرات التخطيطية التى يستعان بها فى تحقيق التوازن المقدم بين الطلب والعرض اللذان يتقابلان فى سوق السلع الاستهلاكية - أشرنا إلى أن هذا التوازن لا يتحقق على المستوى القومى فصحب وإنما يتحقق إقامة توازن بين الدخول والنفقات من النواحي الزمنية والنوعية والمكانية^(٣) . ومن ثم تتضافر جهود الجوس بنك مع جهود أجهزة التخطيط لكن تبدأ كل فترة تخطيطية على أساس توازن جانبي ميزان الدخول والنفقات

G. Grossman : U. S. S. R. op. cit., pp 763 - 764 (١)

Petite encyclopedie sovietique, 3e ed. vol. IV. p 147 (٢)

(٣) رابع ما تقدم ص ١٥٣ - ٢٥٢ .

التقديرة للسكان جزئيا واجاليا بمعنى أن تتبادل المدخول التقديرة المتاحة للاتفاق على الاستهلاك مع القيمة المحتسبة للسلع الاستهلاكية المعسدة للتصرف في كل منطقة جغرافية على حدة وعلى مستوى الاقتصاد القومي كله . هذا من ناحية ومن ناحية أخرى يجب أن يكون حجم التداول التقديري الذي توضحه خطة التقدير للجوس بنك كافيا لإنجاز عمليات التبادل مع أخذ سرعة تداول النقود في الاعتبار . فإذا ما تحقق التوازن التقديري القومي من الناحية التخطيطية ، فإن أى انحراف للواقع عن الأرقام التقديرية التي تتضمنها المخطط التقديري وميزان المدخول والنفقات التقديرية للسكان يمكن أن تؤدي إلى اختلال تقديري يتطلب علاجا . ويمكن متابعة تنفيذ المخطط التقديري بواسطة فروع الجوس بنك معرفة مدى انحراف الواقع التقديري عن المخطط . هذا بالإضافة الى أن إدارة الأحصاء المركزية للاتحاد السوفيتي تقوم بإعداد موازين حسابة للدخول والنفقات التقديرية للسكان على أساس الأرقام الفعلية المحققة وذلك للاستعانة بها في اكتشاف أسباب الاختلال في سوق السلع الاستهلاكية والذي تجعل مظاهره في الطواير الطويلة التي تتجمع أمام مراكز التوزيع أو اختفاء السلع من المحال الحكومية وظهور السوق السوداء أو ارتفاع الأسعار في الأسواق الحرة (١) .

ويغفل التوازن في سوق السلع الاستهلاكية أساسا كنتيجة لتوزيع أجور نقدية على العمال تزيد عن قيمة السلع الاستهلاكية والخدمات خلال فترة زمنية

Bronislaw Oyrzanowski ; Problems of Inflation Under (١)
Socialism in Inflation Proceeding of a Conference Held by the
International Economic Association, D. C. Hague ed. Macmillan &
Co. Ltd. London 1962; p 336

معينة . غير أنه توجد بعض الأسباب الأخرى التى تؤدى الى هذا الاختلال
نبينها فيما يلى (١) :

- الزيادة غير المخططة فى الدخول التقديرية للسكان دون أن يعاين ذلك زيادة
فى انتاج السلع الاستهلاكية والخدمات .

- زيادة دخول المزارعين الجماعين بسبب ارتفاع أسعار المنتجات الزراعية التى
تباع فى الاسواق الحرة ، الأمر الذى يولد طلبا إضافيا على السلع الصناعية .
- يؤدى نقص مدخرات السكان وزيادة سرعة تداول النقود الى زيادة نطاق
دائرة التضخم ، ويرجع السبب فى زيادة سرعة تداول النقود وفقا لما ذكر
Cyrzanowski إلى الآتى (٢) .

أ - توقع حدوث نقص فى عرض سلع معينة .

ب - توقع حدوث ارتفاع فى الأسعار .

ج - توقع حدوث اصلاح نقدي يتضمن استبدال عملة جديدة بالعملة
السارية بسعر لا يكون فى صالح المدخر (المستهلك) .

- يؤدى عدم بلوغ أهداف انتاج السلع الاستهلاكية وفقا لما كان مخططا ،
وبالتالى نقص العروض من هذه السلع الى حدوث ضغوط تضخمية ، كما
يؤدى الفشل فى تنفيذ خطط رفع الكفاية الإنتاجية الى زيادة المالة من العدد

Antonio Pedalino : Inflation in the Socialist Economy. (١)
in Rivista di Politica Economica Selected papers, December
1971, Supplement NXII pp 167 - 178

Cyrzanowski . Problems.. op. cit., p 338

(٢) '

المقرر في الحطة ، ومن ثم تصبح الأجور ذات طبيعة تضخمية طالما لا يبقا لها
اتساج .

- ينشأ الأختلال أحيراً بسبب سوء مستوى السلع المنتجة واحجام المستهلكين
عن شراء المعروض منها ، ويؤدى الأمر فى النهاية الى استقرارها فى مخازن
المشروعات المنتجة لها دين بيعها ، وبذلك ينشأ وضعا تضخميا كنتيجة لعدم
اتفاق الدخول الموزعة على المستهلكين فى شراء هذه السلع .

وقد يخلل التوازن فى سوق السلع الإنتاجية حيث تساعد على ظهور التضخم
فيها عاملان :

- أن يفترض التخطيط استخداما مرتفعا لعوامل الإنتاج .
- وقد تتوافر لدى الوحدات الاقتصادية فائض من الاموال السائلة رغم سعى
البنوك الى تجنبها .

ويؤدى العامل الأول الى طلب حقيقى على الموارد الأولية بما يجعل
عرض هذه العنصر غير مرن فى العترة القصيرة . ويساهم العامل الثانى فى
ترجمة هذا الطلب الحقيقى الى طلب فعلى يجعل التضخم فى سوق عوامل الإنتاج
ممكنا رغم التوزيع المباشر لعناصر الإنتاج وتحديد الاسعار والرقابة على الأنفاق
فتوافر بعض الأموال السائلة لدى المشروعات يدفع مدبرها الى الحصول
على عناصر الإنتاج بقصد تحقيق قدر من الإنتاج يتجاوز ما تحددته الخطة
وبذلك تزداد نسبة الحوافز المادية وغير المادية التى يحصلون عليها . كما أن
بعض المشروعات قد تستخدم الأموال السائلة الفائضة لديها فى شراء عناصر
الإنتاج بقصد تأمين الحصول عليها فى وقت الحاجة اليها .

وفي الواقع لا يشتر إختلال التوازن في القطاع الأتاجى مشاكل كبيرة
وذلك لأحكام الرقابة المالية والرقابة المباشرة .

ويسلم كتاب الأقتصاديات المخططة بإمكان وقوع إختلال تقدى في
الأقتصاد المخطط (وهو إقتصاد تقدى) في ظروف استثنائية معينة مثل ظروف
الحرب وما تتطلبه من إتفاق على قوات الدفاع الوطنى ، أو نتيجة لحظاً ينال
من أحكام التخطيط . ففى مثل هذه الظروف الاستثنائية قد يظهر فائض تقدى
يزيد عن الحجم اللازم للتداول ، وتكون له آثار شبيهة بآثار التضخم الذى
نعرفه إقتصاديات السوق ، ومنها بصفة خاصة : الضغط على الاسعار - ندرة
السلع - انتشار المضاربات فى السوق السوداء .

الأن أنه لما كانت الضغوط التضخمية التى تظهر فى الأقتصاد المخطط
تختلف فى جوهرها عن ظاهرة التضخم كما نعرفها إقتصاديات السوق ، لذلك
فإننا سوف تقسم هذا البحث الى المطالب الثلاث التالية :

المطلب الأول : وتعرض فيه لفكرة التضخم كظاهرة لعبيقة الصلة
بإقتصاديات السوق وأسبابه وآثاره ، حتى يمكن أن تتعرف على الفروق
الجوهرية بينه وبين الضغوط التضخمية التى تظهر فى الأقتصاد المخطط :

المطلب الثانى : وتعرف من خلاله على الأسباب التى أدت الى وجود
ضغوط تضخمية فى الأقتصاد السوفيتى فى فترات تاريخيه مختلفة .

المطلب الثالث : ويتضمن استعراضا للأسباب التى تلجأ اليها السلطات
التقدي فى سبيل تحقيق التوازن الأقتصادى العام ودور الجهاز المصرفى فى
هذا المجال .

المطلب الاول

ماهية التضخم وأسبابه وآثاره

تعددت التعاريف التي أطلقت على ظاهرة التضخم ، كما تباينت الاسباب التي ساقتها المدارس الاقتصادية المختلفة والتي تؤدي الى حدوث هذه الظاهرة (١) . غير أنه مما يمكن من أمر اختلاف هذه التعاريف ، فإن الجوهر الذي تلتف حوله كافة نظريات التضخم - كما يقول Bent Hansen - — يمثل في دراسة أو تحليل لديناميكية تكون الائتمان ، مع البحث عن القوى والاسباب التي تقف وراء تغيراتها والآثار التي تترتب على هذه التغيرات (٢) .

(١) يوجد في تحليل أسباب التضخم آراء يصد النظريات القديمة . على سبيل المثال ، ترى النظرية السكية للنقد التي تصدت لتضخم أسباب تقلبات القوة الشرائية للنقد أن التضخم يرجع الى زيادة كمية النقود بالنسبة الى كمية السلع والخدمات . وتنبه مياغة مدرسة كبردج للنظرية الكلاسيكية الى التغير في تلك النسبة من الدخل التي يحتفظ بها كاحتياطي قدي . وتمد فرق « كينز » بين نوعين من التضخم: الأول هو التضخم الجزئي الذي يظهر بعد زيادة حجم الطلب الفعلي وقبل الوصول الى مرحلة التشغيل الشامل نتيجة الاختناقات وأعطاق الرغابات التي تنشأ بسبب نقص بعض العناصر الاتاحية في بعض قطاعات الاقتصاد القومي الامر الذي يؤدي الى ارتفاع أسعارها ، أو نتيجة ضغط تقايات العمال على أصحاب الأعمال لرفع الأجور والمرتبات بطريقة لا تناسب مع معدل زيادة الاتاحية ونتيجة لظهور بعض البيول الاحتكارية لدى بعض التضخم في رأى كينز هو التضخم الحقيقي الذي ينشأ نتيجة لزيادة مستوى الاتاق الجاري على مستوى الاتاق الحقيقي لعماله الكاملة.

(١) Bent Hansen : Inflation Problem in Small Countries.

National Bank of Egypt Commemoration Lectures, Cairo 1960 p 1.

وسوف نختار في هذه الدراسة تعريفاً عاماً للتضخم تتخذه كدالة للتصليل وهو « الارتفاع العام للأسعار بصورة مفاجئة ومبرحه في تزايدها (١) وذلك كنتيجة لاختلال التوازن بين التغير في تيار الاتقاق النقدي والتغير في تيار السلع والخدمات المعروضة للبيع في الاسواق بحيث يزيد تيار الاتقاق النقدي بنسبة أكبر من زيادة التيار السلعي (٢) .

(١) غير أننا يجب أن ننوه هنا إلى أنه لا يجوز اعتبار كل ارتفاع في مستوى الأسعار تضخماً نظراً لأنه يوجد عدد لا نهائى من مستويات الأسعار الممكنة ، ومن ثم يعتبر تحديد التضخم عند أى من هذه المستويات أمراً تحكيمياً . فارتفاع الأسعار قد يكون نتيجة لتغيير مواصفات السلع من حيث جودتها أو مستواها الفني ، أو قد يعزى هذا الارتفاع إلى زيادة مستوى الفرائب غير المباشرة التي تفرض على السلع أو نتيجة لنجاح منظمات العمال في رفع مستوى الأجور دون أن يعوض عن ذلك ارتفاع في مستوى الكفاية الانتاجية . ومن ناحية أخرى ، قد يأتى التضخم دون أن يكون مصحوباً بارتفاع في الأسعار حيث يطلق عليه في هذه الحالة بالتضخم المكبوت *repressed inflation* ويتحقق عندما تخضع الدولة رقابة فعالة على الأسعار في صورة تسعير جبرى مصحوب بنظام البطاقات .
أنظر :

د محمد زكى شافى : النقود والبنوك . المرجع السابق ص ٩٨ - ٩٩

(٢) د . عبد الكريم صادق مركات : التضخم في الدول ذات الاقتصاد المخطط
مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية . جامعة الاسكندرية . المجلد الرابع - العدد الأول - يناير ١٩٩٥ ص ٦٩ - ٧١ .

وبما يذكر في هذا الصدد أن زيادة الاتقاق النقدي بنسبة أكبر من الزيادة في العرض السلعي قد لا تكون السبب المباشر في ارتفاع الأسعار والذي يؤدي إلى ما يعرف بالتضخم الناشئ عن جذب الطلب *demand pull inflation* والذي يرجع إلى الأخطاء في الاتقاق الاستثماري والاستهلاك مع افتراض أن الاقتصاد القومى قد أشرف على مرحلة التشغيل الشامل للوارد الانتاجية ، وأنما قد ينشأ التضخم نتيجة تفاعل عوامل اقتصادية تزداد تأثيرها على تكاليف انتاج السلع عموماً ويطلق على التضخم في هذه الحالة بالتضخم الناشئ عن دفع التكاليف *cost push inflation* ومن أمثلة =

وزيادة تيار الاتفاق النقدي ليست إلا مظهرا للقوى الحقيقية التي تمكن وراء التضخم والتي ترجع الى عجز القوى الانتاجية في الاقتصاد القومي وسوء تنظيمها وعدم وفاء الانتاج بمطالب المستهلكين (١).

ويرى بعض الاقتصاديين أن التضخم يظهر حتما كلما هدد تطور الفن الانتاجي وطرق الانتاج بخفض الأسعار وندهور الأرباح . فقد لوحظ أنه منذ اندثار المرحلة الحرة من النظام الرأسمالي ثم استقرار المرحلة الاحتكارية فإن الانباج أصبح يميل إلى الزيادة الضخمة مع اتجاه الأسعار إلى الهبوط ، وكان من الممكن أن يسود هذا الوضع لولا تدخل عوامل أخرى حالت دون تحقيق ذلك فالنقد والأسعار توجهها الهيئات الخاصة من الكارتلات والبنوك الكبرى واتحادات الصناعة والتي تسعى بكافة الوسائل الممكنة للحيلولة دون هبوط الأسعار . وبذلك صار النظام النقدي أكثر مرونة ، وصار خلق النقود في أيدي البنوك والتركات الكبرى ذات المصلحة في رفع الأسعار . ولذلك يتعرض مستوى الأسعار للتقلب على نحو عنيف وبصفة دورية ويمكن أن يتحقق ارتفاع مبدئي في مستوى الأسعار حتى تبدأ المضاربة في ممارسة دورها ، حيث تعمل على التقليل من عرض السلع وزيادة عرض النقود . كما

هذه العوامل ارتفاع أسعار الواردات الذي يؤدي إلى ارتفاع تكاليف الانتاج ، أو نتيجة اتجاه عام من جانب أبواب الأعمال إلى دفع هامش ربحهم بسبب وودهم في مركز احتكاري ، أو عند ترفع نفقات الانتاج نتيجة نجاح تقنيات العمال في دفع مستوى الأجور دون أن يوضع من ذلك ارتفاع في مستوى الكفاية الانتاجية .

أنظر :

د. محمد زكي تاهي : مقدمة في النقود والبنوك . المرجع السابق ص ١٩ .

(١) د. فؤاد مرسى : النقود والبنوك المرجع السابق ص ١٠١ - ١٠٢ .

أن أصحاب رؤوس الأموال يعملون على زيادة أرباحهم وأستخدامها بالكيفية التي لا تؤدي الى انخفاض مستوى الأسعار (١).

التضخم اذن ظاهرة هيكلية في الاقتصاد الرأسمالى فى شكله الاحتكارى و إذ مع الاحتكار تخلق امكانية السيطرة على الاسواق والتحكم فى الائتمان وتحول هذه الامكانية الى حقيقة واقعة أمام ازدياد القوة التنظيمية ، تقاييا وسياسيا ، للطبقة العاملة فى داخل المجتمعات الرأسمالية المتقدمة ، وعندما يتم توسع رأس المال على الصعيد العالمى . وتشتد حاجة رأس المال الاحتكارى الى استخدام سلاح الائتجاه التضخمى فى الائتمان مع ازدياد حدة صراع المستجيب المباشرين فى الأجزاء المختلفة من العالم الرأسمالى فى سبيل التخلص من سيطرة رأس المال وبهذا يصبح التضخم سلاح رأس المال الاحتكارى فى الحفاظ على معدل الربح وزيادته ٠٠٠ ، ومن ثم لا يكون من قبيل الصدفة أن يبدأ الائتجاه التضخمى للائتمان كاتجاه يسود الحياة الاقتصادية فى الاقتصاد الرأسمالى الدولى مع بداية القرن الحالى (٢).

خلاصة الأمر أن التضخم لا يوجد فى زيادة كمية النقود أو فى المعجز فى تجارة الدولة ، فهذه أعراض كالتضخم ذاته . ولكنه نتيجة لسياسة الانتاج والتوزيع السائدة فى الاقتصاد الرأسمالى فى شكله الاحتكارى . وينتدى الائتجاهات التضخمية فى هذه الاقتصادية قرارات المنظمين وأصحاب رؤوس

(١) نفس المرجع ص ٤٠٢ - ٤٠٣

(٢) هذه الفقرة مقتبسة من مقال استاذنا محمد دويدار ، أزمة الطاقة ، أزمة النظم النقدى الدولى ، أم أزمة الاقتصاد الرأسمالى الدولى ، مجلة مصر المعاصرة ، العدد ٣٥٨ أكتوبر

الاموال بشأن الانتاج والتي تدور كلها حول هدف واحد هو تحقيق أقصى الأرباح النقدية الممكنة عن طريق تحميل المستهلكين نفقات الاستثمارات الجديدة بحيث لا يترتب على الزيادة في النفقات أى نقص فى أرباحهم ، الأمر الذى يدفع الأسعار الى الارتفاع . هذا إلى جانب سوء تنظيم الادارة الاقتصادية للمشروعات ومحاولة تعويض ذاك عن طريق رفع الاسعار بدلا من إيجاد علاج آخر خلاف ذلك (١) . هذه السياسة هى السبب الحقيقى للتضخم ولكنها السبب المباشر فهو اختلال التوازن بين التيارات النقدية والتيارات السلبية بحيث يزيد الطلب الفعلى على العرض الفعلى .

أما الضغوط التضخمية التى تظهر فى الاقتصاد المخطط فهى ظاهرة تتعلق بالتداول فقط ، أى التداول النقدى للسلع ، وتنشأ نتيجة توجيه الجزء الأكبر من الموارد الى انتاج السلع الانتاجية وقلة المعروض من السلع الاستهلاكية وزيادة الدخول النقدية الفعلية على الدخول المخططة وعلى الرغم من تشابه آثار هذه الضغوط التضخمية مع آثار التضخم - على نحو ما ألمعنا إليه فيما تقدم - فانها تختلف عنها من جوانب أهمها :-

١ - أن التوازن بين كمية النقود وحجم المنتجات يتم فى الاقتصاد الرأسمالى بصورة تلقائية عن طريق انطلاق الاسعار فى حركة ارتفاعية تستمر حتى تتحقق النسبة اللازمة بين النقد والاحاج . أما فى الاقتصاد المخطط ، فان هذا التوازن يتحقق نتيجة لسياسة واعية تختار أن تغير حينئذ الأسعار وحينئذ من الدخول وحينئذ من توزيع الانتاج بحيث تعود الأحوال الى الاستقرار .

(١) د نيل الروي : التضخم فى الاقتصاديات المختلفة دراسة تطبيقية للاقتصاد المصرى ، مؤسسة الثقافة الجامعية ١٩٧٣ ص ٧٦ - ٧٨ .

٢ - يعتبر التضخم في اقتصاد السوق أداة لإعادة توزيع الدخل القوي في صالح أصحاب رؤوس الأموال ، لأن ارتفاع الأسعار كما هو معروف لا تلاحقه حركة الأجور الا بدرجة أقل الأمر الذي يزيد من أرباح الرأسماليين على حساب الطبقات العاملة وأصحاب الدخل المحدودة بصفة عامة أما في الاقتصاد المخطط فن هذا الوضع يفتنى تماما حيث لا تحقق إعادة توزيع الدخل القوي نتيجة للافراط التـمـدى الا لصالح الاستهلاك الجماعي والاستثمار أى لصالح المجتمع بأسره .

٣ - وظاهرة إعادة توزيع الدخل القوي هذه هي — دودة في الاقتصاد المخطط بحدود معينة لا تعرفها اقتصاديات السوق . ففي الاقتصاد المخطط تعتبر غالبية الأسواق أسواق منظمة ذات أسعار ثابتة تحول دون تقلص الدخل الحقيقي وهذا لا ينفى بطبيعة الحال تأثير الافراط النقدي على هذه الدخول في نطاق أسواق السلع الزراعية (أسواق الكوالموز التي تتحدد الأثمان فيها طبقا لتفاعل قوى العرض والطلب) حيث يزداد الضغط على الأثمان وتتنقص القوة الشرائية للتقود .

المطلب الثاني

الضغوط التضخمية في الاقتصاد السوفيتي في مراحلها المختلفة

نعرض الاقتصاد السوفيتي منذ قيام الثورة فيه عام ١٩١٧ لضغوط تضخمية استمرت حتى أواخر عام ١٩٤٧ . ونظراً لأن هذه الضغوط قد اختلفت في أسبابها ومظاهرها ونتائجها ووسائل علاجها في الفترات المختلفة عبر هذه المرحلة التاريخية ، لذلك فأننا سوف نميز في دراستنا لهذا الموضوع بين فترات ثلاث : -

الاولى : وتعرض للتضخم الذي ساد في الاقتصاد السوفيتي قبل عام ١٩٢٨

الثانية : وتناول الضغوط التضخمية في الفترة بين ١٩٢٨ - ١٩٤٧

الثالثة : وتتضمن الوضع الاقتصادي في فترة ما بعد الإصلاح التقدي عام ١٩٤٧ .

أولاً - التضخم في فترة ما قبل عام ١٩٢٨ :-

عانى الاقتصاد السوفيتي في الفترة من ١٩١٣ الى ١٩١٧ من ضغوط تضخمية ، فقد بلغ مستوى الاسعار في أواخر عام ١٩١٧ ثلاثة أمثال ما كان عليه عام ١٩١٣ (١) وقد انطلق التضخم عقب نشوب الثورة بسرعة كبيرة حتى عام ١٩٢٤ فقد حققت ميزانية الدولة عجزاً متزايداً بسبب تخريب المشروعات بواسطة انصار الثورة المضادة ونتيجة لسوء مستويات الانتاج

والتجارة (١) . ولذلك لجأت الدولة الى الاصدار النقدى كوسيلة للحصول على دخل لتغطية نفقاتها ابان مرحلة شيوعية الحرب من جهة ، ولالغاء قيمة النقود كوسيلة لتجريد البيروقراطية الصغيره من سلاحها ممثلا فى مديريات النقدية من جهة أخرى (٢) .

وقد نصاعد حجم الاصدار النقدى خلال الفترة من ١٩١٨ الى ١٩٢٤ بدرجة هائلة ، فقد بلغ حجم العملة المتداولة فى أول يناير ١٩١٨ حوالى ٢٧٦٥٠ مليون روبل ، ثم ارتفع الى ١١٦٨٥٩٧ مليون روبل فى أول يناير ١٩٢١ حتى وصل الى ١٦٦٦٧ ٢٥٠ ٨٠٩ مليون روبل فى أول مارس ١٩٢٤ (٣) .

وقد أدت هذه الزيادة الضخمة فى النقد المتداول الى ارتفاع مستوى الأسعار ارتفاعاً هائلاً وانهار قيمة الروبل ، واتخذ الجانب الأعظم من الأجور شكلاً عينا (٤) ، وأصبحت المبادلات تتم فى صورة مقايضة سلمية بعد أن

(١) بلغ المعزى ميزانية الدولة عام ١٩١٧ - حوالى ٣٢٢٦ بلون روبل ، واستمر فى تصاعده الحادى السنوات التالية فبلغ ٢١٩٣٦٩ بلون روبل فى عام ٢١ .

انظر :

Ibid., p. 36

(٢) انظر ما تقدم ص ٤٦ من هذه الدراسة .

(٣) H. Schwartz : *Russia's...* op. cit., p 471 : R. W. Davies :

The Development... op. cit., p 31 , 51 ; 54

(٤) انظر ما تقدم فى هامش ص ٤٦ من هذه الدراسة .

أصبحت القوة الشرائية للروبل لا تتجاوز ١٪ مما كانت عليه في أكتوبر ١٩١٧^(١). ومن هنا كان التضخم السائد في هذه الفترة من النوع المعروف بالتضخم الجامح^(٢).

وقد وجدت الحكومة السوفيتية أنه لا مفر — أزاء هذا الوضع التضخمى الحاد — من تخفيض قيمة الروبل مرتين فأصبح كل روبل اصـدار ١٩٢٣ يعادل ١٠٠٠٠٠٠ روبل اصـدار ما قبل عام ١٩٢٠^(٣) وقامت الحكومة بالإضافة إلى ذلك بفضـل الصناعات المؤممة عن ميزانية الدولة حتى لا تتحمل هذه الأخيرة عبء العجز الذى تحققه هذه الصناعات وقامت الحكومة أيضاً بإجراء اصلاح قـربى استهدف زيادة دخلها^(٤) مع ضغط ثقتانها حتى يمكن

N. Dobb : Soviet : op. cit., p 100

(١)

(٢) يعتبر التضخم الجامح Hyper inflation من أخطر أنواع التضخم ، اذ ترتفع الأسعار أثناء ارتفاعها سريعاً وبأرقام هائلة مذهلة ، وؤدى هذا الى تهرب الاراد من العملة نتيجة فقدان ثقتهم فيها ، وينتهى الأمر الى هذه السلطات اللالـه عن السيطرة على مجريات الأمور وانهار النظام النقدى .

(٣) أصدرت الحكومة السوفيتية في ٣ نوفمبر ١٩٢١ مرسوماً يقضى بأن يعادل الروبل الواحد اصـدار ١٩٢٢ ما قيمته ١٠٠٠٠ روبل قديم ، وفى ٢٤ أكتوبر ١٩٢٣ أعلن أن الروبل اصـدار ١٩٢٣ يعادل ١٠٠ روبل اصـدار ١٩٢١ .

انظر .

H. Schwartz : Russia's.. op. cit., p 471

(٤) فرضت الحكومة السوفيت عام ١٩٢٣ ضريبة على الدخل والمالكية ، وكانت الضريبة تهدف الى تغطية كافة مصادر الدخل ، وكانت أسعارها متعددة . وفى عام ١٩٢٣ بدأت المؤسسات الحكومية والتعاونية بدورها فى دفع ضريبة الدخل والى جانب الضرائب المباشرة طبق أثناء سنوات « النيب » نظام لضريبة غير المباشرة فى شكل رسم إنتاج يتدفع من قـراء السلم الاستهلاكى وتدفع عند شراء السلع . وكان هذا الشكل من أشكال الضريبة ينظم بحيث يقع العبء الأكبر منها على السلع التى يستهلكها أصحاب الدخل المالية . أثار

Soviet Financial System. op. cit., p 87

تخفيض حجم الاصدار النقدي . ومع بداية عام ١٩٢٣ أخذ الانتاج القومي في الازدياد وأخذت التجارة تزدهر تدريجيا . ومن ثم أخذ الطلب على النقود يزداد . وبالتالي أخذت سرعة التداول النقدي في الانخفاض التدريجي (١) .

وقد اتخذت بعد ذلك عدة اجراءات لمواجهة التضخم كان أهمها صدور مرسوم في مارس ١٩٢٤ قضى باستبدال كل ٥٠٠٠٠ روبل اصدار ١٩٢٣ مقابل روبل ذهبي جديد . كما أوقف إصدار النقود الورقية التي تمهدها لخطية عجز ميزانية الدولة اعتبارا من أول يوليو ١٩٢٤ (٢) .

ومع التحسن التدريجي في مستوى المعيشة كان ارتفاع الدخول سببا في زيادة المدخرات الشخصية واستطاعت الدولة عن طريق القروض التي تولي

(١) جدول بين سرعة التداول النقدي في الفترة من ١٩١٩ - ١٩٢٦

السنه	سرعة التداول
١٩١٩	٢٦ر٨
٢٠	٤٨ر٦
٢١	٥٦ر٠
٢٢	٥٤ر٧
٢٣	٢٣ر٢
٢٤	١٣ر٠
٢٥	١١ر٤
٢٦	٨ر٧

(احتسبت سرعة التداول من طريق)
قيمة الدخل القومي بالاسعار الجارية
على متوسط كمية النقود .

Joyce F. Pickersgill ; Hyperinflation and Monetary Reform in the Soviet Union, 1921 - 1926 in The Journal of Political Economy vol & ... , No 5 Sept/Oct. 1968 p 1645

A. Baykov ; The Development.. op. cit., p 91 : H. (٢)

Schwartz ; Russia's.. op. cit., p 473

بنك الدولة ادارتها (١) . ومن خلال بنوك الادخار (التي انشئت في ديسمبر ١٩٢٢) أن تجذب هذه المدخرات الشخصية لكي توجهها الى عمليات التنمية .

نخلص من هذا إلى أن التضخم الراكض في هذه المرحلة كان يرجع أساسا إلى الظروف الاستثنائية التي مر بها الاقتصاد السوفيتي وخاصة في فترة « شيوعية الحرب » وقد كان الاصلاح التقدي ممثلا في التخفيض المائل لقيمة الروبل هو السلاح الرئيسي في كبح جماح هذا التضخم . وقد اسهم الجهاز المصرفي بدور في هذا المجال ، فقد منح الجوس بنك (بعد انشائه عام ١٩٢١) سلطة مطلقة في اصدار النقد وتنظيم تداوله في الاقتصاد ، كما عهد اليه بادارة قروض الدولة (العينية ثم النقدية) ، كما قامت بنوك الادخار بجذب المدخرات الشخصية اليها بهدف خفض القوة الشرائية المتاحة وابعادها عن أسواق سلع الاستهلاك . وقد أدى هذا كله إلى جعل قيمة العملة أكثر ثباتا عما كانت عليه قبل الاصلاح التقدي (١) .

ثانيا - الضغوط التضخمية في الفترة من ١٩٢٨-١٩٢٧ .

اختلفت الأسباب التي أدت إلى ظهور الضغوط التضخمية في الاقتصاد السوفيتي خلال هذه المرحلة التاريخية . فقد ظهرت هذه الضغوط في بداية

(١) أصدرت القروض في بداية الأمر في صورة هبينة (جوب و سكر) وذلك نظرا لانخفاض قيمة الدولار . وكانت هذه القروض موجهة من خلال شبكة الجوس بنك التي كانت تضبط الزمن الذي يمكن أن تتقرب به المستندات هذه من مستوى التضخم المتوقع .
أنظر :

Soviet Financial System op. cit., p 88 ; Soviet Finance Principle Operation prosses publishers. Moscow 1975 p 163

S. Schwartz ; Russia's., op. cit., p 476

الأمر مصاحبة لبرامج التنمية الاقتصادية التي بدأت مع تطبيق نظام التخطيط الاقتصادي الشامل ، ثم ظهرت في مرحلة تالية أبان سنوات الحرب العالمية الثانية . ولذلك فأننا سوف نميز في دراستنا لهذه المرحلة بين فترتين ، تقع أولها بين عامي ١٩٢٨ و ١٩٣٩ ، وتمتد الثانية عبر سنوات الحرب العالمية الثانية .

١ — الضغوط التضخمية في الفترة بين ١٩٢٨ — ١٩٣٩

شهدت هذه الفترة مولد أول تجربة لتخطيط الاقتصاد السوفيتي تخطيطاً شاملاً فقد وضعت ونفذت خلالها خطتين خمسينيتين كاملتين امتدت الأولى من ١٩٢٨/٢٩ الى ١٩٣٢ ، واحتوت الثانية الفترة من ١٩٣٣ إلى نهاية ١٩٣٧

وعلى الرغم من اتباع أسلوب التخطيط الشامل فإن الاقتصاد السوفيتي قد فشله ضغوط تضخمية اختلفت في درجة حدتها عبر سنوات هذه الفترة . فقد تضمنت الخطة الخمسية الأولى برامج ضخمة وطموحة للتصنيع مع التركيز على صناعات السلع الإنتاجية (المجموعة أ) (١) . وقد تطلب تنفيذ هذه البرامج زيادة استخدام الموارد المادية وتعبئة القوة العاملة التي تعمل في مجال الإنتاج

(١) قدرت قيمة الاستثمارات المخططة في الصناعة والكهرباء خلال الخطة الخمسية الأولى بخمسة أمثال قيمتها تقريباً قبل عام ١٩١٧ (وقد قدرت قيمة هذه الاستثمارات عام ١٩١٣ بحوالي ٣٥٠ مليون روبل) ، ولذلك تطلب الأمر زيادة نسبة اجمالي الاستثمار في الأصول الثابتة من ٢٨ / من الدخل القومي عام ٢٧/٢٨ لتصل الى ٤٩ / عام ٣٣/٣٢ مع تخصيص ١٠ / من هذه النسبة الأخيرة للصناعات الثقيلة .
أنظر :

Baykov ; The Development.. op. cit., p 155 ; Davies ; The Development.. op. cit., p 194

الزراعي وتحويلها إلى الانتاج الصناعي الأمر الذي أدى إلى زيادة عدد السكان في المدن بنسبة كبيرة .

وقد كان في تقدير واضعي الخطة أن انتاج السلع الاستهلاكية (المجموعة ب) سوف يرتفع بنسبة ١٠٣٪ وأن انتاجية العمل سوف ترتفع مرمياً بنسبة ١١٠٪ بحيث تفوق زيادة الاجور الأمر الذي يؤدي الى خفض التكلفة وتحقيق فائض التراكم دون أن يصاحب ذلك أية ضغوط تضخمية^(١)

إلا أن تنفيذ الخطة لم يسر على النحو الذي قدره واضعوها ، إذ طرأت بعض ظروف موضوعية دفعت بالخطة خارج مسارها الاصلى مؤدية الى ظهور ضغوط تضخمية .

ففي أوائل عام ١٩٣٠ قامت الدولة بتحويل الزراعة إلى الزراعة الجماعية إلا أن هذا الاجراء قد أسفر عن تدهور الانتاج الزراعي لعدة سنوات استمرت حتى عام ١٩٣٧ حيث تمكن الاقتصاد في ذلك العام لأول مرة من تجاوز أرقام مستوى الانتاج الزراعي عام ١٩٢٨^(٢) .

(١) Ibid., pp 194 - 196 ; Dobb ; Soviet., op. cit., pp 27 - 28

(٢) يرجع السبب في تدهور الانتاج الزراعي خلال تلك الفترة الى المواجهة الصيفة من جانب الكولاك Kulaks لاهراء جماعة الزراعة ، اذ عمدوا الى تخريب المحزون الزراعي من الحبوب وتدمير الآلات الزراعية وذبح مواشيهم . وقد ذكر Roger Clarke أنه اذا افترض أن الرقم القياسي للنتائج الزراعي الاجمالي عام ١٩١٣ = ١٠٠ ، فان هذا الرقم قد بلغ ١٢٤ عام ١٩٢٨ ، ثم بدأ في الانخفاض تدريجياً حتى وصل الى ١٠١ عام ١٩٣٣ حيث تحول الى الارتفاع مرة أخرى ليصل الى ١٠٩ عام ١٩٣٦ ثم الى ١٣٤ عام ١٩٣٧

وقد اختلفت معدلات تطور انتاجية العمل خلال الفترة محل البحث . إذ توقعت الخطة الخمسية الأولى مضاعفة انتاجية العامل ، ومع ذلك فإن الزيادة المحققة في آخر عام ١٩٣٧ لم تتجاوز أكثر من ٤١٪ ، كما قدرت نفس الخطة أيضا زيادة الانتاجية بمقدار يزيد على ضعف الزيادة في معدلات الأجور ، ومع ذلك تجاوزت الزيادة المحققة في الاجور التقديرية زيادة الانتاجية بحوالي ٢ مرة (١) . أما في الخطة الخمسية الثانية (وخاصه في النصف الثاني منها) فإن معدلات زيادة انتاجية العمل فاقت كل المعدلات المتوقعة . ويرجع Dobb أسباب هذه الزيادة غير المتوقعة في الانتاجية الى انتشار «الحركة الستاخانوفية» كما ذكر Cohn أن هذه الزيادة الزيادة قد عكست نضج نظام الإدارة

Roger Clarks ; Soviet Economic Facts 1917-1970 Macmillan press Ltd. 1972 p 10 ; Stanley H. Gohn ; Economic Development in the Soviet Union, Heath Lexington Books, Lexington, Massachusetts 1970, p 27

M. Dobb : Soviet. op. cit., pp 239 - 240 (١)

يوضح الجدول التالي مقارنة بين تطور الانتاجية في العمل ومتوسط الاجر في الصناعة

١٩٢٨ - ١٩٣٧	١٩٢٨ - ١٩٣٧	١٩٢٨ - ١٩٣٧	١٩٢٨ - ١٩٣٧	
١٠٠ = ١٩٢٨	١٠٠ = ١٩٢٨	١٠٠ = ١٩٣٧	١٠٠ = ١٩٢٨	
١٢١	٢١٢	١٨٢	١٤٠	زيادة الانتاجية
١١١	١٥٨	٢٢٠	١٨٠	متوسط الأجور

العدد

M. Lavigne : Planification.. op. cit., p 379

السوفيتية (١) .

وقد ترتب على عدم زيادة الانتاجية خلال فترة تنفيذ الخطة الخمسية الاولى على نحو ما كان مخططا لها زيادة غير مخططة في القوة العاملة في مجال الانتاج الصناعى الامر الذى أدى إلى تزايد عدد سكان المدن باطراد في الفترة من ١٩٢٨ الى ١٩٣٩ ازداد عدد سكان المدن من ٢٧٠٦ مليون نسمة الى ٥١ مليون نسمة (٢) .

وقد أخذت الأجور التقديرية منذ بداية عام ١٩٢٨ اتجاها تصاعديا لم يتوقف إلا بعد عام ١٩٤٨ وذلك على نحو ما يصوره الجدول التالي (٣) :-

(١) M. Dobb : Soviet.. op. cit., p 279 ; S. Gohn ; Economic

Development in the Soviet Union, op. cit., p 35

(٢) Warren W. Eason ; Force in A Bergson & S. Kuznets

(ed.) Economic Trends in the Soviet Union, Harvard University Press 1963, pp 72 - 73

(٣) H. Hirsch ; Quantity planning.. op cit., p 208

تطور المتوسط السنوي للأجور التقديرية

السنة	بالروبل	معدل الزيادة
١٩٢٨	٧٠٣	١٠٠ر٠
٣٢	١٤٢٧	٢٠٣ر٠
٣٥	٢٢٦٩	٣٢٢ر٧
٣٨	٣٤٦٧	٤٨٣ر٢
٤٠	٤٠٥٤	٥٧٦ر٦
٤٦ في بداية العام	٥٢٥٠	٧٤٦ر٨
٤٦ في نهاية العام	٦٥٠٠	٩٢٤ر٦
٤٨	٧٠٥٦	١٠٠٣ر٧
٥٠	٦٠٠٠	٨٥٣ر٥

ولم تكن الزيادة في الأجور التقديرية المدفوعة خلال هذه الفترة زيادة مخططة وإنما كانت هناك فجوة بين الأجور المخططة والأجور المدفوعة تنضح من الجدول التالي (١)

ويرجع السبب في تجاوز الأجور المدفوعة للأجور المخططة خلال الفترة محل البحث الى عدة عوامل أهمها

١ - انتشار نظام الاجر بالقطعة piece-work pay ، اذ قد لوحظ أن

F. Holzman : Soviet Taxation, op. cit., pp 39 - 40

(١)

R. W. Davies ; The Development.. op. cit., p 249

إجمالي الأجور (بملايين الروبلات)		المتوسط السنوي للأجور (بالروبل)	
المخطط	الحقق	المخطط	الحقق
١٩٢٨	(غير متوافر)	٨٢٢	٧٠٣
٢٩	١٥٣٣	٢١٢٤	١١٢٧
٣٢	٢٦٨٨	٣٢٢٧	١٤٢٧
٣٥	٤٩٨٨	٥٦٢٧	٢٢٦٩
٣٧	٧٨٢٣	٨٢٢٧	٣٠٣٨
٣٨	٩٣٢٦	٩٦٢٤	٣٤٦٧
٣٩	—	١١٦٢٥	—
٤٠	١٣٩٢٢	١٢٣٢٧	—

العامل بالقطعة يتقاضى عادة أجراً أكبر في معظم الصناعات، وقد كان السبب في العمل بهذا النظام هو زيادة نسبة الانتاجية (١) .

٢ - تفقد نظام المدفوعات الأجرية وذلك بسبب المسدود الضخم من جداول الأجر بالقطعة في بعض المصانع يوجد مئات من المعدلات المختلفة للأجور في وقت واحد (٢) .

(١) أنظر : نظام الأجور الصناعية في الاتحاد السوفيتي ، النشرة الاقتصادية لبك مصر العدد الرابع - ديسمبر ١٩٦٤ ص ٨ - ١٩ .

(٢) في عام ١٩٣٧ كان يوجد في وروش النقل بالسكة الحديدية على سبيل المثال حوالي ٧٠٠ جدول أجور بمعدلات مختلفة .

أنظر :

٣ - أنه طالما أن توزيع العمال بين الصناعات المختلفة كان لا يتم بنفس السهولة التي يتم بها توزيع المواد الأولية أو الأدوات الانتاجية ، فإن هذا قد أدى الى تنافس مديري المشروعات على اجتذاب العمال المهرة عن طريق إغرائهم بالأجور المرتفعة أو منحهم مكافآت نقدية كبيرة (١) . وقد قدرت الاحصائيات أن العمال في المشروعات ذات الانتاج الكبير كانوا يشيرون وظائفهم أكثر من مرة ونصف في المتوسط سنوياً (٢) .

وقد كانت قدرة الجوس بنك على ممارسة الرقابة على الأجور منذ أن عهد بها اليه عام ١٩٣٠ محدودة للغاية حتى ١٩٣٩ ففى الفترة من ١٩٣١ حتى فبراير ١٩٣٣ لم يكن للجوس بنك أية سلطة رقابية فى هذا المجال ، وكان عليه أن يستجيب لكافة طلبات المشروعات من النقد حتى ولو تجاوزت ماهو مخطط لها مع الاكتفاء باخطار قوميةارية العمل بهذا التجاور .

وفى عام ١٩٣٣ دعت رقابة البنك قليلا ، فكان يتعين على المشروعات أن تقدم اليه شهادات (spravki) تتضمن قيمة النفقات على الأجور المصرح بها . وكان المفروض الا يسمح البنك بأية زيادة فى الاتفاق على الأجور تتجاوز معدل الزيادة فى الانتاج ، غير أن سلطة البنك ظلت غير ذات فعالية فى الرقابة على الأجور ، اذ انتقلت مسؤولية هذه الرقابة الى الجهات الادارية التى تمول المشروعات ، وافتصرت رقابة الجوس بنك أبان هذه الفترة على التأكد من أن الأرصلة المخصصة لسداد الأجور لا توجه لأغراض أخرى وذلك دون النظر

(١) Holman : Soviet Inflationary op. cit., p 175

Ibid., p 176 ; Davies The Development.. op. cit., p 227 (٢)

A. Pedalino Inflation.. op. cit., pp 168 - 171 ; philip Hanson ; The Consumer.. op. cit., pp 34 - 35

إلى مقدار الأجور المدفوءه أو مدى ما تحقق من خطط الانتاج . وفى الفترة من عام ١٩٢٥ إلى منتصف عام ١٩٣٩ لم يمارس الجوس بنك رقابة فعالة على المدفوعات الاجرية .

وفى ١٥ أغسطس ١٩٣٩ صدر مرسوم حكومى ينظم رقابة الجوس بنك على الأجور ، وكان من أهم ما تضمنته هذا المرسوم هو ربط الاتفاق من صندوق الأجور بالمشروع بمدى ما تحقق من خطة الناتج الاجمالى الخاصة به ، فإذا تحققت زيادة فى الانتاج بنسبة معينة فإنه يسمح بزيادة المدفوعات الموجهة للأجور بنفس النسبة ، أما اذا تحقق عجز فى أهداف الخطة الاتساجية فإن الأجور تخفض بنسبة تعادل نسبة هذا العجز . وقد صرح للبنك بصرف مبالغ لمواجهة الاتفاق الاضافى على الأجور والذي لا يقابله زيادة فى الانتاج وذلك فى حدود ١٠٪ من المبالغ الأصلية المخصصة للأجور فى الشهر الذى وقع فيه هذا الاتفاق الاضافى وبشرط أن يتخذ المشروع من الاجراءات ما يكفل له علاج أسباب هذا الانحراف والعودة الى المستوى الاصلى للأجور . فإذا ما تكرر من المشروع هذا التجاوز ، فإن استجابة البنك لتفعليته (فى حدود ١٠٪) يكون رهنا بموافقة الجهة الادارية المركزية أو الترتست ، وبشرط أن يقتطع ما يعادل هذه الزيادة من صناديق الأجور الخاصة بالمشروعات التى تشمل فى تنفى الفرع . أما اذا تجاوز الاتفاق على الأجور فى أى شهر أكثر من ١٠٪ من الحد المقرر فإن ذلك يتطلب موافقة الوزارة المختصة على صرف الزيادة مع أعمال نفس الشرط المشار اليه^(١)

D. Granick ; Management.. op. cit., pp 178 - 182 ; (١)

F. Holzman Soviet Taxation, op. cit., pp 35 - 39

وقد أسفر العمل بهذا المرسوم عن انخفاض كبير في الاتفاق الاضائي غير المخطط على الأجور ، فقد هبطت نسبة هذا الاتفاق الاضائي لأكثر من ٢٥٠٠ مشروع من ٨٧٪ في سبتمبر ١٩٢٩ الى ٥٨٪ في أكتوبر ونوفمبر ، وإلى ٥٥٪ في شهر ديسمبر من نفس العام . واستمرت هذه النسبة في التناقص التدريجي في السنوات التالية . وقد ذكر Holzman أن الرقابة المصرفية ليست وحدها هي المسؤولة عن انخفاض معدل تضخم الأجور غير المخطط ، وإنما شاركت الرقابة المباشرة على انتقال عنصر العمل - والتي طبقت قبل وأثناء الحرب العالمية الثانية - في هذا الانخفاض حيث أنها قد حدت من المنافسة على اجتذاب عنصر العمل والتي كانت تعتمد - كما تقدمت الإشارة - على استخدام الفوارق الاجرية (١) .

وقد كان تزايد القوة الشرائية في يد السكان نتيجة زيادة الأجور التقديرية (٢) بصورة فاقَت بكثير المعدلات المخططة ، بالإضافة إلى تباطؤ معدلات زيادة الانتاجية حتى عام ١٩٣٥ ، فضلا عن وجود قصور في مجال انتاج السلع الاستهلاكية نظرا لاعطاء الأولوية - منذ عام ١٩٢٥ - لانتاج السلع الانتاجية والصناعات الخاصة بالدفاع الوطني (٣) ، من أهم العوامل التي تمحمل

(١) F. Holzman : Soviet Taxation. op. cit., pp 38 , 47 , 280

idem ; Soviet Inflationary.. op. cit., p 181

(٢) وقد نجح من الزيادة في الأجور التقديرية زيادة العملة في التداول ، فقد أظهرت دفاتر الجوس بنك ارتفاع حجم العملة في التداول من ٢١٠ بليون روبل في أول يناير ١٩٣٩ الى ١٦ بليون روبل في أول يناير ١٩٤١ أنظر .

F. Holzman ; Soviet Taxation op. cit. p 55

R. W. Davies ; The Development.. op cit., pp 285 - 337 (٣)

تبطة الضغوط التضخمية التي ظهرت أبان تلك الفترة .

وقد ذكر Davies أنه على الرغم من أن الإصلاح النقدي والائتماني عام ١٩٣٠ قد تضمن بعض القواعد التي تنظم منح الائتمان المصرفي للشروعات فإن هذه القواعد لم توضع مباشرة موضع التنفيذ الفعلي . فقد كان الجوس بنك يقوم بمنح الائتمان للشروعات دفعة واحدة دون أن يتأكد من استخدامها له في الاوجه المخصص لها ، أو أن يربط بين استخدام الائتمان ومدى تقدم المشروعات لتغطية أى عجز مالى لديها الامر الذى أفقدها الحافز على الاقتصاد في استخدام رأسمالها العامل أو انجاز خطط تكلفة الانتاج وقد أسهم الافراط في منح الائتمان في زيادة حدة الضغوط التضخمية (١) .

وقد لجأت الحكومة السوفيتية الى استخدام الضريبة على رقم الأعمال كأداة لتحقيق التوازن بين جانبي الطلب والعرض في سوق السلع الاستهلاكية وذلك عن طريق رفع أثمان هذه السلع وامتصاص الزيادة غير المخططة للقوة الشرائية . وقد اعتبرت الضريبة على رقم الأعمال المصدر الرئيسى لتمويل الاتفاق على الاستثمارات اعتبارا من عام ١٩٢٠ (٢)

من ذلك يتضح أن تضخم الاجور في هذه الفترة كان تضخما ظاهريا في الواقع نظرا لارتفاع اثمان السلع الاستهلاكية بمعدل أكبر من معدل زيادة

(١) Ibid., p 230 ; Podolski ; Socialist.. op. cit. pp 32 , 151

(٢) R. Campell ; Soviet Economic power, op. cit., p 90 :

M. Dobbs ; Soviet.. op. cit., pp ٤٦٩ . 401 ; Raykov ; The Development.. op. cit., pp 248 - 260 ; R. W. Davies the Development op. cit., pp 322 , 338

الأجور خلال نفس الفترة وقد قدر أن الأجر الحقيقي للفرد قد انخفض عام ١٩٢٧ عن مستواه عام ١٩٢٨ بنسبة ٥٠٪ (١)

وقد أشار Davies إلى أن التجربة السوفيتية قد أسفرت عن نتيجة هامة فحواها أنه من الصعب تماماً تجنب التضخم عندما تضع الحكومة برامج استثمار ضخمة موضع التنفيذ وذلك في دولة يلب عليها الطابع القروي . فالقرارات التي تصدرها الحكومة بشأن حجم وهيكل الاستثمارات هي السبب الرئيسي في ظهور الضغوط التضخمية . كما كشفت التجربة أيضاً عن أن التضخم في ظل نظام تخطيط مباشر ليس له آثار ضارة كما قد يبدو للوهلة الأولى ، فهو ليس إلا وسيلة باهظة التكاليف لمواءمة الظروف المالية مع المستوى الجديد للتراكم واتجاهات الاستثمار . وعلى الرغم من أن التضخم كان مصحوباً ببعض مظاهر تبديد الموارد ، إلا أنه لم يحول دون تحقيق المستوى المطلوب من التراكم (٢) .

ويتفق هذا الرأي مع ما ذهب إليه Dobb من أن التوسع في حجم الدخول

وقد أشار Davies إلى أن مستوى القرية هل الجوب متلا قد ارتفع من ٨٪ تقريباً إلى أكثر من ٨٥٪ من سعر الجلة (أولى أكثر من ٥٠٠٪ من أسعار التسليم الإيجاري procurement price وذلك في الفترة من ١٩٣٠ - ١٩٣٥ حتى يتحقق التوازن بين الطلب والعرض .

أنظر :

Ibid., pp 285 - 286

S. Cohn ; Economic Development, op cit., p 33 (١)

R. W. Davies ; The Development, op. cit., pp 340 - 341 (٢)

النقدية (وفي النقد المطروح في التداول) في الاقتصاد السوفيتى ابان الفترة موضع الدراسة يعتبر نتيجة حتمية تلازم أى توسع في مجال الاستثمار الصناعى في اقتصاد زراعى متخلف . وقد لوحظ أن مقدار الزيادة في النقد المتداول يعادل تقريبا حجم الزيادة في اجمالى الدخول المدفوعة (١)

وعلى ضوء هذه النتيجة يمكن الرد على محاولات بعض كتاب الغرب اسقاط مفاهيم وأسباب التضخم في اقتصاديات السوق على الوضع في الاقتصاد السوفيتى ونصورهم أن الضغوط التضخمية في الاقتصاد المخطط تخلق نفس الآثار الاقتصادية التى تخلقها في اقتصاد السوق في شكله الاحتكارى (٢)

M. Dobb : Soviet.. op. cit. pp 27 . 401 - 402

(١)

(٢) وفي هذا الصدد يقول Davies

« في الاقتصاد الذى يسود فيه التخطيط المباشر ، تركز الحكومة في يدها سلطة اصدار قرارات الاستمارة وتنظيم النظام المالى لمدة أهدافها في هذا المجال ، وهذا يختلف تماماً عما يحدث في اقتصاديات السوق حيث تخضع قرارات الاستثمار لقوى السوق والنظام المالى فيها . ومن هنا فإن الدرس المستفاد هو أن تجربة التضخم في الاقتصاد التنافسى لا يمكن نقلها الى نظام اقتصادى يتبع التخطيط المباشر » .

R. W. Davies ; The Development. op. cit., p 341

ويرى بعض الاقتصاديين أيضاً أن التضخم في الاقتصاد السوفيتى اجراء مقصود deliberate action ، وهم يستندون في رأيهم هذا الى بيان لـ « ستالين » في الثلاثينات جاء فيه « أن القوة الشرائية الناتجة لدى السكان تنمو بصورة مستمرة متجاوزة نمو الإنتاج » ولهذا فسروا بيان « ستالين » بأنه يهدف الى الافلال من قيمة التلود في مرحلة بناء الاشتراكية .

أنظر :

B. Balassa ; The Hungarian.. op. cit., pp 1:8 - 119

٢ — التضخم خلال سنوات الحرب العالمية الثانية وما بعدها :

تولدت عن الحرب آثارا تضخمية شبيهة بتلك التي سادت ابان تنفيذ الخطة الخمسية الأولى بسبب تنفيذ الاستثمارات المنخمة على نحو ما تعرضنا له فيما سبق ، فقد تدهور انتاج السلع الاستهلاكية في حين ارتفعت الدخول النقدية للسكان الأمر الذي أدى الى ارتفاع أسعار السلع الاستهلاكية .

وسوف نقسم دراستنا لهذه المرحلة — لأغراض التحليل — الى فترتين : —
الأولى . وتبدأ من يونيو ١٩٤١ إلى نهاية ١٩٤٣ . أما الثانية فتبدأ من عام ١٩٤٤ حتى ديسمبر ١٩٤٧

أما فيما يتعلق بالفترة الأولى ، فإنه على حين كانت الضغوط التضخمية تفوق بكثير تلك التي سادت في فترة ما قبل الحرب ، إلا أن معدلات ارتفاع الأجور كانت بطيئة وذلك بسبب الرقابة المصرفية على الائتق على الأجور والرقابة على انتقال عنصر العمل ابان فترة الحرب^(١) . وقد ذكر Holzman أن الأجور قد ارتفعت في جميع الصناعات في عام ١٩٤٤ حوالي ٤٣٪ من مستواها عام ١٩٤٠ وذلك لتسهيل تحول العمال إلى وظائف جديدة في مناطق جديدة ، ولتشجيعهم على بذل المزيد من الجهد وإطالة فترة العمل اليومية^(٢) .

أما بالنسبة لآئمان السلع الانتاجية والاستهلاكية في أسواق الدولة والزراع الجماعية ، فإن آئمان الأولى لم ترتفع رغم ارتفاع الأجور وذلك بسبب

B. W. Davies ; The Development.. op. cit. p 315 (١)

F. Holzman ; Soviet Inflationary.. op. cit., p 181 (٢)

الرغبة المباشرة على توزيعها فضلا عن الدعم المالى الحكومى لها^(١). وظلت أثمان السلع الاستهلاكية فى أسواق الدولة عند نفس المستوى الذى كانت عليه قبل الحرب نتيجة لسياسة التوزيع بالبطاقات التى اتبعت ابان تلك الفترة . أما أسعار المنتجات فى أسواق الكولخوز فقد ارتفعت فى الفترة من ١٩٤١ الى ١٩٤٣ حوالى ١٥ مره (٢) .

وقد أدى وجود التضخم المكبوت فى أسواق الدولة والتعاونيات وارتفاع الأسعار فى أسواق الكولخوز الى توزيع الدخول لصالح الكولخوزيين على حساب سكان المدن .

وقد كان السبب الأول للتضخم خلال فترة الحرب هو ازدياد معدلات الاتفاق غير الاستهلاكي بعد أن كانت الأجور هى العامل الأول فى ظهور القسوط التضخمية التى سادت فى فترة ما قبل الحرب . وعلى عكس ما كان الوضع عليه قبل الحرب فإن الميزانية قد لعبت دورا تضخيميا خلال الحرب

(٣) بلغت الاكافانات المالية التى منعت لصناعات السلع الاتاحية فى اتمه الحرب وما بعدها الارغام التالية (بيلايين الروبلات) :

٢٥٠٨	١٩٤٦	٤٠٦	١٩٤٢
٣٤٠١	١٩٤٧	٨٠١	١٩٤٤
٤١٠٢	١٩٤٨	١٣٠١	١٩٤٥

وبعد ارتفاع الاسعار عام ١٩٤٩ تمخضت الاعانات المالية الى ٠.٦ بليون عام ١٩٤٩ و ٠.٦ بليون عام ١٩٥٠ .
أنظر :

Ibid., p 182 : R. W. Davies : The Development.. op. cit., p 316

F. Holzman ; Soviet Inflationary.. op. cit., p 182 . (١)

حيث حققت عجزاً خلال السنوات من ١٩١١ الى ١٩١٣ بلغ ٥٩٠ مليون روبل، أى أكثر من إجمالى الفائض المحقق خلال السنوات من ١٩٢٨ - ١٩٤٠ وقدره ٢٦٨٤ مليون روبل (١) وقد غطى هذا العجز عن طريق الإصدار النقدى (٢).

أما بالنسبة للفترة الثانية من هذه المرحلة والتي تمتد من عام ١٩٤٤ الى ديسمبر ١٩٤٧ فقد تم خلالها تحقيق فائض فى ميزانية الدولة (٣) نتيجة لمعدلات النمو السريعة فى الصناعة والزراعة والتداول السلمى مما أدى إلى تحسن المراكز المالية للمشروعات والتي ساعدت بدورها على نمو إيرادات ميزانية الدولة (٤).

F. Holzman Soviet Taxation, op. cit., p 229 (١)

Ibid., p 230 (٢)

جدول يبين تطور إيرادات و تنقات ميزانية الدولة (٣)
من ١٩٤٤ الى ١٩٤٨ (بلايين الروبلات)

الفائض	التنقات	الإيرادات	المدة
٤٧	٢٦٤٠	٢٦٨٧	١٩٤٤
٣١	٢٩٨٦	٣٠٣٠	٤٥
١٧٩	٣٠٧٥	٣٢٥٤	٤٦
٢٤٧	٣٦١٠	٣٨٦٢	٤٧
٣٦٦	٣٧٠٩	٤١٠٥	٤٨

المصدر :

Ibid., 229

Soviet Financial System, op. cit., p 117 (٤)

وقد انخفضت حدة التضخم بعد عام ١٩٤٠ ، فانخفضت أسعار المستهلكات في أسواق المزارع الجماعية في عام ١٩٤٥ بحوالي ٤٣ ٪ عن مستواها عام ١٩٤٣ ويعزى هذا الانخفاض الى قيام الدولة بزيادة المعروض من السلع الاستهلاكية بصورة مطردة . كما قامت الدولة أيضا ببيع بعض السلع الاستهلاكية في مخازن خاصة بأسعار أعلى من أسعار البطاقات الأمر الذي أدى الى انخفاض أسعار السلع في أسواق المزارع الجماعية الى مستوى الأسعار التي تبيع بها الحكومة (١) .

وقد أعلنت الدولة في ١٤ ديسمبر ١٩٤٧ أنه إزاء التزايد الهائل في حجم العملة المتداولة في الاقتصاد بسبب ظروف الحرب ، فضلا عن الغنم الكبير الذي ماد على بعض فئات المجتمع خلال هذه الفترة (الكولخوز - المضاربين) ورغبة من الحكومة في إقامة نظام نقدي جديد يتم بالاستقرار فاتها لجأت الى مجموعة من التدابير التي عرفت باسم « الإصلاح النقدي لعام ١٩٤٧ » .

وتتلخص التدابير التي اتخذت في الآتي

(١) إلغاء نظام توزيع السلع الاستهلاكية الصناعية والمواد الغذائية بالبطاقات واثقت نظام موحد للائتمان في متاجر الدولة (بدلا من النظام السابق الذي كان يسود فيه سعران للسلمة الواحدة ، أحدهما السعر المحدد بالبطاقة والثاني السعر الحر الذي تباع به في متاجر الدولة) .

(٢) احتلال عملة جديدة محل العملة المتداولة ذات قيمة أعلى بنسبة ١٠ : ١ (أى أن يستبدل روبل واحد جديد بـ ١٠ روبل قديم) ورغبة من الحكومة في عدم الأضرار بحقوق المودعين في بنوك الادخار فقد تم تغيير قيمه الودائع بنسب تختلف حسب قيمة الوديعة وذلك على النحو التالي :

الودائع التي لا تتجاوز ٣٠٠٠ روبل ظلت قيمتها دون تغيير .
الودائع من ٣٠٠٠ الى ١٠٠٠٠ روبل تم تقييمها على أساس نسبة ١ : ١
بالنسبة للثلاثة آلاف روبل الأولى وبنسبة ٣ روبل قديم : ٢ روبل جديد
فيما يزيد على ذلك :

أما المبالغ التي تتجاوز ١٠٠٠٠ روبل فإنه جرى تقييمها بنسبة ٢ روبل
قديم : روبل واحد جديد .

وقد استبدلت سندات جديدة بالسندات الحكومية التي كانت قائمة وقتذاك
بسر ٣ روبل قديم الى روبل واحد جديد ، كما تغيرت أرصدة الحسابات
الجارية للمنظمات التعاونية والمزارع الجماعية لدى الجوس بنك بنسبة ٥ روبل
قديم الى ٤ روبل جديد أما حسابات شروعات الدولة فلم تتأثر بالاصلاح
التقدي ، كما لم تتغير قيمة الالتزامات قبل الدولة ، بمعنى أن تدفع بالعملة
الجديدة بنفس المعدل السابق ، كما ظلت الأجور تدفع في ظل السعر الجديد
للعلة بنفس المعدل السابق (١) .

ومن ثم يمكن القول بأن الاصلاح التقدي لعام ١٩٤٧ قد استهدف تحقيق
أمرين : الأول هو ازالة آثار التضخم المكبوت ، والثاني هو اعادة توزيع
الثروة القومية بشكل يحقق العدالة بين سكان المدن وسكان الريف .

وقد ذهب F. Holzman و R. Powell و D. Hodgman الى القول بأن
هذه نجاح السياسة المضادة للتضخم قبل الاصلاح التقدي يرجع الى فقدان

(١) H. Schwartz : Russia's, op. cit., pp 478 - 481 : F. Holzman
Soviet Taxation, op. cit., p 232

الترباط بين ميزانية الدولة والجوس بنك وعدم التنسيق بين سياستهما، فالضالة النسبية لفائض الميزانية، بل والمعجز الذى تحقق فى بعض سنوات الحرب قد ادبا الى عدم امتصاص آثار التوسع التضخمى فى الفروض قصيرة الاجل التى أصدرها الجوس بنك، بمعنى أن سياسة فائض الميزانية وسياسة التوسع الائتمانى فى هذه الفترة هما المسئولتان عما حدث من تضخم فى فترة ما قبل الحرب، وأن كان Hodgman يميل إلى إعطاء وزن أكبر لسياسة الميزانية فى المسئولية عن التضخم (١)

٣ - الوضع الاقتصادى فى فترة ما بعد الإصلاح النقدى عام ١٩٤٧ :
وبعد الإصلاح النقدى عام ١٩٤٧ اتسمت الأوضاع الاقتصادية فى الاتحاد السوفيتى بالاستقرار . فقد زالت الى حد كبير مظاهر التضخم المكبوت الذى تولى خلال فترة الحرب، وكان ارتفاع الأجور بطيئا (٢) وبمعدل أبطأ من معدل ارتفاع الاتاجية (٣)، ومن ثم ترتب على ذلك انخفاض أسعار السلع الصناعية

(١) D. Hodgman : Soviet Monetary Control. op. cit., p 122

(٢) قدر ارتفاع الأجور فى الفترة من ١٩٤٧ حتى ١٩٥٦ بنسبة ٢٧ ٪ فى المتوسط
انظر .

A. Pedalino : Inflation. op. cit., p 169

(٣) ذكر A. Nove أن العامل الصامى المتوسط قد تجاوز معدل اتاجه بحوالى ٣٩ ٪ فى عام ١٩٥٠ ، وفى عام ١٩٥٦ تجاوزها بـ ٥٥ ٪ . وفى بعض الصناعات كانت النسبة أكبر من ذلك بكثير ، ففى آخر عام ١٩٥٦ بلغت هذه النسبة -حوالى ٩٦ ٪ فى صناعات الهندسة الكهربائية ، وحوالى ١٢ ٪ فى الصناعات الثقيلة و ٨١ ٪ فى صناعة السيارات ،
انظر :

A. Nove ; The Soviet Economy. op. cit., p 240

الأساسية . كما أدى انخفاض معدل الاتفاق غير الاستهلاكي والارتفاع البطيء للاجور الى انخفاض الرقم القياسي لاسعار السلع الاستهلاكية التي تباع في متاجر الدولة والتعاونيات ، كما انخفضت أيضا أسعار المدخجات في أسواق المزارع الجماعية ، وإن كان ذلك بدرجة أقل من انخفاض أسعار المنتجات التي تباع في أسواق الدولة .

ويقف الاستقرار النسبي للاجور وراء ما حدث من انكماش في الاقتصاد القومي في فترة ما بعد الإصلاح التقدي عام ١٩٤٧ ، فقد كانت الخطط تعد بدرجة عالية من الكفاءة والواقعية ، كما ذكر الكتاب السوفيت أن رقابة الجوس بنك على الأجور كانت ذات أثر فعال في تجنب زيادتها غير المخططة (١) .

وقد اختلفت الأوضاع المالية في فترة ما بعد الحرب عنها في الفترة السابقة فعلى حين بلغ ارتفاع القروض قصيرة الاجل في الفترة بين ١٩٣٠ — ١٩١٠ ضعف ما تحقق من فائض في ميزانية الدولة ، فإن ما حدث في فترة ما بعد الحرب هو العكس ، اذ ارتفعت القروض قصيرة الأجل من ٥٩٠٥ بليون روبل في أول يناير ١٩٤٦ الى ٢٤٣٠٦ بليون روبل في أول يناير ١٩٥٧ أى بزيادة قدرها ١٨٤١٠١ بليون روبل في حين بلغ فائض الميزانية المحقق خلال نفس الفترة ٢٥٨٠١ بليون روبل . ويعتقد F. Holzman أن هذا الفائض قد قد تخلص من بقايا التضخم المكبوت الذي تولد ابان الحرب (٢) .

وقد ذكر D.Hodgmann أن التوسع في منح قروض مصرفية قصيرة الأجل

F. Holzman ; Soviet Inflationary. op. cit., p 183 (١)

F, Holzman ; Soviet Taxation. op. cit. p 240 (٢)

للمشروعات لتمويل احتياجاتها من رأس المال العامل، ثم توجيه هذه القروض الى سوق العمل نتيجة نقص المروض من المدخلات الاخرى المستخدمة في الانتاج قد أدى الى تدفق النقود الى أبدي السكان مما جعل الجوس بنك عاجزا عن استردادها مرة أخرى، ومن ثم ترك أمر استعادتها لميزانية الدولة (١)

وجملة القول أن سياسة الميزانية وسياسة الجهاز المصرفي (والتي تتمثل في رقابة محكمة على استخدام المشروعات لأرصدة الأجور وفقا للخطط الخاصة بها، وزيادة هذه الأجور بدرجة أقل من زيادة الانتاجية، وكذلك رقابة الجهاز المصرفي على استخدام الائتمان الممنوح للمشروعات سواء بالنسبة للتشغيل الجاري أو للاستثمار، وكذلك الزام المشروعات بإدراج أرصدها التقديرية التي تتجمع لديها يوميا بحساباتها لدى الجوس بنك، فضلا عن تنمية المدخرات التقديرية) قد أدت الى حالة الاستقرار التي اتسم الاقتصاد السوفيتي، في فترة ما بعد الإصلاح التقدي عام ١٩٤٧

D. Hodgman : Soviet Monetary Control, op. cit., p 120 (١)

R. W. Davies : The Development, op. cit., p 316

الطلب الثالث

كيفية تحقيق التوازن الاقتصادى العام ودور الجهاز المصرفى فيه

أنضح لنا فى سياق هذه الدراسة أن تحقيق تناسق المخطط عند إعدادها (عن طريق استخدام الموازين التخطيطية التى تعرضنا لها فيما تقدم) يستهدف تحقيق نوازن الهيكل الاقتصادى فى مجموعه فى بداية كل فترة مخططه وذلك على النحو الذى تعكسه المخطط الاقتصادية القومية . فعلى سبيل المثال ، استخدمت موازين الدخل والثقات النقدية للسكان أثناء اعداد المخطط لتحقيق التوازن المقدم بين الاتفاق على الاستهلاك الفردى الذى يتم من خلال السوق (والذى يستوعب الجزء الأكبر من الدخل القومى) وبين انتاج السلع والخدمات التى تطرح فى السوق . واستهدفت خطة النقد لاجوس . بنك تحديد مقدار الاصدار النقدى الاضافى الذى تطلبه ساحة المبادلات خلال فترة المخطط . أو مقدار ما ينبغى لتعصاه من التداول النقدى .

وقد اتضح لنا أيضا أن للجهاز المصرفى دورا يؤدبه أثناء تنفيذ المخطط من خلال وظيفتى التمويل والرقابة المعرودينها اليه . فقيام الجهاز المصرفى بتقديم الائتمان المخطط للوحدات الاقتصادية لتمويل نشاطها الجارى والاستثمارى يمكنها من تنفيذ المهام المخططه الموكولة اليها . وقد رأينا كيف أن وظيفة الرقابة التى يمارسها الجهاز المصرفى على الوحدات الاقتصادية تعتبر مكملة لوظيفة التمويل . وكيف أنها تساهم معا . جنبا إلى جنب نحو هدف أساسى هو تحقيق توازن المشروع أثناء تنفيذ المخطط الأمر الذى يضمن انتاج النقد المخطط من السلع والخدمات وخاصة الاستهلاكية منها .

وقد يحدث في غمار تنفيذ الخطة أن يقع خلل ما يصيب التوازن بين التيارات النقدية والتيارات السلعية الامر الذي قد يؤدي الى حدوث ضغوط تضخمية . فكيف يمكن تحديد حجم هذا الخلل النقدي ، وماهى سبل علاجه؟

يستطيع الجوس بنك اكتشاف الخلل النقدي عن طريق متابعة حركة المدفوعات والمتحصلات الفعلية ومقارنتها بأرقام الخطة التقديرية على مستوى المشروعات وعلى مستوى كل فرع من فروعها ، فإذا ما زادت حركة المدفوعات الفعلية عن الخطة اقليميا أو قوميا ، كان هذا نذيرا بحدوث خلل نقدي في اتجاه تضخمى ، أما في حالة زيادة حركة المتحصلات الفعلية عن المخططة فإن الخلل النقدي يكون في اتجاه انكماشى .

ويمكن للجوس بنك أيضا أن يتبين حجم الاختلال بين الدخول النقدية الى حصل عليها السكان بالفعل وقيمة السلع المتاحة للبيع في الاسواق من خلال مراجعة للموازن المحاسبية accounting balances للدخول والنفقات النقدية الفعلية للسكان التى تتولى الادارة المركزية للاحصاء أعدادها كل ثلاثة شهور على أساس الارقام الفعلية المحققة .

فإذا ما تعدد حجم الخلل النقدي (والذى عرفنا فيما تقدم على أهم أسبابه) فإن السلطات النقدية تسعى الى استعادة التوازن النقدي مرة أخرى خلال فترة سريان الخطة - بواسطة استخدام بعض الوسائل التى سوف نتعرف عليها حالا .

ونقرر من البداية أن افتراض تعديل هيكل عرض السلع الاستهلاكية من الناحية الكمية وفقا هيكل الطلب عليها غير وارد ، بمعنى أنه يتعذر تماما زيادة المعروض من هذه السلع في الفترة القصيرة على افتراض استنزاف الكمية المخططة من المخزون السليم . وتفسير ذلك أن التخطيط يفترض الاستخدام الكامل

للموارد الانتاجية (أى للدخلات المختلفة التى تستخدم فى انتاج هذه السلع) وقتا للاولويات المقررة ، هذا بالإضافة الى أنه لا يمكن الاعتماد بحجم السلع الاستهلاكية التى تستورد من الخارج فى التأثير على حالة العرض الكلى لهذه السلع فى الاسواق نظرا لأن نسبة السلع الاستهلاكية المستوردة لا تتجاوز ١٪ من اجمالى حجم السلع الاستهلاكية^(١)

ونقرر أيضا أن الدولة لا تلجأ الى تخفيض الاجور النقدية كأداة لامتصاص الفائض من القوة الشرائية المتاحة للسكان نظرا لما قد يترتب على هذا الاجراء من آثار نفسية واجتماعية سيئة قد تهبط بانتاجية العمل الامر الذى يؤدى الى استفحال حجم الخلل النقدى .

وسائل تحقيق التوازن النقدى القومى:

يمكن للسلطات النقدية معالجة الخلل النقدى الذى يصيب الاقتصاد القومى باحدى الوسائل التالية : -

١ - تعديل أثمان السلع الاستهلاكية والخدمات.

إذا ما انضخ للسلطات النقدية أن قيمة الاثاق النقدى للسكان تيجاوز قيمة السلع والخدمات المعروضة للبيع فى الاسواق ، فانها يمكن أن تلجأ الى رفع أثمانها لامتصاص القدر الزائد من وسائل الدفع النقدية . وهنا يبرز دور الضريبة على رقم الاعمال كأداة مرنة تناور بها الدولة فى استعادة التوازن بين التيارات النقدية والسلمية ، اذ تقوم الدولة بزيادة سعر الضريبة بالقدر الذى يحقق هذا التوازن بين دخول السكان وأثمان السلع الاستهلاكية التى تباع بها

للمستهلكين ، ثم تتولى الضريبة نفقة المائض المحقق (وينتمى في العزق بين قيمة تكلفة السلعة - الارباح المحققة وبين ثمن التجزئة الذي يباع به السلعة) ونحويلة إلى ميرانية الدولة بوصفها أحد مصادر تمويل الاستثمارات .

ويأثر الجهاز المصرفي دوراً أساسياً في ممارسة هذه الوسيلة . فقد قدمت الإشارة إلى أن المدفوعات الخاصة بالأجور والمزونات التي تدفع للمعاملين بالمشروعات تعتبر من أهم المدفوعات النقدية للجوس . بنك حيث تمثل حوالى ٨٠٪ من اجمالي المدفوعات في خطة التقديس (١) ، وقدرأيتا أن حوالى ٩٠٪ من اجمالي الدخول النقدية للسكان توجه للاتفاق الاستهلاكي (٢) . ولما كان الجوس بنك يقوم بمراقبة المدفوعات الخاصة بالأجور في كل مشروع من المشروعات بحكم أنه يحتفظ بالموارد النقدية المخصصة لهذا الغرض ، كما أنه يحتفظ بنسخة من خطة العمل والأجور التي تتضمن بصورة مفصلة قيمة الأجور التي سيدفعها المشروع خلال السنة موزعة على فترات ربع سنوية (٣) ، فإنه من ثم يكون في قدرته الوقوف على مدى اتفاق مدفوعات الأجور الفعلية مع المدفوعات المخططة ، أو مدى انحراف الواقع عن المخطط ، ويمكن بالتالي تحديد حجم التقديس الاضافى الذى تسرب الى التداول خلال فترة زمنية معينة .

وتؤدى الموازن الحاسبية للدخول والنفقات النقدية للسكان دوراً آخر في تحديد أنواع السلع التي ازداد الطلب عليها وحجم هذا الطلب ومرونته ، ومن ثم يمكن على ضوء النتائج التي تنتجها من هذه الموازن تحديد نسبة الضريبة

(١) أنظر ماتقدم ص ١٨٧ .

(٢) أنظر ماتقدم ص ٩٤ .

(٣) أنظر ماتقدم من ص ٢٣٦ الى ٢٣٩ .

التي تضاف الى قيمة هذه السلع لامتناع جانب من القوة الشرائية الزائدة .
عن حاجة التداول وبحيث يمكن تحقيق التوازن بين الطلب والعرض بالنسبة
لكل سلعة على حدة وبالنسبة للمجموعات المختلفة من سلع معينة .

٢ — استخدام القروض العامة والضرائب المباشرة :

يمكن امتصاص جانب من القوة الشرائية المتاحة في أيدي الساكن عن
طريق اصدار سندات حكومية تستهلك على آجال طويلة . وقد عرف الاقتصاد
السوفيتي العديد من هذه القروض ابتداء من مرحلة التصنيع وتحويل الزراعة
الى الجماعية (١).

(١) كانت القروض العامة في الاقتصاد السوفيتي مصدر ايراد منظم للميزانية العامة
لدولة وبالتالي تسوين الزاكن في فترة ما قبل الحرب العالمية الثانية بلغت قيمة قروض الدولة
التي اكتب فيها السكات حوالي ٥٠٠٠ مليون روبل . وفي أثناء الحرب حققت القروض
أكثر من ٧٦٠٠ مليون روبل خصص منها حوالي ١٣٪ لتسويل نفقات الدفاع الوطني
وفي أثناء المطة الخمسة الزاية بلغت حصة القروض حوالي ١١٧٠٠ مليون روبل ، وارتفعت
الى ١٣٦٠٠ مليون روبل أثناء المطة الخمسة الخامسة . وفي عام ١٩٥٦ أصدرت الدولة
قرضاً قدره ٣٢٠٠ مليون روبل لتنمية الاقتصاد . وفي عام ١٩٥٧ أصدر قرض مدته
خمس سنوات قدرة ١٢٠٠ مليون روبل . بعد أنه ابتداء من عام ١٩٥٨ قررت اللجنة
المركزية للحزب الشيوعي السوفيتي والحكومة السوفيتية التوقف عن اصدار المزيد من
القروض التي يكتبها المواطنون ، وأحيل سداد القروض التي ظل ميعادها مدة عشرين عاماً
فقد اتضح أن استمرار القروض التي يكتب فيها الجمهور كان يعني سداد مبلغ
١٩٦٧ مليون روبل عام ١٩٦٧ وهو ما يعادل تقريباً الدخل المتوقع من الاكتابات في القروض
وهذا يتطلب اصدار قروض أخرى على نطاق أكبر لامتناع القوة الشرائية الاضافية التي
جاءت نتيجة سداد القروض القديمة الأمر الذي كان يشكل عبئاً ثقيلاً على المواطنين .

أنظر :

Soviet Financial System. op. cit., pp 280-281 : Loucks &
Whelney ; Comparative. op. cit., p 452

ويعتبر شراء السندات الحكومية أمراً اختيارياً للمواطنين ، غير أن لجان الحزب الشيوعي داخل الوحدات الاقتصادية ولجان بيع سندات الحكومة التابعة لنقابات العمال تمارس مادة ضغوطاً أدبية على العمال والموظفين لشراء سندات الحكومة التي تطرح للبيع^(١)

وتقوم بنوك الادخار ببيع وشراء سندات الدين العام ودفع جوائز اليانصيب الخاصة ببعض قروض الدولة ، كما تقوم بالاحتفاظ بسندات الدين في خزائنها^(٢)

غير أنه لا يمكن اعتبار القروض العامة وحدها أداة ذات وزن كبير في تحقيق التوازن النقدي .

أما استخدام الضريبة المباشرة التي تفرض على المواطنين كوسيلة لاستعادة جانب من الدخول النقدية الموزعة على السكان ، فإن السلطات النقدية لا تلجأ إلى زيادة سعر هذه الضرائب لما لها من أثر نفسي سيء على العمال في ظل نظام اقتصادي يقوم على استخدام الحوافز المادية لزيادة انتاجية العمل ودفع عجلة الانتاج . ولهذا يلاحظ أن الضريبة على المرتبات والأجور تمثل حوالى ٨٪ فقط من اجمالي إيرادات الميزانية^(٣) .

٣ - تشجيع الادخار الاختياري :

بعد أن توقفت الدولة عن اصدار القروض التي يمكنها فيها المواطنين ابتداء من عام ١٩٥٨ ، كان السبيل الآخر لجلب المدخرات الشخصية هو

Ibid., pp 451 - 452

(١)

Soviet Financial System, op. cit., p 277

(٢)

(٣) انظر ماندم ص ١٧٩

تشجيع الادخار الفردى بهدف تقليل حجم القوة الشرائية الموجهة للاستهلاك .
وتعتبر بنوك الادخار الوعاء الضخم الذى تـجمع فيه مدخرات المواطنين
السوفيت فى صورة وديعة ذات أشكال مختلفة (١) .

وقد لوحظ تزايد المدخرات باستمرار لدى بنوك الادخار ، كما لوحظ

(١) هناك أنواع مختلفة من الودائع فى بنوك الادخار هى :

— الودائع القابلة للدفع عند الطلب ، وهى الودائع الأكثر شيوعاً . وللمودع أن
يسحب وديعته كلها أو جزء منها فى أى وقت يشاء . وتبلغ الفائدة على هذه الودائع ١/٢٪
سنوياً .

— الودائع المحددة المدة بشرط ألا تقل عن ستة شهور . ويبلغ سعر الفائدة لهذه
الودائع ١/٣٪ سنوياً .

— وودائع الطوارئ ، وهذه تحكمها ظروف نوعية خاصة لتقدير المودع . فثلا يمكن
للآباء فتح حسابات ادخار لأطفالهم متشرطين ألا تصرف اليهم إلا بعد انتهاء دراستهم
أو عند بلوغهم سن الرشد .

— وودائع اليانصيب ، وتقدم فائدتها فى صورة جوائز يتم السحب عليها مرتين فى السنة
وبالنسبة لكل ألف من وودائع اليانصيب يحصل ٣٥ فائزاً على جوائز تصل قيمتها الى
١٠٠٪ أو ١٠٠٪ أو نحو ذلك متوسط أرصدهم ، والمودعون الفائزون هم وحدهم
الذين يحصلون على فائدة .

— الحسابات الجارية التى تحتها بنوك الادخار بناء على طلب المودعين ، وهذه الحسابات
لا تختلف عن الودائع القابلة للدفع عند الطلب سوى أنه يجوز استخدام الشيكات التى تصدر
باسم شخص آخر فى السحب من الحسابات الجارية ، فى حين أنه يتعين أن السحب من الودائع
القابلة للدفع عند الطلب بواسطة المودع شخصياً .

نظراً فى ذلك :

أبضا تزايد عدد المودعين من عام لآخر (١) .

(٤) الإصلاح النقدي :

وأخيرا قد تلجأ السلطات النقدية ، عند إزدياد حجم التداول النقدي في الاقتصاد ، الى الإصلاح النقدي بغية التقليل من كمية وسائل الدفع التي تخصص لشراء السلع والخدمات الاستهلاكية اذا ما لوحظ زيادتها بدرجة كبيرة قياسا بقيمة المروض من هذه السلع

والجوس بنك - بحكم كونه الجهة القوامه على إصدار النقد وتنظيم تداوله في الاقتصاد - هو الذى يتولى تقدير النسبة التي يتم على أساسها استبدال العملة الجديدة بالعملة القديمة بحيث تتفق كمية العملة الجديدة التي ستطرح في التداول مع الحاجة الفعلية للمبادلات .

(٢) جدول بين تطور المدخرات الفردية في الاقتصاد السوفيتى بالمقارنة لعام ١٩٤٠ (طبقا لآخر لصائية متحة) :

النسبة	أرصدة ودائع الادخار بلايين الروبلات	النسبة المئوية للزيادة بالمقارنة لعام ١٩٤٠	عدد المودعين بالملايين
١٩٤٠	٠,٧		غير متوافر
١٩٥٠	١,٩	٣٧١	» »
١٩٥٧	٨,٩	١١٥٧	» »
١٩٦٠	١٠,٩	١٥٥٧	٥٢,٢
١٩٦٥	١٨,٧	٢٦٧١	٥٧,٤
١٩٦٧	٢٦,٩	٢٨٤٣	٦٤,٠
١٩٦٨	٣٢,٤	٤٦١١	٦٨,٠

المصدر :

M. Lavigne, - Planification, op, cit, p 397 , V. Pereslegin ;
Finance, op, cit., p 175

ولا تلجأ السلطات النقدية الى اصلاح القدى كحل لمشكلة النقود القانونية التى تفيض عن حاجة التداول الا إذا تعذر عليها تحقيق إنخفاض مؤثر فى حجم النقود المتداولة بالوسائل الأخرى وذلك على نحو ما حدث تاريخياً فى الأعوام ١٩٢٣ و ١٩٢٤ و ١٩٤٧

انضح من ذلك كله أن الجهاز المصرفى يسهم - من خلال قيامه بوظائف التمويل والرقابة - فى تحقيق التوازن المالى للشروعات العاملة فى الاقتصاد . وهذا التوازن هو سبيل تحقيق التوازن الاقتصادى العام

وقد يحدث أن تظهر بعض الضغوط التضخمية فى الاقتصاد على نحو ما حدث فى فترات تاريخية معينة ، الا أنه قد تبين لنا أن هذه الضغوط تعتبر ظاهرة فاصدة على التداول فقط ، وأن وسائل علاجها تتمثل إما فى تعديل أثمان السلع الاستهلاكية والخدمات أو فى استخدام الأدوات المالىة (القروض العامة والضرائب المباشرة) أو تشجيع الادخار الاختيارى أو اصلاح النقد ذاته .

خلاصة

استهدفت هذه الدراسة التعرف على الجهاز المصرفى فى الاقتصاد المخطط والدور الذى يباشره فيه . وقد اتخذنا من الجهاز المصرفى السوفيتى نموذجاً لدراستنا على أساس أن الاتحاد السوفيتى كان الدولة الرايدة الأولى التى اتخذت من التخطيط الشامل أسلوباً تميز به عجلة التطاقتصادى فيها ، كما اتخذ الجهاز المصرفى السوفيتى نموذجاً بنيت على غطه سائر الأجهزة المصرفية فى دول أوروبا الشرقية المخططة وتحددت وظائفها نفلأ عنه ، وذلك فى مرحلة أولى ، الى أن تبين بعد ذلك ضرورة إدخال تعديلات تأخذ فى الاعتبار اختلاف ظروف بعض اقتصاديات أوروبا الشرقية عن ظروف الاقتصاد السوفيتى .

ونظراً لارتباط الهيكل المصرفى بالهيكل الاقتصادى ، فقد افترضنا دراستنا بمبحث تمهدى عرضنا فيه الخصائص الأساسية للاقتصاد السوفيتى اعتباراً من مرحلة التصنيع وذلك للتعرف على المناخ الاقتصادى الذى يباشر الجهاز المصرفى فيه وظائفه ومهامه . وقد اتضح أن خصائص الاقتصاد السوفيتى تتركز فى ثلاث الأولى ، هى الملكية الاجتماعية لشطر الأعظم من وسائل الإنتاج التى تتخذ شكلان أساسيان هما : الملكية المباشرة للدولة التى تسيطر على حوالى ٩١٪ من كافة الأصول الإنتاجية فى الاقتصاد ، ثم ملكية المزارع الجماعية والملكية التعاونية .. إلا أنه مع سيطرة الملكية الاجتماعية على الموارد والقدرات الإنتاجية ، فإن الاقتصاد السوفيتى قد ظل اقتصاد مبادلات نقدية تودى فيه النقود دوراً أساسياً . ومع سيادة الملكية

الاجتماعية فقد أصبح الانتاج يستهدف اشباع حاجات المجتمع بأسره ، وهذه هي الخصيصة الثانية التي تميز الاقتصاد السوفيتي عن اقتصاد السوق الذي يستهدف من وجهة نظر من يتخذ قرارات الانتاج تحقيق أقصى الأرباح الممكنة لطبقة أصحاب رؤوس الأموال . أما الخصيصة الثالثة والأخيرة فهي اتباع نظام التخطيط الاقتصادى والاجتماعى الشامل والمزم لتنمية الاقتصاد وذلك عن طريق تنظيم حركة الوحدات الاقتصادية العاملة فى الاقتصاد بما يؤدى الى تحقيق الأهداف التى تتوخاها الدولة ويستند هذا التخطيط الشامل أساسا الى الملكية الاجتماعية لوسائل الانتاج

وقد بنيت الدراستان هذه الخصائص جميعها قد انعكست على الجهاز المصرفى حيث يتميز بأنه يدخل فى إطار ملكية الدولة التى تديره وتستخدمه فى تحقيق المؤشرات الواردة فى الخطة الاقتصادية القومية

وعنيت الدراسة بعد ذلك بالتعرف على أمرين أساسيين أولهما هو خصائص النظام التقدى السوفيتى ، وثانيهما هو علاقة الجهاز المصرفى السوفيتى بعملية التخطيط سواء فى مرحلة إعداد الخطة القومية أو فى مرحلة تنفيذها .

وفى سبيل الامام بخصائص النظام التقدى السوفيتى ، تعرضت الدراسة للدور الذى تؤديه القود والأمان فى الاقتصاد وقد تبي لنا كيف فشلت فى السنوات الأولى من الثورة الشيوعية تجربة تسير الاقتصاد القومى بدون استخدام القود عن طريق تنظيم التبادل المباشر للمستجات والخدمات ، وبذلك زال الهم الذى سقط فى شراكه بعض غلالة الاقتصاديين السوفيت الذين نادوا بالاستغناء عن القود عندما تصوروا ضرورة إختفاء المبالغة التقدي فى فترة الانتقال للاشتراكية فقد استمرت القود فى مبادرة دورها فى

الاقتصاد السوفيتى الذى احتفظ بالغالب السئى للمنتجات ، فيما بعد . أنه لا يمكن تحويل هذه القود الى رأسمال عن طريق استخدام عمال إجرا .

وقد كان طبيعياً أن يلى ذلك دراسة لنظام الأمان بصفتها التعبير النقدي عن القيمة . وقد انضج لنا أن عملية تكون الأمان فى الاقتصاد قد ارتكزت أساساً الى النظرية الماركسية فى القيمة وفحواها أن الذى يحدد مقدار قيمة أية سلعة هى كمية العمل الاجتماعى الضرورى اللازم لإنتاجها . ثم تعرفنا أيضاً على أنواع الأمان المخططة ، وانضج لنا أن أمان التجزئة المخططة للسلع الاستهلاك تتضمن عنصراً هاماً للغاية هو الضريبة التى جرى على تسميتها بالضريبة على رقم الأعمال والتى تعتبر نتيجة لتحديد أمان السلع الاستهلاكية عند مستوى يحقق التوازن بين الكميات المعروضة والكميات المطلوبة فى سوق هذه السلع . وهذه الضريبة تحول حصيلها الى الموارد المركزية للدولة عن طريق نظام الثمن

وقد تبين لنا أيضاً أن الأمان تلعب دوراً هاماً فى الاقتصاد السوفيتى حيث تستخدم الى حد كبير تخصيص الموارد ، وإعطاء وحدات الإنتاج المادى المختلفة تعبيراً قيمياً يسمح بجمعها ، وبالتالي بناء الموازين القيمية اللازمة لإعداد الخطة وتحقيق تناسقها الداخلى على أساس الموازين العينية . وتستخدم الأمان أيضاً فى تحديد مستوى الدخول الحقيقية للأفراد فضلاً عن توزيع الدخول بين المدينة والريف ، كما أنها تستخدم كأداة للرقابة على نشاط المشروعات الإنتاجية .

ثم استعرضت الدراسة بعد ذلك تطور الجهاز المصرفى السوفيتى منذ عام ١٩١٧ فى ارتباطه بتطور هيكل الاقتصاد ذاته . وقد برزت لنا الصغائر التى:

طرات على الهيكل المصرفى فى رحلة تطوره كنتيجة للظروف التاريخية التى مر بها الاقتصاد السوفيتى ، وكيف تبلورت معالم هذا الهيكل فى عدد محدود من الوحدات الائتمانية المتخصصة غير المتنافسة وتمثل فى بنك الدولة أو « الجوس بنك » كما يطلق عليه ، وهو حجر الزاوية فى النظام المصرفى كله حيث يقوم بوظائف البنك المركزى والبنوك التجارية معا فى إقتصاديات السوق ، مع اختلاف فى كيفية أداء هذه الوظائف تبعاً لاختلاف الخصائص الاقتصادية لكل من اقتصاد السوق والاقتصاد السوفيتى . ويقوم بنك الاستثمار أو « ستروى بنك » بتمويل الجانب الأعظم من الاستثمارات فى الاقتصاد . أما بنك التجارة الخارجية أو « فينستورج بنك » فمن أهم وظائفه تمويل التجارة الخارجية للاتحاد السوفيتى . وتختص شركة بنوك الادخار ، التى بلغ عددها أكثر من ٧٨٠ . بنك بجميع مدخرات الافراد وذلك لتهيئة موارد الائتمانية لبنك الدولة تستخدم فى التمويل المخطط للمشروعات .

وقد انضح لنا أن معيار تخصص هذه الوحدات الائتمانية يتمثل فى طبيعة العمليات التى تقوم بتمويلها . فقد انضح مثلاً أن بنك الدولة يقوم بتمويل النشاط الجارى للمشروعات عن طريق تقديم قروض قصيرة الاجل اليها . أما بنك الاستثمار « ستروى بنك » فيقوم بتمويل النشاط الاستثمارى للمشروعات (فيما عدا الاستثمارات فى قطاع الزراعة) .

وقد تعرضت الدراسة فى هذا الموقع منها لوظائف وحدات الجهاز المصرفى بصفة عامة ، كما ناقشت مدى قدرة بنك الدولة على خلق الائتمان بالمقارنة بما تقوم به البنوك التجارية فى اقتصاد السوق . وقد انضح أن لبنك الدولة القدرة على ذلك ، الا أن حدودها محكومة بخطة الائتمان التى يعمل البنك وفقاً لها .

وقد تطلبت دراسة النظام النقدى السوفيتى التعرف على أنواع وسائل الدفع

التداول في الاقتصاد والنظم والقواعد التي تحكم تداول كل منها . فترضت الدراسة للائتمان ووظائفه في الاقتصاد والقواعد التي تنظمه . وقد تبرز أن سلطة منح الائتمان يختص بها الجهاز المصرفي وحده ، وأن الائتمان مخطط ويمتد لتمويل أغراض محددة بذاتها في الخطة مقابل سعر فائدة محدد . كما يشترط أيضا أن يمنح الائتمان لفترة محددة يرد للبنك بعدها ، وأن يكون مقطوعا بالقيم المادية التي منح من أجل تمويلها . وبالنسبة لهذه القاعدة الأخيرة فقد قدمنا الاسانيد التي تنفي ما تردد من أن العطاء المأدب للائتمان يعتبر نوعا من الضمان للوفاء بالقروض المصرفية على نحو ما هو مألوف في اقتصاديات السوق

وقد بينت الدراسة الدور الذي يقوم به سعر الفائدة في الاقتصاد السوفيتي المخطط على الرغم من تملك الدولة للمشروعات التابعة لها فقد انصح أن الفائدة تستخدم كأداة لحفز المشروعات على الاقتصاد في استخدام مواردها المالية والانتظام في سداد القروض المتاحة لها تجنباً لتطبيق سعر الفائدة العقابي عليها ، ولا تمثل نوعا من الدخل يحصل عليه من يملك رأس المال في شكله النقدي .

وقد أظهرت الدراسة أن القواعد التي تنظم التداول النقدي تفرق بدقة بين دائرتين من المدفوعات ، تحيط الأولى بالمدفوعات التي تتم بالنقد المصرفي ويطلق عليها التسويات غير النقدية وتصل نسبتها الى حوالي ٩٠ ٪ من إجمالي المدفوعات في الاقتصاد ، وتشمل الدائرة الثانية المدفوعات التي تتم بالنقود الورقية التي تصدر من بك الدولة ، مع تبيان النظم الموضوعة للالتزام بحدود كل دائرة . وقد استهدفت هذه التفرقة بين قطاعي تداول النقود أن يقتصر التعامل بالنقد القانوني على العمليات المتعلقة بقطاع المستهلكين سواء من حيث الحصول على نقد أو اتقاته ، وبالتالي خفض حجم التداول من هذا النقد الي

أدنى حد ممكن الأمر الذى يتيح للدولة السيطرة على كمية العملة المتداولة وتحقيق التوازن بين التيارات النقدية والتيارات السلعية . هذا فضلا عن أن أسلوب التسويات غير النقدية الذى يمارس بواسطة جهاز المقاصة بينك الدولة يسمح بفرض رقابة على التدفقات النقدية للوحدات الاقتصادية المختلفة .

وعالجت الدراسة بعد ذلك كيفية تحديد كمية النقد اللازم للتداول ، وكيف أن هذا التحديد يستند الى قواعد التداول النقدى التى وضعها ماركس ومؤداها أن الذى يحدد كمية النقود المتداولة خلال فترة زمنية معينة هو مجموع أثمان السلع التى فى التداول ومتوسط دوران سرعة النقود .

وتعرضت الدراسة للعلاقة بين الجهاز المصرفى وعملية التخطيط ، سواء عند تحضير الخطة القومية أم عند تنفيذها .

وفى سعيها الى التعرف على دور الجهاز المصرفى فى مرحلة إعداد الخطة . كان لابد وأن تعرض الدراسة أولا على نحو من التفصيل لأبعاد التخطيط الاقتصادى القومى بشقيه العيى والمالى . وقد عنت الدراسة بالتعرف على التخطيط العيى أو المادى وهو نقطة البداية فى نظام التخطيط القومى الشامل ، إذ تحدد المخطط العيى - على ضوء وسائل الانتاج المتاحة والممكنة - أهداف الانتاج والاستهلاك والتزام والواردات والمبادرات والعملالة ، ثم يعقب ذلك ما يقوم به التخطيط المالى من تنظيم عمليات خلق وتعبئة وتوزيع واستخدام الموارد النقدية (أى التدفقات المالية) بما يحقق أهداف المخطط العيى . وهذا النوع الأخير من التخطيط ، وهو التخطيط المالى ، هو محور اهتمام الجهاز المصرفى فى مرحلة إعداد الخطة

وقد تطلبت دراسة التخطيط العيى أو المادى تبيان الأدوات التخطيطية

التي يستعان بها في تحضير الخطة التومية وتحقيق التناسق بين أجزائها . وهذه الأدوات هي الموازين التخطيطية . وقد بينت الدراسة أن هذه الموازين تنقسم الى فئتين . الأولى وهي الموازين التخطيطية العينية وتبنى على أساس وحدات القياس العينية وتشمل : ميزان القوة العاملة والموازين السليسية المختلفة وموازين الطاقة الانتاجية . وهذه الموازين العينية تحقق توازنات كمية جزئية . أما الفئة الثانية من الموازين التخطيطية ، فهي الموازين التيمية التي نركز على الموازين العينية ، الا أنها تعد في صورة نقدية عن طريق استخدام الأثمان . وتشمل الموازين التيمية : ميزان الناتج الاجتماعي وميزان الدخل القومي وميزان الدخل والنفقات النقدية للسكان وميزان رأس المال الثابت وجداول المدخلات والمخرجات ثم ميزان الاقتصاد القومي الذي يعتبر تركيبا يضم هذه الموازين جميعا وتستهدف الموازين التيمية ضمان تناسق الهيكل الاقتصادي في مجموعه كما تصوره خطة الاقتصاد القومي .

وقد ساقنا التسلسل المنطقي للدراسة بعد ذلك إلى التخطيط المالي الذي أبرزنا بوضوح تبعيته للتخطيط العيني أو المادي ، وأن للضرورة التي فرضت وجوده قد نبعت من حقيقة كون الاقتصاد السوفيتي اقتصادا نقديا تتداول فيه النقود ، وأنه لا بد من وجود تيارات مخططة لوسائل الدفع تتناسب وتتطابق تماما مع التدفقات العينية على النحو الذي رسمته الخطة الاقتصادية القومية . وقد أوضحنا أن المخطط المالية على المستوى القومي تتضمن أولا ميزانية الدولة وتعتمد الخطة المالية الرئيسية في النظام المالي السوفيتي ، حيث يتم عن طريقها تكوين الموارد المالية المركزية للدولة من خلال ما يحصل عليه من إيرادات من مختلف المشروعات ممثلة في صورة ضريبة جرى على تسميتها بالضريبة على رقم الأعمال وإقطاعات من الأرباح واشتراكات التأمين الاجتماعي

ثم يتم عن طريقها استخدام هذه الموارد في تمويل النمو المخطط لغرض الانقضاء القوي المختلفة وقد أوضحنا أيضا علاقات التشابك بينها وبين المخطط الاقتصادية القومية من خلال دراسة لمكونات جانبي الإيرادات والتنفقات في الميزانية حتى يمكن إلغاء الضوء على العلاقة بين المخطط المادي والتخطيط المالي .

أما المخطط المالية التي يشغل الجهاز المصرفي بأعدادها في مرحلة تخصيص المخطط القومية فتتكون من : خطط النقد وخطط الائتمان وجانب من خطة النقد الأجنبي .

أما خطة النقد فتضع تقديرا لكيفية القود التي يتعين على بنك الدولة إصدارها أو سحبها من التداول على ضوء التوقعات المستقبلية لحساب التيارات النقدية الداخلة الى خزينة البنك من مختلف المصادر والمخارجة منها لتختلف الأغراض، بمعنى أن الهدف من هذه المخطط هو ألا يوجد في الاقتصاد القومي من النقد المتداول سوى القدر الضروري الذي يكفي تغطية الحاجة اليه، وبالتالي تحتفظ العملة بقوة الشرائية وثباتها .

أما خطط الائتمان التي يقوم كل من بنك الدولة وبنك الاستثمار بأعدادها ، فتتضمن مهمة تجميع الموارد المالية الحرة التي تتجمع لدى المشروعات بصيغة مؤقتة ثم إعادة توزيعها توزيعا مخططا وفقا لمتطلبات المخطط المادية في صورة قروض تمنح للوحدات الاقتصادية لأغراض معينة ولتفترات محددة .

أما خطة النقد الأجنبي فتتضمن تقديرا لكافة الإيرادات المختلفة المخططة والمدفوعات المخططة للدولة من النقد الأجنبي .

وقد عرضت الدراسة على نحو من التفصيل كيفية إعداد هذه المخططة

ومكوناتها وعلاقتها بالخططة الاقتصادية القومية والموازن المستخدمة في تحقيق تناسقها ، لكي تربط مرة أخرى بين التخطيط المبنى والتخطيط المالى .

وأخيرا تعرضت الدراسة للخلطة المالية الاجمالية ودورها في تحقيق التوازن بين الموارد المالية المتاحة في الاقتصاد والنفقات اللازمة لتحقيق أهداف خطة الانتاج والاستثمار .

أما عن دور الجهاز المصرفي في مرحلة تنفيذ الخطة الاقتصادية القومية ، فقد أبرزت الدراسة أهمية وظيفتي التمويل والرقابة التي يباشرها في تحقيق أهداف الخطة.

فالاقتصاد المخطط يتعذر تنميته بالنسب والمعدلات المقررة في الخطة اذا ما تركت الموارد التمويلية جرة تحت تصرف ادارات الوحدات الاقتصادية المناط بها تنفيذ الخطة ، اذ يصعب في هذه الحالة تجنب الاسراف في استخدام هذه الموارد ، وبالتالي تعذر تحقيق القدر المخطط من الانتاج أو تنفيذ الحجم المخطط من الاستثمارات . ولذلك فان تركيز مصادر التمويل في هذا النظام المالى والائتماني يضمن تزويد الوحدات الاقتصادية بالموارد المالية بالقدر المناسب وفي الوقت اللازم ، أو ببارة أخرى تحقيق أعلى جد من الكفاءة بأدنى حد من النفقات .

ويعتبر الجهاز المصرفي أيضا بوجبالرقابة تستطيع الدولة أن تباشر من خلاله اشراقا فعالا على مجرى النشاط الانتاجي أثناء تنفيذ الخطة وأن تكمّل على توجيه هذا النشاط بما يتفق والاهداف العامة حتى ولو تعارض ذلك مع مصلحة المشروع نفسه .

وقد أظهرت الدراسة أيضا أن لممارسة الجهاز المصرفي لوظيفتي التمويل والرقابة شأن كبير في تحقيق التوازن الاقتصادي العام .

وقد تطلب التعرف على دور الجهاز المصرفى فى مرحلة تنفيذ الخطة أن تتعرض الدراسة فى ايجاز للقواعد الاساسية التى تنظم نشاط الوحدات الاقتصادية العاملة فى الاقتصاد والمناطق بها تنفيذ الخطة، وحقوق هذه الوحدات فى مجال التخطيط . وقد نبين لنا أن كل مشروع من المشروعات التابعة للدولة يتمتع بحقوق الشخصية الاعتبارية والاستقلال المالى ، وأن له ميزانية مستقلة ويعتمد على دخله المتولد من نشاطه فى تغطية نفقاته مع تحقيق ربح يتم توزيعه واستخدامه من خلال «لائحة المشروع بالجهاز المالى والائتماني - بطريقة تخدم أساسا أهداف الانتاج والتراكم وتوفير الحوافز المادية والمعنوية للعمال إلا أن استقلال المشروع ليس مطلقا ، وإنما هو محكوم بخطة يلتزم المشروع بتوجيه طاقاته ونشاطه الانتاجي وفقا لها . ومن ثم كان لابد أن تتعرض الدراسة لمكونات هذه الخطة فى علاقاتها بالتخطيط الاقتصادي العام ، وكيف أنها تعتمد الأساس فى تقدير حجم التمويل المصرفي المطلوب للمشروع لتنفيذ مهامه المخططة سواء تعلق الأمر بتمويل النشاط الجاري أو النشاط الاستثماري .

ولما كانت همزة الوصل بين تحضير الخطة وتنفيذها يتمثل فى امداد المشروعات بالقوة العاملة وبوسائل الانتاج ، وكان هذا الامداد يتم فى جانبه المادى وفقا لخطة يطلق عليها خطة الامدادات المادية والفنية . لذلك رأينا أن نتعرض فى عبارة سريعة لهذه الخطة بإدئين بإشارة موجزة لنظام توزيع الموارد المادية . وابتداء من هذه الخطة الاخيرة نتحدث الوسائل الفنية والتجسدية التى تمكن المشروعات من تنفيذ ما تضمنته خططها الإنتاجية والاستثمارية .

وقد انضح من الدراسة أنه فى مجال التمويل ، يقوم الجهاز المصرفي بتوجيه موارده الائتمانية فى صورة قروض قصيرة الأجل لتمويل رأس المال

العامل للمشروعات ، كما يقوم بتزويدها بقروض طويلة الأجل لتمويل نشاطها الاستثماري وذلك وفقاً لما هو مخطط ، وقد أوضح لنا من الدراسة أن الائتمان المصرفي يمثل حوالي ٤٨ ٪ من إجمالي مصادر تمويل رأس المال العامل في الاقتصاد السوفيتي ، في حين لا تمثل الموارد الذاتية أكثر من ٣٤ ٪ وقد عرفنا أن الهدف من استخدام الائتمان المصرفي في تمويل نسبة كبيرة من رأس المال العامل للمشروعات هو فرض سيطرة الجهاز المصرفي عليها وتمكينه من مباشرة رقابته على أدائها . وقد اتضح أيضاً أن الائتمان قصير الأجل يمنح أساساً للمشروع لتمكينه من الحصول على مخزونه الموسمي من المواد الأولية والوقود والمواد نصف المصنوعة والمواد تامة الصنع ، وذلك نظراً لأن المواد الذاتية للمشروعات تعجز عن تمويل كافة احتياجاتها الموسمية من المواد المختلفة .

وقد أثارَت الدراسة مآذهب إليه بعض كتاب الغرب من ربط الائتمان قصير الأجل بتمويل المخزون السلعي للمشروعات لا يخرج عن كونه ترفيداً لمبدأ الكياليات الحقيقية أو نظرية القروض التجارية التي نشأت في إنجلترا ثم هجرت فيما بعد لما شابها من منال . وقد أوضحت الدراسة عدم وجود علاقة بين سياسة تمويل المخزون السلعي للمشروعات ومبدأ الكياليات الحقيقية ، لأن الهدف الأساسي لبنك الدولة عند قيامه بالتمويل هو تحقيق أحسن تخصيص ممكن لموارد الائتمان واستخداماته المختلفة حتى يسهل إنجاز المؤشرات الكمية والكيفية التي تضمناها الخطة الاقتصادية القومية ، ولم يكن الهدف من هذه السياسة التوفيق بين اعتبارات الربح والسيولة والأمان وتحقيق التوازن بين تيار السحب وتيار الإيداع ، وهي اعتبارات جوهرية تلتزم البنوك التجارية في اقتصاد السوق بمراعاتها

أما بالنسبة لدور الجهاز المصرفي في تمويل النشاط الاستثماري للمشروعات فقد أشارت الدراسة أولا الى أهمية الاستثمارات كوسيلة لتنمية الاقتصاد القومي ، ثم تعرضت لكيفية تحديد حجمها ، وأشارت إلى أن معدل تزايد الاستثمارات قد تحول لصالح إقامة المعدات والآلات على حساب المباني وذلك على الرغم من أن الاستثمارات في المباني مازالت تستحوذ الى الآن على نسبة أكبر من المبالغ المخصصة للاستثمارات .

ثم تعرضت الدراسة بعد ذلك لأسلوب تمويل الاستثمارات ، وقد تبين أن الأسلوب الذي كان متبعاً قبل عام ١٩٦٥ قد تمثل في منح الميزانية غير القابلة للرد ، وكيف كشف تطبيق هذا الأسلوب عن عيوب كبيرة كان أهمها ارتفاع تكاليف إقامة الانشاءات الأساسية وعدم الأهتمام بتقدير كفاءة هذه الاستثمارات بالدقة الواجبة . ولذلك تغير هذا الأسلوب بالفعل في أواخر عام ١٩٦٥ ليأخذ التمويل صورة قروض مصرفية من الجهاز المصرفي بالإضافة الى تمويل المشروعات ذاتها من حصيلة صناديق تنمية الانتاج بها

وقد تضمنت الدراسة القواعد التي تحكم تمويل الاستثمارات في عمليات البناء والشييد والتي وافق عليها مجلس وزراء الاتحاد السوفيتي في ٨ أكتوبر عام ٦٥ وقد استهدفت هذه القواعد في مجموعها التأكد من كفاءة الاستثمارات المراد تمويلها وأنها قد اءتمت وأدرجت بالخطوة .

أما بالنسبة لوظيفة الرقابة التي يباشرها الجهاز المصرفي على المشروعات والتي تتكامل مع وظيفة التمويل سعي الى تحقيق الأهداف المخططة ، فقد تعرضت الدراسة أولا لمفهوم الرقابة بوجه عام والغرض منها ثم بينت بإيجاز أهم صور الرقابة على المشروعات وهي الرقابة التي تمارسها الأجهزة الإدارية للمشروع

والرقابة التي تمارس عن طريق أجهزة التخطيط ، ورقابة الحزب وال نقابات حتى
برزت الرقابة المالية بين هذه الصور الرقابية وتمارس الرقابة المالية في ثلاثة
أنحاءات : أولها الرقابة التي تتم داخل المشروعات ذاتها بمناسبة تطبيق نظام
محاسبة التكاليف ، ثم الرقابة المالية التي تتم بمناسبة تجميع وإنجاز ميزانية الدولة
وأخيرا الرقابة التي تتم بواسطة الجهاز المصرفي .

وقد أوضحت الدراسة أن الرقابة المصرفية رقابة شاملة تتوخى أساسا
التأكد من أن كل مشروع من المشروعات يعمل وفقا للخطة الموضوعة له
ويلتزم بمؤشراتها . وأوضحت أيضا أن للرقابة المصرفية إطارا تنظيميا يتعين
على كافة الوحدات الاقتصادية الالتزام بالقواعد التي يتضمنها لانحيد عنها
فهي ضرورة لا إختيار فيها للمشروع وتوثق هذه القواعد في مجموعها الروابط
بين المشروع وفرع البنك الذي يتعامل معه ، وبحيث يتيسر لهذا الأخير
الاطلاع على أحوال المشروع ومراقبة كافة التدفقات المالية في دخوله وأخروجه
من حساباته .

وأهتمت الدراسة ببيان التدبرات التي تمارس الرقابة المصرفية من خلالها
فقد توفر لبنك الدولة سبيل الرقابة أولا بمناسبة ما يقدمه للمشروعات من
قروض تمويلية لحاجتها من رأس المال العامل وقد تبين ان ضالة النسبة
التي كان يسهم بها الائتمان المصرفي في رأس المال العامل للمشروعات إلا ان
تنفيذ الخطين الخمسين الأولى والثانية كان السبب في إضعاف فعالية رقابة
بنك الدولة على مدفوعات هذه المشروعات ، وبالتالي على التنفيذ الفعلي لهذه
الخطة . أما القناة الثانية التي يمارس بنك الدولة رقابته من خلالها ، فقد أنمقت
له بحكم كونه مركزا لعمليات المقاصة في الاقتصاد السوفيتي .

وتعرضت الدراسة أيضا لقومت رقابة بنك الاستثمار على النشاط الاستشاري للمشروعات والتي تتأق له بمحكم تركك كافة الموارد التمسولية المخصصة لهذا الغرض لئله ، وأن تمويل كل مشروع يتم وفقا لما يتحقق من الانجازات على ضوء الخطط والقوائم الموضوعة في هذا الشأن . هذا فضلا عن أن بنك الاستثمار قد منح سلطة التفتيش المعضوى على المشروعات التي يقوم بتمويلها .

وأشارت الدراسة أيضا إلى أن الدور الرقابي للجهاز المصرفي بأكمله دور آخر يعبر عنه تمتع هذا الجهاز بسلطة توقيع الجزاءات على المشروعات إذا ما وجدت منها قصورا في الأداء أو انحرافا عن مجرى تنفيذ الخطة . وبهدف تطبيق هذه الجزاءات إلى الضغط على مثل هذه المشروعات للارتقاء بمستويات أعمالها أو الالتزام بمؤشرات الخطة . وللجهاز المصرفي أيضا سلطة منح المشروعات حوافز مالية وأثمانية لاقالتها من عثراتها أو تشجيعها لها على تحسن أدائها

وقد انتهت الدراسة إلى أن الرقابة المصرفية تعتمد من أهم صور الرقابة على نشاط المشروع بمحكم الانصال اليوى المتظم يته وبين فرع للبنك الذى يتعامل معه ، وذلك على خلاف سائر صور الرقابة .

وقد كشفت الدراسة عن أن مباشرة الجهاز المصرفي لوظائف التمويل والرقابة تؤدى إلى تحقيق التوازن المالى للمشروعات بحيث تتحقق الاهداف العينية للخطة وخاصة فيما يتعلق بانتاج السلع الاستهلاكية والسلع الانتاجية .

واجدها من التوازن المالى للمشروعات يقوم الجهاز المصرفي بمراقبة تحقيق

التوازن العام من خلال موازنة تيار السلع والخدمات — وخاصة — السلعة الاستهلاكية مع التيارات المالية وذلك على المستوى القومي ، فضلا عن تحقيق هذا التوازن اقليميا وزمنيا .

وقد تضمنت الدراسة استعراضا لدور الجهاز المصرفي في هذا المجال ، بدأت أولا بتبيان الاسباب التي تؤدي إلى حدوث اختلال تقدي في الاقتصاد المخطط وبالتالي إلى ظهور ضغوط تضخمية يقع في برائها . وقد رأينا في هذا الموقع من الدراسة أن نميز بين هذه الضغوط وبين ظاهرة التضخم كما تعرفها اقتصاديات السوق في شكلها الاحتكاري . فأتضح أن الضغوط التضخمية التي تظهر في الاقتصاد المخطط هي ظاهرة فاصدة على دائرة التداول التقدي للسلع ، في حين أن الاتجاهات التضخمية محفورة في الشكل الاحتكاري لرأس المال لأنها سبيل إعادة توزيع الدخل لمصلحة الربح أي لمصلحة رأس المال على حساب الأجور وهي دخول الطبقات العاملة والدخول المحدودة بصفة عامة .

وعرضت للدراسة المراحل التاريخية للضغوط التضخمية التي أصابت الاقتصاد السوفيتي والموائل التي أدت إلى ظهورها . وقد تبين لنا أن من أهم هذه العوامل هو توجيه الجزء الأكبر من الموارد إلى إنتاج السلع الانتاجية على حساب السلع الاستهلاكية . أو نتيجة ظروف طارئة أو استثنائية على نحو ما حدث أبان سنوات الحرب العالمية الثانية . وكان تعرضنا لهذا الموضوع على نحو أبرزنا فيه دور الجهاز المصرفي في خلق الظروف التي أدت إلى نشأة هذه الضغوط ، ثم دوره في محاربتها .

وقد انتهينا على ضوء الواقع التاريخي إلى استخلاص أهم الوسائل التي

تلجأ السلطات النقدية إليها في سبيل تحقيق التوازن الاقتصادي العام مع التركيز على دور الجهاز المصرفي في هذا الشأن وقد تبين لنا أن هذه الوسائل تمثل أولاً في استخدام سلاح الضريبة على رقم الأعمال . ثم في استخدام القروض العامة والضرائب المباشرة ، ثم في تشجيع الادخار الاختياري في بنوك الادخار ، وأخيراً اللجوء إلى الإصلاح النقدي . وقد كان استخدام واحد أو أكثر من هذه الوسائل في الواقع التاريخي رهنا بالظروف الاقتصادية التي سادت في كل فترة تعرض فيها الاقتصاد السوفيتي لمثل تلك

المراجع

أولا - المراجع العربية :

١ - الكتب

د. أحمد جامع :

١ - الاقتصاد الاشتراكي دراسة نظرية تحليلية . دار النهضة العربية

١٩٦٩ .

٢ - العلاقات الاقتصادية الدولية للدول الاشتراكية . دار النهضة العربية
أوسكار لانجه : الاقتصاد السيامي (القضايا العامة) ترجمة عن الانجليزية

د. راشد البراوى . دار المعارف بمصر ١٩٦٦ .

د. رفعت المحجوب : النظم الاقتصادية مكتبة النهضة المصرية ١٩٦٠ .

د. زكريا أحمد نصر :

١ القدر والائتمان في الرأسمالية والاشتراكية مطبعة المدنى -

القاهرة ١٩٦٥

٢ - تطور النظام الاقتصادي . القاهرة ١٩٦٧ .

د. عاطف صدقي : الضرائب في الاتحاد السوفيتى . تنظيمها ودورها . الجمعية

المصرية للاقتصاد السياسى والاحصاء والتشريع . القاهرة ١٩٦٤

د. عبد السلام بندى : الرقابة على المؤسسات العامة مكتبة الانجلو المصرية

(بدون تاريخ) .

د. فؤاد مرمى النقود والبنوك الطبعة الأولى دار المعارف بمصر

١٩٥٨

فيتالى دنشكو . كيف تطور الاقتصاد السوفيتى . مطبوعات وكالة أنباء

نوفوسى . موسكو ١٩٧٠

فينوجرادوف . التأميم الاشتراكى للصناعة والبنوك . دار التقدم — موسكو

(بدون تاريخ)

قسطنطين لوكيانوف وبوريس تسفيتكوف : كيف يخطط الاقتصاد الوطنى

فى الاتحاد السوفيتى . دار نشر وكالة نوفوسى للأنباء — موسكو ١٩٧٤

د . محمد حامد دويدار :

١ - محاضرات فى التخطيط الاقتصادى ، ألفت على طلبة السنة الرابعة

بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة ١٩٦٦/٦٥

٢ - فى اقتصاديات التخطيط الاشتراكى . دراسة للمشكلات الرئيسية

لتخطيط التطور الاقتصادى فى مصر . المكتب المصرى الحديث للطباعة

والنشر . الطبعة الأولى ١٩٦٧

٣ - محاضرات فى الاقتصاد السيامى ، ألفت على طلبة كلية الحقوق

جامعة الاسكندرية عام ١٩٧٤/٧٣ - المكتب المصرى الحديث

للطباعة والنشر .

د. محمد دويدار ومصطفى رشدى شحة : الاقتصاد السيامى . المكتب المصرى

الحديث للطباعة والنشر . الطبعة الأولى

د. محمد زكى شافعى . مقدمة فى النقود والبنوك . دار النهضة العربية ١٩٦٩

- د. محمد عبد العزيز عجمية ود. صبحى تادرس قريصه : النقود والبنوك
والتجارة الخارجية ١٩٦٧
- نيقولاي كوفال واوريس ميرو شيشينكو : أسس تخطيط الاقتصاد الوطنى
فى الاتحاد السوفيتى دار نشر وكالة نوفوستى - موسكو ١٩٧٢

ب - المقالات

- د. أبو السعود احمد السوده : خلق الائتمان أو خلق نقود الودائع بين النظامين
الرأسمالى والاشتراكي محاضرات معهد الدراسات المصرفية ١٩٦٩/١٩٧٠
- د. احمد الجموفى : تطور الجهاز المصرفى فى الاتحاد السوفيتى . الأهرام
الاقتصادى العدد ٢٥١ مارس ١٩٦٦
- د. جرجس عبده مرزوق : النظم المصرفية والتقديرية المقارنة . محاضرات معهد
الدراسات المصرفية ١٩٦٥
- د. زكريا احمد نصر : بعض أساليب تخطيط النقد والائتمان . مجلة مصر
الحاضرة العدد ٣١٢ أبريل ١٩٦٣
- سيد احمد البواب : مضمون الدخل القومى فى الدول الاشتراكية الشرقية
معهد التخطيط القومى ، مذكرة رقم ٦٧٦ أغسطس ١٩٦٦
- شارل بتليم : ماهية التخطيط الاشتراكي ، مقال فى كتاب التخطيط والتنمية
لنفس المؤلف . ترجمه عن الفرنسية د. اسماعيل صبرى عبد الله . دار
المعارف بمصر ١٩٦٦

د. صبحي تادرس قريصه : الدور التمويلى والرقابى لاجهاز المصرفى مسجع
الإشارة الخاصة إلى ج.ع.م. - محاضرات معهد الدراسات المصرفية
١٩٦٨

د. عاطف السيد : مبدأ المركزية الديمقراطية فى إدارة المؤسسات العامة
بالاتحاد السوفيتى . محاضرات معهد الدراسات المصرفية ١٩٦٥
د. عبد الرازق محمد حسن : الفائدة فى النظامين الرأسمالى والاشتراكى . محاضرات
معهد الدراسات المصرفية ١٩٦٩/١٩٧٠

د. عبد السلام بدوى : الرقابة على النشاط الاقتصادى . محاضرات معهد
الدراسات المصرفية يونيو ١٩٦٥

د. عبد الكريم صادق بركات : التضخم فى الدول ذات الاقتصاد المخطط.
مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية . جامعة الاسكندرية . المجلد الرابع
العدد الأول يناير ١٩٦٥

د. محمد حامد دويدار : أزمة الطاقة . أزمة النظام النقدى الدولى أم أزمة
الاقتصاد الرأسمالى الدولى ، مجلة مصر المعاصرة . العدد ٣٥٨ أكتوبر
١٩٧٤

د. محمد زكى شافعى : العالم الأساسية للنظم المصرفية بالبلاد الاشتراكية المخططة
مركزيا ، مجلة مصر المعاصرة العدد ٣٢٧ يناير ١٩٦٧

د. محمود أمين أنيس : دراسة مقارنة للنظم المصرفية فى دول أوروبا الشرقية
مجلة مصر المعاصرة العدد ٢٦٣ يناير ١٩٦٦

مسيحه توفيق مسيحه : الجهاز المصرفي في الاتحاد الحوفاقي ، محاضرات معهد
الدراسات المصرفية ١٩٦٢

د.موريس مكرم الله واصف : الأسس النظرية لتخصيص الموارد وتخطيط
الاستهلاك النهائي في النظم الاقتصادية الاشتراكية المخططة ، محاضرات
معهد الدراسات المصرفية ١٩٦٨

د. نبيل سدره شارب : العلاقات المتبادلة بين وظائف النظم المصرفي في
الاشتراكية ، محاضرات معهد الدراسات المصرفية عام ١٩٦٨/١٩٧٠

ثانياً - المراجع الأجنبية

(١) باللغة الانجليزية

A — Books

- Balassa, Bela The Hungarian Experience in Economic Planning. New Haven, Yale University Press 1959.
- Baykov, Alexander:
 - 1 — The Development of the Soviet Economic System Cambridge University Press 1946 (Reprinted 1970)
 - 2 — Planning in the U.S.S.R. Case Study. Vol. 11 The Institute of Social Studies. The Hague (Reprinted by the Institute of National Planning, Cairo (n.d.)
- Bernard, Philippe, J: Planning in the Soviet Union. Pergamon Press. First English Edition, 1966
- Bettelheim, Charles; Studies in the Theory of Planning. Asia Publishing House London 1961
- Campbell, R.W. 1 + Soviet Economic Power. Its Organization, Growth and Challenge. Macmillan & Co. Ltd. London 2nd. ed. 1970
 - 2 — Accounting in Soviet Planning & Management Cambridge, Massachusetts Harvard University Press 1963
- Cohn, Stanly. H.; Economic Development in the Soviet Union. (D.C. Heath & Co) Lexington, Massachusetts 1970
- Davies, R.W.: The Development of the Soviet Budgetary System, Cambridge University Press 1958

— Dobb, Maurice :

1 — Soviet Economic Development Since 1917. Routledge & Kegan Paul Ltd. London 1966

2 - An Essay on Economic Growth & Planning. Routledge & Kegan Paul Ltd. London 1960

— Erlich, Alexander: The Soviet Industrialization Debate 1924—1928. Harvard University Press 1960

— Gogol, B: Organization of Trade Progress Publishers, Moscow (n. d.)

— Granick, David: Management of the Industrial Firm in the U.S.S.R. " A Study in Soviet Economic Planning " Columbia University Press, New York 1959

— Grossman, Gregory : Economic Systems. University of California, Berkeley, Prentice-Hall Inc. [Englewood Cliffs, New Jersey 1967

— Gruchy, Allen, G. : Comparative Economic Systems. Houghton Mifflin Co. ed 1966

— Hahn, George : Economic systems. A Comparative Analysis. Holt, Rinehart & Winston, Inc 1968

— Holzman, Franklyn, D: Soviet Taxation. The Fiscal & Monetary Problems of a Planned Economy, Harvard University Press. Cambridge 1955

— Hanson, Philip: The Consumer in the Soviet Economy. Macmillan London 1968

— Hirsch, Hans : Quantity Planning and price Planning in

- the Soviet Union (W. N. Loucks ed.) Philadelphia, University of Pennsylvania Press 1961
- Kaser, Michael : Soviet Economics, World University Library 1970
 - Lange, Oskar : Essays on Economics, Planning. Indian Statistical Institute Asia Publishing House. London 1963
 - Lange, Oskar & Taylor, Fred : On the Economic Theory of Socialism (Benjamin E. Lippincott ed.) The University of Minnesota Press 1938
 - Leontyev, L. : Political Economy. A Condensed Course, Progress Publishers, Moscow 1972
 - Loucks, William. N. & Whitney, William. G. : Comparative Economic Systems, Harper & Row Publishers 8th ed. 1969
 - Marx, Karl : Capital Progress Publishers, Moscow (N.D.)
 - Meznerics, Ivan ; Banking Business in Socialist Economy with Special Regard to East-West Trade, A.W. Sijthoff-Leyden 1978
 - Montias, J.M. : Central Planning in Poland. New Haven & London, Yale University Press 1962
 - Morozov, V. : International Economic Organizations of the Socialist States. Novosti Press Agency Publishing House, Moscow 1973
 - Nove, Alec : The Soviet Economy. George Allen & Unwin Ltd, London 1965

- Pereslegin, V. : Finance & Credit in the U.S.S.R. Progress Publishers, Moscow 1971
- Podolski, T.M: Socialist Banking and Monetary Control. The Experience of Poland. Cambridge & the University Press 1973
- Richman, Barry. M: Soviet Management. University of California Prentice-Hall Inc. Englewood Cliffs 1965
- Schwartz, Harry : Russia's Soviet Economy. 2nd. ed. Prentice-Hall of India. Private Ltd. New Delhi 1963
- Sath, M.L : Theory & Practice of Economic Planning. Fourth ed. S Chand & Co Delhi 1969
- Sorokin, G. : Planning in the U.S.S.R. Problems of Theory and Organization. Progress Publishers, Moscow 1967
- Speracek, Vojtech : General Lectures on the Technique of Planning. Lectures Delivered at the Ministry of Planning, Cairo, Oct 1966/ May 1967
- Spulber, Nicolas ;
 - 1 — The Soviet Economy. Structure, Principles, Problems. Norton and Co. New York 1962
 - 2 — Socialist Management & Planning. Topics in Comparative Socialist Economics. Indiana University Press. Bloomington & London 1971
- Yezhov, A. Organization of Statistics in the U.S.S.R Progress Publishers, Moscow 1967
- Wilczynski, J .

1 — The Economics of Socialism. Principles Governing the Operation of the Centrally Planned Economies in the U. S. S. R and Eastern Europe under the New System. Aldine Publishing Co. 1970

2 — Profit, Risk & Incentives Under Socialist Economic planning. Macmillan 1973

B — Articles

— Allexhver dyan D.A. National Income Distribution in the U. S S R. in The Soviet Planned Economy Progress Publishers Moscow .974

— Andrearsen, Knut : Features of Banking Organization, Monetary & Credit Policy in the Soviet Union. Economics of Planning Vol 3 No 1 April 1963

— Bolbakov, N. K. : Under the New Conditions. in Soviet Economic Reform Main Features & Aims. Novosti Press Agency Publishing House 1966

— Botyrev, V : The Economic Reform and the Increasing Role of Credit in Reform of Soviet Economic Management Vol II (Myron Sharpe ed.) International Arts & Sciences Press White Plains, N. Y. 1966

Commodity—Money Relations Under Socialism in "The Soviet Planned Economy" Progress Publishers, Moscow 1974

— Baykov, Alexander : Some Observations on Planning Economic Development in the U. S. S. R. in " Economic

Planning " (L: J: Zimmerman ed.) Menton and Co.
London 1963

- Belousov, R. : Price as a Means of Planning the National Economy . in " Price Formation in Various Economies, Proceedings of a Conference Held by the International Economic Association. Macmillan 1967
- Berka, Josef : Foreign Trade Plan and Foreign Exchange Plan and Their Significance, Commercial Bank of Czechoslovakia , Praha , 1968
- Bor, M. Z. :
 - 1 — The Organization and Practice of National Economic Planning in the Union of Soviet Socialist Republics in " Planning for Economic Development " Vol II Studies of National Planning Experience. Part 2 Centrally Planned Economies. U. N. New York 1965
 - 2 — Draft Relating to Chapters 1, 2, 3, 4 Annex II U. N. Planning for Economic Development. Report of the Secretary General Transmitting the Study of a Group of Experts (A/5533 Rev 1) New York. U. N. 1963
- Bernstein, Morris : The Soviet Price System. in " The Soviet Economy " A Book of Readings (Bernstein & Fusfeld ed.) Homewood Illinois 1962
- Dobb, Maurice : Soviet Price Policy . A Review. in " Papers on Capitalism, Development & Planning " Routledge & Kegan Paul 1967
- Dundukov, G. F. : Financial Balances. in " Report of the United Nations Seminar on Planning Techniques. U. N. 1966

- Etimov, A. N : Organization of Planning Today. in " Report of the United Nations Seminar on Planning Techniques, U. N. 1966
- El-Edel, Mohamed Reda Ali : The Financial Planning through the Banking System in the U.S.S.R. A Thesis Submitted to the Institute of National Planning, Cairo 1963, No 40
- Fedorowicz, Sdzislaw :
 - 1 — Short-term Financial Planning and the Market Equilibrium . Institute of National Planning (I. N. P.) Cairo Memo No. 509, 1964
 - 2 — New Elements in Financing Investment in Socialist Countries. (I.N.P.) Cairo Memo No. 643 May:1966
 - 3 — The Organization of the Monetary Turnover & Settlements in the Socialist Economy (I.N.P.) Cairo Memo No. 521 Dec. 1964
- Garvy, George :
 - 1 — The Role of the State Bank in Soviet Planning. in "Soviet Planning" Essays in Honour of Naum Jasny (Jano Degras & Alec Nove ed.) Oxford Basil Blackwell 1964
 - 2 — Money, Banking & Credit in Eastern Europe: Federal Reserve Bank of New York 1966
- Gatovski, L. : The Role of Profit in a Socialist Economy. Soviet Review 1963
- Gekker, Paul : The Soviet Bank for Foreign Trade &

**Soviet Banks Abroad A Note. Economics of Planning;
Vol 7 No 2, 1967**

- Gerashchenko, V. : The Banking System of the U.S.S.R. in "Relations Between the Central Banks and the Commercial Banks" Lectures Delivered at the Tenth International Banking Summer School Garmisch-Partenkirchen, Sept. 1957
- Ginzburg, S. ; New Developments in Construction Financing in "Reform of Soviet Economic Management"
- Grossman, Gregory ;
 - 1 — Industrial Prices in the U. S. S. R American Economic Review, Papers & Proceeding Vol. XLIX May 1959
 - 2 — Union of Soviet Socialist Republics. in "Banking Systems (Benjamin Haggott Beckhart) Columbia University Press, New York 1959
- Hodgman, Donald ; Soviet Monetary Controls Through the Banking System. in "Value & Plan" (Gregory Grossman ed.) University of California Press Berkeley and Los Angeles 1960
- Holzman, Franklyn ; Financing Soviet Economic Development in "The Soviet Economy" (Bornstein & Fufeld ed.) 1962
- 2 — Soviet Inflationary Pressures 1928 - 1957 Causes & Cures The Quarterly Journal of Economics Vol. LXXIV, May 1960 No. 2
- Kazantsev, A ; Clearing in the National Economy of the U.S.S.R. in " Banking in the U. S. S. R. " Lectures

Delivered at the 15th International Banking Summer School, Moscow July 1962

- Klochev, V : U.S.S.R. Foreign Trade in 1970. in "U.S.S.R. Foreign Trade No. 6, 1971
- Koldomasov, Y. I. : Material Balances. in "Report of the U.N. Seminar on Planning Techniques" United Nations New York, 1966
- Konstantinov, Y : The Socialist Countries Investment Bank. in "U.S.S.R. Ministry of Foreign Trade Review, Moscow No 8, 1971
- Kosygin, A.N. : On Improving Industrial Management, Perfecting Planning and Enhancing Incentives in Industrial Production. in "Reform of Soviet Economic Management"
- Krylov, P 1 - Methods of Planning the Rise of the Standard of Living in the U.S.S.R. (I.N.P.) Cairo Memo No 292 May 1963
- 2 — National Balances & Economic Planning in the U.S.S.R. (I.N.P.) Cairo Memo No 290, May 1963
- Lange, Oskar :
- 1 — Economic Development, Planning & International Cooperation. Central Bank of Egypt Commemoration Lectures, Cairo 1961
- 2 — Role of Planning in Socialist Economy. in "Problems of Political Economy of Socialism (O. Lange ed) People's Publishing House. New Delhi, Sept 1967
- Leontief, Wassily : Input Output Analysis. in "Input

Output Economics" :Oxford University Press. New York 1966

— Liberman, E.G. :

- 1 — Are We Flirting with Capitalism, Profits & Profits in "Problems of Economics," Vol. VIII No 4, August 1965
- 2 — Profitability of Socialist Enterprises. in "Problems of Economics" Vol. VIII No 11, March 1966
- 3 — Once Again on the Plan, Profit & Bonuses. in "Problems of Economics" Vol. VII No 9 Jan. 1965

— Linsel, H:

- 1 — Some Ideas Concerning Role and Function of Socialist Credit in Industry. L'Egypte Contemporaine No 321 Juillet 1965
- 2 — Credit & Industrial Interest as Economic Levers L'Egypte Contemporaine No 322 Oct. 1965

— Lipinski, Jan : The Correct Relation Between Prices of Producer Goods and Wage Cost in a Socialist Economy. in "Price Formation in Various Economies" (D.C. Hague ed.) 1967

— Lubimov, N.N. The Foreign Trade of the U.S.S.R. in "Banking in the U.S.S.R.,"

— Manevich, Y.L : Wages Systems. in "The Soviet Planned Economy" Progress Publisher. Moscow 1974

— Montias, J.M. :

- 1 — Price-setting Problems in the Polish Economy. The Journal of Political Economy, Vol LXV No 6 Dec. 1957

- 2 — Planning with Material Balance in Soviet-Type Economies, in "American Economic Review" Vol. XLIX Dec. 1959 No 5

— Moskvin, P.M.

- 1 — Balance of the National Economy. in "Planning and Statistics in Socialist Countries. Indian Statistical Institute, Asia Publishing House 1966

- 2 — Basic Problems of the Statistics of National Income in the U.S.S.R. in "Planning and Statistics in Socialist Countries.

— Notkin, A.I.: Planning of Rates and Proportions of National Economic Development. (From the Experience of Socialist Countries) Report of the United Nations Seminar on Planning Techniques, U.N. 1966

— Novr, Alec: Banking in the Soviet Economy. The Banker No 417 Nov. 1960

— Oyrzanowski, Bronislaw: Problems of Inflation Under Socialism, in "Inflation" Proceedings of a Conference Held by the International Economic Association (D.G. Hague ed.) Macmillan & Co Ltd, London 1962

— Oznobin, N.M.:

- 1 — Basic Principles and Method of Long-term Planning in the U.S.S.R. in "Report of U.N. Seminar on Planning Techniques. U.N. New York 1966

- 2 — Methods of Planning Industrial Production in the Soviet Union (I.N.P.) Memo No 283 April, Calro 1963
- Pavlov, G. Material Balances and their Utilization in Planning for Inter-branch Relations (I. N. P.) Memo No 726, Calro 1967
- Pedalino, Antonio: Inflation in the Socialist Economy. In "Rivista di Politica Economica" Selected Papers Dec. 1971, Supplement NXII
- Pickersgill, Joyce. E: Hyperinflation and Monetary Reform in the Soviet Union, 1921-1926. In "The Journal of Political Economy, Vol. 76 No 5 Sept/Oct. 1968
- Pisarev, I.Y :
- 1 — Balance Method in Soviet Socio-Economic Statistics. In "Planning & Statistics in Socialist Countries."
 - 2 — Statistics & Planning. In "Planning & Statistics in Socialist Countries."
- Plotnikov, K.N.
- 1 — The Financial & Credit System of the U.S.S.R. In "Banking in the U.S.S.R."
 - 2 — Soviet Finance & Credit. In "The Soviet Planned Economy"
- Rudolph, Johannes: Balance of National Economy. In "Planning and Statistics in Socialist Countries.
- Satarian, S: The Budget & Changes in Profits and the Turnover Tax. Problems of Economic. Vol II No. 1, 1964

— Sher, I. D. :

- 1 — Long-term Credit and the Financing of Investment in the U.S.S.R. in "Banking in the U.S.S.R."
- 2 — Long-term Credit for Industry. Problems of Economics Dec. 1970, No 8

— Sitnin, V. : Price Policy, Aims & Tasks, in "Soviet Economic Reform" Novosti Press Agency Publishing House, 1966

— Sonin, M.Y. : Manpower Balance in the U.S.S.R. in "Report of the U.N. Seminar on Planning Techniques, U.N., 1966

— Strukov, A P. :

- 1 — Balance Method and its Role in Economic Planning, in "Planning & Statistics in Socialist Countries" Asia Publishing House, 1966
- 2 — On the Preparation of Balances of the National Economy in the U.S.S.R. (Ibid)
- 3 National Income Estimates in the U.S.S.R. (Ibid)

— Sveshnikov, M. : U.S.S.R. State Bank After 50 Years. The Banker Vol. CXXI No 550 Dec, 1971

— Usoskin, M.M. : Short-term Credit in the U.S.S.R. in "Banking in the U.S.S.R."

— Vorobyev, V. A. :

- 1 — Credit & Industrial Development in "Soviet Economic Reform" Novosti Press Agency Publishing House 1966
- 2 — The Planning of Money Circulation & Credit in the U.S.S.R. in "Banking in the U.S.S.R."

- 3 — The International Investment Bank. in " Moscow Narodny Bank Quarterly Review 1970/1971
- Wyczalkowski, Marcin, R. Communist Economics and Currency Convertibility. I.M.F. Staff Papers, Vol XIII No 2 July 1966
- Zala-Fogarasz, Julia: Annual Planning in the Centrally Planned Economies. Hungarian Practice. U.N. Journal of Development Planning No 2 New York 1970

C — Other Publication

- Bank for Foreign Trade of the U.S.S.R. Balance as on January 1st 1974, Moscow
- CMEA Secretariat: A Survey of 20 Years of the Council for Mutual Economic Assistance, Moscow 1969
- Constitution (Fundamental law) of the U.S.S.R. Progress Publishers, Moscow 1969
- Fundamentals of Marxism Leninism 2nd ed. Progress Publishers, Moscow 1964
- Moscow Financial Institute: Soviet Financial System. Progress Publishers, Moscow 1966
- Soviet Economy Forges Ahead. Progress Publishers, Moscow 1973
- Soviet Finance; Principles, Operation. Progress Publishers Moscow 1975
- Soviet Planning, Principles and Techniques (Y. Shvyrkov ed.) Progress Publishers, Moscow 1972
- Soviet Union 50 Years. Progress Publishers, Moscow 1969

- Statute of the Socialist Industrial Enterprise (Approved by the U.S.S.R. Council of Ministers Oct. 4, 1965) in "Soviet Economic Reform" Novosti Press Agency Publishing House 1966
- United Nations :
 - 1 — Basic Principles and Experience of Industrial Development Planning in the Soviet Union. 1965
 - 2 — Planning for Economic Development. Report of the Secretary-General Transmitting the Study of a Group of Experts. 1963
 - 3 — Planning for Economic Development. Volume II Studies of National Planning Experience Part 2 Centrally Planned Economies. 1965
 - 4 — Investment in the Human Resources and Manpower Planning 1971
- U.S.S.R. Foreign Trade Review, Moscow
- The U.S.S.R. in Figures for 1965, Progress Publishers, Moscow : 1971

(٢) باللغة الفرنسية .

A — Livres

- Bettelheim, Charles :
 - 1 — La Planification Soviétique, Librairie Marcel Riviere et Cie. Paris 3e Edition 1945
 - 2 — L'Economie Soviétique. Recueil Sirey, Paris 1950

- Denis, Henri & Lavigne, Marie : Le Probleme des Prix en Union Soviétique. Editions Cujas, Paris 1965
- Dwidar, Mohamed : Les Shemas de Reproduction et la Methodologie de la Planification Socialiste. Editions Tiers-Monde, Alger 1964
- Lavigne, Marie : Les Economies Socialistes, Soviétiques et Européennes, Collection U Série Sciences Economiques Librairie Armand Colin, Paris 1970
- Meyer, Monique : L'Entreprise Industrielle D'Etat en Union Soviétique Editions Cujas, Paris 1966
- Verre, Eveline . L'Entreprise Industrielle en Union Soviétique Editions Sirey, Paris 1965

B — Articles

- Ajzenberg (I) Problemes du Monopole du L'Etat du Change en U.R.S.S. L'U.R.S.S. et les Pays de L'Est No 2, 1962
- Atlas (Z) :
 - 1 — De Quelques Problemes Theoriques de Planification de la Circulation Monétaire. L'U.R.S.S. et les Pays de L'Est No 1, 1965
 - 2 — Le Systeme Monétaire Socialiste. L'U.R.S.S. et les Pays de L'Est No 3, 1966
- Darkovsky (N)
 - 1 — Developper les Relations de Credit - L'U.R.S.S et les Pays de L'Est No 3, 1965

- 2 — Les Crédits Pour Constituer de Fonds Fixes, L'U.R.S.S.
et Les Pays de L'Est No 3, 1966
- Belonsovich (S) Le Role du Credit et du Profit Pour
Stimuler Les Investissements des Entreprises, L'U.R.S.S.
et Les Pays de L'Est No. 1, 1964
- Dowidar, Mohamed : Les Relations Entre la Comptabilité
Nationale et Les Autres Systemes Comptables, le Sys-
teme D'Input-Output et Les Systemes Des Balances.
L'Egypte Contemporaine No 358 Oct 1974
- Ivanov, G.A., Les Organes Centraux de Planification Annuaire
de L'U.R.S.S., 1958
- Kaganov (G) Des Methodes de Determination de la Quantité
de Monnaie Nécessaire a la Circulation, L'U.R.S.S. et
les Pays de L'Est No 1, 1965
- Krondrod (Ja) Les Fonctions de la Monnaie en Economie
Socialiste, L'U.R.S.S., et Les Pays de L'Est No 1, 1961
- Lavigne, Marie : Planification et Politique Monétaires Dans
L'Economie Soviétique, Annuaire de L'U.R.S.S., 1968
- Lion, Bernard : La Balance de L'Economie Nationale de
L'U.R.S.S., Annuaire de L'U.R.S.S., Paris 1968
- Meyer, Monique :
- 1 — L'Application de la Reforme de L'Entreprise, Annuaire
de L'U.R.S.S., Paris 1967
- 2 — La Reforme Economique et L'Entreprise Industrielle,
Annuaire de L'U.R.S.S., Paris 1969

- Mitel' Man (E) Problemes du Control Bancaire. L'U.R.S.S. et Les Pays de L'Est No 4, 1965
- Nazarkin (K) La Banque Internationale de Cooperation Economique. L'U.R.S.S. et Les Pays de L'Est No 4, 1967
- Nesko (P), Poljakov (M) Le Monopole des Changes et Les Reglements Internationaux de L'U.R.S.S. L'U.R.S.S. et Les Pays de L'Est No 4, 1968
- Poelin (P), Rubanov (L) L'Interet et L'autonomie Financiere. L'URSS et Les Pays de L'Est No 4, 1967
- Pessel' (M) Des Fonctions du Credit, L'URSS et Les Pays de L'Est No 2, 1965
- Rogova (O) L'influence du Niveau et de la Differentiation Des Revenus de la Population Sur La Circulation Monetaire. L'URSS et Les Pays de L'Est No 4, 1965
- Sitarjan (S) :
 - 1 — Du Rapport Du Revenu National et Du Budget D'Etat. L'URSS et Les Pays de L'Est No 1, 1964
 - 2 — La Reforme Economique et le Budget. L'URSS et Les Pays de L'Est No 2, 1967
- Slavnyj (I) :
 - 1 — La Planification de la Circulation Monetaire au Village L'URSS et Les Pays de L'Est No 4, 1963
 - 2 — Le Nouveau Systeme de Gestion et la Circulation Monetaire. L'URSS et Les Pays de L'Est No 3, 1967

- Syarc (G) Les Fondement Economiques de la Circulation de la Monnaie Scripturale. L'URSS et Les Pays de L'Est No 4, 1962
- Zlobin (I) Les Paiements des Entreprises au Budget dans Les Conditions Nouvelles. L'URSS et Les Pays de L'Est No 4, 1966
- Zueva (Z), Gloeva (K) Le Credit Des Depenses Industrielles Pour Introduction D'innovations Techniques. L'URSS et Les Pays de L'Est No 1, 1962

المحتويات

ملحمة

٧ °

تقديم

١١

مقدمة :

مبحث تمهيدى

المحاضرات الأساسية للاقتصاد السوفيتى

١٦ أولا - الملكية الاجنبية للخطر الأعظم من وسائل الإنتاج .

ثانيا - الإنتاج فى الاقتصاد السوفيتى يهدف إلى إشباع .

٢٦

حاجات المجتمع .

ثالثا - قيام النشاط الاقتصادى على أساس من التخطيط المركزى

٣١

الشامل .

الباب الأول

النظام النقدى السوفيتى

٥١ الفصل الأول: النقود والأمان فى الاقتصاد السوفيتى .

٤١ المبحث الأول النقود ضرورتها ووظائفها .

المبحث الثانى : الائتمان : أسس تكوينها ووظائفها

٦٧ الفصل الثانى: هيكل الجهاز المصرفى السوفيتى ووظائفه بمصفه عامه .

ملح

المبحث الأول: تطور الجهاز المصرفي السوفيتي منذ عام

٦٨

. ١٩١٧

المبحث الثاني: الميكل الحالي للجهاز المصرفي

٩٠

السوفيتي ووظائفه

بصفة عامة

— أولا: بنك الدولة للاتحاد

٩١

السوفيتي «الجوس بنك»

— ثانيا: البنك الاتحادي لتمويل

الاستثمارات الرأسمالية

١٠٢

«ستري بنك» .

— ثالثاً: بنك التجارة الخارجية

للاتحاد السوفيتي

١٠٧

«فينشورج بنك» .

١١٣

— رابعا: بنك الدولة للإدخار .

١١٩

الفصل الثالث : نظام التداول النقدي .

المبحث الأول : الاتان : ضرورته ووظائفه

١٢٠

وتنظيمه.

المبحث الثاني : القواعد التي تنظم التداول النقدي في

١٣١

الاقتصاد السوفيتي .

١٣٨

المبحث الثالث : تحديد كمية النقد اللازم للتداول :

منع

الباب الثاني

الجهاز المصرفي وعملية التخطيط

- ١٤٩ الفعل الأول : دور الجهاز المصرفي عند تحضير الخطة القومية .
١٥١ المبحث الأول : التخطيط الاقتصادي وأبعاده .
١٥٦ المبحث الثاني : التخطيط المعنى وأدواته .

أولاً : كيفية تحضير خطة الانتاج

- ١٥٧ بصنفة عامة ومكوناتها .
١٧٣ ثانياً : كيفية تحقيق تناسب الخطة .
١٧٥ — نظام الموازن كأدوات تخطيطية .
١٧٧ أولاً : الموازن المالية .
١٧٧ (١) ميزان القوة العاملة .
١٨٢ (٢) الموازن السلبية .
١٨٢ (٣) ميزان الطاقة الانتاجية .

ثانياً : الموازن القومية .

- ١٩٠ (١) جداول المدخلات والمخرجات .
١٩١ (٢) ميزان الناتج الاجتماعي .
١٩٥ (٣) ميزان الدخل القومي وتوزيعه واستهلاكه النهائي .
١٩٩

ملح

٤ ميزان الدخول والنفقات النقدية

للسكان . ٢٠٥

٥ ميزان رأس المال الثابت . ٢١٨

٦ ميزان الاقتصاد القومي . ٢٢٢

المبحث الثالث التخطيط المالى وأدواته . ٢٢٦

١ ميزانية الدولة للاتحاد السوفيتى . ٢٢٩

٢ خطط النقد والائتمان . ٢٤٥

أ - خطة النقد . ٢٤٦

ب - خطة الائتمان . ٢٥٥

٣ خطة النقد الاجنبى . ٢٦٤

٤ الخطة المالية الاجمالية . ٢٧١

ملحق نظام الموازين : ٢٧٩

الفصل الثانى : دور الجهاز المصرفى عند تنفيذ الخطة القومية . ٣١١

مقدمة : ٣١١

المبحث الأول القواعد الأساسية التى تنظم نشاط

المشروع فى الاقتصاد السوفيتى . ٣١٣

— حقوق المشروع فى مجال

التخطيط . ٣٢٠

صنف

المبحث الثاني دور المشروع في تنفيذ الخطة ٣٣٥

المبحث الثالث تمويل النشاط الانتاجي للشروعات
الاشتراكية . ٣٤٥

المطلب الأول : دور الجهاز المصرفي في تمويل
النشاط الجاري للشروعات ٣٤٥

المطلب الثاني : دور الجهاز المصرفي في تمويل
النشاط الاستثماري للشروعات . ٣٧٠

(١) الاستثمارات اميتها وهيكل
توزيعها وقواعد تحديد كفايتها
الاقتصادية . ٣٧١

(٢) اسلوب تمويل الاستثمارات
الرأسمالية . ٣٧٨

(٣) قواعد تمويل الاستثمارات . ٣٨٨

المبحث الرابع دور الجهاز المصرفي في الرقابة
على المشروعات . ٣٩٨

المطلب الأول الصور المختلفة للرقابة على تنفيذ الخطة ٤٠٢

(١) الرقابة على مستوى المشروع
أو الرقابة الإدارية .

(٢) الرقابة التي تمارس عن طريق
أجهزة التخطيط . ٤٠٣

صفحة

- ٢) الرقابة السياسية و رقابة
الحزب والنقابات . ٤٠٥
- ٤) الرقابة المالية . ٤٠٨
- المطلب الثاني رقابة الجهاز المصرفى على المشروعات
— الاطار التنظيمى للرقابة
المصرفية . ٤١٥
- أنواع الرقابة المصرفية وكيفية
ممارستها . ٤١٧
- أولاً دور بنك الدولة فى الرقابة
على النشاط الجارى
للمشروعات . ٤١٩
- ثانياً : دور بنك الاستثمار فى
الرقابة على النشاط الاستثمارى
للمشروعات . ٥٢٦
- ثالثاً : الحوافز والجزاءات
الاقتصادية والمالية . ٤٣٩
- المبحث الخامس : دور الجهاز المصرفى فى تحقيق
التوازن الاقتصادى العام . ٤٤٨

صلح

المطلب الأول ماهية التضخم وأسبابه وآثاره ٤٥٤

المطلب الثاني الضغوط التضخمية في الاقتصاد

السوفيتي في مراحلها المختلفة . ٤٦٠

المطلب الثالث كيفية تحقيق التوازن الاقتصادي

العام ودور الجهاز المصرفي فيه . ٤٨٥

الخلاصة ٤٩٤

قائمة المراجع : ٥١١

تم بحمد الله

